



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٢٥١



١٠٠١٠٠٤

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القري
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
قسم الفتوى وأصوله

شَهْرُكَتْهُ عَلَى الْأَمَلِ

تأليف: العلامة الفقيه تقي الدين محمد بن أحمد الفتوح الحنبلي

الشَّهْرُكَتْهُ عَلَى الْأَمَلِ

٨٩٨ - ٩٧٢ هـ

منه أول باب النزهة إلى آخر كتاب الرصنة
دراسة وتحقيق

أعد هذا السيل ربيعة الزهراني في مكة

أحمد بن صالح بن عبد الله بن عبد السلام

إشراف الأستاذ الدكتور

شعبان بن محمد اسماعيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد .

فبفضل من الله وتوفيقه ، تم في هذه الرسالة تحقيق جزء من كتاب (شرح منتهى الإرادات) لمؤلفه العلامة تقي الدين الفتوحي ، الشهير بابن النجار المتوفى سنة (٩٧٢ هـ) ، من أول باب اللقطة إلى آخر كتاب الوصية ، دراسة وتحقيقاً .

وتحتوي هذه الرسالة على مقدمة وقسمين ، أما المقدمة فقد أشرت فيها إلى أهمية الكتاب وأسباب اختياره ، والمنهج الذي سلكته في التحقيق مع ذكر للخطة .

أما القسمين فقد أتيا على النحو التالي :

القسم الأول : اشتمل على دراسة عن حياة المؤلف ، والكتاب المحقق .

أما القسم الثاني : فقد اشتمل على تحقيق للكتاب ، وقد بذلت جهدي في إخراج هذه الرسالة بأحسن صورة فقد نسخت الجزء المحقق ، واعتمدت في ذلك النص المختار ، ووضعت عناوين جانبية لمسائل الكتاب ، وخرّجت الأحاديث ، وترجمة للأعلام ، ووثقت المسائل الفقهية وألحقت بالرسالة فهرس عامة حسب المتبع ، تساعد القارئ على تناول هذا الكتاب بيسر وسهولة .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

عميد الكلية

المشرف

الطالب

محمد بن علي الحقد

الله

أحمد

المقدمة

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين أما بعد :

فإن أولى ما يتنافس فيه المتنافسون ، وأحرى ما يتسابق في حلبة سباقه المتسابقون ، ما كان بسعادة العبد في معاشه ومعاذه كفيلاً ، وعلى طريق هذه السعادة دليلاً ، وذلك العلم النافع والعمل الصالح اللذان لا سعادة للعبد إلا بهما ، ولا نجاة له إلا بالتعلق بسببهما ، فمن رُزقهما فقد فاز وغنم ، ومن حُرِمهما فالخير كله حُرْم^(١) .

وإن الفقه في الدين من أعظم النعم التي يمن الله بها على عباده ، والعمل على تحصيله من أعظم القربات ، وأجل الطاعات ، ولهذا شمر إليه المشمرون ، وتنافس فيه العلماء المتقدمون والمتأخرون ، فكتبوا فيه الكتب والمؤلفات .

(١) انظر : إعلام الموقعين لابن القيم ١ / ٥ .

وبعد أن منَّ الله عز وجل عليَّ بالحصول على درجة الماجستير في قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء ، في جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، التحقت بعد ذلك في جامعة أم القرى بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مرحلة الدكتوراه ، وبدأت في التفكير والبحث عن موضوع أتقدم به لنيل درجة الدكتوراه ، ومال اهتمامي إلى اختيار كتاب علمي لأحققه ، إذ سبق أن كتبت في موضوع لمرحلة الماجستير ، وذلك لأجمع بين الحسنيين ، وأكتسب الخبرة في مجالي التحقيق والبحث ؛ لأن ذلك مما يفيد طالب العلم وينمي قدراته ، وكان من الكتب التي نالت اهتمامي كتاب (شرح منتهى الإرادات) لتقي الدين ابن النجار الفتوحي - رحمه الله - .

ويمكن إجمال أسباب اختياري للتحقيق عموماً ، واختياري لكتاب (شرح منتهى الإرادات) على وجه الخصوص فيما يأتي :

١ - المساهمة في إخراج التراث الإسلامي ، ونشره للمسلمين ، وبخاصة الباحثين ، للاستفادة ، ولتوفير الجهد عليهم ، لما يتطلبه الرجوع إلى المخطوطات من جهد ووقت .

٢ - المكانة العلمية التي يتبوأها الشارح بين العلماء ، فإنه يعد واحداً من كبار فقهاء الحنابلة ، كما سيأتي في ترجمته - رحمه الله - .

٣- قيمة الكتاب العلمية حيث إنه من الكتب المعتمدة في المذهب الحنبلي ، ولذلك فإن في تحقيقه وإخراجه إضافة جديدة ومتميزة للمكتبة الفقهية .

٤- الاستفادة من قراءة الكتاب المُحَقَّق مرات عديدة ، ومراجعة أنواع مختلفة من العلوم والمعارف ، في التفسير ، والحديث ، وكتب الأصول ، والقواعد ، والفقه ، وكتب الرجال ، والتراجم ، والتأريخ ، وكتب اللغة والغريب .

٥- اكتساب الخبرة في مجال التحقيق ، إذ كانت رسالة الماجستير موضوعاً دراسياً ، والجمع بين الدراسة والتحقيق مفيد جداً لطالب العلم .

خطة الرسالة :

تضمنت خطة الرسالة التي سرت عليها قسمين ، أتيا على النحو الآتي :

١ - القسم الأول : الدراسة ، وفيها ثلاثة فصول :

الفصل الأول : دراسة مختصرة عن عصر الشارح من الناحية السياسية والاجتماعية، والعلمية، وفيه ثلاثة مباحث :

١ - المبحث الأول : الحالة السياسية في زمن الشارح .

٢ - المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية في زمن الشارح .

٣ - المبحث الثالث : الحالة العلمية والثقافية في زمن الشارح .

الفصل الثاني: حياة ابن النجار الشخصية والعلمية، وفيه ثمانية مباحث:

١ - المبحث الأول : نسبه .

٢ - المبحث الثاني : مولده ، ونشأته وحياته .

٣ - المبحث الثالث : رحلاته .

٤ - المبحث الرابع : شيوخه .

٥ - المبحث الخامس : تلاميذه .

٦ - المبحث السادس : آثاره العلمية .

٧ - المبحث السابع : مكانته العلمية وثناء الناس عليه .

٨ - المبحث الثامن : وفاته وورثاؤه .

الفصل الثالث : دراسة كتاب (شرح منتهى الإرادات) ، وفيه ثمانية مباحث :

١ - المبحث الأول : عنوان الكتاب .

٢ - المبحث الثاني : توثيق نسبة الكتاب للمؤلف .

٣ - المبحث الثالث : موضوعات الكتاب ونظام ترتيبه .

٤ - المبحث الرابع : منهج المؤلف وأسلوبه في كتابه .

٥ - المبحث الخامس : موارد الكتاب .

٦ - المبحث السادس : أهمية الكتاب وقيمه العلمية .

٧ - المبحث السابع : تقويم الكتاب .

٨ - المبحث الثامن : شرح المصطلحات الفقهية الواردة في الكتاب .

٢ - القسم الثاني : التحقيق ويشتمل على ثلاثة أمور :

١ - الأمر الأول : المنهج الذي سلكته في التحقيق .

٢ - الأمر الثاني : وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق .

٣ - الأمر الثالث : النص المُحَقَّق ، الذي يبدأ من أول كتاب اللقطة إلى

آخر كتاب الوصية .

ولا يفوتني وأنا أسطر هذه الكلمات أن أتوجه إلى الله عز وجل بالشكر على نعمه الظاهرة والباطنة ، ومنها إكمال هذه الرسالة على هذا الوجه ، وأسأله الإعانة على ذكره وشكره وحسن عبادته ، ويطيب لي من باب الوفاء أن أشكر والديّ الكريمين ، لمالهما من أثر في توجيهي العلمي ، حيث شجعاني من الصغر على حفظ كتاب الله ، ثم استمرراً في توجيهي وتشجيعي والدعاء لي حتى وفقني الله لإكمال هذه الرسالة ، فاعترافاً بفضلهما ، أسأل الله عز وجل أن يمتعهما بالصحة ، وأن يوفقني لبرّهما والإحسان إليهما ، وأن يبوئهما منازل الصديقين ، والشهداء ، والصالحين .

ثم أشكر فضيلة المشرف على الرسالة ، أستاذي الدكتور شعبان محمد إسماعيل فقد كان نعم المربي والمعلم ، لما لقيت من توجيه سديد ، ومتابعة جادة ، وقراءة متأنية لكل ورقة سطرته في هذه الرسالة ، يكتنف ذلك كله خلق كريم ، وتواضع جم ، فله من الثناء أوفره ، ومن الشكر أجزله ، سائلاً الله عز وجل أن يبارك في علمه ، وأهله ، وولده ، وأن يزيده رفعة ، وقدرًا ، وتقوى .

كما أتوجه بالشكر الجزيل والدعاء الصادق لكل من أسدى إلي نصيحة ، أو دلني على فائدة ، أو قدم لي تسهلاً مما كان له أثر طيب في خروج هذه الرسالة على هذا الوجه . وللقائمين على هذه الكلية الغراء شكر وثناء عاطر ، وأخص بالذكر القائمين على قسم الدراسات العليا الشرعية ، وعلى رأسهم فضيلة رئيس القسم ، فلهم مني بالغ التقدير ، وعميق الامتنان ، لما لمستهم منهم من توجيه ، وإرشاد ، وبذل ، وتيسير لطلاب العلم ، أسأل الله أن يضاعف لهم الأجر والثوبة .

وقبل الختام أعذر عما قد يرد في هذا العمل من أخطاء وملحوظات ، وأرجو

أن أستفيد من توجيه مشايخي الفضلاء فيما يرشدوني إليه من الصواب والسداد في كل ملحوظة يقفون عليها ، كما قال الإمام الخطابي - رحمه الله - . « وكل من عثر منه على حرف أو معنى يجب تغييره ، فنحن نناشده الله في إصلاحه ، وأداء حق النصيحة فيه ، فإن الإنسان ضعيفٌ لا يسلم من الخطأ ، إلا أن يعصمه الله بتوفيقه »^(١).

وختاماً : أسأل الله العليّ القدير أن يغفر لي ما حصل مني من خطأ أو زلل في هذه الرسالة ، وأسأله تعالى أن يتقبلها بفضله وكرمه ، وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ، إنه سميع مجيب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

(١) غريب الحديث للخطابي ١ / ٤٩ .



القسم الأول: القسم الدراسي وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : دراسة مختصرة عن عصر المؤلف من الناحية السياسية ، والاجتماعية ، والعلمية .

الفصل الثاني : حياة ابن النجار الشخصية والعلمية .

الفصل الثالث : دراسة الكتاب .

الفصل الأول وفيه ثلاثة مباحث :

- ١ - المبحث الأول : الحالة السياسية في زمن الشارح - رحمه الله - .
- ٢ - المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية في زمن الشارح .
- ٣ - المبحث الثالث : الحالة العلمية والثقافية في عصر الشارح .

المبحث الأول

الحالة السياسية

لا يخفى ما للحياة السياسية من تأثير على جوانب الحياة المختلفة، وأهمها الحياة العلمية، وسأحاول في هذا المبحث أن أتحدث باختصار عن الحياة السياسية في عصر المؤلف لبيان تأثيرها، وتأثر المؤلف بها، فالمؤلف - رحمه الله - قد عاش بين عام (٨٩٨هـ) وعام (٩٧٢هـ)، وكانت إقامته بمصر، والحياة السياسية في عصره كانت معاصرة لدولتين مهمتين هما: دولة المماليك، والدولة العثمانية، حيث قامت إحداهما، وسقطت الأخرى، وهذا له أثر واضح على المسيرة العلمية والثقافية للمؤلف، وسأتحدث في هذا البحث عن هاتين الدولتين بشيء من الاختصار.

أما بالنسبة لدولة المماليك^(١) الجراكسة^(٢)، فقد كانت القوة الثانية في دول

(١) المماليك: جمع مملوك، وهو لغة: من سبي ولم يملك أبواه، بخلاف العبد الذي يملك هو وأبوه، ويقال لهم: عبيد مملكة، بضم اللام وفتحها.

وانظر: لسان العرب ١٠ / ٤٩٣، مادة (ملك) وهم جنس من الترك حكموا مصر ما بين سنة (٧٨٤هـ) إلى سنة (٩٢٣هـ) ومدة ملكهم مائة وثمان وثلاثون سنة، وقد ولي السلطة منهم اثنان وعشرون ملكاً أولهم: برقوق، وآخرهم طومان باي، وانظر: سمط النجوم العوالي ٤ / ٥٠.

(٢) سموا جراكسة نسبة إلى بلادهم، وهي بعض بلاد الكرج (جورجيا) بين بحر قزوين والبحر الأسود. وتوجد في جورجيا منطقة تعرف باسم (جركس) سكانها يعرفون بالجراكسة، وهم مشهورون بالشجاعة والفروسية والجمال، وقد اشتراهم السلطان قلاوون الذي كان يطمع في إقرار السيادة في ذريته.

وانظر: موسوعة التاريخ الإسلامي ٥ / ١٩٧.

المسلمين يومئذ ، وقد بسطوا سلطانهم على الحجاز والشام ، وكانت لهم عناية بالحرمين الشريفين وبشؤون الحجاج^(١) ، وقد عاصر المؤلف تقي الدين الفتوحي - رحمه الله - عدة من سلاطين هذه الدولة كان على رأس الحكم في مصر الأشرف سيف الدين قايت باي (٨٧٢هـ - ٩٠١هـ) ، وكان مملوكاً محرراً من ممالك جقمق ، وكان من خير أمراء الجراكسة وملوكهم ، حيث كان قابضاً على أزمة الأمور ، ومصالحاً للدولة العثمانية^(٢) وبعد وفاة قايت باي سنة (٩٠١هـ) تولى ابنه محمد ، وكان يسمى بالملك الناصر ، وكان يغلب عليه السفه والانغماس في الملذات والشهوات المحرمة ، فثار عليه المماليك ، وخلعوه بعد أن حكم ستة أشهر ، ثم بايعوا قنصوه الأول ، ولكنه بعد فترة وجيزة تنازل عن الملك عجزاً ، فأعادوا الملك الناصر محمد مرة ثانية ، لكنه لم يبق إلا قليلاً ثم قتله المماليك في عام (٩٠٤هـ) . ثم بايعوا قنصوه الثاني ولقبوه بالملك (الظاهر) ، وبعد عشرين شهراً وبضعة أيام خلع من الحكم ، ثم بايعوا قنصوه الثالث ولقبوه بالملك الأشرف ، لكنه لم يحكم إلا سبعة أشهر ، ثم خلع في (١٨) جمادى الآخرة سنة (٩٠٦هـ) فأقام أمراء دمشق الأمير سيف الدين طومان باي الأول سنة (٩٠٦هـ) ، وقد قبل هذا أمراء القاهرة ، وذلك هروباً من الفتن ، إلا أن المماليك قتلوه بعد ثلاثة أشهر من توليه ، ثم أجمع المماليك على تولية الأمير قنصوه الرابع الملقب بالغوري ، ونعم عصره بشيء من الاستقرار النسبي ، فاتجه إلى التعمير وإصلاح شؤون الدولة ، ولكنه قتل في معركة (مرج دابق شمال غربي حلب) في معركة مع العثمانيين ، وذلك في الخامس

(١) انظر : تاريخ الشعوب الإسلامية ص : ٤٤٧ .

(٢) انظر : تاريخ مصر الحديث ١ / ٣٧٥ .

والعشرين من رجب سنة (٩٢١هـ) وما أن وصل نبأ هزيمة المماليك في هذه المعركة، وقتل سلطانهم الغوري حتى انتخبوا طومان باي سلطاناً لهم، وهو الذي عهد إليه الغوري بحكم مصر أثناء غيابه، وقد قام بحروب مع العثمانيين، مما أدى إلى الإمساك به، والأمر بشنقه، وذلك عندما فتح العثمانيون مصر في التاسع من شهر ربيع الأول سنة (٩٢٣هـ) وبقتله انتهى عهد المماليك الجراكسة في مصر^(١).

وأما الدولة الثانية التي عاصرها المؤلف فهي الدولة العثمانية
وقد عاصر المؤلف فيها أعظم خلفاء الدولة العثمانية وهما :

١ - السلطان سليم بايزيد (٩٢٣ - ٩٢٦هـ) .

٢ - السلطان سليمان القانوني (٩٢٦ - ٩٧٤هـ) .

أما عهد السلطان سليم، فلما دارت الدائرة للعثمانيين على المماليك، وأصبحت مقاليد الحكم بأيديهم، أخذ السلطان بايزيد في عام (٩٢٣هـ) في تأييد سلطته في مصر؛ ليأمن من تمرد أهلها، حيث جعل فيها ثلاث إدارات، كل واحدة منها تراقب أعمال الأخرى، فلا يخشى بذلك من اتحادها، وتمردها، وهذه الإدارات هي :

١ - الباشا : وأهم واجباته إبلاغ الأوامر السلطانية لرجال الحكومة والشعب، ومراقبة التنفيذ .

(١) انظر : تاريخ الشعوب الإسلامية ص : ٤٤٧ ، وتاريخ مصر الحديث ١ / ٣٧٥ ، وسمط النجوم العوالي ٤ / ٤٠٣ وما بعدها ، وموسوعة التاريخ الإسلامي ٥ / ١٩٧ وما بعدها ، والعرب والعثمانيون ص : ٥٩ و ٦٠ .

٢- الوجاقات : وواجبها حفظ النظام في مصر ، والدفاع عنها ، وجباية الخراج .

٣- الماليك : والفائدة منهم ، حفظ التوازن بين الباشا ، والوجاقات . وبعد وفاة السلطان سليم في عام (٩٢٦هـ) ، تولى ابنه سليمان ، وكان يسمى بالقانوني ، وقد مكث على كرسي الحكم نحواً من نصف قرن ، وكان على جانب من العقل وحب القانون .

وقد اتسم عهده بالهدوء ، فسادت الولايات العربية في أعقاب القضاء على الثورات والفتن في مصر ، وكذلك أدخلت التنظيمات الإدارية للدولة ، وزادت قوة الدولة ، حيث كثرت الفتوحات في هذا العهد ، حتى إنه فتح بلغراد في أقصى شمال البلقان ^(١) .

مما سبق يتضح أن المؤلف - رحمه الله - قد عاش في زمن مضطرب بالأحداث السياسية والفتن ، ومع ذلك كله فقد كان على بعد من هذه الفتن ، وامتزهاً من الدنيا ، ومتفرغاً لطلب العلم ومحبة لأهله .

(١) انظر : تاريخ مصر ١١ / ٢ وما بعدها ، وتاريخ الدولة العثمانية ١ / ٣٦٣ - ٣٧٦ ، والعرب والعثمانيون ص : ٦٠ .

المبحث الثاني

الحالة الاجتماعية في عصر المؤلف

كان المماليك يشكلون طبقة منفصلة عن سكان مصر والشام، ولذلك قل التزاوج بينهم، وقل اهتمامهم باللغة العربية، وقد كان المجتمع المصري في زمن المؤلف - رحمه الله - منقسماً إلى ثلاث طبقات :

١ - طبقة الأمراء التي كانت تتحكم في شؤون الناس .

٢ - الطبقة الغنية المترفة .

٣ - الطبقة الفقيرة، وهي المؤلف من الفلاحين، وأصحاب الحرف الصغيرة، وكانت هذه الطبقة صاحبة ثائرة، تظهر في طليعة كل اضطراب؛ وذلك لعدم وجود من يهتم بأمورهم، وأيضاً لمصادرة أملاكهم وأراضيهم .

وقد استمرت هذه الأوضاع الاجتماعية في الدولة العثمانية كما كانت في دولة المماليك^(١) .

(١) انظر : موسوعة التاريخ الإسلامي ٥ / ١٩٥ - ١٩٨ ، ومصر الإسلامية ص : ٢١٣ .

المبحث الثالث

الحالة العلمية والثقافية في عصر المؤلف

كانت مصر منذ مطلع الإسلام مدرسة ومورداً لعلماء الإسلام مما جعلها تنافس المدارس الأخرى في مختلف العواصم الإسلامية . وازدادت أهميتها بعد سقوط بغداد على أيدي التتار سنة (٦٥٦هـ) ، فقد هاجر إليها كثير من علماء العراق والشام .

لذا فقد شهدت مصر في عصر المماليك نشاطاً دينياً يسترعي الانتباه ، فمن أهم ما قام به المماليك في مصر القضاء على ما تبقى من آثار التشيع والرفض التي خلفتها دولة العبيديين الشيعة . وكان من أثر ذلك أن خفت آثار التشيع في البلاد بصورة واضحة ، وكذلك تنوعت المراكز العلمية والثقافية في هذا العصر ، التي من أهمها:

١ - المدارس : حيث يُعد الأزهر ومدرسة الصالحية منارتين علميتين في مصر . وأيضاً فقد بنى المماليك عدة من المدارس في مصر والشام والحجاز .

٢ - المساجد : حيث إنها كانت تمثل جامعات علمية إضافة إلى رسالتها في أداء شعائر العبادة ، فقد كانت تقام فيها حلقات العلم والوعظ ^(١) .

أما في عهد العثمانيين فقد انتشرت البدع والخرافات ، ونشطت الحركة

(١) انظر : شذرات الذهب ٨/ ١٠٢ ، وموسوعة التاريخ الإسلامي ٥/ ٣٠٦ ، والعرب والعثمانيون ص : ٦٢ .

الصوفية، وكثير المشعوذون، ولعل سبب ذلك، يرجع إلى أن العثمانيين انصرفوا بكل ثقلهم نحو التدريب العسكري، والقتال، وإلى تعبئة الجيوش، وبناء الأساطيل، مما كان يحتمه الواجب الملحق عليهم، وانصرفوا بذلك عن العلم الذي لم يلق منهم دعماً إلا في القليل، وكان من آثار ذلك أن انتشر الجهل في أصول الدين لدى كثير من الناس، وكذلك التقليد والتعصب لبعض المذاهب، ومحاولة سد باب الاجتهاد، وذهم العلماء المجتهدين الذين يخالفون المذهب^(١).

أضف إلى ذلك أن السلطان (سليم) لما فتح مصر، وجه كل جهوده للقضاء على الحضارة المصرية وتحويل القاهرة إلى مدينة ثانوية قليلة الخطر، وأراد لها أن تكون فقط عاصمة ولاية.

وأيضاً فإن الأتراك كانوا يجهلون اللغة العربية/فصارت اللغة التركية هي لغة المكاتبات، ولغة المراسلات والدواوين مما كان له أثر في تأخر اللغة العربية وعلومها^(٢).

(١) انظر: التاريخ الإسلامي في العهد العثماني ٨/ ١٢٠ و ١٢١، والعرب والعثمانيون ص: ٦٢.

(٢) انظر: كتاب القاهرة، ص ٢٠٣ وما بعدها.

الفصل الثاني

حياة ابن النجار الفتوحى الشخصية والعلمية

وفيه ثمانية مباحث :

- ١ - المبحث الأول : نسبه ونشأته .
- ٢ - المبحث الثاني : مولده ، ونشأته ، وحياته .
- ٣ - المبحث الثالث : رحلاته .
- ٤ - المبحث الرابع : شيوخه .
- ٥ - المبحث الخامس : تلاميذه .
- ٦ - المبحث السادس : آثاره العلمية .
- ٧ - المبحث السابع : مكانته العلمية ، وثناء الناس عليه .
- ٨ - المبحث الثامن : وفاته ، وراثؤه .

المبحث الأول

نسبه

هو الفقيه البارع ، والأصولي المتقن ، العلامة تقي الدين أبو بكر ^(١) محمد ابن أحمد بن عبدالعزيز بن علي بن إبراهيم بن رُشيد ^(٢) الفتوحي ^(٣) ، المصري الحنبلي ، الشهير بابن النجار ^(٤) .

(١) ذكر محققا شرح الكوكب المنير ٥ / ١ أن كنيته : أبو البقاء ولعلهما تابعا في ذلك الزركلي في الأعلام ٦ / ٦ .

أما ابن شطي في مختصر طبقات الحنابلة ص : ٩٦ ، والغزي في النعت الأكمل ص : ١٤١ ، وابن حميد في السحب الوابلة ٢ / ٨٥٤ ، فقد ذكروا أن كنيته « أبو بكر » .

(٢) صرح في السحب ٢ / ٨٥٤ بأنه مصغر ، مشيراً إلى أنه اعتمد في ذلك على قول ابن طولون ، تلميذ والده شهاب الدين الفتوحي وكذا في الضوء اللامع ١ / ٣٤٩ ، عند ترجمة والده شهاب الدين الفتوحي .

(٣) لم أقف على أصل نسبة الفتوحي وقد ذكر فضيلة الدكتور : عبدالله بن إبراهيم الزاحم محقق القسم الأول من الكتاب في ص : ٤٤ بأن أصل نسبة الفتوحي إلى باب الفتوح ، وهو أحد أبواب السور القديم لمدينة القاهرة ، والواقع في الجهة الشمالية . وانظر : الخطط للمقرئ ٢ / ٢١٠ .

(٤) يعد تقي الدين الفتوحي من الشخصيات المغمورة ، حيث لم يرد ذكره إلا في مصادر قليلة في كتب التراجم ، فلم تقع له ترجمة في أهم كتب التراجم في القرن العاشر ، حيث لم يترجم له ، العيد روس في النور السافر في أعيان القرن العاشر ، ولا محمد الغزي في الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة ، ولا الشوكاني في البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع ، ولم أعثر على ترجمة وافية له إلا في كتاب (السحب الوابلة) لابن حميد المتوفى سنة (١٢٩٥هـ) في =

.....

=الجزء ٢ / ٨٥٤ ، حيث نقل ترجمته من خط العلامة عبدالقادر الجيزيري المتوفى سنة (٩٧٧هـ) ، وهو ممن زامل المؤلف ، وقرأ معه على والده ، وأيضاً ترجمة أخرى عن الشعراني ، المتوفى سنة (٩٧٣هـ) ، كما ترجم له ابن العماد الحنبلي المتوفى سنة (١٠٨٩هـ) في كتابه الشذرات ٨ / ٩٠ ، والغزي المتوفى سنة (١٢١٤هـ) في النعت الأكمل ص : ١٤١ ، وابن شطي المتوفى سنة (١٣٧٩هـ) في كتابه مختصر طبقات الحنابلة ص : ٩٦ . واقتصر هؤلاء الثلاثة على نقل ترجمة الشعراني ، كما ترجم له ابن بدران المتوفى سنة (١٣٤٦هـ) في المدخل ص : ٢٢٥ ، والزركلي في الأعلام ٦ / ٦ ، وكحالة في معجم المؤلفين ٨ / ٢٧٦ .

المبحث الثاني

مولده ، ونشأته ، وحياته

ولد تقي الدين الفتوحي بالقاهرة من بلاد مصر سنة (٨٩٨هـ) وقد نشأ في بيت والده شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي ، الشهير بابن النجار ، وكان والده من كبار فقهاء الحنابلة في عصره ، وقاضي قضاتهم بالديار المصرية ^(١) وقد تأثر - رحمه الله - بأسرته الصالحة ، فلم تكن حياته حياة لهو وترف بل كانت حياة جد وطلب للعلم ، فنشأ مكباً على العلم ، ووجد أيضاً مريباً ومعلماً يتلقى منه العلوم والأخلاق الفاضلة ، وهو والده ، ولذلك تأثر بذلك أيما تأثر ، حتى أصبح معروفاً لدى زملائه وأقرانه بذلك .

وهذه شهادة من أحد أقرانه الذي أطال صحبته ، وهو عبدالوهاب الشعراني ^(٢) إذ يقول : « صحبته أربعين سنة ، فما رأيت عليه شيئاً يشينه في عرضه ، بل نشأ في

(١) هو أحمد بن عبدالعزيز بن علي بن إبراهيم بن رشيد الفتوحي ، ولد سنة (٨٦١هـ) ، وقد حفظ القرآن في صغره ، وحفظ العمدة ، والمقنع ، والشاطبية ، وغيرها من الكتب ، وقد أخذ الفقه عن البدر السعدي ، والشهاب الشيشيني ، وقد انتهت إليه رئاسة المذهب في زمنه ، تولى القضاء ثم تركه ، ثم أقبل على العلم والعبادة حتى توفي سنة (٩٤٩هـ) .
انظر ترجمته في : النعت الأكمل ص : ١١٣ ، ومختصر طبقات الحنابلة ص : ٨٢ ، والسحب الوابلة ١ / ١٥٦ ، والضوء اللامع ١ / ٣٤٩ ، والشذرات ٨ / ٢٧٦ .

(٢) هو : عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني ، فقيه شافعي المذهب ، له مصنفات منها (الجواهر المصون) وقد توفي سنة (٩٧٣هـ) .
انظر ترجمته في : الكواكب السائرة ٣ / ١٧٦ ، والشذرات ٨ / ٣٧٢ .

عفة وصيانة ، ودين وعلم ، وأدب وديانة» . ويقول أيضاً : «وما سمعته قط يستعيب أحداً من أقرانه ولا غيرهم ، ولا حسد على شيء من أمور الدنيا ، ولا تزاحم عليها» ويقول أيضاً : «وما رأيت أحداً أحلى منطقاً منه ، ولا أكثر أدباً مع جلسه ، حتى يود أن لا يفارقه ليلاً ولا نهاراً ، وبالجمل فأوصافه الجميلة تجل عن تصنيفي»^(١) .

وبعد ، فهذه نماذج وصور من حياته - رحمه الله - تدل على ما كان عليه من نشأة صالحة ، وحب للعلم ، والتحصيل ، والاطلاع ، والزهد ، والورع ، والتقلل من هذه الدنيا .

(١) انظر : السحب الوابلة ٢/ ٨٥٥ ، والنعت الأكمل ص : ١٤١ ، وشذرات الذهب ٨/ ٣٩٠ .

المبحث الثالث

رحلاته

أولاً : مجاورته بمكة :

قال الجزيري ^(١) رحمه الله : وحج قبل بلوغه ، صحبة والدته ، وجاور بمكة ، ثم حج لقضاء الفرض عام (٩٥٥هـ) على غاية من التقشف والتقليل من زينة الدنيا ، وعاد مكباً على ما هو بصده من الفتيا والتدريس ، لانفراده بذلك ^(٢) .

ثانياً : رحلته إلى الشام :

لم يقتصر المؤلف - رحمه الله - على علماء بلده بل رحل إلى الشام ، وأقام بها مدة من الزمن ، ظهر فيها نبوغه وبرز إتقانه ، مما دل على تمكنه في الفقه ، وإطلاعه على كتبه ، ولذلك ألف في هذه المدة كتابه المشهور (منتهى الإرادات) الذي حرر أحكامه على الراجح من المذهب ، وعرضه على والده بعد عودته من رحلته فأثنى عليه ثناء جميلاً ^(٣) .

(١) هو عبد القادر بن محمد بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم الأنصاري الجزيري ، نسبة إلى جزيرة الفيل من أعمال مصر ، ولد سنة (٩١١هـ) ، وهو فقيه حنبلي ، ومؤرخ وأديب ، وقد أخذ العلم عن جماعة من العلماء منهم والد المصنف ، وقد لازمه حتى وفاته ، له مصنفات منها : الدرر الفرائد ، وخلاصة الذهب ، توفي سنة (٩٧٧هـ) .

انظر ترجمته في : السحب الوابلة ٢ / ٥٦٩ ، والأعلام ٤ / ٤٤ .

(٢) انظر : السحب الوابلة ٢ / ٨٥٥ .

(٣) انظر : السحب الوابلة ٢ / ٨٥٥ ، والمدخل ص : ٣٢٥ .

المبحث الرابع شيوخ المؤلف

إن المنهج المتبع لدى السلف هو تلقي العلم من أفواه الرجال ، وعدم الاعتماد على الصحف ، ومن ثم كان طلبه العلم يحرصون على حلق العلماء والإكثار من المشايخ ، فمن المرجح أن يكون تقي الدين الفتوحي قد تلقى العلم عن جملة من المشايخ ، فقد أخذ العلم على عالم عصره ، وهو والده الشيخ أحمد الفتوحي ، وقد لازمه ملازمة تامة ، كذلك نص من ترجم له على أخذه العلم من كبار علماء عصره ، لكنهم لم يسموا أحداً ، والذي يظهر لي أن حرص المؤلف على التلقي والأخذ عن العلماء كان من صباه ، فقد ذكر من ترجم له أنه حج بصحبة والدته . وأنه جاور بمكة ، فلا يبعد أن يكون قد أخذ العلم من علمائها وأنه قرأ عليهم بعض الكتب ، ولعله عندما رحل إلى الشام أخذ العلم من أبرز علمائها في ذلك الوقت وهو العلامة الشويكي^(١) ، كذلك نص من ترجم له أنه أخذ العلم من أرباب المذاهب الأخرى ، ولكنهم لم يعينوا أحداً منهم^(٢) .

(١) هو : أحمد بن محمد بن أحمد الشويكي النابلسي الصالحي ، شهاب الدين ، أبو الفضل ، مفتي الحنابلة بدمشق ، العلامة ، الزاهد ، ولد سنة (٨٧٥هـ) بقرية الشويكة من بلاد نابلس ، ثم قدم دمشق ، وحفظ القرآن ، ثم سمع الحديث على ناصر الدين بن زريق ، وحج وجاور في مكة ستين وصنف في مجاورته كتاب (التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح) . توفي بالمدينة المنورة في الثامن عشر من صفر سنة (٩٣٩هـ) ودفن بالبقيع .
انظر ترجمته في : النعت الأكمل ص ١٠٥ ، وشذرات الذهب ٢٣١/٨ ، والسحب الوابلة ٢١٥/١ ، والكواكب السائرة ٩٩/٢ .

(٢) انظر : النعت الأكمل ص : ١٤٢ ، والسحب الوابلة ٢/ ٨٥٤ .

المبحث الخامس

تلاميذه

أخذ عن ابن النجار الفتوحى خلق كثير ، ومن نص على أنهم أخذوا عنه .

١ - محمد بن أحمد المرداوى ^(١) .

٢ - محمد بن عمر الحانوتى ^(٢) .

٣ - عبدالرحمن بن يوسف البهوتى ^(٣) .

(١) هو : محمد بن أحمد بن علي بن أحمد البعلبي ويعرف بابن حبيب ، ولد سنة (٨٢٤هـ) ، أخذ عن تقي الدين الفتوحى ، وعبدالله الشنشورى ، وأخذ عنه منصور البهوتى ، وعثمان الفتوحى وغيرهما ، توفي سنة (٨٧٠هـ) .
انظر ترجمته في : الضوء اللامع ١٠ / ٧ ، والسحب الوابلة ٢ / ٨٦٤ .

(٢) هو : محمد بن عمر الملقب بشمس الدين بن سراج الدين الحانوتى المصرى الفقيه الحنفى ، كان رأس المذهب الحنفى بالقاهرة فى عصره ، وقد تفقه على والده ، ونور الدين الطرابلسى ، وأخذ عن تقي الدين الفتوحى ، توفي سنة (١٠١٠هـ) .
انظر ترجمته فى : خلاصة الأثر ٤ / ٧٦ ، والأعلام ٦ / ٣١٧ .

(٣) هو : عبدالرحمن بن يوسف بن علي بن زين الدين البهوتى ، الحنبلى ، المصرى ، ولد بمصر وبها نشأ ، وقرأ الكتب الستة وغيرها من كتب الحديث ، وقد أخذ عن والده وجده ، وعن تقي الدين الفتوحى ، وعنه أخذ العلامة منصور البهوتى وعبدالباقي الدمشقى وغيرهما ، توفي سنة (١٠٤٠هـ) .

انظر ترجمته فى : النعت الأكمل ص : ٢٠٤ ، ومختصر طبقات الحنابلة ص : ١٠٣ والسحب الوابلة ٢ / ٥٢٧ .

٤ - زامل بن سلطان آل يزيدى ^(١) .

٥ - موفق الدين بن محمد الفتوحى ^(٢) وهو ابن المؤلف .

(١) هو : زامل بن سلطان بن زامل الخطيب آل يزيدى ، الحنفى مذهباً ، المقرنى بلداً ، ولد فى بلدة (مقرن) فى نجد فى مطلع القرن العاشر . وقد شغف بطلب العلم ، فرحل إلى الشام ، ولازم الحجاوى ، ثم رحل إلى مصر ولازم الشيخ تقي الدين الفتوحى ، ثم رحل إلى بلاده نجد ، وأخذ ينشر العلم فيها ، قال ابن بسام : لم أقف على تاريخ وفاته ولكنه فى النصف الأخير من العاشر .

انظر : علماء نجد خلال ثمانية قرون ١ / ٢٦٢ .

(٢) هو : موفق الدين بن محمد بن أحمد الفتوحى وهو من أولاد المؤلف تقي الدين الفتوحى ، وقد أجازاه والده بالفتيا والتدريس ، وأجلسه معه بالجامع الأزهر ؛ لإفادة الطلبة ، وقبل وفاته تنازل له والده عن تدريس المدارس ، وولى قضاء الصالحية بعد أخيه ولى الدين .
انظر ترجمته فى : السحب الوابلة ٢ / ٨٥٦ .

المبحث السادس

آثاره العلمية

كما سبق بيانه فقد تواتر عمن ترجموا لابن النجار - رحمه الله - وصنفه بالفقيه الأصولي ، ولذلك فإنه - رحمه الله - قد ترك لطلبة العلم خلاصة لهذين الفنين في أربع مؤلفات هي :

١ - منتهى الإرادات : الذي جمع فيه بين المقنع^(١) والتنقيح^(٢) ، وزاد عليهما بعض المسائل ، ولا شك أن الجمع بين هذين الكتابين والزيادة عليهما ليس بالأمر الهين ، مما يدل على سعة الاطلاع ، وقد حرر مسائل هذا الكتاب على الراجح من

(١) المقنع في الفقه ، لموفق الدين بن قدامة المقدسي المتوفى سنة (٦٢٠هـ) وكتابه المقنع أطلق في كثير من مسائله روايتين ؛ ليتدرب الطالب على ترجيح الروايات ، فيترى فيه الميل إلى الدليل ، وقد وصفه المرداوي بقوله : (إنه من أعظم الكتب نفعا ، وأكثرها جمعا ، وأوضحها إشارة وأسلسها عبارة . . . إلخ) ، وقد نال كتاب (المقنع) اهتمام علماء المذهب ، فمنهم من شرحه ومنهم من اختصره ، وهو كتاب مطبوع ، وطبعته المكتبة السلفية بالقاهرة .
انظر : مقدمة المقنع ، والإنصاف ١/٣ ، والمدخل لابن بدران ص ٢٢٠ ، وكشف الظنون ١٨٠٩/٢ .

(٢) التنقيح المشيع في تحرير أحكام المقنع ، للقاضي علاء الدين المرداوي المتوفى سنة (٨٨٥هـ) ، وهو اختصار لكتاب (الإنصاف) ، وتصحيح لكتاب (المقنع) ، وهو كتاب مطبوع ، طبعته المؤسسة السعيدية بالرياض .
انظر : مقدمة التنقيح المشيع ص ٢٧ ، والمدخل لابن بدران ، ص ٢٢٢ ، وكشف الظنون ١٨١٠/٢ .

المذهب ، ولذلك اشتغل به عامة طلبة الحنابلة في عصره ، واقتصروا عليه ، وهو مطبوع وقد قام بتحقيقه الشيخ : عبدالغني عبدالخالق وقد طبعته دار عالم الكتب .

٢- شرح منتهى الإرادات : وهو شرح لكتاب المنتهى ، وقد شرحه المؤلف شرحاً وافياً في ثلاثة مجلدات ، بين فيه غوامضه ، وكشف دقائقه ، وسيأتي الكلام عليه بعد هذا المبحث .

٣- الكوكب المنير المسمى : بمختصر التحرير وهو كتاب في أصول الفقه ، وقد اختصره المؤلف من كتاب : تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول ، للقاضي علاء الدين المرداوي صاحب الإنصاف .

وقد قال الشيخ الفتوحي : وإنما وقع اختياري على اختصار هذا الكتاب دون بقية كتب هذا الفن ؛ لأنه جامع لأكثر أحكامه ، حاشى لقواعده ، وضوابطه ، وأقسامه . وقد اجتهد مؤلفه في تحرير نقوله ، وتهذيب أصوله ا . هـ ^(١) .

٤- المختصر المبتكر شرح المختصر المسمى (بشرح الكوكب المنير) وهو شرح لمختصره على التحرير ، وقد طبع لأول مرة في مجلد واحد عام (١٣٧٢هـ) بإشراف الشيخ : محمد حامد الفقي - رحمه الله - ثم أعادت جامعة أم القرى مشكورة بنشره وتحقيقه ، حيث تولى تحقيقه : الدكتور : محمد الزحيلي ، والدكتور : نزيه حماد ، فخرج الكتاب في حلة جميلة تتناسب مع قيمته العلمية ، ويعتبر الكتاب من إصدارات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالجامعة ، وقد بدأت طباعته في عام (١٤٠٠هـ) .

(١) انظر : مختصر التحرير ص : ٣ .

٥ - ذكر الشيخ عبدالقادر الجزيري - رحمه الله - في ترجمة ابن النجار ، أن له مصنفاً في الحديث ^(١) ، ولم أقف عليه .

(١) انظر : السحب الوابلة ٢ / ٨٥٦ .

المبحث السابع

مكانته العلمية ، وثناء الناس عليه

سبق أن بينّا أنه نشأ في بيت علم ، وأنه نشأ مكباً ومحباً للعلم ، فكان من ثمرة ذلك أنه حفظ كثيراً من المتون ، ولم يقتصر على التفقه في مذهب الإمام أحمد ، بل إنه أخذ عن أصحاب المذاهب الأخرى ، كما ذكر ذلك زميله الشعراني^(١) . وكان لهذا أثرٌ في نبوغه وتفوّقه على أقرانه . وإن المطلع على ما حرره من مختصرات ، وما ألفه من شروح ، يجد أنه من الفقهاء المدققين ، والأصوليين البارعين ، ولهذا تنوعت عبارات العلماء والمترجمين له في الثناء عليه ، وبيان ما كان عليه من علم وزهد وورع ، فقد قال العلامة الجزيري في الثناء عليه : «وكانت أيامه جميعها اشتغالاً بالفتيا أو التدريس ، أو بالتصنيف ، مع جلوسه في إيوان الحنابلة للقضاء وفصل الأحكام» .

وقال أيضاً : وبعد وفاة شيخنا الشهاب الشويكي بالمدينة ، وتلميذه الشيخ موسى الحجاوي^(٢) بالشام انفرد فيما أعلم في سائر أقطار الأرض ، وقصد

(١) انظر : مختصر طبقات الحنابلة ص : ٩٦ .

(٢) هو موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي ، شرف الدين المقدسي ، ولد سنة (٨٩٥هـ) وهو فقيه

حنبلي مشهور ، انتهت إليه رئاسة المذهب في عصره .

من مصنفاته : الإقناع وزاد المستقنع ، توفي سنة (٩٦٨هـ) .

انظر ترجمته في : النعت الأكمل ص : ١٢٤ ، ومختصر طبقات الحنابلة ص : ٨٤ ، وشذرات

الذهب ٨ / ٣٢٧ ، والسحب الوابلة ٣ / ١١٣٤ .

بالأسئلة من البلاد الشاسعة كاليمن وغيره ا. هـ^(١).

وقال الشعراني : وتبحر في العلوم حتى انتهت إليه الرئاسة في مذهبه ، وأجمع الناس على أنه إذا انتقل إلى رحمة الله تعالى ، مات بعد ذلك فقه الإمام أحمد من مصر ، وسمعت هذا القول مراراً من شيخنا الشيخ شهاب الدين الرملي^(٢) ا. هـ^(٣).

وقال البهوتي في خطبة كتابه (شرح منتهى الإرادات) : أما بعد فإن كتاب المنتهى لعلم الفضائل ، وأوحد العلماء الأماثل محمد تقي الدين ابن شيخ الإسلام أحمد ، شهاب الدين ابن النجار الفتوحي^(٤).

وقال عنه مصطفى السيوطي الرحيباني المتوفى سنة (١١٦٥ هـ) في كتابه مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى : الإمام العلامة ، الفقيه الأصولي ، النحوي الفرضي ، تقي الدين محمد ابن العلامة شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي^(٥).

(١) انظر : السحب الوابلة ٢ / ٨٥٥ .

(٢) هو أحمد بن حمزة الرملي ، شهاب الدين ، من رملة المنوفية بمصر ، وهو فقيه شافعي ، مشهور باجتهاداته وتحريراته ، من مصنفاته : فتح الجواد بشرح منظومة ابن العماد ، توفي سنة (٨٢١ هـ) .

انظر ترجمته في : الكواكب السائرة ٢ / ١١٩ ، والأعلام ١ / ١٢٠ .

(٣) انظر : النعت الأكمل ص : ١٤١ ، ١٤٢ ، والسحب الوابلة ٢ / ٨٥٥ .

(٤) انظر : شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١ / ٢ .

(٥) انظر : مطالب أولي النهى ١ / ٢٠ .

المبحث الثامن

وفاته وراثؤه

بعد حياة حافلة بالعلم والعمل والتأليف توفي - رحمه الله - في مدينة القاهرة في يوم الجمعة الثامن عشر من شهر صفر لعام (٩٧٢هـ) ^(١) وكانت وفاته بسبب مرض الزحير ^(٢) الذي أصابه واستمر معه خمسة عشر يوماً ، ثم توفي بعد ذلك ، فتأسف العلماء وعامة الناس على وفاته ، وأكثروا من الترحم عليه ، وخرج نعشه من المدرسة الصالحية في يوم السبت التاسع عشر من شهر صفر لعام (٩٧٢هـ) ، وصلى عليه ولده موفق الدين بالجامع الأزهر ، ودفن بتربة المجاورين .

وقد رُئي بأبيات ، ذكرها صاحب السحب الوابلة وهي :

لما ثوى الشيخ الإمام دفيناً أضحى الوجود بأسره محزوناً

(١) وهذا ما عليه أكثر من ترجم له ، كما في السحب ٢ / ٨٥٧ ، والأعلام ٦ / ٦ .
أما صاحب النعت الأكمل ص : ١٤٢ : فيرى أنه توفي في حدود السبعين وتسعمائة .
وفي مختصر طبقات الحنابلة ص : ٩٦ : يرى أن وفاته كانت في حدود سنة ثمانين وتسعمائة .
أما صاحب الشذرات ١ / ٣٩٠ فيرى أن وفاته في حدود التسع والسبعين وتسعمائة والله أعلم .

(٢) الزحير والزُّحار : هو مرض يتميز صاحبه بتبرز متقطع ، معظمه دم ومخاط ، ويصعبه ألم وتعنُّ ، ويعرف الآن (بالديسنتاريا) .

انظر : لسان العرب ٤ / ٣١٩ مادة (زحر) ، والمعجم الوسيط ١ / ٣٩٠ .

فُقِدَ التَّقِيُّ الحَنْبَلِيُّ وَقَدْ غَدَا	بِمَصَابِهِ الْإِسْلَامُ يُلْطَمُ عَيْنَا
وَوَغَدَتْ رُبُوعُ الْفَقْهِ وَهِيَ دَوَارِسُ	وَمَجَالِسُ التَّدْرِيسِ تَنْدُبُ حِينَا
يَا قَبْرَهُ مَا أَنْتَ إِلَّا رَوْضَةٌ	حَازَتْ إِمَاماً زَاكِياً وَفَنُوناً
قَدْ ضَمَّ هَذَا اللَّحْدُ نُوراً بَاهِراً	وَعُلُومَ فَقْهِ حُرَّرَتْ وَسَكُونَا
فَسَقَى الْإِلَهَ عَهْدَهُ صَوْبَ الرِّضَا	وَأَثَابَهُ عَفْواً وَعَلَيَّيْنَا ^(١)

(١) انظر : السحب الوابلة ٢ / ٨٥٧ .

الفصل الثالث

دراسة كتاب (شرح منتهى الإرادات)

وفيه ثمانية مباحث :

- ١ - المبحث الأول : عنوان الكتاب .
- ٢ - المبحث الثاني : توثيق نسبة الكتاب للمؤلف .
- ٣ - المبحث الثالث : موضوعات الكتاب ، ونظام ترتيبه .
- ٤ - المبحث الرابع : منهج المؤلف وأسلوبه في كتابه .
- ٥ - المبحث الخامس : موارد الكتاب .
- ٦ - المبحث السادس : أهمية الكتاب وقيمه العلمية .
- ٧ - المبحث السابع : تقويم الكتاب .
- ٨ - المبحث الثامن : شرح المصطلحات الفقهية الواردة في الكتاب .

المبحث الأول

عنوان الكتاب

عنوان الكتاب : « شرح منتهى الإرادات » ومما يؤكد ذلك ما يلي :

أولاً : أن جميع نسخ الكتاب التي وقفت عليها ، تكاد تتفق على ذلك ، ففي نسخة مكتبة جامعة (برنستن) الأمريكية سقط منها غلاف الجزء الأول ، وكانت ورقة فهرسة الكتاب هي أول أوراقه ، وبها الرقم المكتبي مع تسمية الكتاب بـ (شرح منتهى الإرادات) ، أما الجزء الثاني والثالث ، فعليهما غلاف مع تسميته فيهما بـ (شرح منتهى الإرادات) ، كما ذكر ذلك الناسخ في نهاية الجزء الثاني حيث قال : كان الفراغ من كتابه هذا الجزء المبارك الذي هو (شرح منتهى الإرادات) .

وفي نسخة المكتبة المحمودية ضمن مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالمدينة ، كُتب على ورقة الغلاف في الأجزاء الثلاثة جميعاً اسم الكتاب وهو (شرح منتهى الإرادات) .

وفي نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، كتب على ورقة الغلاف في الأجزاء الثلاثة أيضاً اسم الكتاب (شرح منتهى الإرادات) .

ولا يُشكل على هذه التسمية إلا ما ورد في فهرس المكتبة الأزهرية (٦٤٠ / ٢) والتي تضم نسختين من الكتاب ، حيث سمت هذا الشرح بـ (معونة أولي النهى) ، وسمت شرح الشيخ منصور البهوتي بـ (دقائق أولي النهى) .

ولم أجد لهذه التسمية دليلاً ولا أساساً علمياً تقوم عليه ، فلعلها اجتهاد من

القائمين على المكتبة للتمييز بين الشرحين ، وقد دونت هذه التسمية على الكتاب ، ومصوراته ، فشاعت تسمية الكتاب بذلك .

ثانياً : أن مصنف الكتاب - رحمه الله - لم يذكر له اسماً آخر ، وإنما اكتفى بالقول بأنه شرح لكتابه المنتهى ، فقد جاء في خطبة الكتاب قوله : (وقد كنت ألفت كتاباً جمعت فيه بين المقنع والتنقيح المشبع ، الذي هو تصحيح عليه ، وزدت على مسائلهما ما ظهر لي أنه من المحتاج إليه ، لكنني لما بالغت في اختصار ألفاظه ، صارت على وجوه (عرائس معانيه) ^(١) كالنقاب فاحتاجت إلى شرح يبرزها ، لمن يريد إبرازها من الطلاب والخطاب ، فتصدت لكتاب يشرحه شرحاً يبين حقائقه ويوضح معانيه ودقائقه) .

فالمؤلف - رحمه الله - لم يشر إلى تسميته بـ (معونة أولي النهى) ولا غيرها فلو سماه لأشار إلى تسميته .

ثالثاً : ذكر معاصر ابن النجار وزميله : عبدالقادر الجزيري ما يؤيد أن المصنف لم يسم كتابه ، حيث قال : ثم أشرت عليه بشرحه فكتب عليه شرحاً مفيداً في ثلاثة مجلدات ، أحسن فيه ما شاء ، ورسمته بعد وفاته بـ (منهل الإفادات) ^(٢) .

(١) في ز (غير آيس معانيه) ولعل المثلث هو الصحيح ؛ لأنه يشبه إخفاء الألفاظ للمعاني ، بإخفاء النقاب لوجه الحسناء العروس ، والله أعلم .

(٢) انظر : : الدرر المنظمة في أخبار مكة المعظمة للجزيري ٣ / ١٨٥٢ ، ١٨٥٣ .

المبحث الثاني

توثيق نسبة الكتاب للمؤلف

أما توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف ، فإنه ليس هناك اختلاف - فيما أعلم - في نسبته إلى مؤلفه : تقي الدين الفتوحي ، إذ إن نسبته إليه تكاد تصل إلى درجة اليقين والقطع ، ومما يؤكد ذلك مايلي :

١ - أن جميع نسخ الكتاب مع اختلافها وتباين أماكنها ، أشارت إلى ذلك في خطبة الكتاب ، حيث قال فيها المؤلف : (وقد كنت ألفت كتاباً فيه على مذهب الإمام أحمد . . . الخ) .

وقال أيضاً : (فتصديت لكتاب يشرحه شرحاً يبين حقائقه ويوضح معانيه . . . الخ) .

٢ - ما ذكره صاحب المؤلف في الطلب - عبدالقادر الجزيري - في ترجمته عند تعداده لمصنفاته ، حيث قال بعد أن ذكر كتابه المنتهى : (وشرحه المصنف شرحاً في ثلاث مجلدات أحسن فيه) ^(١) .

٣ - ما أشار إليه الشيخ منصور البهوتي في شرحه حيث قال في خطبته بعد أن ذكر كتاب تقي الدين الفتوحي منتهى الإرادات : (وشرحه مصنفه . . . الخ) ^(٢) .

(١) انظر : عقد الفرائد للجزيري ٣ / ١٨٥٢ .

(٢) انظر : مقدمة شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١ / ٣ .

٤ - أن المادة العلمية التي اشتمل عليها الكتاب تؤكد ذلك وتعضده، فقد ذكر البهوتي في خطبة كتابه ، أنه اعتمد على شرح تقي الدين الفتوحي حيث قال : (ولخصته من شرح مؤلفه وشرحي على الإقناع) ^(١) .

وإن المتتبع للشرحين ، والمقارن بينهما ، يلاحظ ذلك واضحاً في كثير من المواضع ، حيث تتحد معانيهما بل معظم ألفاظهما .

فهذه الأدلة وغيرها ، تجعلنا نطمئن إلى صحة نسبة هذا الكتاب - شرح منتهى الإرادات - لمؤلفه تقي الدين الفتوحي .

(١) انظر : مقدمة شرح منتهى الإرادات للبهوتي ١ / ٣ .

المبحث الثالث

موضوعات الكتاب ونظام ترتيبه

إن كتاب (شرح منتهى الإرادات) يتناول كما هو واضح من عنوانه شرح كتاب (منتهى الإرادات) الذي جمع فيه مصنفه بين كتاب (المقنع) و (التنقيح المشيع) وزاد على مسائلهما ، مسائل رأى أنه محتاج إليها ، ولما رأى المؤلف - رحمه الله - إقبال طلاب العلم عليه في عصره ، ورأى بعض الإجمال في ألفاظه ومعانيه ، أحب أن يشرحه شرحاً يوضح فيه ما أشكل من الإجمال .

ولم يقتصر في شرحه على ذلك ، بل زينه من سعة علمه واطلاعه بمختلف الفوائد . وحيث إن كتاب المنتهى قد اقتصر فيه المؤلف على الراجح من المذهب فقط ، فإن المؤلف في شرحه للمنتهى لم يقتصر على ذلك ، بل إنه ذكر الروايات عن الإمام أحمد وما ذهب إليه الأصحاب ، وكذلك أورد فيه أدلة المذهب من الكتاب والسنة والإجماع ، أو النظر والتعليل ، وليس هذا فحسب بل يشير في كثير من المسائل إلى آراء المذاهب وما اختاروا منها ، ويذكر أحياناً دليلهم وتعليلهم ، ويناقشهم في ذلك .

أما من ناحية تنظيم موضوعات الكتاب ، فقد أتى المؤلف على جميع الكتب الفقهية من عبادات ، وجهاد ، ومعاملات ، ومواريث ، وعتق ، وكتابة ، وأنكحة ، وجنايات ، وحدود ، وأيمان ، وقضاء ، وشهادات ، وأطعمة ، وما يتبع هذه الكتب من أبواب ، وفصول ، ومسائل .

المبحث الرابع

منهج المؤلف وأسلوبه في كتابه

جرت عادة كثير من المصنفين بتصدير مؤلفاتهم بمقدمة يلخصون فيها مصطلحاتهم ، ومنهجهم في الكتاب ، ومواردهم في التأليف ، غير أن تقي الدين الفتوحي لم يشر إلى منهجه في كتابه (شرح منتهى الإرادات) وإنما اكتفى ببيان غرضه ، وموضوعه ، حيث قال في خطبة الكتاب : (فتصديت لكتاب يشرحه شرحاً يبين حقائقه ويوضح معانيه ودقائقه . . .) .

ويمكن تحديد منهج المؤلف الذي سار عليه في (شرح منتهى الإرادات) من خلال ما قمت بتحقيقه ، فيما يلي :

١ - سلوكه - رحمه الله - في تأليف هذا الكتاب مسلك الفقهاء مبتدئاً بكتاب الطهارة ، فكتاب الصلاة ، والزكاة وهكذا إلى آخر الكتاب ، فجاء الكتاب شاملاً لأغلب المسائل الفقهية .

٢ - توضيح ما يمكن أن يكون غامضاً من ألفاظ المتن وعباراته ، انظر مثلاً ص ٨٠ .

٣ - تأييد أن ما اختاره في المتن هو المذهب ، بذكر نصوص الإمام أحمد ورواياته ، ونقل عبارات كتب المذهب التي تؤيد ذلك وتعضده ، كالنقل عن الفروع والإنصاف وغيرهما ، انظر مثلاً ص ٨٥ ، ١٤٤ .

٤ - ذكر ما نقل عن الإمام أحمد في المسألة من الروايات ، إما بنقل نص عباراته ، أو ذكر من نقلها ، أو يكتفي بذكر الرواية ، انظر ص ١٥٥ .

٥ - بيان الراجح من المذهب بذكر دليله من الكتاب والسنة وغيرهما وذكر وجه

المذهب ، انظر ص ١٥٩ .

٦ - ذكر المؤلف ما ذهب إليه الأصحاب من هذه الروايات أو الأقوال وما قطعوا به ، وما اختاروه ، أو جزموا به وصححوه كقوله : قطع به في المغني ، أو جزم به في المحرر ، أو قدمه في الشرح الكبير ، ونحو ذلك ، انظر ص ١٥٨ .

٧ - إشارة المؤلف في غالب الأحيان إلى آراء المذاهب الأخرى الموافقة أو المخالفة ، كقوله بعد بيان الراجح من المذهب : خلافاً للمالك ، أو وفاقاً للشافعي ، ونحو ذلك ، أو أنه يشير إلى أن هذا القول من المفردات في المذهب ، انظر ص ١٥٢ .

٨ - عزوه الأحاديث لرواتها ، وذكر من خرجها من أصحاب كتب الحديث ، والإشارة أحياناً إلى درجتها من حيث الصحة أو الضعف ، انظر ص ٦٩٦ ، ١٠٠٧ .

٩ - ذكر المؤلف المعاني اللغوية ، والتعريفات الاصطلاحية ، وغير ذلك مما يتطلبه السياق ، انظر ص ١٧٤ ، ٥٧٧ .

١٠ - الإشارة إلى من اقتبس منه ، أو اعتمد عليه في ذكر الروايات ، أو الأقوال ، أو الأدلة ، انظر ص ٥٥٤ ، ٩٣٣ .

١١ - تنبيه المؤلف - في بعض المسائل - على ما يترتب على خلاف العلماء وأقوالهم من ثمرة وأثر ، انظر ص ٨٨٠ .

هذا ما ظهر لي أنها من أبرز المعالم الرئيسة في المنهج الذي سار عليه المؤلف في كتابه - شرح منتهى الإرادات - .

المبحث الخامس

موارد الكتاب

إن مما يكسب الكتاب أهمية ، اعتماد مؤلفه على المصادر الأصلية في توثيق المعلومات ، أونقل الأقوال ، والمذاهب ، ووقوف الباحث على موارد المؤلف في كتابه ، يجعله مطمئناً إلى صحة المعلومات التي أوردتها المؤلف - رحمه الله - ، بل وتمكنه من الرجوع إلى ما هو موجود منها ، من باب التأكد ، أو رغبة في التوسع ، وإن المطلع على كتاب (شرح منتهى الإرادات) يلحظ كثرة المنقولات التي ضمَّنها المؤلف كتابه ، ليوثق ما ذهب إليه من آراء ، وليدعم ما اختاره من أقوال ، وفي هذا دلالة واضحة على قيمة الكتاب .

ومن أهم هذه الموارد ما يلي :

أولاً : كتب التفسير :

١ - تفسير ابن عطية - الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - المتوفى سنة (٥٤٦ هـ) ،
انظر ص ٩٣٣ .

٢ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي المتوفى سنة (٦٧١ هـ) ، انظر ص ٣٥٢ ، ٩٣١ .

٣ - الكشف للزمخشري المتوفى سنة (٥٢٨ هـ) ، انظر ص ٩٣٢ .

ثانياً : كتب الحديث (وهي مرتبة على حروف المعجم) :

وقد نقل المؤلف عن كثير من كتب السنة ، منها ما صرح باسمه ، ومنها ما صرح باسم مؤلفه ، ومنها :

١ - الأماشي للإمام الحسين بن إسماعيل المحاملي ، المتوفى سنة (٣٣٠ هـ) ، انظر

ص ٣٤٩ .

- ٢ - الأموال لأبي عبيد المتوفى سنة (٢٢٤هـ) ، انظر ص ٨١ ، ٩٩ .
- ٣ - صحيح الإمام البخاري المتوفى سنة (٢٥٦هـ) ، انظر ص ٣٧٠ .
- ٤ - السنن للأثرم ، المتوفى سنة (٢٦١هـ) ، انظر ص ١١٣ .
- ٥ - السنن للإمام أبي داود المتوفى سنة (٢٧٥هـ) ، انظر ص ٨٩ .
- ٦ - السنن للبيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ) ، انظر ص ٦٤ .
- ٧ - السنن للإمام الترمذي المتوفى سنة (٢٧٩هـ) ، انظر ص ٣٤٥ .
- ٨ - السنن للدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥هـ) ، انظر ص ٩٥ .
- ٩ - السنن للإمام سعيد بن منصور المتوفى سنة (٢٢٧هـ) ، انظر ص ٢٣٤ .
- ١٠ - السنن لابن ماجه المتوفى سنة (٢٧٣هـ) ، انظر ص ٩٨ .
- ١١ - السنن للنسائي المتوفى سنة (٣٠٣هـ) ، انظر ص ١٥٢ .
- ١٢ - شرح صحيح مسلم للنووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) ، انظر ص ٧٧٣ .
- ١٣ - صحيح الإمام مسلم المتوفى سنة (٢١٦هـ) ، انظر ص ٩٨ .
- ١٤ - فتح الباري لابن حجر المتوفى سنة (٨٥٢هـ) ، انظر ص ٩٧ .
- ١٥ - كشف المشكل على حديث الصحيحين لابن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧هـ) ، انظر ص ٥٧٧ .
- ١٦ - المعجم الكبير للطبراني المتوفى سنة (٣٦٠هـ) ، انظر ص ٧٤١ .
- ١٧ - مسند الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤١هـ) ، انظر ص ٣٢ .

ثالثاً : كتب الفقه : وهي مرتبة على حروف المعجم :

- ١ - الإجماع لمحمد بن إبراهيم بن المنذر المتوفى سنة (٣١٨هـ) ، انظر ص ٩٣ .
- ٢ - الأحكام السلطانية لمحمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي المتوفى سنة (٤٥٨هـ) ، انظر ص ١١٦ .
- ٣ - الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود الموصللي الحنفي المتوفى سنة (٥٩٩هـ) ، انظر ص ٨٨ .
- ٤ - الاختيارات الفقهية لعلي بن محمد بن عباس البعلي المتوفى سنة (٨٠٣هـ) ، انظر ص ١٠٥ .
- ٥ - الآداب الشرعية الكبرى لمحمد بن مفلح بن محمد المقدسي المتوفى سنة (٧٦٣هـ) ، انظر ص ٩٠ .
- ٦ - الإرشاد إلى سبيل الرشاد لمحمد بن أحمد بن أبي موسى المتوفى سنة (٤٢٨هـ) ، انظر ص ١٥٨ .
- ٧ - الإفصاح عن معاني الصحاح للوزير عون الدين بن يحيى بن هبيرة المتوفى سنة (٥٦٠هـ) ، انظر ص ٤٩١ .
- ٨ - الانتصار في المسائل الكبار لمحمود بن أحمد بن الحسن الكلوزاني المتوفى سنة (٥١٠هـ) ، انظر ص ١٢٩ .
- ٩ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، لعلي بن سليمان المرداوي المتوفى سنة (٧٨٥هـ) ، انظر ص ٨٢ .
- ١٠ - بدائع الفوائد : لمحمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي المعروف بابن القيم المتوفى سنة (٦٩١هـ) ، انظر ص ٩٤٨ .

- ١١ - البلغة : بلغة الساغب وبغية الراغب : لمحمد بن الخضر بن تيمية فخر الدين ، المتوفى سنة (٦٢٢هـ) ، انظر ص ١٩٩ .
- ١٢ - التبصرة : لعبد الرحمن بن محمد بن علي بن محمد الحُلواني المتوفى سنة (٥٤٦هـ) ، انظر ص ٩٠ .
- ١٣ - تجريد العناية في تحرير النهاية لعلي بن محمد البعلبي المعروف بابن اللحام المتوفى سنة (٨٠٣هـ) ، انظر ص ١٠٥ .
- ١٤ - التذكرة : لعلي بن عمر بن أحمد بن عمّار الحراني المتوفى سنة (٥٥٩هـ) ، انظر ص ٢٤٢ .
- ١٥ - التذكرة في الفقه : لعلي بن عقيل بن محمد بن عقيل ، أبو الوفاء ، المتوفى سنة (٥١٣هـ) ، انظر ص ١٠٦ .
- ١٦ - الترغيب : ترغيب القاصد في تقريب المقاصد ، لمحمد بن الخضر بن تيمية المتوفى سنة (٦٢٢هـ) ، انظر ص ١٢٨ .
- ١٧ - تصحيح الفروع : لعلاء الدين المرداوي المتوفى سنة (٨٨٥هـ) ، انظر ص ٢٤٨ .
- ١٨ - التعليق ، أو الخلاف الكبير لمحمد بن الحسين البغدادي المعروف بالقاضي أبي يعلى المتوفى سنة (٤٥٨هـ) ، انظر ص ٢٠٦ .
- ١٩ - التلخيص : تلخيص المطلب في تلخيص المذهب لمحمد بن الخضر بن تيمية المتوفى سنة (٦٢٢هـ) ، انظر ص ١١٩ .
- ٢٠ - التنبيه : لعبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد ، أبو بكر المعروف بـ غلام الخلال ، المتوفى سنة (٣٦٣هـ) ، انظر ص ١١٠ .
- ٢١ - التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع : لعلي بن سلميان المرداوي المتوفى

سنة (٨٨٥هـ) ، انظر ص ١٠٨ .

٢٢- الحاوي الصغير لعبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم البصري الضرير المتوفى سنة (٦٨٤هـ) ، انظر ص ١١٢ .

٢٣- الحاوي الكبير : لعبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم البصري الضرير أيضاً ، انظر ص ١٤٨ .

٢٤- حواشي الفروع : لأبي بكر بن إبراهيم بن قُندس البعلبي المتوفى سنة (٨٦١هـ) ، انظر ص ٥٥٤ .

٢٥- حواشي المحرر : لأبي بكر بن قندس المتوفى سنة (٨٦١هـ) .

٢٦- حواشي على الفروع لأحمد بن نصر الله بن أحمد البغدادي المتوفى سنة (٨٤٤هـ) .

٢٧- الخلاصة : لأسعد بن المنجى التنوخي المتوفى سنة (٦٠٦هـ) ، انظر ص ١٦١ .

٢٨- الرعاية الصغرى والكبرى لأحمد بن حمدان بن شبيب النميري الحراني المتوفى سنة (٦٩٥هـ) ، انظر ص ١١٦ .

٢٩- الروضة لابن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة (٦٢٠هـ) ، انظر ص ١٠٣٨ .

٣٠- الشافي : لأبي بكر المعروف بـ غلام الخلال المتوفى سنة (٣٦٣هـ) ، انظر ص ١٠٣٠ .

٣١- شرح ابن منجا : الممتع شرح المقنع لمنجى بن عثمان بن أسعد التنوخي المتوفى سنة (٦٩٥هـ) ، انظر ص ٢١٨ .

٣٢- الشرح الكبير على المقنع : لعبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي

المتوفى سنة (٦٨٢هـ) ، انظر ص ١٤٨ .

٣٣- شرح المجد : (منتهى الغاية في شرح الهداية) : لعبد السلام بن عبدالله ابن أبي القاسم الخضر بن تيمية ، أبو البركات ، المتوفى سنة (٦٥٣هـ) ، انظر ص ٢٠٧ .

٣٤- شرح المحرر : لعبد المؤمن بن عبد الحق بن عبدالله بن علي القطيعي المتوفى سنة (٧٣٩هـ) ، انظر ص ٦١٥ .

٣٥- شرح المقنع لمسعود بن أحمد بن مسعود الحارثي المتوفى سنة (٧١١هـ) .

٣٦- العمدة : (عمدة الفقه) لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة (٦٢٠هـ) ، انظر ص ١٥٩ .

٣٧- عيون المسائل : لأبي علي بن شهاب العكبري المتوفى سنة (٤٢٨هـ) ، انظر ص ١٣٩ .

٣٨- الفائق : لأحمد بن الحسين بن عبد الله بن أبي عمر المقدسي المعروف بابن قاضي الجبل المتوفى سنة (٧٧١هـ) ، انظر ص ١١٢ .

٣٩- الفروع : لمحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي المتوفى سنة (٧٦٣هـ) ، انظر ص ٩٠ .

٤٠- الفصول : لعلي بن عقيل أبو الوفاء المتوفى سنة (٥١٣هـ) ، انظر ص ١٠٦ .

٤١- الفنون لأبي الوفاء بن عقيل المتوفى سنة (٥١٣هـ) ، انظر ص ٢٧٠ .

٤٢- القواعد الأصولية لابن اللحام المتوفى سنة (٨٠٣هـ) ، انظر ص ٢٢٢ .

٤٣- القواعد الفقهية لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب السلامي البغدادي

الدمشقي المتوفى سنة (٧٩٥هـ) ، انظر ص ٢١٦ .

٤٤ - الكافي : لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة (٦٢٠هـ) ، انظر ص ١٥٨ .

٤٥ - كفاية المبتدي للحلواني المتوفى سنة (٥٠٥هـ) ، انظر ص ٦٢٠ .

٤٦ - المبهج : لعبد الواحد بن محمد بن علي بن أحمد الأنصاري أبو الفرج الشيرازي المتوفى سنة (٤٨٦هـ) ، انظر ص ١٨٨ .

٤٧ - المجرد : للقاضي أبي يعلى المتوفى سنة (٤٥٨هـ) ، انظر ص ٤٧٤ .

٤٨ - المحرر : لأبي البركات بن تيمية المتوفى سنة (٦٥٢هـ) ، انظر ص ١٠٩ .

٤٩ - المذهب في المذهب : لعبد الرحمن بن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧هـ) ، انظر ص ١٦٠ .

٥٠ - مسائل الإمام أحمد ، وقد اعتمد ابن النجار - رحمه الله - على جملة من كتب المسائل ، وهي :

١ - مسائل الإمام أحمد لإسحاق بن إبراهيم بن هاني النيسابوري المتوفى سنة (٢٧٥هـ) ، انظر ص ١٨٨ .

٢ - مسائل الإمام أحمد لحرب بن إسماعيل الكرمانى المتوفى سنة (٢٨٠هـ) .

٣ - مسائل الإمام أحمد لابنه أبي الفضل صالح المتوفى سنة (٢٦٦هـ) ، انظر ص ٥٦٦ .

٤ - مسائل الإمام أحمد لسليمان بن الأشعث السجستاني ، أبو داود المتوفى سنة (٢٧٥هـ) ، انظر ص ٨٩ ، ٢٧٧ .

٥ - مسائل الإمام أحمد : لمهنا بن يحيى الشامي ، ولم أقف على تاريخ وفاته .

٥١ - مسبوک الذهب في تصحيح المذهب لعبد الرحمن بن الجوزي المتوفى سنة

(٥٩٧هـ) ، انظر ص ٣٩٦ .

٥٢- المطلع على أبواب المقنع لمحمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البجلي المتوفى سنة (٧٠٩هـ) ، انظر ص ٣٥٣ .

٥٣- المغني : لابن قدامة المقدسي موفق الدين المتوفى سنة (٦٢٠هـ) ، انظر ص ٨٢ ، ٨٤ .

٥٤- المقنع : لابن قدامة المقدسي ، موفق الدين نفسه ، انظر ص ١٤٤ .

٥٥- المنتخب والمنور في راجع المحرر لأحمد بن الأدمي المتوفى سنة (٨١٥هـ) ، انظر ص ٢٢١ .

٥٦- النظم (عقد الفرائد وكنز الفوائد) لمحمد بن عبد القوي المقدسي المتوفى سنة (٦٩٩هـ) ، انظر ص ٢٤٦ .

٥٧- نظم المفردات (النظم المفيد لأحمد في مفردات الإمام أحمد) لمحمد ابن علي بن عبد الرحمن بن محمد الخطيب المقدسي المتوفى سنة (٨٢٠هـ) .

٥٨- المهذب : لإبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي المتوفى سنة (٤٧٦هـ) ، انظر ص ٨٧ .

٥٩- النهاية في شرح الهداية : لأسعد بن المنجى التنوخي المتوفى سنة (٦٠٦هـ) ، انظر ص ٣٩٧ .

٦٠- الهداية : لمحمود بن أحمد الكلوزاني ، أبو الخطاب ، المتوفى سنة (٥١٠هـ) ، انظر ص ١٦٠ .

٦١- الواضح : لعلي بن عبد الله بن نصر السري الزاغوني المتوفى سنة (٥٢٧هـ) ، انظر ص ١٥٥ .

٦٢- الوجيز : للحسين بن يوسف الدجيلي المتوفى سنة (٧٣٢هـ) ،
انظر ص ١٥٩ .

رابعاً : كتب اللغة :

- * رجع المؤلف - رحمه الله - إلى بعض المصادر اللغوية ، ومما صرح به ما يلي :
- ١- تهذيب اللغة : لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري المتوفى سنة (٣٧٠هـ) .
 - ٢- الصحاح : لإسماعيل بن حماد الجوهري ، المتوفى سنة (٣٩٣هـ) ، انظر ص ٥٧٤ .
 - ٣- غريب الحديث : لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، المتوفى سنة (٢٢٤هـ) ، انظر ص ٨١ .
 - ٤- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي المتوفى سنة (٨١٧هـ) ، انظر ص ٧٩ .
 - ٥- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري أبي السعادات المبارك بن محمد المتوفى سنة (٦٠٦هـ)
- وبعد ، فهذا حصر تقريبي لما أشار إليه الشيخ تقي الدين الفتوحي في شرحه للمنتهى من الكتب . وهي مصادر أصيلة في أبوابها ، عميقة في موضوعاتها شاهدة للناقل عنها بسعة علومه واطلاعه .

المبحث السادس

أهمية الكتاب وقيّمته العلمية

إن أهمية كتاب - (شرح منتهى الإرادات) تنبع من أهمية كتاب (المنتهى) الذي هو متن له ، وإذا عرفنا أن كتاب (المنتهى) قد جمع فيه المؤلف بين كتابين عظيمين في المذهب لمؤلفين جليلين هما :

كتاب (المقنع) لموفق الدين ابن قدامة ، المتوفى سنة (٦٢٠هـ) ، والتنقيح المشبع للقاضي علاء الدين المرداوي ، المتوفى سنة (٨٨٥هـ) ، حيث إن كتاب المقنع من الكتب المهمة في المذهب الحنبلي لتمييزه عن الكتب التي سبقتة ، بأنه أوضح منها إشارة ، وأسلس عبارة ، وأجمع تقسيماً وتنوعاً ، كما أنه حوى غالب مسائل المذهب ، ولذلك فقد اعتنى به علماء المذهب بالشروح ، والتعليقات التي توضحه ، وكذلك بكتب اللغة التي توضح مصطلحاته وحدوده ، وهذا الكتاب وإن كان يُعد من الكتب المهمة في المذهب ، إلا أنه كان بحاجة ماسة إلى تصحيح وتحديث أكثر ؛ لأن مؤلفه قد أطلق الخلاف في كثير من المسائل ، وقطع في بعض المسائل وقدمها على أنها هي المذهب ، مع أنها غير الراجح في المذهب ، وخلوه كذلك من الأدلة والتعليقات ؛ لهذه الأسباب وغيرها كانت الحاجة ماسة إلى وجود كتاب يتمم ويكمل النقص ، فجاء القاضي المرداوي فألف كتابه (التنقيح) - الذي هو تصحيح (للمقنع) واختصار (للإنصاف) - فوقف على كثير من المسائل التي أغفلها صاحب المقنع ، وصححها ، إلا أنه - رحمه الله - أسقط مسائل كثيرة من كلام الموفق ، ولم يتناولها في كتابه التنقيح ، ولذلك جاء ابن النجار الفتوحى - رحمه الله - فألف كتابه

(المنتهى) ليحيط بالكتابين المذكورين ، وليجمع شملهما في كتاب واحد ، فحقق بذلك ما كان محتاجاً إليه في المذهب وحظي بالقبول والانتشار ، فكان والده يقرؤه للطلاب ويثني عليه ، وقد اشتغل به عامة الحنابلة واقتصروا عليه وقدموه في الحفظ والتدريس والإفتاء ، والقضاء ، وكتبوا عليه عدة شروح من أهمها :

- ١ - شرح مصنفه في ثلاثة مجلدات ، وهو الكتاب الذي أقدم له هذه الدراسة .
 - ٢ - شرح الشيخ منصور البهوتي^(١) ، وقد طبع في ثلاثة مجلدات ، وله نسخ خطية في مركز البحث العلمي وإحياء التراث في جامعة أم القرى .
 - ٣ - شرح الشيخ إبراهيم العوفي^(٢) ، وقد شرحه في عدة مجلدات .
- وقد علق عليه علماء المذهب حواشي كثيرة ، وخدموه خدمة جليلة ، ومن أهم هذه الحواشي :

(١) هو : منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسين بن أحمد البهوتي ، أبو السعادات ، ولد سنة (١٠٠٠ هـ) ، وهو شيخ الحنابلة في مصر ، وخاتمة علمائها ، أخذ العلم عن كثير من علماء مصر ، ومنهم يوسف البهوتي ، ومحمد الشامي ، وعبد الرحمن البهوتي وغيرهم . من مؤلفاته : شرح الإقناع في ثلاثة أجزاء ، وشرح منتهى الإرادات ، وحاشية على المنتهى ، وغيرها من الكتب ، توفي سنة (١٠٥١ هـ) .

انظر ترجمته في : النعت الأكمل ص ٢١٠ ، والسحب الوابلة ٣ / ١١٣١ ، ومختصر طبقات الحنابلة ص ١٠٤ ، والأعلام ٧ / ٣٠٧ .

(٢) هو : إبراهيم بن أبي بكر بن إسماعيل الذنابي العوفي ، نسبة إلى عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - ولد سنة (١٠٣٨ هـ) ، وأخذ عن منصور البهوتي ، وجمع من شيوخ الأزهر ، له شرح على المنتهى ، ومناسك الحج ، ورسائل في الفرائض ، توفي سنة (١٠٩٤ هـ) .

انظر : ترجمته في : النعت الأكمل ص ٢٥٢ ، والسحب الوابلة ١ / ١٧ ، ومختصر طبقات الحنابلة ص ١١٥ .

- ١ - حاشية الشيخ منصور البهوتي^(١) ، ولا تزال مخطوطة حسب علمي .
- ٢ - حاشية حفيد المصنف عثمان بن أحمد الفتوحي^(٢) ، ولا تزال مخطوطة .
- ٣ - حاشية الشيخ محمد الخلوتي^(٣) ، ولا تزال مخطوطة .
- ٤ - حاشية تلميذ الخلوتي الشيخ عثمان النجدي^(٤) ، وقد عمل بعض طلاب جامعة الإمام على تحقيقها في رسائل علمية .

(١) انظر : مفاتيح الفقه الحنبلي ٢ / ١٨٤ .

(٢) هو : عثمان بن أحمد بن محمد بن أحمد بن النجار الفتوحي ، وهو أحد علماء الحنابلة بمصر ، وكان قاضياً بالمحكمة الكبرى في مصر ، أخذ الفقه عن والده ، وعن محمد المرادوي ، من مؤلفاته : حاشية على المنتهى ، توفي سنة (١٠٦٤ هـ) .
انظر ترجمته في : النعت الأكمل ص ٢١٦ ، والسحب الوابلة ٢ / ٧٠٠ ، ومختصر طبقات الحنابلة ص ١٠٧ ، ومعجم المؤلفين ٦ / ٢٥٠ .

(٣) هو : محمد بن أحمد بن علي البهوتي ، الشهير بالخلوتي ، المصري ، ولد بمصر وبها نشأ ، وأخذ الفقه عن العلامة منصور البهوتي وغيره من علماء مصر ، من مؤلفاته : حاشية على الإقناع والمنتهى ، توفي سنة (١٠٨٨ هـ) .
انظر ترجمته في : النعت الأكمل ص ٢٣٨ ، والسحب الوابلة ٢ / ٨٦٩ ، ومعجم المؤلفين ٨ / ٢٩٤ .

(٤) هو : عثمان بن أحمد بن سعيد بن عثمان بن قائد النجدي مولداً ، الدمشقي رحلة ، القاهري مسكناً ومدفنأ ، ارتحل في صغره من بلد العيينة إلى دمشق فأخذ عن علمائها ، ثم رحل إلى مصر وأخذ عن علمائها واختص بشيخ المذهب العلامة الخلوتي ، فأخذ عنه الفقه وغيره من العلوم ، من مؤلفاته : حاشية على المنتهى ، وهدية الراغب في شرح عمدة الطالب ، توفي سنة (١٠٩٧ هـ) .

انظر ترجمته في : السحب الوابلة ٢ / ٦٩٧ ، وعنوان المجد ٢ / ٣٤٠ ، والأعلام ٣ / ٦٨٣ .

٥ - حاشية الشيخ أحمد المرداوي^(١) ، ولا تزال مخطوطة .

٦ - حاشية الشيخ عبد الله أبابطين^(٢) ، ولا تزال مخطوطة .

٧ - حاشية الشيخ محمد بن حميد^(٣) ، ولا تزال مخطوطة .

وبعد ، فإن كل هذه العناية التي حظي بها كتاب (منتهى الإرادات) والاهتمام الواسع له ، من حفظ ، ودراسة ، وشروح ، وتعليقات ، وجمع ، واختصار ؛

(١) هو : أحمد بن محمد بن عوض المردوي ثم النابلسي ، ولد في مرزا وأخذ عن علمائها ثم رحل إلى دمشق فقرأ على علمائها ، ثم رحل إلى القاهرة فلزم العلامة الخلوتي وتلميذه ابن قائل النجدي . من مؤلفاته : حاشية على المنتهى ، وحاشية على دليل الطالب ، توفي سنة (١١٠٥هـ) .

انظر ترجمته في : السحب الوابلة ١/ ٢٩٣ ، والمدخل لابن بدران ص ٤٤٢ ، ومقدمة ابن مانع على المنتهى ١/ ٤ .

(٢) هو : عبد الله بن عبد الرحمن الملقب كآسلافه أبابطين ، ولد في روضة سدير سنة (١١٩٤هـ) ، وتعلم على علماء بلده ، وقد برع في الفقه فأصبح فقيه الديار النجدية في القرن الثالث عشر بلا منازع ، وهو حامل لواء الدعوة الإصلاحية السلفية في دور الدولة السعودية الثاني ، توفي سنة (١٢٨٢هـ) .

انظر ترجمته في : السحب الوابلة ٢/ ٦٢٦ ، وعنوان المجد ١/ ٣٦٤ ، والأعلام ٤/ ٩٧ ، ومعجم المؤلفين ٦/ ٧٢ .

(٣) هو : محمد بن عبد الله بن علي بن عثمان بن علي بن حميد ، ولد سنة (١٢٣٦هـ) ، تعلم على العلامة أبابطين وغيره من علماء نجد ، وهو مفتي الحنابلة في زمنه في مكة ، وكان كثير المحبة والاعتناء بكتب شيخ الإسلام .

من مؤلفاته : السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة وهو كتاب مطبوع ، وحاشية على شرح منتهى الإرادات ، وملخص بغية الوعاة ، وغيرها من الكتب ، توفي سنة (١٢٩٥هـ) .

انظر ترجمته في : مقدمة تحقيق كتاب السحب الوابلة ١/ ١١ وما بعدها ، وتاريخ علماء نجد ٨٦٢/ ٣ ، والأعلام ٦/ ٢٤٣ .

دليل على أنه بلغ الغاية في المراد ، فأصبح المعول عليه ، والمرجع في الفتوى عند الحنابلة المتأخرين . ولذلك يقول البهوتي في مقدمة شرحه للمنتهى : (فإن كتاب (المنتهى) وحيد في بابه ، فريد في ترتيبه ، واستيعابه ، سلك فيه مسلكاً بديعاً ، ورصّعه ببديع الفوائد ترصيعاً^(١) .

ويقول ابن بدران^(٢) في المدخل : (هو كتاب مشهور ، عمدة المتأخرين في المذهب ، وعليه الفتوى فيما بينهم)^(٣) .

ولما رأى ابن النجار اهتمام طلبة العلم بكتابه ، وإقبالهم عليه ، أحب أن يفرد به شرح يبين فيه غوامضه ، ويعضده بالأدلة والترجيحات ، ومن المعلوم أن الإنسان إذا تولى شرح كتابه ، فإنه أعرف الناس بألفاظه ، وكشف أسرارها ، وهو الخبير بمسالكه ، فلا يتصور أن يكون هناك أحد أعرف بمراده منه ، وأيضاً فإن كتاب (شرح منتهى الإرادات) ، مع احتوائه لمادة متنه فإنه يتضمن كذلك فوائد متعددة تزيد في قيمته العلمية ، ومن هذه الفوائد :

(١) انظر : شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٣/١ .

(٢) هو : عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن بدران الرُّومي الدمشقي ، فقيه أصولي ، محقق ، واسع الاطلاع ، عارف بالأدب والتاريخ ، كان شافعي المذهب ثم تحنبل ، له مصنفات كثيرة منها : نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر ، ومنادمة الأطلال ، وقد توفي سنة (١٣٤٦ هـ) .

انظر : ترجمته في : الأعلام ٣٧/٤ ، ومقدمة تحقيق د/ عبد الله التركي (للمدخل) ص : ٢٦ ، ٢٥ .

(٣) انظر : المدخل لابن بدران ص ٢٢٥ .

- ١ - ذكره للروايات والأقوال الأخرى في مذهب الإمام أحمد، ولذلك فإن المطلع عليه يكون ملماً بالمذهب .
- ٢ - أن الكتاب مع ما تضمنه من مادة فقهية ملئ كذلك بالأدلة الأخرى ، خاصة الأحاديث النبوية ، وآثار الصحابة ، والإجماع ، والتعليل .
- ٣ - ومما يدل على أهمية الكتاب ، أن المؤلف يشير في بعض المسائل إلى آراء المذاهب الأخرى ، فالكتاب بهذا الشيء يعد من كتب الخلاف بين العلماء .

المبحث السابع

تقويم الكتاب

إن هذا المبحث من أشق ما يعترض الباحث في رسائل التحقيق ، إذا يصعب على طالب علم مبتدأ أن يورد ملحوظات على كتب أهل العلم من ذوي الباع الطويل كالمصنف ، ومما يزيد الأمر حساسية أن هذا العالم قد انفرد في عصره ، وأصبح فريد دهره ، وأجمع الناس على إمامته ، ولكن لما لم يكن بدُّ من ركوب الشدائد ، فأسأل الله العون والتسديد ، وإن ما أذكر من ملحوظات على الكتاب لا تنقص من قيمته ، وإنما هي وجهات نظر وأتئى لعمل بشري أن يكون معصوماً إلا كتابه تعالى وسنة نبيه ﷺ ، يقول تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾^(١).

ومن أبرز ما يؤخذ على الكتاب ما يلي :

- ١ - الوهم في عزو الأحاديث إلى مخرجيها ، كأن يقول المؤلف : رواه البخاري ، وهو ليس عند البخاري ، أو رواه الجماعة أو الخمسة ، وليس عند أحد منهم ، وانظر على سبيل المثال ص : ٦٩٧ ، ٨٣٨ ، ٨٧١ .
- ٢ - ذكر بعض الأحاديث التي لا أصل لها مسنداً ، وإنما هي في الغالب مما يتداوله الفقهاء . انظر مثلاً ص : ٥٨٩ .
- ٣ - المؤلف - رحمه الله - قد يروي ، ويذكر الحديث بالمعنى ، أو بصيغة

(١) سورة النساء من الآية ٨٢ .

التمريض (روي) ، ولو ذكره بلفظه لكان أولى . وانظر ص : ١٠٦٨ .

٤ - المؤلف رحمه الله - يذكر بعض الأخبار على أنها من قول النبي ﷺ ، وإنما هي من آثار الصحابة والتابعين ، انظر مثلاً ص : ٦٥٠ ، ٧١٩ .

٥ - جرى من المؤلف تفريق بين بعض المسائل ، وكان الأولى ذكرها في موضع واحد ، وانظر مثلاً ص : ٧١٤ .

٦ - مع إشارة المؤلف غالباً إلى من نقل عنه ، وتحديد عبارته ، إلا أنه في بعض الأحيان ينقل من كتب المذهب ، كالمغني ، والشرح الكبير ، وغيرهما ، دون أن يشير إلى النقل ، وقد نبهت على هذه الملاحظة في بعض أماكنها ، انظر مثلاً ص : ١٦٩ ، ٢٠٨ ، ٢٩٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٢٧ .

٧ - النقل عن الغير بواسطة ، كنقله لكلام أبي الخطاب من غير كتابه ، ونقل كلام صاحب الفروع من الإنصاف وهكذا ، انظر مثلاً ص : ٣٣٨ ، ٢٠١ .

٨ - عدم استيعاب الشارح - رحمه الله - لجميع الروايات عن الإمام أحمد في بعض المسائل ، فقد يقتصر على رواية واحدة ، مع أن في المسألة أكثر من رواية .

وبعد ، فهذه بعض الملاحظات التي قيدتها أثناء عملي في التحقيق ، وإن كانت لا تعني بالضرورة أن تكون قادحاً ومأخذاً ، وإنما هي وجهات نظر . وأيضاً فإنها لا تقدح في أهمية الكتاب ورفعة شأنه .

أما محاسن الكتاب فقد أشرت إلى أبرزها في المبحث السابق ، عند ذكر أهمية الكتاب وقيمتة العلمية فلا حاجة إلى إعادة ذلك هنا .

المبحث الثامن

شرح المصطلحات الفقهية الواردة في الكتاب

تولى المؤلف شرح المصطلحات الواردة في الكتاب ، في آخر الكتاب ، حيث قال بعد انتهائه من شرح المتن :

ثم اعلم أن ما في هذا الكتاب من قولي : على الأصح ، فهو من الروايتين أو الروايات عن الإمام أحمد - رضي الله عنه - .

ومن قولي : في الأصح ، فمن وجهين ، أو الأوجه للأصحاب ، ثم أخذ - رحمه الله - في بيان مذهب الإمام أحمد ، ومعرفة الراجح من أقواله ، وما روي عنه ، ودلالة ألفاظه على الأحكام ثم عقد فصلين :

الأول : في ذكر الوارد عن الأصحاب ، وهو إما وجه ، وإما احتمال ، وإما تخريج ، وإما توجيه .

الثاني : في ذكر صاحب هذه الأوجه والاحتمالات والتخارج ، وأنه لا يكون إلا مجتهداً . . . الخ .

وقد تطرقت إلى شرح كثير من المصطلحات الواردة في الكتاب أثناء قيامي بالتحقيق^(١) . ولعلي أرجئ الحديث عن المصطلحات إلى حين ، تحقيقها مع بقية الكتاب . لما في ذلك من الفائدة .

(١) انظر : مثلاً ص : ٨٨ ، ١٠٨ ، ١٤٧ ، ٤١٢ .

القسم الثاني : التحقيق ، ويشتمل على ثلاثة أمور :

١ - الأمر الأول : المنهج الذي سلكته في التحقيق .

٢ - الأمر الثاني : وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق .

٣ - الأمر الثالث : النص المحقق .

الأمر الأول

المنهج الذي سلكته في التحقيق

- ١- نسخت الكتاب ورسمته بالرسم المعاصر حسب قواعد الإملاء الحديثة ،
مراعياً علامات التنصيص ، والأقواس ، والاستفهام ، والفواصل ، والبدء من أول
السطر في المعاني المستقلة .
- ٢- قابلتُ بين النسخ الخطية الثلاث ، واعتمدتُ في ذلك طريقة النص
المختار ، وأثبتتُ الفروق والاختلافات بين النسخ في الحاشية .
- ٣- عند اجتماع النسخ الثلاث على خطأ أو سقط ، فإنني أصلحه ، وأشير إلى
ذلك في الحاشية .
- ٤- وضعت المتن بين قوسين (. . . .) وجعلته بخط أكبر وأوضح ، وذلك
ليتميز عن الشرح .
- ٥- إذا وجدت خطأ أو سقطاً في الأصل قدر كلمتين فأكثر ، فإنني كنت أضعه
بين معقوفتين [. . .] وأبين في الحاشية الصواب والسقط .
- ٦- وضعت من عندي عناوين جزئية للمسائل داخل الفصول وجعلتها بخط
واضح ، وذلك في الجانب الأيسر من الرسالة .
- ٧- أشرت إلى نهاية كل ورقة من المخطوط وذلك بوضع علامة متميزة [/]
ووضعت رقم الصفحة عند آخر كل كلمة من كل صفحة من المخطوط في الجانب
الأيسر من الرسالة .

٨- وضعت عناوين الأبواب والفصول بين معقوفتين [...] ، وذلك لتوضيحها .

٩- قمت بتوثيق أقوال أهل العلم التي ساقها المؤلف من مصادرها الأصلية ، كما أنني أذكر في غالب الأحيان آراء المذاهب الفقهية الأخرى التي سكت عنها المؤلف في الهامش ، وأوثقها ، كما قمت بالتعليق على بعض المسائل التي ظهر لي فيها أن الراجح على خلاف ما ذكر الشارح - رحمه الله - في كتابه ، موازناً بين أقوال أهل العلم ، ومبيناً الراجح فيها .

١٠- عزوت الآيات القرآنية الواردة في الكتاب مبيناً اسم السورة ، ورقم الآية .

١١- خرّجت الأحاديث الواردة في الكتاب ، فإن كان الحديث في الصحيحين اكتفيت في الغالب بذلك ، وإن لم يكن في أحدهما خرّجته من المصادر الحديثية المشهورة ، كموطأ مالك ، ومسند الشافعي ، ومسند الطيالسي ، ومسند الإمام أحمد ، وسنن الدارمي ، والسنن الأربعة ، والمتقى لابن الجارود ، وصحيح ابن خزيمة ، وشرح معاني الآثار ، وصحيح ابن حبان ، وسنن الدارقطني ، والمستدرك للحاكم ، والسنن الكبرى للبيهقي ، ، وشرح السنة للبغوي ، وغيرها . ثم بينت في الغالب درجة الحديث من الصحة والحسن ، والضعف ، مستعيناً بما ذكره أئمة هذا الفن ، وقد رجعت إلى الكتب المختصة في ذلك ، كنصب الراية ، والبدر المنير ، والتلخيص الحبير ، وتعليقات الشيخ أحمد شاكر على مسند الإمام أحمد ، وكتب الشيخ الألباني وتعليقاته ، وغير ذلك ، وإذا كان للحديث ما يعضده أو يقويه من المتابعات والشواهد فإنني أذكر ذلك .

وقد بذلت جهداً في تخريج أحاديث هذا الكتاب ، ومع ذلك بقيت بعض الأحاديث التي لم أقف عليها ، فعلمت عليها بقولي : (لم أقف عليه) ، وذلك بعد طول البحث والسؤال .

١٢ - خرّجت الآثار الواردة في الكتاب ، وبيّنتُ ما وقفت عليه من درجتها إن أمكن ذلك .

١٣ - علّقت على بعض العبارات بإيضاح أو إضافة ، ونحو ذلك ، وبيّنت معاني الكلمات التي تحتاج إلى بيان وتوضيح .

١٤ - ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب ، بتراجم مختصرة ، ما عدا المشهورين كأمهات المؤمنين ، والخلفاء الأربعة رضي الله عنهم وغيرهم من الصحابة المشهورين ، وكذلك الأئمة الأربعة .

١٥ - عزوت الأبيات الشعرية إلى قائلها ، والأبيات التي لم أجد لها توثيقاً أشرت إليها في الهامش .

١٦ - عرّفت بالأماكن والمواضع التي ورد ذكرها في الكتاب .

١٧ - عرّفت بالفرق والطوائف التي ورد ذكرها في الكتاب .

١٨ - وضعت خاتمة في آخر الكتاب بينت فيها أهم نتائج الدراسة والتحقيق .

١٩ - ألحقت بالكتاب فهرس عامة حسب المتبع وهي : فهرس الآيات ، وفهرس الأحاديث ، وفهرس الآثار ، وفهرس القواعد والضوابط الفقهية ، وفهرس الأبيات الشعرية ، وفهرس الأعلام ، وفهرس الغريب ، وفهرس الكتب الواردة في المتن ، وفهرس الفرق والقبائل والأمم ، وفهرس الأماكن والبلدان ، وفهرس المراجع والمصادر ، ثم ختمتها بفهرس عام للموضوعات .

الأمر الثاني

وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على النسخ التالية :

١ - النسخة الأولى : نسخة مصورة عن النسخة الموجودة بمكتبة (برنستون)
بأمريكا مجموعة يهودا ، وهي مصورة من مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض ، وتقع
في ثلاثة مجلدات .

المجلد الأول : برقم (٢٦٠٦) ويحتوي على (٣٣٦) ورقة ، مسطرتها (٢٩)
سطراً ، يحتوي كل سطر على (١٥) كلمة .

المجلد الثاني : برقم (٢٤٣٩) ويحتوي على (٣٠٠) ورقة مسطرتها (٣٩)
سطراً ، يحتوي السطر على (١٦) كلمة .

المجلد الثالث : برقم (٢٦٠٦) ويحتوي على (٣٥٩) ورقة مسطرتها (٢٩)
سطراً ، ويحتوي السطر على (١٣) كلمة ، في الورقة الأولى من المجلد الأول
فهرس لأبواب الكتاب ، وإشارة من القائمين على المكتبة باسم الكتاب ، ورقمه ،
وورقة الغلاف ساقطة ، ولعل سقطها قديم ، مما دفع حفيد المؤلف إلى تدوين
وقفيتها على حاشية الورقة الأولى من الكتاب ، وقد دونت هذه الوقفية على
الأجزاء الثلاثة وهي من : عثمان بن أحمد بن تقي الدين بن محمد الفتوحي حفيد
المصنف ، وقد وقف هذا الكتاب على الشيخ محفوظ بن حمد الدمشقي وعلى
ذريته ، وطلبة العلم من الحنابلة بالشام ، وجعل النظر على ذلك للشيخ محفوظ

وذريته ، وأرّخت هذه الوقفية في السادس عشر من شهر ربيع الأول سنة (١٠٢٩هـ) والأجزاء الثلاثة مع اشتراكها في الوقفية من حفيد المؤلف ، إلا أنها تختلف خطوطها اختلافاً بيناً ، والأجزاء الأول والثالث ليس عليه اسم ناسخ ولا تاريخ النسخ ، وكتب بخط جيد أحسن من الثاني . وأما الأول فكتب بخط جميل إلا أن المتن لم يظهر في الصورة ، فلعله كتب بمداد أحمر والأجزاء الثاني انتهت من نسخه (صالح القباني الشافعي) في يوم الجمعة العاشر من شهر شوال سنة (١٠٢٥هـ) وقد دون ذلك في نهاية الجزء الثاني .

وعلى هذه النسخة تصحيحات كثيرة ، وفي بعضها إشارة إلى أنها من نسخة أخرى ، حيث يقول (وفي نسخة) ، إلا أنها لم تخل من الأخطاء والسقط .
والقسم الذي قمت بتحقيقه من المجلد الثاني ويبدأ من صفحة (١٧١) إلى صفحة (٢٥٥) مع العلم أنني رمزت لهذه النسخة بالحرف (ب) .

٢- النسخة الثانية :

نسخة مصورة عن النسخة الموجودة بالمكتبة الأزهرية ، وهي مصورة في مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى . وهي موجودة في المكتبة الأزهرية برقم (٣) ، وقف خزانة الدمهوري ، ومكونه من ثلاثة مجلدات :

المجلد الأول : (٣١٥) ورقة .

المجلد الثاني : (٣٢٦) ورقة .

المجلد الثالث : (٢٧٣) ورقة .

ومسطرتها (٣٥) سطراً وطولها (٣٠) سم ، ويحتوي السطر على (١٥) كلمة ، وبالأول نقص يبدأ تقريباً من : «فصل تذكر فيه الأشياء المتفق على نجاستها والمختلف في نجاستها» وعليها بعض التصحيحات ، وفي آخر الجزء الأول كتب على الحاشية (بلغ) مما يدل على أنها قوبلت على نسخة أخرى .

ويظهر أن النسخة المقابل عليها لم تكن للمؤلف ، أو أن المقابل كثير السهو ؛ لأنها لم تَخلُ من سقط وتحريف .

وفي الجزء الثالث سقط كبير حيث سقط منها عشر صفحات من « فصل في تعليق الطلاق بالحيض » إلى « فصل تعليق الطلاق بالكلام والإذن » . ولم يصور منها كتاب الظهار ، وكتاب اللعان . ولم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ . والقسم الذي قمت بتحقيقه من المجلد الثاني ويبدأ من صفحة (١٨١) إلى صفحة (٢٦٣) وقد رمزت لها بالحرف (ز) .

٣- النسخة الثالثة : نسخة مصورة عن النسخة الأصلية الموجودة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - قسم المخطوطات - برقم (١٩٧٦) ، ومكونة من ثلاثة مجلدات :

١ - المجلد الأول : برقم (٩٤٩) ويحتوي على (٣٤٦) ورقة ، مسطرتها (٣٣) سطراً ، وعليها تملك باسم (عبدالله الغزالي) .

٢ - المجلد الثاني : برقم (٩٥٠) ويحتوي على (٣٨١) ورقة ، مسطرتها (٣٣) سطراً .

٣ - المجلد الثالث : برقم (٩٥١) ويحتوي على (٣٣٨) ورقة ، مسطرتها (٣٣) سطراً .

وفي الورقة الأولى من كل مجلد فهرس أبواب الكتاب ، وجميع الأجزاء الثلاثة قد قوبلت على الأصل ، وعليها بعض التصحيحات ، والخواشي ، والشروح ، والكتاب كامل وسليم من حيث الجملة ، ما عدا صفحات قليلة عليها بلل وأرضة وقد أثرت على النص في بعض المواضع .

وجميع الكتاب بأجزائه الثلاثة ، مكتوب بخط النسخ ، وهو خط جميل وواضح ، وقد كتبت عناوين الفصول والأبواب والنص المشروح وبعض الكلمات بالمداد الأحمر ، وسائر الشرح بالمداد الأسود .

وناسخها هو : أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد السفطي المصري ، وهو ناسخ مشهور ، وتاريخ نسخها سنة (١٠٢٥هـ) ، والقسم الذي قمت بتحقيقه من المجلد الثاني ، ويبدأ من صفحة (٢٠٩) إلى صفحة (٣٠٣) ، وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ف) .

هذا وقد اعتمدت منهج النص المختار في تحقيق الجزء المطلوب من الكتاب ، وذلك لعدم وجود مسوغ لاختيار نسخة من النسخ لتكون أمّا أو أصلاً يقابل عليها غيرها ، فليس فيها نسخة للمؤلف ، ولا نسخة مقرأ عليه ، ولا نسخة مقابلة على نسخته ، وأيضاً تبين لي بعد المقابلة أن كل نسخة تفارق الأخرى .

**نماذج
من النسخ المخطوطة**

ابودود وفي التبرع صدقته به اولي ولا يلزمه تبرع فيه لان من قيل المباحة وعند بل قيل
مدى نظن طلبه به له ولا يلزمه ايضا بله اي بدل ما وجع مما لا يتبعه العدة ان وقدره
الذي سقط منه لان الاقطر ملكه باخره قال في القرو وخلاف التصرف وكلامه في محتمل
وجوهين انتهى كذا في الحكم لولني كناس ومن في معناه كالمخلص قلمنا بغيره كالتفرقة
من رغبة فانه ملكه باخذها ولا يلزمه تبرع بها ولا بد لها ان وجد ربحا ولو كثرت بغير
بعضها الى تعقيل ان وجودها متفرقة بدل على ان اربابا بغيره وعنده لا يعرف الشيء
اليسير قيل الاجابة التفرع بحدها او بغيرها اعصموا بالكلية قال الا قال المصنف شيئا
او تصدق قال لا يعرف بها نقله ابو طالب وغيره واختاره عبد الوهاب والوراق ومن
قول دابة بمصلحة او فائدة لا تغني شيئا بغيرها عن الشيء او بغيره بغير ما لا يجر
عن علفها بان لم يجد ما يعلفها فتركها ملكها اخذها قال في الغني فمن ترك دابة
مصلحة فاختارها انسان فاحبها واستأجرها وخلصها ملكها وانه فله الشيء والشيء
ابن صاكي واصح الا ان يكون تركها البيع اليها او ضلعت عنده قال طحاوي في المال الا ان
ويغرم ما انفق عليه قال الشافعي وابن المنذر روي في المال في غير متبرع بالنفقة
لا ربح له ولا غيره فله ملكه بغير عوض غير ضارة قال في النفقة بغيره ولا
على الزوج الا اذا اتفق على مال غيره بغيره او تركه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك دابة قد حجز عنها اهلكها فليسوا
فأخذها فاحبها فتم له قال عبد الله بن عبد الرحمن فقلت يعني للشعبي من
حدثك بهذا قال غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم روى ابو دود باسناد
وفي نسخة الشعبي الذي روى عنه عليه وسلم قال من ترك دابة بمصلحة فاحبها فاحبها
فاحبها فاحبها فاحبها فاحبها فاحبها فاحبها فاحبها فاحبها فاحبها فاحبها فاحبها
من اطلاق وجعلها له من الضميمة وحافضة على حرة اعيوان وفي القول بانها
لا تملك تضييع ذلك كله من غير مصلحة تحصل ولا تدبر رغبة عنه ويجوز اخذ ملكه
اخذ كالمساكين من السبل وما يندبه الناس رغبة عنه انتهى وكذا اي وكما روي
فيما تقدم فيكون اخذه يقال في ما يلحق من سفينه خوف غرق اي من اجل ذلك لان
هذا مال القادة صاحبها ينفق بترعه فيه اختيارا منه فله من اخذ كالمال الذي
القادة رغبة عنه القسم الثاني من اقسام اللقطة وهو الذي لا يجوز التخليص
والا يملك بغير الضمان انني تمنع من صفار السباع كالاسد الصغير والذئب
والنمر وغيره ما عداها اما الكبر حيثما كان بل وبغير وجل وبغال وحماره لعله
والمالك في نفسه اما السرعة عدوها كظبا واما الطير فانها كالحمار واما ما فيها
كفهد ونحوها اي نحو ما تقدم قليل وزرارة ومعامه وقرد وهر ووق كغيرهم
الغن الكبر لا يبق ما تقدم ذكره في النفاطه لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل
عن ضالة الدابة ما كان معها من ثمنها وما كان معها من ثمنها وما كان معها من ثمنها
حيثما رايها وتقدم الحديث وانما متفق عليه ولما روي من قبله من غير ما
كنت من ابي جبريل بالتوازي في السوا فواحدة البقرة فروي في غيرها انكراها فقال ما هذا
البقرة قالوا بقره لمقت بالبقرة فابرها فطردت حتى توارت ثم قال حدثك كل امر ووجدتها ما وجدني غيري لا تستحق الا

قوله وقال المصنف في اي في البحر من حلية و
وهذا هو مقتضى هذا المذهب لا يشك فيه ان
من صفار السباع وحده لا يتعدى دابة راحها
منها ولا يملك بغيره كالمال الذي لا يملك
وتما يملك في قوله ما جعل في قوله بقره
المعنى عند اخذ من روية جميعها لا يملك
ولا يشك روية المصنف او المهر بل وبغيره با
فيما تقدم وانه لا يملك بغيره كالمال الذي لا يملك
معنى ما قاله المصنف الا ان يملك من غير ما
البقرة قالوا بقره لمقت بالبقرة فابرها فطردت حتى توارت ثم قال حدثك كل امر ووجدتها ما وجدني غيري لا تستحق الا

الورقة الأولى من باب اللقطة من النسخة الأزهرية [ز]

دار الحرب بخلاف غيرها من أهلها أو بوضع سيحل أهل أموال المسلمين كإدائها لهم أو بغيره لأنما
 لها ولا يرد في الأول جواز أخذها للخصم ولا ضمان على أخذها لأن فيه انتفاء ما سئل المحاكم في فاشية
 تخليصها من عرف أو حريق فإذا حصلت في يد سائلها إلى تالي الإمام وترى من ضمانها ولا يملكها
 بالتزويج لأن الشرع لم يرد بذلك في الشيء في الانتصاف بعد أن ذكر المسئلة عن الموقوف
 ومن ثمة قال الكارني وهو كمال وحرم بغيره العتاة فقلت لو قيل بوجوب أخذها وكفالة
 هذه لكان له وجه انتهى ولا يجوز التقاط الحماة وطواحين وقد وردت في حاشية وأحساب كثيرين
 ومنها ما يحتج بنفسه كذا في النقط لأن هذه لا تكاد تضيع عن صاحبها ولا يترجى من
 مكانها بغيره إلى يدهم المتروكين من الأموال لأن العتاة لا تستوفى في الحماة للثمن في البيع
 وأما ما تجوز في الغطس وغير ذلك من هذه خلاف ذلك قال في الانتصاف قال ابن عقيل في النصوص
 والمصنف والبايع والركن في جماعة إجماع الطواحين والعدورا للتحفة والاحتساب الكبير
 ويحكمها للتحفة بالابل في منع الالتقاط في الحماة وظاهر كلام غير واحد من الإجماع بجواز
 الالتقاط وكذا نصه في رواية جندب بن أبي العزيم وفي الزروع بعد أن ذكر أنه يحرم التقاط منيع
 عن سبيع صغير وله التقاط غير من حيوان غير من غير منيع نفسه كخشيته كسيرة وعنه كونه
 وعنه وعرض انتهى فيحصل من ذلك وجود خلاف في المسئلة وقد تقدم في التفتيح عدم جواز
 الالتقاط وتأجته على ما قدمه والله أعلم بالصواب وما أخذت أسألهما حرم التقاطه
 منه أخذه أن ذلك أو تفريق كصمان غاصب ولو كان الإمام أو نائبه وأخذه على
 سبيل الالتقاط لا على سبيل الحفظ لأن التقاط ذلك غير ما ذكره في الشارع لا إذا كان
 المأخوذ كلبا فإنه لا ضمان يترتب كون يحرم التقاطه فيه وجبه لأنه ليس به مال من النقط لا
 بجوار التقاطه وكسيرة عن ربه في القربى ما كانت به بيته فقلت فيمنه من يملكه ربه
 في لئلا يجوز من النقطه وكتمه حتى تلف منه بعبته مرتين نفع عليه انتهى في الزروع
 ونقصه في لئلا يوجب ضمانه مكتومة بالقيمة مرتين للغير انتهى في لئلا يوجب الضمان
 جزء من النقص على الله عليه السلام أنه قال في الضمان المكتومة عن أمته ومثلها معها قال وهذا
 حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يرد انتهى في الانتصاف ضمنه بعبته مرتين على المالك
 نفس عليه رواية ابن منصور لما كان أوعر واختاره ابن كبر وغيره في المحرر والربيعين
 وكما في الصغير لما يوجب ضمانهم قال الحارثي وقال به غير واحد انتهى وقيل بعبته فقط
 هو ظاهر كلام الأكر لا يترتب لئلا يوجب ضمانه العصبى والله أعلم بربنا وإيماننا
 التقاطه عن أخذه بدفعه إلى الإمام أو نائبه لأن للإمام تظافر في أموال الناس فيقيم مقام
 المالك أو رده إلى مالكه الأخذ إلى مكانه الذي أخذه منه بأمره أي بالإمام أو نائبه لما روي
 الأثرم عن القعني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن ثابت بن الضحان
 عن رجل من قريش وجد بعيرا أرسله حيث وجدته لأن امرأته برده كخذه منه وقيل بغيره
 برده إلى مكانه ولو يردن إذن الإمام أو نائبه وعلم ما تقدم أنه إن رده بغير أمره
 أو نائبه فليغتنك من ضمانه لأنه ما كانت حصلت في يده فليز منه حفظها فإذا ضيعها منه
 ضمانها كالموضع الوديعه ولا يملكها حصلت في يده حفظها وتركتها تصيبها وهذا
 قال ابن نفعي وروى طائفة من الأئمة ما أزم ضمانه بأخذه لا يرد إلى مالكه أو من
 يقيم مقامه كالمسروق والمغصوب وقيل بغيره ولعلم بأمره به الإمام ذكر في الزروع

عن

الورقة الثانية من باب اللقطة من النسخة الأزهرية [ز]

بأنه يشبّه بذكره مسائل من أحكام اللقطة قال في التاموس واللقطة محرّكة وحرمته و
 حمزة وتامة ما التقط انتهى ومزاده بقوله محرّكة أي مفتوحة الله يرثها اللقطة شرعا
 ما لم ينفذ وقبض أو محضه ينفذ الخ لخال ضابط كالساقط من مالكه من غير عليه أو في من
 أي يعني الضام كالمنزوك فقد لا ينفذ فيه ومنه المال المدفون مستقر فيه للملك أولا
 خذنا من غير خذ لا نهان كانت الخزي ملكها واحد ها كالموكل بالخز في الطريق فاخذ
 الإنسان فإنه يكون لأخذه والاصل في خذنا ما يجوز من اللقطة ما روي زيد بن خالد الجهني
 قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقطة الذهب والورق فقال اعزى وكأها
 عفا عنها ثم عذرنا سنة فإن لم ينفذ فاستغفرها ولتكن ودبعة عذر فإن جأط إليها
 يوما من الذهب فادفعها إليه وسأله عن ضالة الأبل فقال ما كن ولها دعها فإن معها خذا
 ومباخا ترد كما واكل الخبز حتى يجد ها زها وسأله عن الشاة فقال خذها فاعلم في ذلك
 أو لا خذك أو للذئب منقعي غلته والوكا الحنيط الذي يشده للمال في الخزقة والعقاص للوعاء
 الذي يقي فيه من خزقة أو قراطيس أو غيره قاله أبو عبيد والاصل في العقاص أنه للجد
 الذي يلبسه رأسا لماروره وقوله معها خذها أي بقي خذها لأنه لقوته وصلته بتم
 يحري محمد بن الحنفية أو سقاءها فطمها لا نهان تاخذ فيه ما كبر فيبقى معها بمنعها من العطش
 في الضالة اسم للجوان خاصة دون سائر اللقطة والجمع ضوال ونفاد لها أيضا الخواص
 والخواص في والها مل قاله في المغني ثم لا تعلقا ليشتمل على أمانه والكتاب قال في الإنصاف
 قال الحارثي والكتاب في الخلق في الغلب منها من يمد من قال الكسبي ووجه بانه مال الأمر
 ومنه من قال الأمانة وهو الصحيح لانه المقصود أيضا الشئ إلى أهله ولا جله وشيخ
 الحفظ والتعريف أولا والملك آخر عند ضعف الترجيح إلى ذلك انتهى ومن خذ بالبناء
 للمفعول مناعه ونزل بالبناء للمفعول أيضا يجوز به فيقول غيره في لغة في التعريف قال في
 الإنصاف نفس عليه في روايته ابن القاسم وابن نجمان قال في المغني ومن اخذت ثيابه
 من الحمار ووجه بدلها أو اخذ مئاسه وترك له بدل له لم يملكه بذلك قال أبو عبد الله
 في من سرق ثيابه ووجد غيرها لم يأخذها فإن أخذها عرّفها سنة ثم تصدق بها أما
 خال ذلك لأن سارق الثياب لم يجزئ منه وبين مالكها ميا وخذ تعضي زوال ملكه عن ثيابه
 فاذا أخذها فقد أخذ مال غيره ولا يعرف ضاحجه فيعرفه باللقطة انتهى وقيل لا يعرف
 مع قبيصة تعضي الصدقة بأن يكون ثيابه أو مئاسه خبر من المنزلة وكانت هما لا تشبه
 على الأخذ بثيابه ومئاسه لأن التعريف إنما جحد في المال الضام عن ربه ليعلم به وبأخذه
 ونزل هبة عالمها راض بدل لها عوضا عما ولا يعرف أنه له فإن تحفل من تعريفه فائدة
 فإن في الإنصاف قلت وكه عين الصواب قال الحارثي وهذا الحسن انتهى وتأخذ الواجد
 حقه منه أي من الموجود مكان مناجم بعد تعريفه على المذهب من غير دفعه إلى حاكمه قال
 الموفق عن هذا أنه أذن إلى الرقيق بالناس لأن فيها تفعل من سرق ثيابه يحصل عوض
 عنها وتفعلا له خذ إن كان سارقا بالتخفيف عنه من الأمر وحفظ الهدية الثياب عن الضياع
 وقيل يرفعها لئلا يبيعها ويدفع إليه منها عوضا عن ماله وقيل ينفذ في الموجود بعد

تغريبه وعلى الأول لو كانت الثياب المذكورة البرقعة من الماخوذة فاعلم ياخذ منها يغتدر
فمنه ثيابه لأن الزايد فاضل عما يتخذه ولم يرض حاجتها بتركها عوضا عما أخذته ويتصدق
بالباقى ويحيى إلى اللقطة ثلاثة أفعال فبعض يجوز التقاطه ويملك به وقسم لا يجوز التقاطه
ولا يملك تغريبه وقسم يجوز التقاطه ويملك تغريبه فالغنى الأول ما لا يتبعه همة
أو ساط الناس معنى ما لا يهملون في طلبه قال في الفاهوس والأهمية بالكسر ونفع ما ههنا
به من أمير ليعمل انتهى وذلك كسوط وهو الذي يضرب به وفي شرح المهدى هو فوق ما
الغنى ودون الغنى وفي الخبر هو سوط لا عملة له وشمس يتقدم للجنة أحد سوار
العمل الذي يدخل بين الأصابع دريعيا وتمره وكل ما لا حظ له كخزفة وجبل لا يتبعها
الهمة فتمتلك ياخذ ونياح الانتفاع به نص عليه لها ويبارك قال رحمه الله في طلب الله
عليه وسلفه في الغنى والسوط والخيل بالنقطة الرجل يتبع به زواؤه أو دود وفي التبع
صدقه به أولى ولا يلزمه تغريبه لأنه من قبيل المناسبات وعنه يلى وقيل مدة يظن طلب
ربه له فلا يلزمه أيضا لأنه أي بدل ما وجدته مما لا يتبعه الهمة أن وجد ربه
الذي سقط منه لأن لا قطعه مملوكه ياخذة قال في القروح خلافا للتبع وكذا يهمل
فيه يحتمل وجهين انتهى كذا في الحلة لو حي سائر من في معناه كالمقلد قطع أصغارا
منفردة من فضة فأنه مملوكها ياخذها ولا يلزمه تغريبها ولا بدلها أن وجد ربهما أو
لنزل بضم بعضهما البعض لأن وجودها منفردة يدل على أن أربابها متباينة وعنه
لا يعرض للشيء اليسير قيل لا يجد في العدة جدها أو يلقها عصفورا ياكلها قال الخاقاني
أعطها أصبغا أو يتصدق قال لا يعرض لها تغلبه أبو طالب وغيره واختاره غيره الوهاب
الوراق ومن ترك ذابته مملوكه أو فلاة لا يقطع عنها الجحش عن الشيء ويجزئه أي عجنه
ما لكها عجن عليها بأن لا يجد ما يملأها فتركها مملوكها ياخذها قال في المغني ومن ترك
ذابته مملوكه فاخذها الإنسان فاطمها ويستأجرها وخصها ملكها به قال اللبني والحسن
ابن ضاح وأبى أن يكون تركها في رجوع الهمة أو صلت عنه وقال ما ترك في ملكها الأول
ويغفر ما أنفق عليها وقال الشافعي وابن المنذر هملها ليكنها ولا آخر من يرجع بالنفقة
لا يرجع بشئ لأنه مملوك غيره فله مملوكه بغير رجوع من غير رجاء كالمالكات في غير
مملوكه ولا يملك الرجوع لو نعتق على مال غيره بغير ذبته فله يرجع بشئ كما لو نعتق
ذابته ولنا ما روي الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وجد ذابته قد
يجن عنها أهلها فسيبها فاخذها فاحياها فهي له قال عبيد الله ابن حميد ابن عبد الرحمن
فقلت يعني للشعبي من حدك بهذا قال غيره واجد من إيجاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم زواؤه أو دودا أو دبا سواده وفي لفظ عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال من ترك ذابته مملوكه فاحياها رجل فهي لمن احياها وزوجته الأول الدارقطني
أيضا ولأن في الحكمة مملوكها احياها وانقادها من الهلاك وحفظها لما بين الضياع
فحافظت على حرمة الحيوان وفي القول بأنها لا يملك تبصير لذلك كله من غير مصلحة
تحصل ولأنه يبدد رجعة عنه ويجزئه عن أخذه فله أخذها كالبغاة فطر من السبل وسائر

ما سنده

الورقة الثانية من باب اللقطة من نسخة مركز الملك فيصل للبحوث [ف]

الأمر الثالث النص المَحَقَّق

ويبتدئ من أول باب اللقطة إلى آخر كتاب الوصية . وهذا أو ان
الشروع فيه ، أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، إنه
جواد كريم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين .

۱۲۰۰

۱۲۰۰

۱۲۰۰

۱۲۰۰

۱۲۰۰

[باب اللقطة]

باب يذكر فيه مسائل من أحكام اللقطة^(١).

قال في القاموس^(٢) : واللقطة محرقة وكحزمة ، وهُمَزَةٌ وثمامةٌ : ما التقط . انتهى^(٣) . ومراده بقوله : محرقة ، أي : مفتوحة اللام . ثم (اللقطة) شرعاً^(٤) : (مال) كنقد ، ومتاع ، (أو مختص) كخمرة الخلال^(٥) . (ضائع) كالساقط من ماله

(١) انظر هذا الباب في : المغني ٨ / ٢٩٠ ، والفروع ٤ / ٥٦٥ ، والإنصاف ٦ / ٣٩٩ .

(٢) القاموس المحيط : لمؤلفه مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي الفيروز أبادي ، ولد سنة ٧٢٩ هـ ، وتوفي سنة ٨١٧ هـ ، وهذا الكتاب قد لخصه مصنفه من كتابه الكبير : اللامع المَعْلَم العجائب ، الجامع بين المحكم والعُباب . وقد اشتمل الكتاب على ثمانية وعشرين باباً مرتبة على حروف الهجاء : أ ، ب ، ت ، وكل باب على فصول كذلك ، فأخر الكلمة بابها ، وأولها فصلها ، بعد إرجاع الكلمة إلى مادتها ، وهو نظير لسان العرب لابن منظور في ترتيبه .

انظر : مقدمة القاموس ، وهدية العارفين ٢ / ١٨١ .

(٣) القاموس مادة (لقط) ص ٨٨٦ .

(٤) انظر في تعريفها : المغني ٨ / ٢٩٠ ، وشرح الزركشي ٤ / ٣٣٠ ، والمبدع ٥ / ٢٧٣ .

(٥) يقال : خَمَرَةٌ ، وخَمَرٌ ، وخَمُورٌ ، وهي تَوْنٌ وتذكر ، وسميت بذلك ؛ لأنها تركت فاختمت ، واختمارها تَغْيِيرٌ ريحها ، وقيل لمخامرتها العقل .

انظر : لسان العرب ، مادة (خمر) ٤ / ٢٥٥ ، والمطلع ص : ٣٥ .
المقصود بالخلال : هو بائع الخل وصانعه .

انظر : لسان العرب مادة (خلل) ١١ / ٢١٢ ، والمعجم الوسيط ١ / ٢٥٣ .
والمقصود بذلك : أن الخمر إذا تخللت طهرت ، لكنها قبل أن تطهر لا تكون ملكاً ، وإنما تكون مختصة بصاحبها كالسرجين ، وأيضاً فإن من وجدها والتقطها ، فقد التقط ما يدخل في الاختصاص ، ولذلك فهي لا تملك .

انظر : المغني ١٢ / ٥٩٧ ، والشرح الكبير ٥ / ٤٩١ .

من غير علمه (أو في معناه) أي : معنى الضائع كالمتروك قصداً؛ لأمر يقتضيه ، ومنه المال المدفون مستقر فيه الملك والاختصاص^(١) (لغير حربي)^(٢) ؛ لأنها إن كانت لحربي ملكها واجدها ، كما لو ضل الحربي الطريق فأخذه إنسان فإنه يكون لأخذه .

والأصل في جواز ما يحوز من اللقطة ما روى زيد^(٣) بن خالد الجهني^(٤) حكى اللقطة قال : سئل رسول الله ﷺ عن / لقطة الذهب والورق^(٥) فقال : « اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة ، فإن لم تعرف فاستفقها ، ولتكن ودیعة عندك ، فإن جاء^(٦) طالبها يومها من الدهر فادفعها إليه » ، وسأله عن ضالة الإبل فقال : « مالك ولها دعها فإن معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها » ، وسأله عن الشاة فقال : « خذها ، فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب » متفق عليه^(٧) .

(١) في ف (أو الاختصاص) .

(٢) الحربي : هو الكافر والمشرک ، الذي لا صلح بيننا وبينه .
انظر : المصباح المنير ١ / ١٧٤ ، والقاموس المحيط مادة (حرب) ص : ٩٣ .

(٣) هو أبو زرعة ، وقيل أبو طلحة ، زيد بن خالد الجهني ، صحابي جليل ، شهد الحديبية ، وفتح مكة ، وكان معه لواء جهينة يوم الفتح ، وقد اختلف في سنة وفاته ومكانه على أقوال : منها : أنه توفي بالمدينة سنة (٦٨ هـ) ، وقيل سنة (٧٨ هـ) رضي الله عنه .
انظر : أسد الغابة ٢ / ٢٢٨ ، والإصابة ٣ / ٢٧ ، وطبقات ابن سعد ٤ / ٣٤٤ .

(٤) في ب (ابن الجهني) .

(٥) الورق بكسر الراء : الفضة . وانظر : النهاية في غريب الحديث ٥ / ١٧٥ .

(٦) هذه الكلمة ساقطة من ز .

(٧) رواه البخاري في كتاب العلم ، باب الغضب في الموعدة والتعليم ، إذا رأى ما يكره ١ / ٣١ ، ٣٢ ، وفي اللقطة ، باب ضالة الإبل ، وباب ضالة الغنم ، وباب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها ٣ / ٩٢ ، ٩٣ ، ومسلم في أول كتاب اللقطة ٣ / ١٣٤٦ - ١٣٤٩ ، رقم ١٧٢٢ .

والوكاء^(١) : الخيط الذي يُشدُّ به المال في الخرقة ، والعفاس : [الوعاء الذي هي فيه من خرقة أو قرطاس أو غيره . قاله أبو عبيد^(٢) والأصل في العفاس]^(٣) أنه الجلد الذي يلبسه رأس القارورة ، وقوله : «معها حذاءها» يعني : خفها ؛ لأنه لقوته وصلابته يجري مجرى الحذاء ، «وسقاءها»^(٤) بطنها ؛ لأنها تأخذ فيه ماء كثيراً فيبقى معها يمنعها العطش^(٥) . «والضالة» : اسم للحيوان خاصة^(٦) دون سائر اللقطة ، والجمع : ضوال ، ويقال : لها أيضاً الهوامي^(٧) ،

(١) الوكاء : بكسر الواو ، والعفاس بالعين المهملة المكسورة ، والفاء الموحدة فألف ثم صاد مهملة - انظر : النهاية في غريب الحديث ١ / ١٩٣ ، وتاج العروس مادة (ع-ف-ص) .

(٢) هو القاسم بن سلام البغدادي ، الإمام المشهور ، الفقيه ، الثقة ، القاضي ، المصنف ، ولد بهراة ، وكان أبوه رومياً ، وكان أبو عبيد صاحب نحو وعربية ، وطالباً للحديث والفقه ، ولي قضاء طرسوس ، وقدم بغداد ، ففسر بها غريب الحديث ، وصنف كتباً منها : الأموال ، وفضائل القرآن ، وغيرها ، توفي سنة (٢٢٤هـ) .

انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٧ / ٣٥٧ ، وطبقات الحنابلة ١ / ٢٥٩ ، والمنهج الأحمد ١ / ١٤٠ ، والمقصد الأرشد ٢ / ٣٢٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٤٩٠ .
وانظر : غريب الحديث لأبي عبيد ٢ / ٢٠٢ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب .

(٤) في ب : وسقاؤها .

(٥) انظر النهاية في غريب الحديث ١ / ٣٥٧ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ٢ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٦) انظر : المطلع على أبواب المقنع ص : ٢٨٢ ، والقاموس المحيط ، مادة (ضلل) ص : ١٣٢٤ ، وتاج العروس ، مادة (ضلل) ٧ / ٤١٢ ، والصحاح للجوهري ، مادة (ضلل) ٥ / ١٧٤٨ ، ولسان العرب ، مادة (ضلل) ١٣ / ٤١٦ .

(٧) الهيام بالكسر : الإبل العطاش ، الواحد هيمان ، وناقة هيمى مثل عطشان ، وعطشى .
انظر : الصحاح للجوهري ، مادة (هيم) ٥ / ٢٠٦٣ ، وتاج العروس ٩ / ١١١ ، مادة (هيم) والمطلع ص : ٢٨٢ .

والهوافي ^(١) ، والهوامل ^(٢) . قاله في المغني ^(٣) .

ثم الالتقاط يشتمل على أمانة واكتساب . قال في الإنصاف ^(٤) : قال

(١) الهوافي : هي الإبل إذا اشتد عطشها ، يقال : هافت الإبل هيفاً بالكسر والضم ، إذا استقبلت هبوب الهيف بوجوهها فاتحة أفواهها من شدة العطش .

انظر : الصحاح ، مادة (هيف) ٤/١٤٤٤ ، وتاج العروس ، مادة (هيف) ٦/٢٧٦ .

(٢) في ف (الهامل) . الهوامل : يقال إبل هوامل : أي متروكة ومسبية لراعي لها .
انظر : لسان العرب ، مادة (همل) ٧/٤٧٠ ، وتاج العروس ، مادة (همل) ١٥/٨١٦ ،
والمطلع على أبواب المقنع ص : ٢٨٢ .

(٣) المغني : هو كتاب في الفقه الحنبلي ، لمؤلفه موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠هـ ، وهو شرح مختصر الخرقي ، ولم يخدم كتاب في المذهب مثل ما خدم هذا المختصر ، وأعظم شروحه وأشهرها المغني ، قال ابن بدران في طريقته في هذا الشرح : أنه يكتب المسألة من الخرقي ويجعلها كالترجمة ، ثم يأتي على شرحها ، ويبين في كثير من المسائل ما اختلف فيه مما أجمع عليه ، ويبين غالباً روايات الإمام بها ، وما ذهب إليه أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم ، وما لهم من الدليل والتعليل ، ثم يرجع على طريقة من الخلاف ، انتهى كلام ابن بدران بتصرف .

انظر : المدخل لابن بدران ص : ٤٢٦-٤٢٧ .

وانظر : المغني ٨/٢٩١

(٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، لعلاء الدين علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرداوي الحنبلي ، ولد سنة (٨١٧هـ) ، وهو شيخ المذهب ومصححه ، وصاحب التصانيف الفائقة ، لازم تقي الدين ابن قندس وأخذ عنه الفقه والأصول ، وحاز رئاسة المذهب بعد موت الجراعي ، وصار قوله حجة في المذهب يعمل به ، ويعول عليه في الفتوى والأحكام ، صنف كتباً كثيرة في أنواع العلوم ، ومنها : الإنصاف ، والتنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع ، وهو مختصر للإنصاف وتحرير المنقول في تهذيب علم الأصول وغيرها ، توفي سنة (٨٨٥هـ) .

الحارثي^(١) : [وللناس خلاف في الغلب منهما، منهم من قال الكسب]^(٢) ووجه بأنه مآل^(٣) الأمر . ومنهم^(٤) من قال : الأمانة . وهو الصحيح ؛ لأن المقصود إيصال الشيء إلى أهله ، ولأجله شرع الحفظ ، والتعريف أولاً ، والملك آخراً عند ضعف الترجي للمالك . انتهى^(٥) .

(ومن أخذ) بالبناء للمفعول (متاعه وترك) بالبناء للمفعول أيضاً (بدله) [أي : شيء]^(٦) متمول غيره (فكلمة)^(٧) ، قال في الإنصاف : نص عليه

= انظر : ترجمته في : الضوء اللامع ٥ / ٢٢٥ ، والجواهر المنضد ص ٩٩ ، والسحب الوابلة ٧٣٩ / ٢ ، والشذرات ٧ / ٣٤٠ .

أما كتابه الإنصاف : فقد جعله على المقنع ، قال ابن العماد : فإنه سلك فيه مسلكاً لم يسبق إليه ، بين فيه الصحيح من المذهب ، أما طريقته فيه ، فهي أنه يذكر في المسألة أقوال الأصحاب ثم يجعل المختار ما قاله الأكثر . وقد أوضح طريقته في مقدمة كتابه . قال ابن بدران : فصار كتابه مغنياً للمقلد عن سائر كتب المذهب . انظر : مقدمة الإنصاف ، وشذرات الذهب ٧ / ٣٤١ ، والمدخل لابن بدران ص : ٢٢٢ .

(١) هو : مسعود بن أحمد بن مسعود ، سعد الدين أبو محمد الحارثي ، نسبة إلى الحارثية من قرى بغداد ، ولد سنة (٦٥٢هـ) ، وكان رأس الحنابلة في وقته ، وفقهياً ، مفتياً ، عالماً بالحديث ، من تصانيفه : شرح قطعة من كتاب المقنع في الفقه ، وشرح قطعة من سنن أبي داود ، توفي سنة (٧١١هـ) .

انظر ترجمته في : الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٣٦٢ والمقصد الأرشد ٣ / ٢٩ ، وتذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٩٥ ، والدرر الكامنة ٤ / ٣٤٧ ، وشذرات الذهب ٦ / ٢٨ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ب ، ز .

(٣) في ز (نال) .

(٤) ومن قال بذلك : الموفق في المغني ٨ / ٣٠٩ ، والحارثي كما في الإنصاف ٦ / ٤٣٠ .

(٥) انظر : المغني ٨ / ٣٠٩ ، والإنصاف ٦ / ٤٣٠ .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ف .

في رواية ابن القاسم ^(١) ، وابن بختان ^(٢) .
 قال في المغني : ومن أخذت ^(٣) ثيابه من الحمام ^(٤) ، ووجد بدلها ، أو أخذ
 مداسه ^(٥) وترك له بدله ^(٦) ، لم يملكه بذلك ، قال أبو عبد الله ^(٧) فيمن سرقت ثيابه
 ووجد غيرها : لم يأخذها فإن أخذها عرفها سنة ثم تصدق بها . إنما قال ذلك ؛ لأن
 سارق الثياب لم تجر ^(٨) بينه وبين مالها معاوضة تقتضي زوال ملكه عن ثيابه ، فإذا
 [أخذها فقد] ^(٩) أخذ مال غيره ، ولم ^(١٠) يعرف صاحبه فيعرفه كاللقطة . انتهى ^(١١) .

(١) هو : أحمد ، صاحب أبي عبيد ، وأحد الرواة عن الإمام أحمد ، وقد حدث عن الإمام
 أحمد بمسائل كثيرة ، وكان من أهل العلم والفضل . سمع منه أبو القاسم إسحاق بن إبراهيم
 بن الجبلي ، وأخوه عبد الله بن إبراهيم الجبلي ، وأبو يحيى زكريا بن الفرح البزار . . .
 وغيرهم .

انظر : طبقات الحنابلة ١ / ٥٥ ، وتاريخ بغداد ٤ / ٣٤٩ ، والمقصد الأرشد ١ / ١٥٥ .

(٢) هو : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، أحد الرواة عن الإمام أحمد ، وكان جاره وصديقه ،
 روى عنه مسائل كثيرة لم يروها غيره .

انظر : طبقات الحنابلة ١ / ٤١٥ ، وتاريخ بغداد ١٤ / ٢٨٠ ، والمنهج الأحمد ١ / ٣٤٠ .
 وانظر عن المسألة : الإنصاف ٦ / ٤٢٩ .

(٣) في ب ، ز (أخذ) .

(٤) في ب ، ز (حمام) .

(٥) قال ابن فارس في مقاييس اللغة ٢ / ٢٧٧ : الدال والسين والحرف المعتل ، أصل واحد يدل
 على خفاء وستر .

والمداس : هو الذي يلبس في الرجل . انظر : تاج العروس ، مادة (داس) ٤ / ١٥٥ .

(٦) في ب (بدلها) .

(٧) أبو عبد الله هو الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله .

(٨) في ب ، ز ، ف (يجر) .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من ز .

وقيل : لا يعرفه مع قرينة تقتضي^(١) السرقة ، بأن تكون ثيابه أو مداسه خيراً^(٢) من المتروكة^(٣) ، وكانت مما لا تشبه على الآخذ بثيابه ومداسه ؛ لأن التعريف إنما جعل في المال الضائع عن ربه ؛ ليعلم به ويأخذه ، وتارك هذه عالماً بها راض ببدلها عوضاً عما أخذه^(٤) ، ولا يعترف أنه له فلا يحصل في^(٥) تعريفه فائدة^(٦) .

قال في الإنصاف : قلت : وهو عين الصواب . قال الحارثي : وهذا حسن^(٧) . انتهى^(٨) .

(ويأخذ) الواجد (حقه منه) ، أي : من الموجود مكان متاعه بعد تعريفه على المذهب من غير رفعه إلى حاكم . قال الموفق^(٩) عن هذا : إنه أقرب إلى الرفق بالناس ؛ لأن فيها

= (١٠) في ب ، ز ، ف (ولا) .

(١١) المغني ٣١٩/٨ .

(١) في ب (يقتضي) .

(٢) في ف (خير) .

(٣) في ز (المتروك) .

(٤) ساقطة من ف .

(٥) في ب (ومن) وفي ز ، ف (و) .

(٦) انظر : المغني ٣١٩/٨ ، والشرح الكبير ٤٧٨/٣ .

(٧) في ب ، ز ، ف (أحسن) .

(٨) انظر : الإنصاف ٤٢٩/٦ .

(٩) الموفق : هو عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ، ثم الدمشقي ، أبو محمد ، موفق الدين ، ولد سنة (٥٤١هـ) ، من كبار فقهاء الحنابلة ، وهو صاحب التصانيف النافعة ، قال ابن غنيمه : ما أعرف أحداً في زماننا أدرك درجة الاجتهاد إلا الموفق ، توفي سنة (٦٢٠هـ) من مصنفاته : المغني شرح مختصر الخرقي ، والكافي ، والمقنع ، والعمدة ، وكلها في الفقه . انظر ترجمته في : الذيل لابن رجب ١٣٣/٢ ، والمقصد الأرشد ١٥/٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٦٥/٢٢ ، والبداية والنهاية ٩٩/١٣ ، والشذرات ٨٨/٥ .

نفعاً لمن سرقت ثيابه ، بحصول عوض عنها ، [ونفعاً للسارق]^(١) بالتخفيف عنه من الإثم ، وحفظاً لهذه الثياب المتروكة^(٢) من الضياع^(٣) .

وقيل : يرفعها للحاكم ، لبيعها ويدفع إليه ثمنها عوضاً عن ماله^(٤) . وقيل : يتصدق بالموجود بعد / تعريفه^(٥) . وعلى الأول لو كانت الثياب المتروكة أكثر قيمة من المأخوذة ، فإنما يأخذ منها بقدر قيمة ثيابه ؛ لأن الزائد فاضل عما يستحقه ، ولم يرض صاحبها بتركها عوضاً عما أخذه ، ويتصدق بالباقي^(٦) / .

ف ٢٠٩ ب

ز ١٨١ أ

(١) ما بين المعقوفتين في ب ، ز ، ف (ونفعاً للأخذ إن كان سارقاً) .

(٢) ساقطة من ب ، ز ، ف .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٢٠ .

(٤) انظر : المغني ٨ / ٣٢٠ .

(٥) انظر : المرجع السابق ٨ / ٣١٩ .

(٦) انظر : المرجع السابق .

وهي أبي : (اللقة) ثلاثة أقسام^(١) : قسم يجوز التقاطه ، ويملك به . أقسام اللقة

وقسم لا يجوز التقاطه ولا يملك بتعريفه .

وقسم يجوز التقاطه ويملك بتعريفه .

فالقسم الأول مالا تتبعه همة أوساط الناس ، يعني : ما لا يهتمون في

طلبه^(٢) .

قال في القاموس : والهمة بالكسر ، وتفتح ، ما هم به من أمر ليفعل انتهى^(٣) .

وذلك (كسوط) ، وهو الذي يضرب به . وفي شرح المذهب^(٤) : هو فوق القضيب ودون

(١) انظر : المبدع ٥/ ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، والإنصاف ٦/ ٣٩٩ .

(٢) انظر : المرجعين السابقين .

(٣) انظر : القاموس المحيط مادة (هم) ص : ١٥١٢ ، وتاج العروس مادة (هم) ٩/ ١٠٩ .

(٤) في ب (المذهب) . والمهذب : كتاب في الفقه الشافعي لأبي إسحاق إبراهيم بن علي ابن

يوسف الفيروزآبادي الشيرازي ، ولد عام (٣٩٣هـ) . قال عنه الذهبي في السير : الشيخ ،

الإمام ، القدوة ، المجتهد ، شيخ الإسلام . هـ ، تفقه على أبي عبدالله البضاوي ، وحدث

عنه الخطيب ، والباجي ، والحميدي وغيرهم ، توفي سنة (٤٧٦هـ) .

انظر ترجمته في : الأنساب ٩/ ٣٦١ ، وطبقات السبكي ٤/ ٢١٥ ، والبداية والنهاية ١٢/

١٢٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٥٢ .

وكتاب المذهب هذا اعتنى بشرحه فقهاء الشافعية ، حيث إن له اثني عشر شرحاً ، ومن هذه

الشروح : شرح النووي ، الموسوم بالمجموع شرح المذهب ، وقد طبع المذهب في مصر في

جزئين عام (١٢٤٣هـ) ، وطبع مؤخراً في ستة مجلدات بتحقيق د/ محمد الزحيلي ، وذلك

=

في عام ١٤١٧هـ .

العصا^(١) . وفي المختار^(٢) : هو سوط لا ثمرة له^(٣) . (وشسع) - بتقديم المعجمة - أحد سيور النعل الذي يدخل بين الإصبعين^(٤) ، (ورغيف) ، وتمر ، وكل ما لا خطر له كخرقة ، وجبل لا تتبعهما الهمة ، (فيمالك بأخذ) ويباح الانتفاع به ، نص عليه^(٥) ؛ لما

= وشارح المذهب هو : محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الحزامي ، ولد بنوى من أعمال دمشق سنة (٦٣١هـ) ، وبها نشأ وكان حافظاً للحديث ، عارفاً بنقد رجاله ، وتمييز صحيحه من عليه ، حرراً المذهب الشافعي ، ونقحه ، وله تصانيف كثيرة حظيت بالقبول ، وتيسر لها طريق النشر والطباعة ، منها : شرح صحيح مسلم ، ورياض الصالحين في الحديث ، والمجموع شرح المذهب ، ولم يتمه ، وروضة الطالبين ، والمنهاج ، وكلها في الفقه ، توفي سنة (٦٧٦هـ) .

انظر : ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى ٨ / ٣٩٥ ، وتذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٧٠ ، والشذرات ٥ / ٣٥٤ .

(١) المجموع ١٦ / ١٧٣ .

(٢) المختار : كتاب في الفقه الحنفي لمؤلفه : عبد الله بن محمود بن مورود بن محمود أبو الفضل الموصل ، ولد سنة ٥٩٩هـ ، وتوفي سنة (٦٦٨هـ) . وهذا الكتاب قال عنه مؤلفه : إنه كتاب مختصر في الفقه على مذهب أبي حنيفة ، وقال : وسميته بالمختار ؛ لأنه اختاره أكثر الفقهاء .

ويعتبر الكتاب من المتون الأربعة التي كثر اعتماد الحنفية عليها ، وهي : الوقاية ، ومجمع البحرين ، والمختار ، وكنز الدقائق . شرحه مؤلفه في كتاب سماه الاختيار لتعليل المختار ، قال عنه : زدت فيه من المسائل ما تعم به البلوى ، ومن الروايات ما يحتاج إليه في الفتوى ، يفتقر إليها المبتدي ولا يستغني عنها المنتهي .

انظر : مقدمة الاختيار لتعليل المختار ١ / ٦ ، ٧ .

(٣) انظر : الاختيار لتعليل المختار ٢ / ٨٥ .

(٤) انظر : النهاية في غريب الحديث ٢ / ٤٧٢ ، ولسان العرب ٨ / ١٨٠ .

(٥) النص : ما كان من أقوال الإمام صريحاً في حكم من الأحكام ، وإن كان اللفظ محتملاً في غيره . . . وانظر : العدة ١ / ١٣٧ ، والكوكب المنير ٣ / ٤٧٨ .

وانظر نص الإمام في هذه المسألة في : المغني ٨ / ٢٩٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٠ ، والفروع ٤ / ٥٩٦ ، وشرح الزركشي ٤ / ٣٢٣ .

روى جابر ^(١) قال : « رخص النبي ﷺ في العصا والسوط والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به » رواه / أبو داود ^(٢) .

ب ١٧٢

(١) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي ، روى عنه جماعة من الصحابة ، ولأبيه صحبة ، يكنى أبا عبد الله ، وأبا عبد الرحمن ، وأبا محمد ، وهو أحد المكثرين من الحديث عن النبي ﷺ ، شهد العقبة ، وشهد تسع عشرة غزوة مع النبي ﷺ ، كان من آخر الصحابة موتاً بالمدينة ، توفي رضي الله عنه سنة (٧٨هـ) .
انظر : الإصابة ١ / ٢١٣ ، وأسد الغابة ١ / ٢٥٦ ، وتهذيب التهذيب ٢ / ٤٢ .

(٢) هو : سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني ، الإمام ، الحافظ ، الثقة ، مصنف السنن ، وغيرها ، ولد سنة (٢٠٢هـ) قال ابن حبان : أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً ، وعلماً ، وحفظاً ، ونسكاً ، وورعاً ، وإتقاناً ، جمع ، وصنف ، وذب عن السنن ، توفي سنة (٢٧٥هـ) .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ١٥٩ ، والمنهج الأحمد ١ / ٢٥٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٠٣ ، وتهذيب التهذيب ٤ / ١٦٩ .

والحديث رواه أبو داود في اللقطة برقم (١٧١٤) من طريق المغيرة بن زياد عن أبي الزبير المكي عن جابر ، ورواه البيهقي في كتاب اللقطة ، باب ما جاء في قليل اللقطة ٦ / ١٩٥ ، من طريق أبي داود وغيره .

وقال أبو داود : ورواه شبابة ، عن مغيرة بن مسلم ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : (كانوا) ولم يذكر النبي ﷺ .

وقال البيهقي في السنن الكبرى ٦ / ١٦٥ : « في رفع هذا الحديث شك ، وفي إسناده ضعف » .

وقال المنذري في تهذيب السنن (١٦٤٣) : وفي إسناده المغيرة بن زياد وقد تكلم فيه غير واحد .

والحديث ذكره أبو البركات في المنتقى في كتاب اللقطة برقم (٣١٨١) وقال : رواه أحمد وأبو داود . هـ ، ولم أجده في المسند ، ولم يذكر ذلك الشوكاني في نيل الأوطار ٦ / ٨٨ .

وقال العلامة الألباني : يشير أبو داود إلى أن الأرجح أن الحديث موقوف ليس بمرفوع ؛ لأن مغيرة بن مسلم أوثق من المغيرة بن زياد ، فإن الأول صدوق ، والآخر صدوق له أوهام ، وقال أيضاً : وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه مرفوعاً وموقوفاً ، وقد حكم عليه الشيخ الألباني بالضعف . انظر : إرواء الغليل ٦ / ١٥ .

وقد روى ابن أبي شيبة في كتاب البيوع والأقضية ٦ / ٤٥٦ عن عبد الله مولى آل طلحة قال : =

وفي التبصرة^(١) : صدقته به أولى^(٢) . ولا يلزمه (تعريفه) ؛ لأنه من قبيل المباحات ، وعنه : بلى^(٣) . وقيل : مدة يظن طلب ربه له ، (ولا) يلزمه أيضاً (بدله) ، أي : بدل ما وجده مما لا تتبعه الهمة (إن وجد ربه) الذي سقط منه ؛ لأن لاقطه ملكه بأخذه . قال في الفروع^(٤) : خلافا للتبصرة ، وكلامهم فيه يحتمل وجهين . انتهى^(٥) .

= سأل رجل أم سلمة فقال : « الرجل يجد سوطاً ؟ فقالت : لا بأس به يصل به المسلم يده ، قال : والحذاء ؟ قالت : والحذاء ، قال : والوعاء ؟ قالت : لا أحل ما حرم الله ، الوعاء يكون فيه النفقة » . ثم روى عن إبراهيم النخعي ، قال : كانوا يرخصون من اللقطة في السير ، والعصا ، والسوط . وروى عن عطاء قال : لا بأس به أن يلتقط السير والعصا والسوط . ثم روى عن عائشة أنها رخصت في اللقطة في درهم . وروى أيضاً عن سلمى بنت كعب قالت : وجدت خاتماً في طريق مكة ، فقالت عائشة : تمتعي به . وروى أيضاً عن عطاء قال : رخص للمسافر أن يلتقط السوط والعصا والنعلين . هـ .

(١) كتاب في الفقه الحنبلي لمؤلفه : محمد بن علي بن محمد بن عثمان بن المراق الحلواني ، أبو الفتح ، الفقيه ، الزاهد ، ولد سنة (٤٤٩ هـ) ، وصحب القاضي أبا يعلى مدة يسيرة ، وتفقه على صاحبيه أبي علي يعقوب ، وأبي جعفر الشريف ، توفي سنة (٥٠٥ هـ) . من مصنفاته : كتاب كفاية المبتدئ في الفقه ، وكتاب في أصول الفقه في مجلدين . انظر ترجمته في : الذيل لابن رجب ١ / ١٠٦ ، والمنهج لأحمد ٢ / ٢٢٤ ، والمقصد الأرشد ٢ / ٤٧٢ ، وكتاب التبصرة هذا لم يطبع ، ولم أقف عليه .

(٢) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٩ ، والمبدع ٥ / ٢٧٤ .

(٣) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٠١ .

(٤) كتاب في الفقه لمؤلفه محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي شمس الدين ، أبو عبد الله ، تلميذ شيخ الإسلام ، تقي الدين بن تيمية ، كان أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد ، ولد سنة (٧٠٨ هـ) في بيت المقدس ونشأ فيه .

قال ابن القيم : ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مفلح . من مصنفاته : الفروع ، والآداب الشرعية الكبرى ، والوسطى ، والصغرى ، وشرح المقنع ، والنكت على المحرر ، توفي سنة (٧٦٣ هـ) .

انظر ترجمته في : البداية والنهاية ١٤ / ٢٩٤ ، والدرر الكامنة ٤ / ٤٦١ ، والمقصد الأرشد ٢ / ٥١٨ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٩٩ .

وكتاب الفروع من أعظم الكتب في المذهب ، فقد أجاد فيه وأحسن ، قال عنه المرداوي : واعلم أن من أعظم هذه الكتب نفعاً ، وأكثرها علماً ، وتحريراً ، وتحقيقاً ، وتصحيحاً =

وكذا في الحكم لو لقي كناس^(١) ومن في معناه كالملش^(٢) قِطْعاً صغاراً متفرقة من فضة ، فإنه يملكها بأخذها ، ولا يلزمه تعريفها ولا بدّلها إن وجد ربها ، ولو كثرت بضم بعضها إلى بعض ؛ لأن وجودها متفرقة يدل على أن أربابها متغايرة^(٣) ، وعنه لا يعرض للشيء^(٤) اليسير^(٥) .

قيل لأحمد في التمرة - يجدها أو يلقيها عصفور - أي أكلها ؟ قال : لا ، قال : أيطعمها^(٦) صبيّاً ، أو يتصدق ؟ قال : لا يعرض لها^(٧) . نقله أبو طالب^(٨) ،

= للمذهب ، كتاب الفروع ١ . هـ . وأثنى عليه الحافظ ابن حجر حيث قال : وأورد فيه من الفروع الغريبة ما بهر به العلماء . وهو - رحمه الله - لا يقتصر على مذهب الإمام أحمد ، بل يذكر المجمع عليه والمتفق مع الإمام أحمد في المسألة ، والمخالف له فيها من الأئمة الثلاثة . انظر : مقدمة الفروع ، ومقدمة الإنصاف ، والمدخل لابن بدران ص : ٢٢٣ .

(٥) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٩ .

(١) الكناس : هو الذي يكسح القمامة عن وجه الأرض ، وكنس الموضع يكنسه كنساً كسح القمامة عنه .

انظر : لسان العرب مادة (كنس) ٨ / ٨١ ، وتاج العروس مادة (كنس) ٤ / ٢٣٥ .

(٢) لعل الصواب : (المقش) ، وهو الذي يكنس من المنازل أو غيرها ، والمقشة المكنسة ، ورجل قشان ، وقشاش ، وقشوش ، ومقش . وقش الشيء : يقشه إذا جمعه . انظر : تاج العروس مادة (قش) ٤ / ٣٣٩ .

ومما يدل على أن المراد هنا المقش : أن الملش اسم أعجمي ، قال ابن منظور : الأقلش اسم أعجمي وهو دخيل ؛ لأنه ليس في كلام العرب شين بعد لام في كلمة عربية محضة ، إنما الشينات كلها في كلامهم قبل اللامات ١ . هـ . لسان العرب ٨ / ٢٢٩ مادة (قش) .

(٣) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٩ ، والإنصاف ٦ / ٤٠٠ .

(٤) في ب (الشيء) .

(٥) انظر : المبدع ٥ / ٢٧٤ ، والإنصاف ٦ / ٤٠١ .

(٦) في ب (أطعمها) .

وغيره، واختاره عبد الوهاب الوراق ^(١).

ومن ترك دابة بمهلكة أو فلاة ؛ لانقطاعها بعجزها عن المشي أو عجزه ، أي :
عجز مالكها عن علفها بأن لم يجد ما يعلفها ، فتركها ، ملكها أخذها . قال في المغني :
ومن ترك دابة بمهلكة فأخذها إنسان ، فأطعمها وسقاها وخلصها ملكها ، وبه قال
الليث ^(٢) ، والحسن بن صالح ^(٣) ، وإسحاق ^(٤) ، إلا أن يكون تركها ليرجع إليها ، أو

= (٧) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٩ ، والمبدع ٥ / ٢٧٤ ، والإنصاف ٦ / ٤٠١ .

(٨) هو : عصمة بن أبي عصمة ، أبو طالب العكبري وهو من أصحاب الإمام أحمد ، كان رجلاً
صالحاً ، صحب الإمام أحمد قديماً إلى أن مات ، وروى مسائل كثيرة . قال الخلال : وأول
مسائل سمعتها من بعد موت أبي عبد الله مسائله ، توفي سنة (٢٤٤هـ) .
انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ٢٤٦ ، والمنهج الأحمد ١ / ١٧٨ .

(١) هو: عبد الوهاب بن عبد الحكم ، ويقال ابن الحكم بن نافع الوراق ، أبو الحسن ، صحب الإمام
أحمد وسمع منه ، ومن يحيى بن سليم الطائفي ، ومعاذ بن معاذ وغيرهم ، روى عنه ابنه
الحسن ، وأبو داود السجستاني ، وأبو القاسم البغوي ، توفي سنة ٢٥١هـ .
انظر : طبقات الحنابلة ١ / ٢٠٩ ، والمقصد الأرشد ٢ / ١٤١ .
وانظر : الفروع ٤ / ٥٦٩ ، والمبدع ٥ / ٢٧٤ ، والإنصاف ٦ / ٤٠١ .

(٢) هو : الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً ، أصله
من خراسان ، ولد سنة أربع وتسعين ، وقيل : سنة اثنتين وتسعين ، وتوفي سنة خمس وسبعين
ومائة .

انظر ترجمته في : طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧٨ ، ووفيات الأعيان ٤ / ١٢٧ ، وتهذيب
التهذيب ٨ / ٤٥٩ .

وانظر : المغني ٨ / ٣٤٧ ، والإشراف على مذاهب أهل العلم ٢ / ١٥٨ .

(٣) هو : الحسن بن صالح بن حي ، واسم حي : حيان بن شُفي بن هُني بن رافع الهمداني
الثوري الكوفي ، الإمام الكبير ، وأحد الأعلام ، ولد سنة (١٠٠هـ) ، قال عنه الذهبي : هو
من أئمة الإسلام لولا تلبسه ببدعة ، وقال عنه ابن حجر : ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع .
انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٦ / ٣٧٥ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢١٦ ، ٢١٧ ، وسير أعلام
النبلاء ٧ / ٣٦١ ، وتهذيب التهذيب ٢ / ٢٨٥ ، وتقريب التهذيب ص : ١٦١ .
= وانظر : المغني ٨ / ٣٤٧ .

ضلت عنه . و^(١) قال مالك : هي لملكها الأول ، ويغرم ما أنفق عليها^(٢) . وقال الشافعي^(٣) ، وابن المنذر^(٤) : هي لملكها ، والآخر متبرع بالنفقة ، لا يرجع بشيء ؛ لأنه مُلْكٌ غيره فلم يملكه بغير عوض من غير رضاه ، كما لو كانت في غير مهلكة ، ولا يملك الرجوع ؛ لأنه أنفق على مال غيره [بغير إذنه]^(٥) ، فلم يرجع بشيء ، كما لو بنى داره^(٦) .

= (٤) هو : إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن عبد الله بن إبراهيم التميمي الحنظلي ، المعروف بابن راهويه ، أبو يعقوب ، المروزي ، الإمام ، الحافظ ، الفقيه ، ولد سنة (١٦١ هـ) ، وتوفي سنة (٢٣٨ هـ) .

انظر ترجمته في : الثقات ٨ / ١١٥ ، ١١٦ ، وحلية الأولياء ٩ / ٢٣٤ ، والمنهج الأحمد ١ / ١٧٣ ، وسير أعلام النبلاء ١١ / ٣٥٨ .
وانظر : المغني ٨ / ٣٤٧ .

(١) الواو ساقطة من ب .

(٢) انظر : المدونة ٦ / ١٧٦ ، والكافي ٢ / ٨٣٨ ، والتلقين ٤٥١ .

(٣) انظر : الأم ٤ / ٨٠ ، ٧٩ ، والتنبيه في الفقه الشافعي ص ١٩٤ ، ومغني المحتاج ٣ / ٤١٠ .

(٤) هو : محمد بن إبراهيم بن المنذر ، نيسابوري ، ولد سنة (٢٤٢ هـ) ، من كبار الفقهاء المجتهدين ، لم يكن يقلد أحداً ، وعده الشيعة من الشافعية ، ولقب بشيخ الحرم ، وأكثر تصانيفه في بيان اختلاف العلماء ، ومنها : الإقناع في الفقه ، والإشراف على مذاهب أهل العلم ، وغيرهما ، توفي سنة (٣١٨ هـ) .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٣ / ٧٨٢ ، وطبقات الشافعية ٢ / ١٢٦ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٤٩٠ ، ووفيات الأعيان ٤ / ٢٠٧ .

وانظر : الإقناع لابن المنذر ٢ / ٤١١ ، والإشراف على مذاهب أهل العلم لابن المنذر ٢ / ١٥٨ ، والمغني ٨ / ٣٤٧ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ز .

(٦) انظر : الأم ٤ / ٨٠ ، ٧٩ ، والتنبيه في الفقه الشافعي ص ١٩٤ ، ومغني المحتاج ٣ / ٤١٠ .

ولنا ما روى الشعبي^(١) أن رسول الله ﷺ قال : « من وجد دابة قد عجز عنها أهلها فسيوها فأخذها فأحيها فهي له » . قال عبيد الله^(٢) بن حميد بن عبد الرحمن : فقلت - يعني للشعبي - : من حدثك بهذا ؟ قال : غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ . رواه أبو داود بإسناده^(٣) . وفي لفظ عن الشعبي عن النبي ﷺ أنه قال : « من ترك

(١) هو : عامر بن شراحيل الشعبي ولد سنة (١٩هـ) بالكوفة ، راوية ، فقيه ، من كبار التابعين ، اشتهر بحفظه ، قال مكحول : ما رأيت أحداً أعلم من الشعبي ، أخذ عنه أبو حنيفة وغيره ، وهو ثقة عند أهل الحديث ، توفي سنة ١٠٤ هـ .
انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٤/ ٣١٠ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ٧٤ ، والوفيات ٣/ ١٢ ، وتهذيب التهذيب ٥/ ٦٩ .

(٢) في ز (ابن عبيد الله) .

وهو : عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن الحميري ، البصري ، روى عن أبيه ، وعامر الشعبي ، وروى عنه أبان بن يزيد العطار ، وحماد بن سلمة ، وخالد الحذاء ، قال عنه ابن حجر : مقبول من السادسة .

انظر ترجمته في : تقريب التهذيب ص ٣٧٠ ، وتهذيب الكمال ١٩/ ٢٨ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في كتاب البيوع ، باب من أحيان حسيراً رقم (٣٥١٩) ، والبيهقي في كتاب اللقطة ، باب ما جاء فيمن أحيان حسيراً ٦/ ١٩٨ ، من طريق عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن الشعبي به ، وأعله البيهقي فقال : « هذا حديث مختلف في رفعه وهو عن النبي ﷺ منقطع » . ١ هـ .

وقد تعقبه التركماني بقوله : « قلت قد قدمنا في باب فضل المحدث أن مثل هذا ليس بمنقطع ، بل هو موصول ، وأن الصحابة كلهم عدول ، وقد ذكرنا في ذلك الباب من كلام البيهقي ما يدل على ذلك » . ١ هـ ، انظر : الجوهر النقي في ذيل السنن للبيهقي ٦/ ١٩٨ .
وقال الشيخ الألباني : وما قاله ابن التركماني صواب لا شك فيه ، لا سيما وهم جماعة من أصحاب النبي ﷺ ، فلو أنهم كانوا من التابعين أو من بعدهم ، لا غفرت جهالتهم لكثرة عددهم ، ولم تكن علة في حديثهم ، ثم إن في اقتصار البيهقي على إعلال الحديث بما سبق ، وفي رد ابن التركماني عليه ثم سكوته عن رجاله ، ما يشعر بأنه ليس فيه مطعن ، وهو كذلك عندي ، فإنهم جميعاً ثقات رجال الصحيح غير الحميري هذا . ١ هـ .

انظر : إرواء الغليل ٦/ ١٧ .

دابة بمهلكة فأحياءها رجل فهي لمن أحياءها»^(١). [وروى الأول الدارقطني^(٢) أيضاً]^(٣)؛ ولأن في الحكم بملكها إحياءها وإنقاذها من الهلاك، وحفظاً للمال عن الضياع، ومحافظة على حرمة الحيوان.

وقد ترجم للحميري ابن أبي حاتم فقال: بصري سمع أباه والشعبي، روى عنه حماد ابن سلمة، ومنصور بن زاذان، وهشام، وأبان العطار، وسلمة بن علقمة، سئل يحيى بن معين عنه فقال: لا أعرفه، يعني لا أعرف تحقيق أمره. هـ، الثقات ٢/ ٣١١. وذكره ابن حبان في الثقات ٢/ ١٨٨.

وقال الشيخ الألباني بعد أن ذكر كلام ابن حبان: «وعليه فالحديث حسن عندي، ومما يشهد لذلك سكوت أبي داود عنه والله أعلم» الإرواء ٦/ ١٧.

(١) هذا اللفظ رواه أبو داود في كتاب البيوع، في باب من أحيأ حسيراً برقم (٣٥٢٠). والبيهقي في السنن في كتاب اللقطة، باب ما جاء فيمن أحيأ حسيراً ٦/ ١٩٨ بلفظ (من ترك دابة بمهلك ...).

والحديث أورده صاحب المنتقى الأخبار برواية أبي داود وفيه: (بمهلكة) بزيادة التاء، انظر: المنتقى ٢/ ٤٠٥.

وقال المنذري في تهذيب السنن: «الأول - يعني اللفظ الأول للحديث - فيه عبيد الله بن حميد، والثاني مرسل وفيه عبيد الله بن حميد ...» عون المعبود ٥/ ٣١٩.

(٢) هو: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، البغدادي، الدارقطني أبو الحسن، الإمام، الحافظ، المجود، المقرئ، المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد، ولد سنة (٣٠٦هـ)، وكان من بحور العلم، انتهى إليه الحفظ، ومعرفة علل الحديث، ورجاله، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وغير ذلك، توفي ببغداد سنة (٣٨٥هـ).

من مصنفاته: السنن، والمختلف والمؤتلف في أسماء الرجال، وغيرهما.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٢/ ٣٤، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٩٩١، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٤٩، والبدایة والنهاية ٨/ ٣١٧.

وانظر: السنن للدارقطني كتاب البيوع ٣/ ٦٨.

(٣) ما بين المعقوفتين من كلام الشارح، وليس من كلام صاحب المغني.

وفي القول بأنها لا تملك تضييع لذلك كله من غير مصلحة تحصل ؛ ولأنه نبذ^(١)
 رغبة عنه وعجز عن أخذه ، فملكه أخذه ، كالساقط من السنبل ، وسائر / ما ينبذه الناس
 ف ٢١٠ رغبة عنه . انتهى^(٢) .

وكذا ، أي : وكالقول فيما تقدم في كون أخذه [يملكه بأخذه]^(٣) يقال فيما يلقي
 من سفينة خوف غرق ، أي : من أجل ذلك ؛ لأن هذا مال ألقاه صاحبه فيما يتلف بتركه
 فيه اختياراً منه ، فملكه من أخذه ، كالذي ألقاه رغبة عنه .

القسم الثاني من أقسام اللقطة ، وهو الذي لا يجوز التقاطه ولا يملك
 بتعريفه : الضوال التي تمتنع من صغار السباع ، كالأسد الصغير ، والذئب ، وابن
 آوى^(٤) . وامتناعها ، إما لكبر جثتها كإبل ، وبقر ، وخيل ، وبغال^(٥) ، وحمير أهلية -
 وخالف الموفق^(٦) فيها - وإما لسرعة عدوها كظباء^(٧) ، وإما لطيرانها كطير ، وإما

(١) في ب (بذل) .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٤٧ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب .

(٤) نوع من الكلاب البرية له رائحة كريهة ، سمي بذلك ؛ لأنه يأوى إلى عواء أبناء جنسه ، ولا
 يعوي إلا ليلاً ، وذلك إذا استوحش وبقي وحده ، وهو طويل المخالب والأظفار ، يعدو على
 غيره ، ويأكل مما يصيد من الطيور وغيرها .
 انظر : حياة الحيوان للدميري ١ / ١٠٨ ، وحاشية الروض المربع ٧ / ٤٢٠ .

(٥) البغل : هو مركب من الفرس والحمار ، ولذلك صار له صلابة الحمار وعظم آلات الخيل
 وكذلك شحيحة أي : صوته ، قريب من صهيل الفرس ونهيق الحمار .
 انظر : حياة الحيوان ١ / ١٣٨ .

(٦) فقال : الأولى إلحاقها بالشاة لمساواتها لها في العلة . انظر المغني بتصرف ٨ / ٣٤٣ ، ٣٤٤ ،
 والكافي ٢ / ٣٥٨ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧١ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٠ .

بنابها كفهد، ونحوها، أي : نحو ماتقدم ، كفيل ، وزرافة ، ونعامة ، وقرد ، وهر ،
وقن^(١) كبير ، فغير القن الكبير الآبق^(٢) مما تقدم ذكره يحرم التقاطه ؛ لقول النبي ﷺ / ز ١٨١ ب
لما سئل عن ضالة الإبل : « مالك ولها ، دعها ، فإن معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل
الشجر، حتى يجدها ربها » وتقدم الحديث وأنه متفق عليه^(٣) ؛ ولما روى منذر^(٤) بن
جرير قال : كنت مع أبي جرير بالبوازيج^(٥) في السواد^(٦) ، فراحت البقر ، فرأى بقرة

= (٧) واحدها ، ظبي ، وهو الغزال ، والأنثى ظبية .
انظر : حياة الحيوان ٢ / ١٠٢ .

(١) القن : هو الرقيق الكامل الرق ، إذا لم يحصل فيه شيء من أسباب العتق أو مقدماته
كالمكاتبة ، والتدبير ، وهو مشتق من قن الشيء ، قنّاً ، إذا ضربه بالعصا ، والقن بمعنى مقنون
أي : الذي يضرب بالعصا ، وهو عند أهل اللغة : العبد المملوك هو وأبواه .
انظر : لسان العرب ١٤ / ٣٤٨ ، وتحرير ألفاظ التنبيه ص : ٢٠٤ ، ومعجم لغة الفقهاء ص :
٣٧٠ .

(٢) الآبق : هو العبد الهارب والشارد .
انظر : لسان العرب ، مادة (أبق) ١ / ٩ ، والقاموس المحيط ، مادة (أبق) ص : ١١١٦ .

(٣) تقدم تخريجه في ص ٨٠ .

(٤) منذر بن جرير بن عبد الله البجلي ، كوفي ، روى عن أبيه ، وروى عنه الضحاك بن منذر ،
وعبد الملك بن حمير ، وأبو إسحاق السبيعي ، قال عنه ابن حجر : إنه مقبول .
انظر : تهذيب الكمال ٢٨ / ٥٠١ ، وتقريب التهذيب ص : ٥٤٦ .

(٥) في ب ، ز ، ف (بالتواريخ) ، وهذا تصحيف .
والبوازيج : بعد الزاي ياء ساكنة وجيم ، بلد قرب تكريت ، ويقال لها بوازيج الملك ، لها ذكر
في الأخبار والفتوح .

انظر : معجم البلدان لياقوت الحموي ١ / ٥٩٦ ، وفي حاشية تهذيب سنن أبي داود ٢ / ٢٧٣
من هامش المنذري قال : « هي الإمارة التي فتحها جرير بن عبد الله البجلي ، وبها قوم من
مواليه ، وليست بوازيج الملك ، التي بين تكريت وإربل » .

(٦) المراد بالسواد : سواد العراق ، وسمي بذلك لسواده بالزروع والنخيل والأشجار .
انظر : معجم البلدان ٣ / ٢٧٢ .

أنكرها ، فقال : ما هذه البقرة ؟ قالوا : بقرة لحقت بالبقر ، فأمر بها فطردت حتى توارت
ثم قال : سمعت رسول الله / ﷺ يقول : « لا يأوي الضالة إلا ضال » رواه أحمد وأبو ب ١٧٢ ب
داود ، وابن ماجه ^(١) .

ولأحمد ، ومسلم من حديث زيد بن خالد قوله ^(٢) : « لا يأوي الضالة إلا

(١) هو : محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ، أبو عبد الله ، الإمام الحجة المفسر ، حافظ قروين في
عصره ، ولد سنة (٢٠٩هـ) ، وقال عنه الذهبي : كان ابن ماجه حافظاً ، ناقداً ، صادقاً ، واسع
العلم . توفي سنة (٢٧٣هـ) .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٣٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٧٧ ، وتهذيب التهذيب
٩ / ٥٣٠ ، والبداية والنهاية ١١ / ٥٢ .

وانظر : سنن ابن ماجه في أبواب الأحكام ، في باب من وقف ٢ / ٥٤ .
والحديث أخرجه أحمد ٤ / ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، وابن ماجه في كتاب اللقطة ، باب ضالة الإبل
والبقر والغنم برقم (٢٥٠٣) ، والبيهقي في كتاب اللقطة ، باب ما يجوز له أخذه وما لا يجوز
مما يجده ٦ / ١٩٠ ، عن يحيى بن سعيد ، والطحاوي ٢ / ٢٧٣ ، عن يعلى بن عبيد ،
وأحمد عن يحيى بن زكريا عن أبي حيان التيمي ، ثنا الضحاك بن منذر عن منذر بن جرير ،
قال : كنت مع أبي بالبوازيح بالسواد . . الحديث .

وأخرجه أبو داود في كتاب اللقطة برقم (١٧١٧) من طريق خالد عن أبي حيان التيمي عن المنذر
ابن جرير به ، وأسقط من السند الضحاك بن المنذر .

وأخرجه كذلك النسائي كما في الكبرى ، في كتاب الضوال برقم [٥٧٩٩] ٣ / ٤١٥ ، ٤١٦ ،
وسكت عنه أبو داود ، والمنذري في التهذيب برقم (١٦٤٦) .

ورواه ابن أبي شيبة في كتاب البيوع والأقضية ، باب من كره أخذ اللقطة ، ورواه موقوفاً عن
الضحاك بن المنذر بن جرير ، عن أبيه ، عن جرير قال : (الضالة لا يأخذها أو لا يأويها إلا
ضال) .

والحديث قال عنه الشيخ الألباني : إنه ضعيف كما في الإرواء ٦ / ١٨ .

(٢) ساقطة من (ز) .

ضال»^(١) . وروي عن عمر رضي الله تعالى عنه : (من أخذ ضالة فهو ضال)^(٢) . أي : مخطئ . ولأن الأصل عدم جواز الالتقاط^(٣) ؛ لأنه مال غيره ، فكان الأصل عدم جواز أخذه كغير الضالة ، وإنما جاز لحفظ المال على صاحبه ، وإذا كان محفوظاً لم يجز أخذه ، وبهذا قال الشافعي^(٤) ، والأوزاعي^(٥) ، وأبو عبيد^(٦) . وقال مالك^(٧) ، والليث^(٨) في ضالة الإبل : من

(١) رواه أحمد في المسند ١٧ / ٤ ، ومسلم بشرح النووي في كتاب اللقطة ، باب تحريم حلب الماشية بدون إذن صاحبها ٢٨ / ١٢ ، من طريق ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكر ابن سودة ، عن أبي سالم الجيشاني ، عن زيد بن خالد ، عن رسول الله ﷺ . ورواه أيضاً الطحاوي في الشرح ١٣٤ / ٤ .

والبيهقي في كتاب اللقطة ، باب الرجل يجد ضالة يردّها على صاحبها ١٩١ / ٦ ، والطبراني في الكبير برقم (٥٢٨١) ، والحاكم في المستدرک ٦٤ / ٢ ، وصححه مع أنه في صحيح مسلم .

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الأقضية ، باب القضاء في الضوال ٥٨١ / ٢ ، والبيهقي في كتاب اللقطة ، في باب ما يجوز له أخذه وما لا يجوز ، وعبد الرزاق في المصنف في كتاب اللقطة برقم (١٨٦٠٢) ، وابن أبي شيبة في كتاب البيوع والأقضية ، باب من كره أخذ اللقطة برقم (١٧١٤) ، كلهم عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٣) في ف (التقاطه) .

(٤) انظر : المغني ٣٤٣ / ٨ ، والإنصاف ٤٠٢ / ٦ .
والأم ٨٠ / ٤ ، والتنبيه للشيرازي ص : ١٣٣ ، والحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي للماوردي ٦ / ٨ .

(٥) هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي ولد سنة (٨٨هـ) ، أبو عمرو عالم أهل الشام ، الفقيه ، الجليل ، قال الإمام مالك : الأوزاعي ، إمام يقتدى به ، توفي سنة (١٥٧هـ) .
انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٤٨٨ / ٧ ، وحلية الأولياء ١٣٥ / ٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٠٧ / ٧ ، والوفيات ١٢٧ / ٣ .

وانظر : المغني ٣٤٣ / ٨ ، وعمدة القاري ٤٠٩ / ١٢ ، وموسوعة الإمام الأوزاعي ٢٥٥ / ٢ .

(٦) انظر : غريب الحديث ٢٠٤ / ٢ ، والمغني ٣٤٣٨ ، وتفسير القرطبي ١٣٥ / ٩ . =

وجدها في القرى عَرَفَهَا ، ومن وجدها في الصحراء لا يقربها ، ورواه المزني ^(١) عن الشافعي ^(٢) .

وكان الزهري ^(٣) يقول : من وجد بدنة فليعرّفها ، فإن لم يجد صاحبها فلينحرها قبل أن تنقضي الأيام الثلاثة ^(٤) . قال أبو حنيفة : هي لقطة أشبهت الغنم ^(٥) .

قال في المغني : وقياسهم يعارض صريح النص ، وكيف يجوز ترك نص النبي ﷺ وصريح قوله بقياس نصه في موضع آخر . على أن الإبل تفارق الغنم ، لضعفها ، وقلة

= (٧) انظر : المدونة ١٧٦/٦ ، والمتقى للباجي ١٤٣/٦ ، وعقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة ٧٦/٣ .

(٨) انظر : الإشراف على مسائل الخلاف ١٦٠/٢ ، والمغني ٣٤٣/٨ .

(١) هو : إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني ، أبو إبراهيم من أهل مصر ، وأصله من مزينة ، صاحب الإمام الشافعي ، ولد عام (١٧٥) ، وكان زاهداً عالماً مجتهداً قوي الحجة ، وهو إمام الشافعية ، قال عنه الشافعي : المزني ناصر مذهبي .

من مصنفاته : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والمختصر وغيرها ، توفي سنة (٢٦٤هـ) . انظر ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي ١/٢٣٩ ، ومعجم المؤلفين ١/٣٠٠ .

(٢) انظر : الحاوي الكبير شرح مختصر المزني ٦/٨ ، وروضة الطالبين ٢/٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٣) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب ، من بني زهرة ، من قریش ، تابعي من كبار الحفاظ والفقهاء ، ولد سنة (٥٠هـ) ، وتوفي سنة (١٢٤هـ) ، وهو أول من دَوَّن الأحاديث النبوية ، ودَوَّن معها فقه الصحابة .

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٩/٤٤٥ - ٤٥١ ، والوفيات ١/٤٥١ ، وتذكرة الحفاظ ١/١٠٢ ، وسير أعلام النبلاء ٥/٣٢٦ .

(٤) الإشراف على مذاهب أهل العلم ١/٢٩٠ ، والمغني ٨/٣٤٣ ، والشرح الكبير ٣/٤٧١ .

(٥) انظر : تحفة الفقهاء ٣/٣٥٦ ، والهداية شرح بداية المبتدي ٢/١٧٦ ، والاختيار لتعليل المختار ٣/٣٤ .

صبرها عن الماء انتهى^(١).

ولا يملك ما حرم التقاطه بتعريف له ؛ لأنه متعدد ، لعدم إذن المالك ، وعدم إذن الشارع في ذلك ، فهو كالغاصب ، ولا فرق في ذلك بين زمن الأمن والفساد ، وبين الإمام وغيره ، ولكن لإمام ونائبه أخذه ، ليحفظه لربه^(٢) لا على أنه لقطة ؛ لأن للإمام نظراً في حفظ مال الغائب ؛ وفي أخذه هذه على وجه الحفظ مصلحة للمالكها بصيانتها^(٣) ولا يلزمه أي : يلزم الإمام أو نائبه [أي تعريف]^(٤) ما أخذه ليحفظه ؛

(١) المغني ٨/ ٤٤٣ و ٤٤٤ ، والشرح الكبير ٣/ ٤٧١ .

(٢) انظر : المغني ٨/ ٣٤٥ ، والمبدع ٥/ ٢٧٥ ، والشرح الكبير ٣/ ٤٧٢ .

(٣) وعلى هذا يحمل ما فعله عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان رضي الله عنهما حيث إنهما كانا يحفظان الضوال لأصحابها ، فقد ورد عن عمر رضي الله عنه أنه حمى موضعاً يقال له النقيع لخیل المجاهدين والضوال ، وهذا الأثر لم أقف عليه في كتب الحديث والمصنفات ، وإنما ذكره أبو محمد في المغني ٨/ ٣٤٥ . ، فقد روى مالك في الموطأ عن ابن شهاب قال : كانت ضوال الإبل في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه إبلاً مؤبلة تتناجح ، ولا يمسه أحد ، حتى إذا كان عثمان أمر بمعرفتها ، ثم تباع ، فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها .

وهذا الأثر : رواه مالك في الموطأ ، رواية يحيى ٢/ ٢٢٧ ، ورواية محمد بن الحسن ٨٥٠ . ورواه البيهقي في كتاب اللقطة ٦/ ١٩١ ، من طريق مالك به ، ورواه عبد الرزاق في كتاب اللقطة برقم (١٨٦٠٧) عن معمر ، عن الزهري ، قال : كتب عمر إلى عماله : لا تصلوا الضالة أو الضوال . قال : فلقد كانت الإبل تتناجح حملاً ، وترد المياه ، ما يعرض لها أحد ، حتى يأتي من يعترفها فيأخذها ، حتى إذا كان عثمان كتب أن ضمموها وعرفوها ، فإن جاء من يعرفها وإلا فبيعوها ، وضعوا أثمانها في بيت المال ، فإن جاء من يعترفها فادفعوا إليه ثمنها . وقال الموفق في المغني ٨/ ١٦٦ : « ولنا أن عمر وعثمان حميا ، واشتهر ذلك في الصحابة ، فلم ينكر عليهما ، فكان إجماعاً » .

وعلى ذلك لا يكون هناك تعارض بين فعل الصحابة رضي الله عنهم وبين قول النبي ﷺ في النهي عن إيواء الضوال ، فإن هذا لا يعد إيواءً ولا التقاطاً ، وإنما هو من قبيل الحفظ لأموال الناس لئلا تضيع .

(٤) في ب (تعريفه) .

لأن عمر رضي الله تعالى عنه لم يكن يُعرّف الضوال^(١) . ولأنه إذا عُرِفَ من الإمام حفظ الضوال فمن كانت له ضالة فإنه يجيئ إلى موضع الضوال ؛ فمن عَرَفَ ماله أقام البينة عليه^(٢) ، ولا يؤخذ منه ، أي : من الإمام أو نائبه بوصف ، أي : لا يكتفي فيها بالصفة ؛ لأن الضالة قد كانت ظاهرة للناس حين كانت في يد مالكها ، فلا يختص بمعرفة صفاتها دون غيره ، فلم يكن ذلك دليلاً^(٣) .

ويمكنه^(٤) إقامة البينة عليها لظهورها للناس ومعرفة خلطائه وجيرانه بملكه إياها^(٥) ، وما يحصل عند الإمام من الضوال فإنه يشهد عليها ويجعل عليها وسمًا^(٦) بأنها ضالة ، ثم إن كان له حمى تركها ترعى فيه إن رأى ذلك ، وإن رأى المصلحة في بيعها وحفظ ثمنها ، أو لم يكن له حمى باعها بعد أن يجليها^(٧) ، ويحفظ صفاتها ، ويحفظ ثمنها لصاحبها ، فإن ذلك أحفظ لها ؛ لأن تركها يفضي إلى أن تأكل جميع

(١) انظر المصنف لعبد الرزاق كتاب اللقطة رقم (١٨٦٠٧) و (١٨٦٠٩) ، والمصنف لابن أبي شيبة كتاب الأقضية والبيوع رقم (١٧١٦) .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٤٦ .

(٣) انظر : المرجع السابق .

(٤) في ب ، ز ، ف (تمكنه) .

(٥) انظر : المغني ٨ / ٣٤٦ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٢ .

(٦) في ف (رسما) وهذا تحريف ، والصحيح ما أثبت .
والوسم : قال ابن فارس : الواو والسين والميم أصل واحد يدل على أثر ومعلم ، ووسمت الشيء وسمًا ، إذا أثرت فيه بسمة وكى .
انظر : مقاييس اللغة مادة وسم ٦ / ١١٠ ، والمقصود به : أثر الكي الذي يوضع على البهائم ليكون علامة لها .

انظر : لسان العرب مادة (وسم) ١٦ / ١٢١ ، وتاج العروس مادة (وسم) ٩ / ٩٣ .

(٧) يجليها : أي : يكشفها ويظهرها ، جلى الشيء إذا ظهر وتكشف .
انظر : لسان العرب مادة (جلا) ١٨ / ١٦٣ ، وتاج العروس مادة (جلا) ٦ / ١٠ ، والصحاح للجوهري ٦ / ٢٣٠٣ .

ثمنها^(١) . وإن أخذها غير الإمام أو نائبه/ ليحفظها لصاحبها لم يجز له ذلك ، ولزمه ف ٢١٠ ب ضمانها ؛ لأنه لا^(٢) ولاية له على صاحبها ، قال في المغني : وهذا ظاهر مذهب الشافعي^(٣) . ولأصحابه^(٤) وجه أن له أخذها لحفظها ؛ قياساً على الإمام ، ولا يصح ؛ لأن النبي ﷺ منع أخذها من غير تفريق بين قاصد الحفظ وقاصد الالتقاط ، ولا يصح القياس على الإمام ؛ لأنه له ولاية ، وهذا لا ولاية له . انتهى^(٥) .

ويجوز التقاط صيود متوحشة بحيث لو تركت رجعت إلى الصحراء بشرط عجز ربها عنها ؛ لأن^(٦) تركها والحالة هذه أضيع لها من سائر الأموال ، والمقصود حفظها لصاحبها لا حفظها في نفسها ، ولو كان المقصود حفظها في نفسها لما جاز التقاط الأثمان^(٧) ، فإن الدينار دينارٌ حيثما كان^(٨) .

(١) انظر : المغني ٨ / ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٢) ساقط من ب ، ز .

(٣) انظر : الأم ٤ / ٨٤ ، والمجموع شرح المذهب ١٦ / ١٨٩ .

(٤) انظر : المجموع ١٦ / ١٨٩ ، ومغني المحتاج ٢ / ٤٠٩ .

(٥) انظر : المغني ٨ / ٣٤٦ .

(٦) في ف (لا) .

(٧) الأثمان : جمع ثمن ، وثمن كل شيء قيمته .

وقال الراغب : الثمن : اسم لما يأخذه البائع في مقابلة البيع ، عيناً كان أو سلعة ، وكل ما يحصل عوضاً عن شيء فهو ثمنه .

وهو اصطلاحاً : ما يكون بدلاً للمبيع ويتعين في الذمة ، وتطلق الأثمان أيضاً على النقود .

انظر : لسان العرب ١٣ / ٨٠ ، ٨١ ، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ص : ١٧٧ ،

والقاموس الفقهي ص : ٥٢ ، ومصطلحات الفقه المالي المعاصر ص : ٥١ .

(٨) انظر : المغني ٨ / ٣٤٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧١ ، وشرح الزركشي ٤ / ١٤٨ .

قال في الإنصاف^(١) : قطع به المصنف^(٢) والشارح^(٣) ، واقتصر عليه الحارثي^(٤) ، قلت^(٥) : فيعايا^(٥) بها ، وظاهر ما قدمه في الفروع عدم الجواز^(٦) ، قلت : وهو ضعيف . انتهى^(٧) .

(ولا يملكها بالتعريف) ؛ لما تقدم من كونه يحفظها لصاحبها ؛ لأنه يكون كالمودع^(٨) ، وقال في المغني عن الضالة التي لا يجوز التقاطها من غير مقتصر :

(١) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٠٣ .

(٢) المقصود بالمصنف : هو الموفق مصنف المقنع .

(٣) المقصود بالشارح : أي : شارح المقنع : عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، شمس الدين ، أبو محمد ، ابن الشيخ أبي عمر ، الإمام ، الزاهد الخطيب ، قاضي القضاة ، ولد سنة ٥٩٧ هـ ، وانتهت إليه رئاسة المذهب في عصره ، وتفقه على عمه موفق الدين ، وروى عنه النووي ، وتقي الدين ابن تيمية ، والمزي ، وغيرهم ، توفي سنة ٦٨٢ هـ . من مصنفاته : الشافي في شرح المقنع ، وهو المعروف بالشرح الكبير ، وتسهيل المطلب في تحصيل المذهب .

انظر ترجمته في : الذيل لابن رجب ٢ / ٣٠٤ ، والمقصد الأرشد ٢ / ١٠٧ ، وشذرات الذهب ٥ / ٣٧٦ .

(٤) القائل : هو صاحب الإنصاف ٦ / ٤٠٣ .

(٥) تعايا : إذا لم يهتد لوجه مراده ، أو عجز عنه ، ولم يطق إحكامه . انظر : المغرب ص : ٣٣٥ ، والقاموس المحيط مادة (عي) ، ص : ١٦٩٧ ، ومختار الصحاح مادة (عي) ص : ٤٦٧ .

(٦) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٥ .

(٧) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٠٣ .

(٨) المودع : هو الذي يحفظ المال لصاحبه بلا عوض . انظر : المطلع ص : ٢٧٩ ، والدر النقي ٣ / ٥٩٩ ، ومنتهى الإرادات ١ / ٥٣٦ ، والإقناع ٢ / ٣٧٧ .

وإن وجدها في موضع يخاف عليها به ، مثل : أن يجدها^(١) في أرض مسبعة يغلب على الظن أن الأسد يفترسها إن تركت به ، أو قريباً من / دار الحرب^(٢) ز ١١٨٢ يخاف عليها من أهلها ، أو بموضع يَسْتَحِلُّ أهلُه أموال المسلمين ، كوادي التَّيْمِ^(٣) ، أو في بركة لا ماء فيها ولا مرعى ، فالأولى جواز أخذها للحفظ ، ولا ضمان على / ب ١١٧٣ أخذها ؛ لأن فيه إنقاذها من الهلاك ، فأشبهه تخليصها من غرق أو حريق ، فإذا حصلت في يده سلمها إلى نائب الإمام وبرئ من ضمانها ، ولا يملكها بالتعريف ؛ لأن الشرع لم يرد بذلك فيها . انتهى^(٤) .

قال في الإنصاف بعد أن ذكر المسألة عن الموفق ومن تبعه : قال الحارثي : وهو كما قال . وجزم به في تجريد العناية^(٥) .

(١) في ف (يجدها ربيها) .

(٢) دار الحرب : هي بلاد الكفار الذين لا صلح لهم مع المسلمين .
انظر : المصباح المنير ١ / ١٧٤ ، والدر النقي ٣ / ٧٤٤ ، والقاموس الفقهي ص : ٨٤ .

(٣) لم أقف على بيان وتعريف بموقع هذا الوادي في معاجم البلدان .
وقد ذكره الموفق في المغني ٨ / ٣٤٦ ، ولم يبين مكانه .
والتيم : بالكسر : من قرئ بلخ ، وهي مدينة مشهورة بخراسان .
انظر : معجم البلدان ٢ / ٦٧ ، ومراصد الاطلاع ١ / ٢٨٧ .

(٤) انظر : المغني ٨ / ٣٤٦ .

(٥) تجريد العناية في تحرير أحكام النهاية لمؤلفه : علي بن محمد بن علي بن عباس البعلبي ، ثم الدمشقي ويعرف بابن اللّحّام ، ولد بعد سنة (٧٥٠هـ) وتلمذ على ابن رجب وغيره ، وبرع في مذهبه ، ودرس وأفتى ، وشارك في الفنون ، ووعظ في الجامع الأموي في حلقة ابن رجب بعده ، وصار شيخ الحنابلة في الشام مع ابن مفلح . وتوفي سنة (٨٠٣هـ) .
وله مصنفات منها : الأخبار العلمية ، في اختيارات الشيخ تقي الدين بن تيمية .
وانظر ترجمته في : المقصد الأرشد ٢ / ٢٣٧ ، والتسهيل ٢ / ٢٣ ، وإنباء الغمر ٢ / ١٧٤ ، والضوء اللامع ٥ / ٣٢٠ ، والشذرات ٧ / ٣١ ، والسحب الوابلة ٢ / ٧٦٥ .

قلت : لو قيل بوجوب أخذها والحالة هذه لكان له وجه . انتهى^(١) .

(ولا يجوز التقاط أحجار طواحين وقدور ضخمة وأخشاب كبيرة) ،

ونحوها مما ينحفظ^(٢) بنفسه ، كمدافع النفط ؛ لأن هذه لا تكاد تضيع عن صاحبها ، ولا تبرح من مكانها ، فهي أولى بعدم التعرض من الضوال ؛ لأن الضالة معرضة^(٣) في الجملة للتلف ، إما بالسبع ، وإما بالجوع والعطش وغير ذلك ، وهذه بخلاف ذلك^(٤) .

قال في الإنصاف : قال ابن عقيل^(٥) في الفصول^(٦) ،

= ويعدّ كتاب تجريد العناية من أهم الكتب المختصرة الجامعة التي تذكر الروايات عن الإمام أحمد ، وكذلك الأوجه والاحتمالات والأقوال عن الأصحاب ، بطريقة موجزة ، ومع صغر حجمه إلا أنه قد احتوى على جميع أبواب الفقه ، وقد قام بتحقيقه الدكتور : عبد الله ابن موسى العمار في رسالة علمية ، ولم يطبع حتى الآن . وانظر : تجريد العناية ص : ٢١٧ و ٢١٨ .

(١) انظر : الإنصاف ٤٠٣ / ٦ .

(٢) في ب (يتحفظ) .

(٣) في ب (معرضة) . .

(٤) وقد علل أبو محمد في المغني بتعليل آخر فقال : « ولأن هذه - أي : الطواحين والأحجار الكبيرة لا تكاد تضيع عن صاحبها ولا تبرح من مكانها بخلاف الحيوان ، فإذا حرم أخذ الحيوان ، فهذه أولى » . انظر : المغني ٣٤٥ / ٨ ، والشرح الكبير ٤٧١ / ٣ ، المبدع ٢٧٥ / ٥ .

(٥) هو : علي بن عقيل بن محمد ، البغدادي ، الحنبلي ، الإمام ، الفقيه ، الأصولي ، المقرئ ، المتكلم ، تلميذ القاضي أبي يعلى ، ولد سنة (٤٣١ هـ) ، وأخذ علم العقليات عن شيخي الاعتزال : ابن الوليد ، وابن التيان ، قال عنه الحافظ ابن حجر وهذا الرجل من كبار العلماء ، نعم ، كان معتزلياً ، ثم أشهد على نفسه أنه تاب عن ذلك ، وصحت توبته ، ثم صنف في الرد عليهم ا. هـ . توفي سنة (٣١٥ هـ) ، من مصنفاته : الفنون ، والفصول في الفقه ، والواضح في أصول الفقه وغيرها .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ٢ / ٢٥٩ ، والذيل لابن رجب ١ / ٢٤٢ ، والميزان = ١٤٦ / ٣ ، ولسان الميزان ٤ / ٢٤٣ .

والمصنف^(١)، والشارح^(٢)، والزركشي^(٣)، وجماعة^(٤) : أحجار الطواحين،
والقدور الضخمة، والأخشاب الكبيرة ونحوها، ملحقة بالإبل في منع الالتقاط.

قال الحارثي : وظاهر كلام غير واحد من الأصحاب جواز الالتقاط ، وكذا
نصه في رواية حنبل^(٥) . انتهى^(٦) .

= (٤) كتاب الفصول : في الفقه لأبي الوفاء ابن عقيل ، ويسمى كفاية المفتي . ويسمى (كفاية
المغني) ، وهو كتاب كبير في عشر مجلدات ، سلك فيه مسلك شيخه القاضي أبي يعلى ، في
التعليقة ، أو (الخلاف الكبير) ، وهو كتاب مخطوط لم يطبع حتى الآن .
وانظر : الذيل على الطبقات ١ / ١٥٦ .

(١) كما في المغني ٨ / ٣٤٥ .

(٢) الشرح الكبير ٣ / ٤٧١ .

(٣) هو : محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، ذكر ابن العماد
في الشذرات ٦ / ٢٢٤ في ترجمته ، عن ولده زين الدين أنه قال : أخبرني والدي أن عمره -
يعني عند وفاته - نحو خمسين سنة ، فعلى هذا تكون ولادته سنة (٧٢٢هـ) ، لأنه توفي سنة
(٧٧٢هـ) ، وكان إماماً في المذهب ، وله تصانيف مفيدة من أشهرها : شرح الخرقي ، وله شرح
آخر على مختصر الخرقي اختصره من الشرح الكبير لكنه لم يتمه .
انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٦ / ٢٢٤ ، والسحب الوابلة ٣ / ٩٦٦ ، والمدخل لابن
بدران ص ٢١١ ، والنجوم الزاهرة ١١ / ١١٧ ، ومعجم المؤلفين ١٠ / ٢٣٩ .

(٤) منهم صاحب المبدع ٥ / ٢٧٥ .

(٥) هو : حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال الشيباني ، أبو علي ، ابن عم الإمام أحمد ،
وتلميذه ، الإمام ، الحافظ ، المحدث ، قال الخطيب : كان ثقة ثباتاً ، وقال الذهبي : له مسائل
كثيرة عن أحمد ، ويتفرد ، ويغرب .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ١٤٣ ، والمنهج لأحمد ١ / ٢٤٥ ، والمطلع ص :
٤٣٤ ، وسير أعلام النبلاء ٥ / ٧٩ ، وتاريخ بغداد ٨ / ٢٨٦ ، وتذكرة الحفاظ ٢ / ٦٠٠ .

(٦) انظر : المبدع ٥ / ٢٧٦ ، الإنصاف ٦ / ٤٠٣ .

وقال في الفروع بعد أن ذكر أنه يحرم التقاط ممتنع عن سبع صغير : وله التقاط غيره من حيوان وغيره غير ممتنع بنفسه ، كخشبة كبيرة ، وعنه نحو شاة ، وعنه وعَرَضُ ^(١) . انتهى ^(٢) .

فحصل من ذلك وجود خلاف في المسألة ^(٣) ، وقد قدم في التنقيح عدم جواز الالتقاط ^(٤) ، وتابعته على ما قدمه ، والله أعلم بالصواب .

الضمان على من
أخذ ما حرم
التقاطه

وما أخذه إنسان مما (حرم التقاطه ضمنه أخذه إن تلف أو نقص) كضمان (غاصب) ، ولو كان الإمام أو نائبه ^(٥) ، وأخذه على سبيل الالتقاط لا على سبيل الحفظ ؛ لأن التقاط ذلك غير مأذون فيه من الشارع ، (لا) إذا كان المأخوذ (كلباً) ، فإنه لا ضمان فيه مع كونه يحرم التقاطه ، وفيه وجه ^(٦) ؛ لأنه ليس بمال .

(١) العَرَضُ : هو المتاع الذي لا نقد فيه قل أو كثر . وانظر : النهاية ٣ / ٢١٤ ، والمغرب للمطري ٣١٠ / ٢ ، والقاموس المحيط مادة (عرض) ص : ٨٣٢ ، ومختار الصحاح مادة (عرض) ص : ٤٢٥ .

(٢) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٥ .

(٣) وقد ذكر صاحب تصحيح الفروع ٤ / ٥٦٥ ، ٥٦٦ : أن صاحب الفروع ذكر المسألة ولم يحك خلافاً فيها ، وفيه نظر ، بل الصواب ما قاله المصنف ، وابن عقيل ، والشارح ، والزرکشي ، وجماعة : أن أحجار الطواحين الكبار ، والقذور الضخمة ، والأخشاب الكبيرة ، ملحقه بالإبل من أنها لا يجوز قتلها . هـ .

(٤) انظر : التنقيح المشبع ص : ٢٤٦ .

(٥) انظر : المغني ٨ / ٣٤٥ ، والفروع ٤ / ٥٦٥ ، والإنصاف ٦ / ٤٠٣ ، والمبدع ٥ / ٢٧٥ .

(٦) الوجه : يعتبر من الصيغ المستعملة عند الفقهاء ، وهو في اللغة يطلق على معان منها :

١ - الوجه الحسي المعروف بالمحيّا .

التقاط ما لا يجوز

(ومن) التقط ما لا يجوز التقاطه و (كتمه) عن ربه ، ثم أقرَّ به ، أو قامت به القاطه ، وكتمه بينة (فتلف بقيمته مرتين) عليه لربه ^(١) ، قال في المحرر ^(٢) : ومن التقطه وكتمه / ف ١٢١١ حتى تلف ضمنه بقيمته مرتين نص عليه . انتهى ^(٣) .

قال في الفروع : ونصه ، وقال ^(٤) أبو بكر ^(٥) : يضمن ضالة مكتومة ^(٦)

= ٢ - مستقبل كل شيء .

٣ - المأخذ ، يقال : لهذا الأمر وجه ، أي : مأخذٌ وجهةٌ أخذ منها ، وهذا المعنى الأخير هو المراد هنا .

وهو في اصطلاح علماء المذهب : الحكم المنقول في المسألة لبعض الأصحاب المجتهدين ، لا من نص الإمام ، بل من قواعده ، أو إيمائه ، أو دليله ، أو تعليقه ، أو سياق كلامه .
وانظر : لسان العرب ١٣ / ٥٥٥ ، ٥٥٨ ، والمسودة ص : ٥٣٢ ، والإنصاف ١٢ / ٦٦ .
وانظر : إلى هذا الوجه في : مطالب أولي النهى ٤ / ٢٢١ .

(١) قال في الإنصاف ٦ / ٤٠٣ : وهو المذهب ، ونص عليه أحمد وغيره .

انظر : الفروع ٤ / ٥٦٥ ، والمبدع ٥ / ٢٧٥ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١١ ، وحاشية الروض ٥ / ٥٠٦ .

(٢) المحرر في الفقه لمجد الدين أبي البركات ، شيخ الحنابلة : عبد السلام بن عبد الله بن تيمية ، ولد سنة (٥٩٠هـ) ، الإمام الفقيه ، المحدث ، الأصولي ، قال في مقدمة المحرر : هذا كتاب في الفقه ، هدَّته مختصراً ، ورَّتبته محرراً حاوياً لأكثر أصول المسائل ، خالياً من العلل والدلائل ، واجتهدت في إيجاز لفظه . وقال عنه ابن بدران : هذا فيه حذو الهداية لأبي الخطاب يذكر الرواية فتارة يرسلها ، وتارة يبين اختياره فيها ، توفي سنة (٦٥٢هـ) .
انظر : الذيل لابن رجب ٢ / ٢٤٩ ، ومقدمة المحرر ، والمدخل لابن بدران ص : ٤٣٣ .

(٣) انظر : المحرر ١ / ٣٧١ .

(٤) في ف (وقاله) .

(٥) هو : عبد العزيز بن جعفر بن يزداد ، أبو بكر البغدادي ، المعروف بغلام الخلال ، ولد سنة (٢٨٥هـ) ، كان كبير الشأن من بحور العلم ، وله الباع الأطول في الفقه ، وكان معظماً في النفوس ، بارعاً في مذهب أحمد .

=

بالقيمة مرتين للخبر . انتهى ^(١) .

قال أبو بكر في التنبيه ^(٢) : ثبت خبر عن النبي ﷺ أنه قال « في الضالة المكتومة غرامتها ومثلها معها » ^(٣) قال : وهذا حكم رسول الله ﷺ فلا يرد .

= من مصنفاته : الشافي ، والتنبيه ، والمقنع ، وزاد المسافر ، وغيرها ، توفي سنة (٣٦٣هـ) .
انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ٢ / ١١٩ ، والمنهج الأحمد ٢ / ٦٨ ، وتاريخ بغداد ١٠ / ٤٥٩ ، والمطلع ٤٣٧ ، والمقصد الأرشد ٢ / ١١٦ .

(٦) في ب (مكتوبة) وهو تصحيف .

(١) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٥ .

(٢) لأبي بكر ، وهو من موارد الإنصاف ، ولم أقف عليه .

وانظر : الإنصاف ١ / ١٣ ، والدر المنضد في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد ، ص ١٨ .

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب اللقطة برقم (١٧١٥) ، والبيهقي في كتاب اللقطة ، باب ما يجوز له أخذه وما لا يجوز ٦ / ١٩١ ، وعبد الرزاق في مصنفه في كتاب اللقطة برقم (١٨٥٩٩) ، كلهم روه : عن مخلد ابن خالد عن عبد الرزاق عن معمر ، عن عمرو بن مسلم ، عن عكرمة ، عن أبي هريرة ، وكما هو في تحفة الأشراف برقم (١٤٢٥١) .

وقال المنذري كما في عون المعبود ٣ / ٩٧ : « لم يجزم عكرمة بسماحه عن أبي هريرة ، فهو مرسل » . هـ . وفي الأمر بتوضيح اللقطة والنهي عن كتمانها ، روى عياض بن حمار قال : قال رسول الله ﷺ : « ومن وجد لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوي عدل ، ولا يكتم ، ولا يغيب ، فإن وجد صاحبها ، فليردها عليه ، وإلا فهو مال الله عز وجل يؤتيه من يشاء » .

والحديث عند الإمام أحمد ٤ / ١٦١ ، وأبي داود في كتاب اللقطة ، باب التعريف باللقطة برقم (١٧٠٩) ، وابن ماجه في اللقطة برقم (٢٥٣٢) ، من طرق عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عياض . ورواه النسائي في السنن الكبرى ٦ / ١٩٣ ، وابن أبي شيبه في كتاب البيوع والأقضية ٦ / ٤٥٥ و٤٥٦ ، والطحاوي في الشرح ٤ / ١٣٦ ، والطبراني في الصغير ٢ / ٢٩ ، والبيهقي في السنن ، في كتاب اللقطة ٦ / ١٨٧ ، وابن حبان كما في الموارد برقم (١١٦٩) . وقال الحافظ في البلوغ ، في باب اللقطة رقم (٨٠٠) : « صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان » .

وقال ابن عبد الهادي في المحرر ١٦١ : « رجاله رجال الصحيح » .

انتهى^(١) .

قال في الإنصاف : ضمنها بقيمتها مرتين على المذهب ، نص عليه في رواية ابن منصور^(٢) ، إماماً أو غيره^(٣) ، واختاره أبو بكر وغيره ، وجزم به في المحرر^(٤) والرعيتين^(٥) .

(١) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٥ ، والإنصاف ٦ / ٤٠٤ .

(٢) إسحاق بن منصور بن بهرام ، الكوسج ، المروزي ، أبو يعقوب التميمي ولد سنة (١٧٠هـ) وهو الإمام الفقيه ، الحافظ ، الثقة ، الثبت ، الحجة . قال الحاكم : أبو يعقوب الكوسج مولده بمر ، ومنشؤه بنيسابور ، وبها توفي ، وهو أحد الأئمة من أصحاب الحديث ، من الزهاد ، والمتمسكين بالسنة ، اعتماده في الصحيحين أي اعتماد . توفي رحمه الله سنة (٢٥١هـ) بنيسابور .

انظر ترجمته في : طبقات الخنابلة ١ / ١١٣ ، والمنهج الأحمد ١ / ١٩١ ، والمقصد الأرشد ١ / ٢٥٢ و ٢٥٣ ، وشذرات الذهب ٢ / ٥٢٤ .

(٣) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٠٣ و ٤٠٤ .

(٤) انظر : المحرر ١ / ٣٧١ .

(٥) الرعايتان : لمؤلفهما أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النمري الحراني ولد سنة (٦٠٣هـ) ، كان نزيل القاهرة ، وصاحب التصانيف ، انتهت إليه معرفة المذهب ، ودقائقه ، وغوامضه في عصره ، من مصنفاته : الرعاية الصغرى والكبرى ، وهما في الفقه ، والوافي في أصول الفقه ، توفي سنة (٦٩٥هـ) .

انظر ترجمته في : الذيل لابن رجب ٢ / ٢٣١ ، والمقصد الأرشد ١ / ٩٩ ، وشذرات الذهب ٥ / ٤٢٨ .

أما كتابه المسمى بالرعيتين : فقال عنه صاحب كشف الظنون : رعاية في فروع الحنبلية للشيخ نجم الدين بن حمدان ، كبرى وصغرى ، وحشاهما بالروايات الغريبة التي لا تكاد توجد في الكتب الكثيرة ، وهي على ثمانية أجزاء في مجلد ، انتهى بتصرف من كشف الظنون ١ / ٩٠٨ . وقال ابن مفلح في كتاب الزكاة بعد أن حكى قولاً عن الرعاية : وهذا وأمثاله لا عبرة به ، وإنما يؤخذ منهما - أي : من الرعيتين - بما انفرد به بالتصريح ، وكذا يقيد - يعني ابن حمدان - في =

والحاوي الصغير ^(١) والفائق ^(٢) وغيرهم، قال الحارثي : وقال به غير واحد ^(٣) . انتهى ^(٤) .

وقيل : بقيمتها فقط ، وهو ظاهر كلام الأكثر ؛ لأنهم نزلوها منزلة الغصب .

= موضع الإطلاق ، ويطلق في موضع التقيد ، ويسوي بين شيئين ، المعروف بالفرقة بينهما ، وعكسه ، فلهذا وأمثاله حصل الخوف ، وعدم الاعتماد . هـ .

انظر : الفروع ٢ / ٤٢٣ ، وانظر : المدخل لابن بدران ص : ٢٢٩ ، وفي مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى المجلد الثاني ، والثالث ويبدأ من باب الأطعمة المباحة ، وفي جامعة الإمام الكتاب بكامله .

انظر : الرعاية الكبرى ٢ / ١٧٨ / ب .

(١) الحاوي الصغير : تصنيف الفقيه عبدالرحمن بن عمر بن أبي القاسم بن علي الضرير البصري ، المتوفي سنة (٦٨٤هـ) وكتابه الحاوي يُعدّ من موارد الإنصاف ١ / ١٤ ، والكتاب مفقود حسب علمي . وانظر : المدخل ص : ٤١٤ .

(٢) كتاب في الفقه لمؤلفه أحمد بن الحسن بن عبدالله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة شرف الدين ، أبو العباس ، المعروف بابن قاضي الجبل ، ولد سنة (٦٩٣هـ) وهو تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو عالم بالفقه ، والحديث ، والنحو ، واللغة . من مصنفاته : الفائق في الفقه في مجلد كبير ، وشرح المنتقى ولم يتمه ، وكتاب في أصول الفقه ولم يتمه أيضاً ، توفي سنة (٧٧١هـ) . انظر ترجمته في : الذيل لابن رجب ٢ / ٤٥٤ ، والمنهج الأحمد ٢ / ١٣٦ ، والمقصد الأرشد ١ / ٩٢ ، ٩٣ ، وشذرات الذهب ٦ / ٢١٩ .

(٣) ومن قال بذلك : أبو بكر المعروف بغلام الخلال كما في الفروع ٤ / ٥٦٥ ، والإنصاف ٦ / ٤٠٤ ، وصاحب الفروع ٤ / ٥٦٥ ، والمبدع ٥ / ٢٧٥ .

(٤) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٠٤ .

والله أعلم ^(١).

(ويزول ضمانه) أي : ضمان ما حرم التقاطه عن أخذه (بدفعه إلى الإمام أو نائبه) ؛ لأن للإمام نظراً في ضوال الناس فيقوم مقام المالك .

(أورده) أي : رد ما أخذه (إلى مكانه) الذي أخذه منه (بأمره) أي : الإمام أو نائبه ^(٢) ؛ لما روى الأثرم ^(٣) ، عن القعنبي ^(٤) ، عن مالك ، عن يحيى ^(٥) بن سعيد ، عن سليمان ^(٦) بن يسار ، عن ثابت ^(٧) بن الضحاك ، عن

(١) ومن قال بهذا القول أبو محمد كما في المغني ٨ / ٣٤٥ ، وصاحب الشرح الكبير ٣ / ٤٧٢ .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٤٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٢ ، والفروع ٤ / ٥٦٥ ، والمبدع ٥ / ٢٧٥ .

(٣) هو : أحمد بن محمد بن هانئ الإسكافي الأثرم الطائي ، الإمام ، الحافظ ، الثقة ، مصنف السنن ، من أصحاب الإمام أحمد ، قال عن نفسه : كنت أحفظ - يعني الفقه والاختلاف - فلما صحبت أحمد تركت ذلك . كان معه تيقظ عجيب ، وكان جليل القدر حافظاً ، توفي سنة (٢٦١هـ) .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ٦٦ ، والمنهج الأحمد ١ / ٢١٨ ، وتهذيب التهذيب ٧٨ / ١ ، وشذرات الذهب ٢ / ١٤١ .

(٤) هو : أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي ، المدني ، أخذ العلم والحديث عن الإمام مالك رحمه الله ، وهو من جلة أصحابه وفضلائه ، وثقاتهم وخيارهم ، أحد رواة الموطأ ، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً . وقال عنه ابن حجر : ثقة عابد ، توفي سنة (٢٢١هـ) .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٠ / ٢٥٧ ، وتهذيب التهذيب ٦ / ٣٠ ، وطبقات ابن سعد ٧ / ٣٠٢ .

(٥) يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي مولا هم ، ولد سنة (١٢٠هـ) ، الحافظ ، الثقة ، أمير المؤمنين في الحديث . قال عنه الإمام أحمد : يحيى بن سعيد القطان إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة ، وقال ابن المديني : ما رأيت أحداً أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد ، توفي سنة (١٩٨هـ) .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ١٤ / ١٣٥ ، وطبقات ابن سعد ٧ / ٢٩٣ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٩٨ .

عمر أنه قال لرجل وجد بعيراً : « أرسله حيث وجدته » ^(١) . لأن أمره برده كأخذه منه .

[وقيل : يبرأ برده إلى مكانه ولو بدون إذن الإمام أو نائبه ^(٢)] ^(٣) .
وعلم مما تقدم أنه إن رده بغير أمر الإمام أو نائبه فتلف ، كان من ضمانه ؛ لأنه أمانة حصلت في يده فلزمه حفظها ، فإذا ضيعها لزمه ضمانها ، كما لو ضيع

= (٦) سليمان بن يسار الهلالي ، مولى ميمونة بنت الحارث الهلالية ، زوج النبي ﷺ ، ويقال : إن سليمان نفسه كان مكاتباً لها ، كان ثقة عالياً رفيعاً ، فقيهاً كثير الحديث ، أحد الفقهاء السبعة ، روى عن زيد بن ثابت ، وأبي واقد الليثي ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وغيرهم ، توفي سنة (١٠٣هـ) في خلافة يزيد بن عبد الملك .
انظر ترجمته في : الطبقات لابن سعد ١٣٣/٥ ، وتقريب التهذيب ص : ٤١٤ .

(٧) ثابت بن الضحاك بن خليفة بن ثعلبة بن عدي بن كعب بن عبد الأشهل الأنصاري ، الأوسي الأشهلي ، أبوزيد ، المدني ، سكن البصرة ، وهو من بايع تحت الشجرة ، وكان رديف النبي ﷺ يوم الخندق ، ودليله إلى حمراء الأسد ، روى عنه أبو قلابة عبد الله بن زيد الجومي ، مات سنة (٤٥ وقيل ٦٤ هـ) .
انظر ترجمته في : تهذيب الكمال ٣٦٠/٤ ، وتقريب التهذيب ص : ١٨٦ .

(١) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الأقضية ، باب القضاء في الضوال ٥٨١/٢ ، والبيهقي في السنن ، في كتاب اللقطة ، باب الرجل يجد ضالة يريد ردها على صاحبها لا يريد أكلها ١٩١/٦ ، وابن أبي شيبه في كتاب الأقضية ٤٦٦/٦ ، وعبد الرزاق في مصنفه ، في كتاب اللقطة برقم (١٨٦٠٩) .

(٢) والمذهب : أنه لا بد من إذن الإمام في ردّها ؛ لأن ذلك أقطع للنزاع ، وأبرأ للذمة ، انظر : المغني ٣٤٥/٨ ، والفروع ٥٦٥/٤ ، والإنصاف ٤٠٦/٦ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ف .

الوديعة؛ ولأنها لما حصلت في يده لزمه حفظها ، وتركها تضيع لها ^(١) .
وبهذا قال الشافعي ^(٢) ، وروي عن طاووس ^(٣) ، ولأن ما لزم ضمانه بأخذه
لا يزول إلا برده إلى مالكه ، أو من يقوم مقامه ، كالمسروق والمغصوب .
وقيل : يبرأ برده ، ولو لم يأمره به الإمام ، ذكره في الفروع ^(٤) . /

ز ١٨٢ ب

القسم (الثالث) من أقسام اللقطة ، وهو ما يجوز التقاطه ، ويملك
بتعريفه المعتبر شرعاً ، (ما عداهما) ، أي : ما عدا ما ذكر من ^(٥) / القسمين
المتقدمين (من ثمن) أي : نقد (و ^(٦) متاع) ، كالثياب والفرش والأواني وآلات
الحرف ونحوها ، (وغنم وفصلان) - بضم الفاء وكسرهما - جمع فصيل ، وهو ولد
الناقة إذا فصل عن أمه ^(٧) ، (وعجاجيل) جمع عجل ، وهو ولد البقرة ^(٨) ،

ب ١٧٣ ب

(١) انظر : المغني ٣١٥ / ٨ ، والشرح الكبير ٤٧٢ / ٣ ، والمبدع ٢٧٥ / ٥ .

(٢) كما في الأم ٨٤ / ٤ ، والتنبيه للشيرازي ص : ١٩٤ ، وروضة الطالبين للنووي ٤٠٣ / ٥ .

(٣) هو : طاووس بن كيسان اليماني الحميري مولاهم ، ولد سنة (٣٣ هـ) ، أبو عبد الرحمن ،
ثقة من كبار التابعين في الحديث ، والفقه ، والزهد ، والورع ، والجرأة على قول الحق عند
الأمراء وغيرهم ، كان ابن عباس يجله ، ويأذن له مع الخواص ، توفي بمكة سنة (١٠٦ هـ) .
انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٩٠ / ١ ، وطبقات ابن سعد ٥٣٧ / ٥ ، ووفيات الأعيان
٥٠٩ / ٢ .

وانظر قوله في : الإشراف على مذاهب أهل العلم لابن المنذر ١٥٦ / ٢ ، والمغني ٣١٥ / ٨ .

(٤) انظر : الفروع ٥٦٥ / ٤ .

(٥) في ف (في) .

(٦) الواو ساقطة من ز .

(٧) انظر : القاموس المحيط ص : ١٣٤٧ مادة (فصل) ، والمصباح المنير ٤٧٤ / ٢ .

(٨) انظر : القاموس المحيط مادة (عجل) ص : ١٣٣١ ، والمصباح المنير ٣٩٤ / ٢ .

(وأفلاء) بالمد جمع فلو ، بوزن سحر ، وجرو^(١) وعدو ، وسمو ، وهو الجحش ، والمهر إذا فطما أو بلغا السنة^(٢) ، قاله في القاموس^(٣) (٤) .

(وقن صغير) قال في الرعاية : والعبد الصغير كالشاة . قال الحارثي : وصغار الرقيق مطلقاً يجوز التقاطه ، ذكره القاضي^(٥) ، وابن عقيل واقتصر على ذلك ، نقله عنه في الإنصاف ثم قال : وقيل : لا يملك بالتعريف . انتهى^(٦) .

(١) الجرو : هو ولد الكلب والسباع .

انظر : لسان العرب ١٤ / ١٣٩ ، والمصباح المنير ١ / ٩٨ .

(٢) انظر : لسان العرب ١٥ / ١٦٢ ، والمصباح المنير ٢ / ٤٨١ .

(٣) القاموس المحيط ص : ١٧٠٤ .

(٤) والمذهب في هذه الأشياء جواز التقاطها ؛ لأن فيه حفظ مال يخشى ضياعه ، كالدراهم والدنانير .

وانظر : الروايتين والوجهين ٢ / ١٠ ، والمبدع ٥ / ٢٧٦ و ٢٧٧ ، والإنصاف ٦ / ٤٠٤ .

(٥) هو : أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف المعروف بابن الفراء شيخ الحنابلة ، ولد سنة (٣٨٠هـ) ، وكان عالم زمانه ، وعنه انتشر المذهب الحنبلي ، تفقه عليه أبو الخطاب ، وأبو الوفاء ، وأبو علي ابن البنا ، وكان ذا معرفة بعلوم القرآن والتفسير والنظر والأصول . له من المصنفات ما يزيد على خمسة وخمسين مصنفاً ، منها : التعليقة الكبرى ، وكتاب التمام ، وأحكام القرآن ، وعيون المسائل وغيرها .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ٢ / ١٩٣ ، والمنهج الأحمد ٢ / ١٢٨ ، وشذرات الذهب ٣ / ٣٠٦ .

(٦) انظر الإنصاف ٦ / ٤٠٥ .

وذكر القاضي فيما إذا التقط عبداً صغيراً ، أو جاريةً ، أن قياس المذهب أنه لا يملك بالتعريف ، انظر : الإنصاف ٦ / ٤٠٥ .

وقال في المغني : « وهذه المسألة فيها نظر ، فإن اللقيط محكوم بحريته ، فإن كان ممن لا يعبر عن نفسه ، فأقر بأنه مملوك ، لم يقبل إقراره ؛ لأن الطفل لا قول له ، ولو اعتبر قوله في ذلك لاعتبر في تعريفه سيده » . أ.هـ .

انظر : المغني ٨ / ٣٤٩ .

والمريض من كبار الإبل ونحوها كالصغير ، قال في الفائق : قلت : وكذا مريض لا ينبعث ولو كان كبيراً . انتهى ^(١) .

ونحو ذلك كالخشب الصغيرة ، والقطعة من الحديد ، والنحاس ، والرصاص ، والزق ^(٢) من الدهن أو العسل ، والقرارة ^(٣) من الحب والورق ^(٤) ، والكتب وما جرى مجرى ذلك .

إذا تقرر هذا فتارة يكون الالتقاط لذلك محرماً ، وتارة يكون مباحاً ، باعتبار النظر إلى حالة الواجد ، (فيحرم على من لا يأمن نفسه عليها) ، أي : على اللقطة (أخذها) ؛ لما في ذلك من تضييع مال غيره فحرم ، كإتلافه ^(٥) . وكما لو نوى تملكها في الحال أو كتمانها .

(ويضمنها به) أي : بأخذها إن تلفت ، سواء كان تلفها بتفريط أو بدونه ؛ لأنه أخذ مال غيره على وجه لا يجوز له أخذه ، فضمنه كالغاصب .

(١) الإنصاف ٤٠٤/٦ .

(٢) في ب (الرق) .

والزق : بالكسر : هو الظرف أو السقاء ، أو جلد يُجز ولا يتنفذ ، للشراب وغيره . انظر : المصباح المنير ١/ ٣٤٥ ، والقاموس المحيط مادة (الزق) ص : ١١٥٠ .

(٣) في ف (والعذارة) وهو تحريف .

والقرارة : بالضم والفتح : ما لزق بأسفل القدر ، من مرق يابس أو حطام تابل ، محترق ، أو سمن ، أو غيره .

انظر : لسان العرب مادة (قرر) ٦/ ٣٥٧٨ ، وتاج العروس مادة (قرر) ٧/ ٣٧٨ ، والقاموس المحيط مادة (قرر) ص : ٥٩٢ .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) انظر : المقنع ٣/ ٢٩٥ ، والمبدع ٥/ ٢٧٦ و ٢٧٧ ، والإنصاف ٤٠٦/٦ .

(ولم يملكها ولو ^(١) عرّفها) ؛ لأن السبب / المحرم لا يفيد الملك بدليل ف ٢١١ ب السرقة ^(٢) .

وقيل : بلى ؛ لأن الملك بالتعريف والالتقاط ، وقد وجدنا ^(٣) ، ولأن عموم النص يتناوله ^(٤) . ورد بأنه مخصص .

وإن أمن نفسه عليها (وقوي على تعريفها فله) أي : أبيع له (أخذها) أي : اللقطة ^(٥) ، وهي منصوص ^(٦) عليها في النقدين ^(٧) .
وقيس عليهما كل متمول غير الحيوان ، ومنصوص ^(٨) عليها أيضاً في الشاة ،
وقيس عليها كل حيوان لا يمتنع بنفسه من صغار السباع .

(١) في ز (وإن) .

(٢) مراد المؤلف : أن المال المسروق لا يملك ؛ لأن سببه محرم ، وهو السرقة ، فكذلك اللقطة هنا لا تملك .

(٣) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٦ ، والمبدع ٥ / ٢٧٧ .

(٤) المقصود بعموم النص : قول النبي ﷺ المتقدم في حديث زيد بن خالد الجهني : « اعرف وكاءها وعفاصها ... الحديث » ، ولم يخص أحداً دون أحد في التعريف .

(٥) هذا هو المذهب ، ونص عليه الإمام أحمد ، وعليه جمهور الأصحاب ، وهو من المفردات .
انظر : الفروع ٤ / ٥٦٥ ، والإنصاف ٦ / ٤٠٥ ، والمبدع ٥ / ٢٧٧ .

(٦) في ب (منصور) .

(٧) المقصود بالنقدين ما جاء في حديث زيد بن خالد الجهني المتقدم في لقطة الذهب والورق ، وانظر : المبدع ٥ / ٢٧٧ .

(٨) المقصود بالنص هو حديث النبي ﷺ المتقدم في لقطة الشاة ، وانظر : المبدع ٥ / ٢٧٧ .

وظاهر ما تقدم أنه لا فرق في ذلك بين الإمام وغيره ، وهو المذهب ^(١) .
وعنه ^(٢) لا يلتقط الشاة ونحوها إلا الإمام ^(٣) .
وعنه في شاة وفصيل وعجل وفلو لا يجوز التقاطه ^(٤) .
وعلم مما تقدم أن العاجز عن تعريفها ليس له أخذها ، وهو صحيح ^(٥) ، ولو
أخذها بنية الأمانة ثم طرأ قصد الخيانة .
قال في التلخيص ^(٦) : يحتمل وجهين : أحدهما لا يضمن كما لا يضمن لو

(١) انظر : المغني ٨ / ٣٣٨ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٤ ، والمبدع ٥ / ٢٧٧ ، وشرح الزركشي ٤ / ٣٤٦ .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٣٨ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٤ ، والمبدع ٥ / ٢٧٧ ، وكتاب الروايتين والوجهين ٢ / ١٠ .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٣٨ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٤ ، والمبدع ٥ / ٢٧٧ ، وكتاب الروايتين والوجهين ٢ / ١٠ .

(٤) انظر : كتاب الروايتين والوجهين ٢ / ١٠ ، والمبدع ٥ / ٢٧٧ .

(٥) ولقول النبي ﷺ في الحديث المتقدم : « لا يأوي ضالة إلا ضال » .
وانظر : الفروع ٤ / ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، والمبدع ٥ / ٢٧٦ ، والإنصاف ٦ / ٤٠٦ .

(٦) التلخيص : لمؤلفه محمد بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحراني ، الفقيه المفسر ، الخطيب ، الواعظ ، فخر الدين ، أبو عبد الله ، شيخ حران وخطيبها ، وقد أثنى عليه ابن خلكان ، وابن نقطة ، وابن النجار ، وقال ابن الساعي : هو موصوف بالفضل والتدين ، وله مصنفات منها : التفسير الكبير ، والترغيب ، والتلخيص ، والبلغة ، وغيرها . توفي سنة ٦٢٢ هـ بحرّان .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ٢ / ١٥١ ، ووفيات الأعيان ٤ / ٣٨٦ ، وشذرات الذهب ٦ / ٣٦٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٢ / ٢٨٩ .
وكتابه التلخيص مخطوط ، ولم أقف عليه .

كان أودعه .

قال الحارثي : وهذا اختيار المصنف - يعني الموفق - ، وهو الصحيح . انتهى^(١) .

والثاني : يضمن ، قال في التلخيص : وهو الأشبه بقول أصحابنا في التضمن بمجرد اعتقاد الكتمان ، ويخالف المودع ، فإنه مسلط من جهة المالك ، نقله عنه في الإنصاف^(٢) .

(والأفضل) لمن أمن نفسه عليها وقوي على تعريفها (تركها)^(٣) ، أي : عدم التعرض لها ، قال أحمد رحمه الله تعالى : الأفضل ترك الالتقاط^(٤) . وروى معنى ذلك عن ابن عباس ، وابن عمر^(٥) ، وبه قال جابر

تفضيل ترك
الالتقاط

(١) انظر : الإنصاف ٤٠٦/٦ ، وكشاف القناع ٢١٣/٤ .

(٢) انظر : الإنصاف ٤٠٦/٦ ، والمبدع ٢٧٧/٥ .

(٣) وهو المذهب ، وانظر : الهداية ٢٠٢/١ ، والإفصاح ٦٢/٢ ، ٦٣ ، والمغني ٢٩١/٨ ، والمقنع ٢٩٥/٢ ، والشرح الكبير ٤٧٥/٣ .

(٤) خلافاً لأبي حنيفة والشافعي في قولهما : الأفضل أخذها . وأما المالكية ، ففصلوا في هذه المسألة ، فقالوا : يستحب أخذها إذا كان مأموناً ولا يخشى السلطان إذا نشدها ، وهي بين قوم أمناء ، ولها قدر ، ويجب أخذها إذا كانت بين قوم غير أمناء ، ويحرم أخذها إذا كان غير أمين ، أو كان السلطان غير مأمون في أخذها إذا نشدت . انظر للحنفية : مختصر اختلاف العلماء ٣٧٤/٤ ، والعناية ١١٩/٦ . والمالكية : الكافي لابن عبد البر ٨٣٥/٢ ، وعقد الجواهر الثمينة ٧٥/٣ ، والذخيرة ٨٩/٩ . والشافعية : المهذب ٥٦١/١ ، وروضة الطالبين ٣٩١/٥ ، ومغني المحتاج ٤٠٦/٢ .

(٥) انظر لقول ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما في : المصنف لابن أبي شيبة ، في كتاب البيوع والأقضية ٤٦٣/٦ ، ٤٦٤ ، ومصنف عبد الرزاق ، في كتاب اللقطة ١٣٧/١٠ ، ١٣٨ ، والسنن الكبرى للبيهقي ١٩٢/٦ .

ابن زيد ^(١) ، والربيع ابن خيثم ^(٢) ، وعطاء ^(٣) ، وممر ^(٤) شريح ^(٥) بدرهم فلم

(١) جابر بن زيد الأزدي اليماني ، أبو الشعثاء الجوني ، البصري ، مشهور بكنيته ، روى عن الحكم بن عمرو الغفاري ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ابن الخطاب ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وروى عنه أيوب السخيتاني ، وحبان الأعرج وغيرهما . قال عنه ابن عباس : لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد لأوسعهم علماً من كتاب الله . وقال عنه ابن حجر : ثقة فقيه . مات سنة (٩٣هـ) . انظر ترجمته في : تهذيب الكمال ٤/ ٤٣٦ ، وتقريب التهذيب ص : ١٩١ .

(٢) في ب (جيثم) وهو تحريف وفي ز (حيثم) وهو تحريف ، والصواب خيثم : والربيع ابن خيثم : بضم المعجمة وفتح المثناة ، ابن عائذ بن عبد الله الثوري من بني ثعلبة ، وكان الربيع يكنى بأبي يزيد ، وقد روى عن عبد الله بن مسعود ، وقال عنه ابن حجر : ثقة عابد مخضرم من الثانية ، وقال عنه ابن مسعود : لو رآك رسول الله ﷺ لأحبك ، وما رأيته إلا ذكر المخبتين . توفي سنة (٦١هـ) وقيل (٦٣هـ) . انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٦/ ٢١٩ ، وتقريب التهذيب ص : ٣١٩ . وانظر قوله في : المصنف لابن أبي شيبه ٦/ ٤٦٣ - ٤٦٤ ، ومصنف عبد الرزاق ١٠/ ١٣٨ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٦/ ١٩٢ .

(٣) عطاء بن أبي رباح ، بن أسلم بن صفوان المكي ، القرشي مولاهم ، أبو محمد ، مفتي الحرم ، وأحد فقهاء التابعين الكبار ، ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه ، وحج سبعين حجة . قال قتادة : أعلم الناس بالمناسك عطاء . توفي بمكة سنة (١١٤هـ) . انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٥/ ٤٦٧ ، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٦١ ، وطبقات الحفاظ ٣٠٩ . وانظر قوله في : مصنف ابن أبي شيبه ٦/ ٤٦٤ ، ومصنف عبد الرزاق ١٠/ ١٣٨ ، والسنن للبيهقي ٦/ ١٩٢ .

(٤) في ب (ومن) .

(٥) هو : شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي ، مختلف في صحبته ، ولي قضاء الكوفة ستين سنة ، لعمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - فمن بعدهم ، إلى أن استعفى من الحجاج ، ويقال : إنه من أولاد الفرس الذين كانوا باليمن . توفي بالكوفة عام (٧٨هـ) وله مائة سنة . انظر ترجمته في : الإصابة ٣/ ٢٠٢ ، ووفيات الأعيان ٢/ ٤٠٦ ، وتهذيب التهذيب ٤/ ٤٢٦ .

يعرض له ^(١) .

حتى (ولو) وجدها (بمضيعة) ؛ لأن في الالتقاط تعريضاً لنفسه لأكل الحرام ، وتضييع الواجب من تعريفها ، وأداء الأمانة فيها ، فكان ترك ذلك أولى وأسلم ، كولاية مال اليتيم ^(٢) .
وقيل : الأفضل أخذها بمضيعة ^(٣) ، وخرج وجوبه إذن .

(ومن أخذها ثم ردها إلى موضعها أو فرط) فيها فتلفت (ضمنها) ^(٤) ؛ الضمان على من أخذ لقطه ثم ردها إلى موضعها
لأنها أمانة حصلت في يده ، فلزمه حفظها كسائر الأمانات ، وتركها والتفريط فيها تضييع لها ، فلزمته إذا تلفت ، كما لو ضيع الوديعة (إلا أن يأمره إمام أو نائبه بردها) إلى موضعها ، فإنه يبرأ من ضمانها ؛ لأن للإمام ^(٥) نظراً في المال الذي

(١) انظر قول شريح في : المصنف لابن أبي شيبة ، كتاب البيوع والأقضية ٦ / ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ومصنف عبدالرزاق ، كتاب اللقطة ١٠ / ١٣٧ ، ١٣٨ ، والسنن الكبرى للبيهقي ، كتاب اللقطة ٦ / ١٩٢ .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٢٩١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٥ ، والفروع ٤ / ٥٦٦ ، والمبدع ٥ / ٢٧٧ .

(٣) وهو اختيار أبي الخطاب الكلوذاني صاحب الهداية .
انظر : الهداية ١ / ٢٠٢ ، والمغني ٨ / ٢٩١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٥ ، والفروع ٤ / ٥٦٦ ، والمبدع ٥ / ٢٧٧ .

(٤) وذلك وفقاً للمالكية والشافعية .
انظر للحنابلة : الهداية ١ / ٢٠٢ ، والإفصاح ٢ / ٦٣ ، والمغني ٨ / ٣١٥ .
وللمالكية : المعونة ٢ / ١٢٦٢ ، والذخيرة ٩ / ١٠٦ .
وللشافعية : مغني المحتاج ٢ / ٤٠٩ ، وحلية العلماء ٥ / ٤٤٩ .

(٥) في ب (الإمام) .

لا يعلم مالكة .

وكذا لو التقطها ودفعها إلى الإمام، أو نائبه، فإنه يبرأ من ضمانها ^(١) .

وعلم مما تقدم أنها لو تلفت منه في حول التعريف بغير تفريط أنه لا ضمان عليه ؛ لأنها أمانة في يده فلم يضمنها كالوديعة ^(٢) ، فإن ضاعت منه فالتقطها آخر لزمه مع علمه بالحال ردها إلى الأول ؛ لأنه قد ثبت له حق التَّمَوُّل ، وولاية التعريف والحفظ ، فلا يزول ذلك بالضياع .

فإن لم يعلم الثاني بالحال حتى عرفها حولاً ملكها ؛ لأن سبب / الملك وجد ب ١١٧٤
منه من / غير عدوان ، فيثبت الملك به كالأول . ز ١١٨٣

ولا يملك الأول انتزاعها ؛ لأن الملك مقدم على حق التملك .
وإذا جاء صاحبها فله أخذها من الثاني ، وليس له مطالبة الأول ؛ لأنه لم يفرط .

وإن علم الثاني بالأول فردها إليه فأبى أخذها وقال : عَرَّفَهَا أَنْتَ . فعرفها

(١) انظر المقنع ٣/٦٩٦ ، والمبدع ٥/٢٧٨ ، والإنصاف ٦/٤٠٦ ، والتتقيح المشبع ص : ٢٤٦ .

(٢) انظر : المغني ٨/٢١٣ ، والشرح الكبير ٣/٤٧٦ ، والمبدع ٥/٢٧٧ .
والوديعة هي : فعيلة بمعنى مفعولة ، مأخوذة من الودع ، وهو الترك ، يقال : ودعت الشيء ودعاً إذا تركته ، وأودعتك الشيء : جعلته عندك وديعة وقبلته منك وديعة ، فهو من الأضداد .
وفي الشرع : المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض .
والإيداع : توكيل في حفظه تبرعاً .
والاستيداع : توكل في حفظه كذلك ، بغير تصرف .
انظر : لسان العرب ٨/٣٨٣ ، وطلبة الطلبة ص ٢١٧ ، والمطلع ص : ٢٧٩ ، والدر النقي ٣/ ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، والإقناع ٢/ ٣٧٧ ، ومنتهى الإرادات ١/ ٥٣٦ .

ملكها أيضاً ؛ لأن الأول ترك حقه فسقط .

وإن قال : عَرَفَهَا ويكون ملكها لي ، فهو مستنيب له في التعريف ، ويملكها الأول ؛ لأنه وكله في التعريف فصح كما لو كانت بيد الأول ^(١) .

وإن قال : عَرَفَهَا وتكون بيننا ، ففعل صح أيضاً ، وكانت بينهما ^(٢) ، لأنه ^(٣) أسقط حقه من نصفها ، ووكله في الباقي .

وإن قصد الثاني بالتعريف تملكها لنفسه دون الأول .

قال في المغني ^(٤) : احتمل وجهين : أحدهما : يملكها الثاني ؛ لأن سبب الملك وجد منه فملكها ، كما لو أذن له الأول في تعريفها لنفسه .

والثاني لا يملكها ؛ لأن ولاية التعريف للأول ، فأشبه ما لو غصبها من الملتقط

غاصب فعرفها ، وكذلك الحكم إذا علم الثاني بالأول ، / فَعَرَفَهَا ولم يُعَلِّمَ بها . ف ١٢١٢
ويشبه هذا المتحجر ^(٥) في الموات ^(٦) إذا سبقه غيره إلى ما حجَّره ، فأحياه

(١) انظر : المغني ٣١٦/٨ ، والشرح الكبير ٤٧٦/٣ .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) في ب (لا) .

(٤) وهذه المسألة أطلقها صاحب المغني ٣١٦/٨ ، وصاحب الشرح الكبير ٤٧٦/٣ ، وقد رجح صاحب تصحيح الفروع ٥٦٨/٤ ، أنه لا يملكها . وقال : وهو الصواب .

(٥) المتحجر : يقال احتجر الأرض ، إذا جعل لها منارات وأعلاماً في حدودها ، من أجل حيازتها والمنع عنها .

انظر : أنيس الفقهاء ٦٥ ، والمصباح المنير ١٦٨/١ ، والمغرب ص : ١٠٤ .

(٦) الموات : هي الأرض التي لم تزرع ولم تعمر ، ولا جرى عليها ملك لأحد . وانظر : لسان العرب ٩٣/٢ ، والمطلع ص : ٢٨٠ ، والدر النقي ٥٤٤/٣ .

بغير إذنه .

فأما إن غصبها غاصب من الملتقط فعرفها لم يملكها وجهاً واحداً ؛ لأنه متعدد بأخذها ، ولم يوجد منه [سبب تملكها ، فإن الالتقاط من جملة السبب ، ولم يوجد منه ^(١)] .

ويفارق هذا ما إذا التقطها ثان فإنه وجد منه الالتقاطُ والتعريفُ . انتهى ^(٢) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ب .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣١٦ ، والشرح ٣ / ٤٧٦ .

[فصل]

(وما أبيح التقاطه ولم يملك به)^(١) وهو القسم الثالث من أقسام اللقطة المتقدم ذكرها (ثلاثة أضرب)^(٢) :

(الضرب الأول : حيوان) مأكول ، كالفضيل والشاة والدجاجة ، (فيلزمه) الضرب الأول أي : الملتقط (فعل الأصلح)^(٣) لمالكة (من) أمور ثلاثة : (أكله بقيمته) في الحال ، والأصل في ذلك قول النبي ﷺ : « هي لك أو لأخيك أو للذئب »^(٤) ، فجعلها له في الحال ؛ لأنه سوى بينه وبين الذئب ، والذئب لا يستأني بأكلها ، ولأن في أكل الحيوان في الحال إغناءً عن الإنفاق عليه وحراسة لمالته على صاحبه ، إذا جاء^(٥) فإنه يأخذ قيمته بكمالها .

ومتى أراد أكله حفظ صفته ، فمتى جاء صاحبه فوصفه غرم قيمته له ؛ لأنه عين يجب ردها مع بقائها ، فيجب غرمها مع تلفها ، كلقطة النقد بعد تعريفها في أكلها وإنفاقها ، وقال : هي كسائر مالك .

(أو بيعه) أي : الحيوان (وحفظ ثمنه) ولو لم يأذن في ذلك الإمام ؛ لأنه إذا جاز أكله بغير إذن فبيعه أولى^(٦) .

(١) انظر هذا الفصل في : الإنصاف ٦/ ٤٠٧ ، وغاية المنتهى ٢/ ٢٧٩ ، ومطالب أولي النهى ٤/ ٢٢٥ .

(٢) انظر : المقنع ٢/ ٢٩٦ ، والإنصاف ٦/ ٤٠٧ ، والمبدع ٥/ ٢٧٨ .

(٣) في ب (الأصح) .

(٤) تقدم تخريجه ص ٨٠ .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) وهذا هو المذهب .

(أو حفظه وينفق عليه) الملتقط (من ماله) ؛ لما في ذلك من حفظه على مالكة عيناً ومالا ، فإن ترك الإنفاق عليه حتى تلف ضمنه ؛ لأنه مفرط .

(وله) أي : للملتقط (الرجوع) على مالكة إن وجدته بما أنفق (بنيته) أي : نية الرجوع ، نص عليه في رواية المروزي ^(١) في طيرة أفرخت عند قوم ، فقضى أن الفراخ لصاحب الطيرة ، ويرجع بالعلف ، إذا لم يكن متطوعاً ^(٢) .

وقضى عمر بن عبدالعزيز ^(٣) فيمن وجد ضالة فأنفق عليها ، وجاء ربها ،

= انظر : المغني ٨ / ٣٤١ ، والمستوعب ٤ / ١٢٥١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٠ ، والمبدع ٥ / ٢٧٩ ، والإنصاف ٦ / ٤٠٩ .

(١) في ف (المروزي) .

والمروزي هو : أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز المروزي ، الإمام ، الفقيه ، المحدث ، نزيل بغداد ، وصاحب الإمام أحمد ، قال الخطيب : هو المقدم من أصحاب أحمد لورعه وفضله ، وكان أحمد يأنس به ، وينسب إليه ، وهو الذي تولى إغماضه لما مات ، وغسله وقد روى عنه مسائل كثيرة .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ٥٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٧٣ ، وتذكرة الحفاظ ٢ / ٦٣ ، وشذرات الذهب ٢ / ٢٦٦ .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٤٠ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٠ ، والمبدع ٥ / ٢٧٩ .

وذكر صاحب الإنصاف ٦ / ٤٠٨ : أن المذهب أن له حق الرجوع .

وانظر : القواعد لابن رجب ص : ١٤٤ ، والمبدع ٥ / ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٣) هو : عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي ، أبو حفص أمير المؤمنين ، الخليفة

الراشد ، الزاهد ، العابد ، أمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ولد سنة (٦١هـ) ، وولي إمارة المدينة للوليد ، وكان مع سليمان كالوزير ، وولي الخلافة بعده .

مات وله أربعون سنة ، ومدة خلافته سنتان ونصف ، توفي سنة (١٠١هـ) .

=

فإنه يغرم له ما أنفق^(١) ؛ وذلك لأنه أنفق على اللقطة لحفظها ، فكان من مال صاحبها كمؤنة الرطب والعنب إذا جعله تمراً أو زيبياً .

وعنه لا يرجع بشيء^(٢) .

(فإن استوت) الأمور الثلاثة في نظر الملتقط ، فلم يظهر له أن أخذها أحظ ،

(خير) بين الثلاثة ؛ لجواز كل منها ، وعدم ظهور الأحظ في أخذها^(٣) .

وفي الترغيب^(٤) : لا يبيع بعض الحيوان .

= انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٥ / ١١٤ ، وحلية الأولياء ٥ / ٢٥٣ ، والجرح والتعديل ٦ / ١٢٢ .

(١) هذا الأثر ذكره أبو محمد في المغني ٨ / ٣٤٠ ، وذكره ابن المنذر في كتابه الإشراف على مذاهب أهل العلم ٢ / ١٥٨ .

(٢) هذه هي الرواية الثانية عن الإمام أحمد .

انظر : المغني ٨ / ٣٤٠ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٠ ، والقواعد الفقهية لابن رجب ص : ١٤٤ ، والمبدع ٥ / ٢٨٠ ، والإنصاف ٦ / ٤٠٨ .

وتوجيه هذه الرواية : أنه أنفق على مال غيره بغير إذنه ، فلم يرجع به كما لو بنى داره ، ويفارق هنا العنب والرطب فإنه قد يكون تجفيفه والإنفاق عليه أحظ لصاحبه ؛ لأن النفقة عليه لا تتكرر ، والحيوان في اللقطة يتكرر الإنفاق عليه ، فربما استغرق ثمنه ، فكان بيعه وأكله أحظ فلذلك لم يرجع المنفق عليها بما أنفق .

وانظر : الشرح الكبير ٣ / ٤٨٠ ، والمبدع ٥ / ٢٨٠ .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٣٩ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٠ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٥ ، والإنصاف ٦ / ٤٠٧ .

(٤) كتاب في الفقه الحنبلي ، واسمه ترغيب القاصد في ترتيب المقاصد ، لمحمد بن الخضر ابن محمد بن الخضر بن تيمية الحراني ، ولم أقف عليه .

وأفتى أبو الخطاب ^(١) ، وابن الزاغوني ^(٢) بأكله بمضيعة بشرط ضمانه ، وإلا لم يجز تعجيل ذبحه ؛ لأنه يُطلب ^(٣) .

وقال أبو الحسين ^(٤) ، وابن عقيل : لا يتصرف قبل الحول في شاة ونحوها بأكل أو غيره رواية واحدة ^(٥) .

الضرب (الثاني) : وما التقط (مما يخشى فساد) بتبقيته ، كالبطيخ الضرب الثاني والخضروات ونحوها ، (فيلزمه) أي : الملتقط (فعل الأحظ : من بيعه) بقيمته وحفظ ثمنه من غير إذن حاكم ؛ لأنه مال أبيح للملتقط أكله فأبيح له بيعه

(١) هو : محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني ، أبو الخطاب ، ولد سنة (٤٣٢هـ) وهو شيخ الحنابلة في عصره ، وتلميذ القاضي أبي يعلى ، وكان حسن الأخلاق ، ظريفاً ، حاد الخاطر غزير العقل جميل السيرة ، عدلاً رضيعاً ، توفي سنة (٥١٠هـ) .
من مصنفاته : الهداية ، والانتصار ، ورؤوس المسائل ، وكلها في الفقه .
انظر ترجمته في : الذيل لابن رجب ١ / ١١٦ ، والمنهج الأحمد ٢ / ٢٣٣ ، والمقصد الأرشد ٣ / ٢٠ ، وشذرات الذهب ٤ / ١٩٠ .

(٢) هو : علي بن عبد الله بن نصر ، السري الزاغوني ، البغدادي ، الفقيه ، المحدث ، الواعظ ، أحد أعيان المذهب ، ولد سنة (٤٥٥هـ) ، وكان من بحور العلم ، كثير التصانيف ، متفنناً في علوم شتى . توفي سنة (٥٢٧هـ) .
من مصنفاته : الإقناع ، والواضح ، والخلاف الكبير ، والمفردات ، وكلها في الفقه .
انظر ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ١ / ١٨٠ ، والمنهج الأحمد ٢ / ٢٧٧ ، والمقصد الأرشد ٢ / ٢٣٢ ، وشذرات الذهب ٤ / ٨٠ .

(٣) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، والإنصاف ٦ / ٤٠٧ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٥ .

(٤) هو القاضي أبو يعلى ، وقد تقدمت ترجمته .

(٥) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٠٧ ، والفروع ٤ / ٥٦٧ .

كماله^(١).

وعنه يبيع اليسير^(٢) ويدفع الكثير إلى الحاكم^(٣).

(أو أكله بقيمته)^(٤)؛ لأن في كل منهما حفظاً لماليتها على مالكه، ويحفظ

ب ١٧٤ ب

صفاته/ في صورتين؛ ليدفع لمن وصفه ثمنه أو قيمته^(٥).

(أو تجفيف^(٦) ما) أي: شيء/ (يجفف) كالعنب والرطب، لأن ذلك أمانة ز ١٨٣

بيده^(٧)، وفعل الأخط في الأمانة متعين.

(١) وهو المعتمد في المذهب، انظر: المغني ٨/ ٣٤١، والكافي ٢/ ٣٥٩، والشرح الكبير ٣/ ٤٨٠، والفروع ٤/ ٥٦٦، والمبدع ٥/ ٢٨٠، والإنصاف ٦/ ٤٠٩.

(٢) في ب (اليسر).

(٣) انظر: المغني ٨/ ٣٤١، والكافي ٢/ ٣٥٩، والشرح الكبير ٣/ ٤٨٠، والفروع ٤/ ٥٦٦، والمبدع ٥/ ٢٨٠، والإنصاف ٦/ ٤٠٩.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) انظر: المغني ٨/ ٣٤٢، والمقنع ٣/ ٢٣٩٧، والشرح الكبير ٣/ ٤٨٠، ومطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ٤/ ٢٢٦.

(٦) هذا النوع جعله صاحب المغني وغيره نوعاً آخر من الطعام، وهو ما يمكن بقاءه بالعلاج مما لا يخشى تلفه في الحال.

(٧) انظر: المغني ٨/ ٣٤٢، والكافي ٦/ ٤١٠، والمقنع ٣/ ٢٩٧، والشرح الكبير ٣/ ٤٨١، والمبدع ٥/ ٢٨٠، والإنصاف ٦/ ٤١٠، ومطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ٤/ ٢٢٦.

وإن احتاج في تجفيفه إلى غرامة باع بعضه في ذلك ^(١) ، (فإن استوت)
الثلاثة في نظر الملتقط (خَيْرَ) بينها ، فأيهما فعل جاز له ، وإن تركه حتى تلف
ضمنه ؛ لأنه فرط في حفظ ما بيده أمانة فضمنه كالوديعة ^(٢) .

قال في المغني : ويقتضي قول أصحابنا : إن العروض ^(٣) لا تملك بالتعريف ،
أنّ هذا كله لا يجوز له أكله ، لكن يتخير بين الصدقة به وبين بيعه ^(٤) ، وقد قال
أحمد ، فيمن يجد في منزله طعاماً لا يعرفه : يُعرفه ما لم يخش /
فساده ، فإن خشي فساده ، تصدّق به ، فإن جاء صاحبه غرمه ^(٥) . وكذلك قال

ن ٢١٢ ب

(١) وكذلك إذا أنفق شيئاً من ماله رجع به على صاحب اللقطة ؛ لأن النفقة هنا لا تتكرر .
انظر : الكافي ٢ / ٣٥٩ ، والمغني ٨ / ٣٤٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨١ ، والمبدع ٥ / ٢٨٠ ،
ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٢٦

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) في ف (العروض) .
والعروض بضمين جمع عرض وهو ما خالف الثمنين (الدراهم والدنانير) من متاع الدنيا
وأثاثها .
وانظر : لسان العرب ٧ / ١٧٠ مادة (عرض) ، والمصباح المنير ٢ / ٤٠٤ ، وتحرير ألفاظ التنبيه
ص : ٤٢ ، ومصطلحات الفقه المالي المعاصر ص : ٤٩ .

(٤) القول بأن العروض لا تملك هو قول أكثر الاصحاب ، وهو ظاهر المذهب ، من وجدها فهو
بالخيار بين أن يقيم على تعريفها ، حتى يجيء مالكها فيأخذها ، وبين أن يدفعها إلى الإمام
ليرى فيها رأيه ، وبين أن يتصدق بها . وهناك رواية لكنها ضعيفة أن العروض تملك .
انظر : المغني ٨ / ٣٤٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٠ ، والمستوعب ٤ / ١٢٤٦ ، والتنقيح
المشيع ص : ٢٦٤ .

(٥) انظر : المغني ٨ / ٣٤٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨١ .

مالك^(١) وأصحاب الرأي^(٢) في لقطة ما لا يبقى سنة : يتصدق به .
وقال الثوري^(٣) : يبيعه ويتصدق بثمنه^(٤) .

ولنا على جواز أكله قول النبي ﷺ في ضالة الغنم : « خذها فإنما هي لك ، أو لأخيك أو للذئب »^(٥) وهذا تجويز للأكل ، فإذا جاز فيما هو محفوظ بنفسه ففيما يفسد ببقائه أولى . انتهى^(٦) .

الضرب (الثالث) : (باقي المال) ، أي : ما عدا الضربين المذكورين من الضرب الثالث
المال كالأثمان والمتاع ونحوهما^(٧) .
(ويلزمه) أي : الملتقط (حفظ الجميع) ؛ لأنه صار أمانة في يده
بالتقاطه^(٨) .

(و) يلزمه أيضاً (تعريفه) ، أي : الجميع من حيوان وغيره ، سواء أراد
(١) انظر : المدونة ٦ / ١٧٥ ، والكافي في فقه أهل المدينة ٢ / ٨٣٧ ، والتفريع ٢ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،
والتلقين للقاضي عبد الوهاب ٢ / ٤٥٠ .
(٢) انظر : الهداية ٢ / ١٧٥ ، والاختيار لتعليق المختار ٣ / ٣٣ ، وتحفة الفقهاء ٣ / ٣٥٥ .
(٣) هو : سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبد الله ، الإمام ، الحافظ ، الثقة ، ولد سنة
(٩٧هـ) ، من مصنفاته : كتاب الجامع ، توفي سنة (١٦١هـ) .
انظر : ترجمته في : تاريخ بغداد ٩ / ١٥١ ، والجرح والتعديل ١ / ٥٥ .
(٤) انظر : الإشراف على مذاهب أهل العلم ٢ / ١٥٢ ، والمغني ٨ / ٣٤٢ ، والشرح الكبير
٣ / ٤٨١ .

(٥) تقدم تخريجه في ص ٨٠ .

(٦) كلام صاحب المغني ٨ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٧) انظر : المقنع ٢ / ٢٩٧ ، والمبدع ٥ / ٢٨١ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٥ ، ومطالب أولي النهي
٤ / ٢٢٦ .

(٨) انظر : المراجع السابقة .

الملتقط تملكها أو حفظها لصاحبها ؛ لأن النبي ﷺ أمر به زيد بن خالد ، وأبي ابن كعب^(١) ولم يفرق ؛ ولأن حفظها لصاحبها إنما يفيد بإيصالها إليه^(٢) .

وطريقه^(٣) التعريف إما بقاؤها في يد الملتقط من غير وصولها إلى صاحبها ، فهو وهلاكها سيان^(٤) ؛ ولأن إمساكها من غير تعريف تضييع لها عن صاحبها ، فلم يجز كردها إلى موضعها أو إلقائها في غيره ؛ ولأنه لو لم يجب التعريف لما جاز الالتقاط ؛ لأن بقاءها في مكانها إذن أقرب إلى وصولها إلى صاحبها ، إما بأن يطلبها في الموضع الذي ضاعت فيه فيجدها ، وإما بأن يجدها من يعرفها .

وأخذ هذا لها يفوت الأمرين فيحرم ، فلما جاز الالتقاط وجب التعريف لئلا^(٥) يحصل الضرر ، ولأن التعريف واجب على من أراد تملكها ، فكذلك على من أراد حفظها^(٦) ، وكلام المتن شامل للملتقط لها بدار الحرب^(٧) .

(١) هو : أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري الخزرجي ، أبو المنذر ، سيد القراء ، كان من أصحاب العقبة الثانية شهد بدرًا وما بعدها ، قال له النبي ﷺ « ليهنك العلم أبا المنذر » وقال له : « إن الله أمرني أن أقرأ عليك » . وكان عمر يسميه سيد المسلمين . توفي سنة (١٩هـ) .
انظر ترجمته في : الإصابة ١ / ١٦ ، وأسد الغابة ١ / ٦١ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ١٦ ، وتهذيب التهذيب ١ / ١٨٧ .

(٢) انظر : المقنع ٣ / ٢٩٧ ، والمبدع ٥ / ٢٨١ ، والإنصاف ٦ / ٤١١ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٢٦ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٥ .

(٣) في ف (وطريقة) .

(٤) في ز (شيئان) .

(٥) في ف ، ز (كيلا) .

(٦) انظر : المبدع ٥ / ٢٨١ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٥ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٢٦ .

(٧) قال في لسان العرب ١ / ٣٠٣ مادة (حرب) : ودار الحرب : بلاد المشركين الذين لا صلح بينهم وبين المسلمين . ١٠ هـ .

قال في المغني : ومن وجد لقطة في دار الحرب ، فإن كان في جيش ، فقال أحمد : يُعرَّفُهَا سنة في دار الإسلام ثم يطرحها في المَقْسِمِ ^(١) . إنما عرفها في دار الإسلام ؛ لأن أموال أهل الحرب مباحة ، ويجوز أن تكون لمسلم ؛ ولأنه قد لا يمكنه المَقَام في دار الحرب لتعريفها .

ومعناه - والله أعلم - يُتَمَّمُ التعريف في دار الإسلام ، فأما ابتداء التعريف فيكون في الجيش الذي هو فيه ؛ لأنه يحتمل أن تكون لأحدهم ، فإذا قفل ^(٢) أتم التعريف في دار الإسلام ، فأما إن كان دخل دَارَهُمْ بأمان ، فينبغي أن يُعرَّفَها في دارهم ؛ لأن أموالهم محرمة عليه ، فإذا لم ^(٣) تُعرَفْ ، ملكها كما يملكها في دار الإسلام .

وإن كان في الجيش طرحها في المَقْسِمِ ^(٤) بعد التعريف ؛ لأنه وصل إليها بقوة الجيش ، فأشبهت مباحات دار الحرب إذا أخذ منها شيئاً .

(١) المَقْسِم : بفتح الميم وسكون القاف وكسر السين هو مكان قسمة الغنائم .
انظر : القاموس المحيط ، مادة (قسم) ، والقاموس الفقهي لغة واصطلاحاً ، ص : ٣٠٤ .
وانظر كلام الإمام أحمد في : المغني ٨ / ٣٢١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٩ ، والإنصاف ٦ / ٤٣٠ .

(٢) في ب ، ز ، ف (فعل) وهو تحريف والصواب ما أثبت .
ومعنى قفل أي : رجع . انظر : المصباح المنير ٢ / ٧٠٣ ، والقاموس المحيط مادة (قفل) ص : ١٣٥٥ .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) في ب ، ز ، ف (المغنم) .

وإن دخل إليهم متلصصاً^(١)، فوجد لقطة، عرّفها في دار الإسلام؛ لأن أموالهم مباحة له، ثم يكون حكمها حكم غنيمة^(٢).

ويحتمل أن تكون^(٣) غنيمة له، لا تحتاج إلى تعريف؛ لأن الظاهر أنها من أموالهم، وأموالهم^(٤) غنيمة. انتهى^(٥).

وحيث تقرر وجوب التعريف فإنه يكون (فوراً) لظاهر الأمر، إذ مقتضاه^(٦) الفور؛ ولأن صاحبها يطلبها عقب ضياعها، فإذا عرفت إذن كان أقرب إلى وصولها إليه^(٧).

(نهاراً)؛ لأن النهار مجمع الناس وملتقاهم، أول (كل يوم) قبل اشتغال وقت التعريف الناس بمعاشهم، (أسبوعاً) أي: سبعة أيام؛ لأن الطلب فيه أكثر؛ ولأن/ أكثر ب ١٧٥ أ
توالي طلب صاحبها لها في كل يوم باعتبار غالب أحوال الناس أسبوعاً، (ثم) لا يجب تعريفها بعد الأسبوع متوالياً، وإنما تجب (عادة)، أي: بالنظر إلى عادة

(١) التلصص: هو فعل الشيء في ستر وخفية.

انظر: القاموس المحيط مادة (لص) ص: ٨١٣.

(٢) قال في الإنصاف ٦/ ٤٣٠، وهذا على الصحيح من المذهب.

(٣) في ب، ز، ف (يكون).

(٤) ساقطة من ب، ز، ف.

(٥) انظر: المغني ٨/ ٣٢١، ٣٢٢، وقال صاحب الإنصاف ٦/ ٤٣٠: وهذا هو الصواب.

(٦) في ب، ز، ف (مقتضاها).

(٧) انظر: شرح الزركشي ٤/ ٣٢١، الإنصاف ٦/ ٤١١، ومطالب أولي النهى ٤/ ٢٢٧.

الناس في ذلك ^(١) ، وقيل : على العادة من حين التقاط ^(٢) ، وقيل : يعرفها في كل يوم شهراً ثم مرة في كل شهر .

وقيل : يعرفها في كل يوم أسبوعاً ، ثم في كل أسبوع مرة شهراً ، ثم في كل شهر مرة (حولا) كاملاً (من التقاط) ^(٣) ، أي : يكون أول الحول من ساعة التقاطه .

وروي تقديره ^(٤) بالسنة عن عمر ^(٥) ، وعلي ، وابن عباس ^(٦) ، وبه قال

(١) انظر : المغني ٨ / ٢٩٤ ، والفروع ٤ / ٥٦٧ ، والمبدع ٥ / ٢٨١ ، والتنقيح المشيع ٢٤٦ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٢٧ .

(٢) قال في الإنصاف : ٦ / ٤١١ وهو ظاهر كثير من الأصحاب ، وهو الصواب أ. هـ .
وجزم به الشارح في المتن ١ / ٥٥٥ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٦ .

(٣) قال في الإنصاف ٦ / ٤١١ : وقال به في الترغيب ، والتلخيص ، والرعاية .
وانظر : الفروع ٤ / ٥٦٧ ، والمبدع ٥ / ٢٨١ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٢٧ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٦ .

(٤) في ب (بتقديره) .

(٥) انظر : المصنف لابن أبي شيبه ، كتاب البيوع والأقضية ٦ / ٤٥٢ ، والمصنف لعبد الرزاق كتاب اللقطة ١٠ / ١٣٦ ، وعمدة القاري ١٠ / ٢٨١ ، والمحلى ٨ / ٢٦٢ ، وسنن أبي داود كتاب اللقطة برقم ١٧٠٥ .

(٦) انظر قول علي وابن عباس رضي الله عنهما في : الإشراف على مذاهب أهل العلم ٢ / ١٥٣ ، والمغني ٨ / ٢٩٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٢ .

ابن المسيّب^(١) ، / والشعبي^(٢) ، ومالك^(٣) ، والشافعي^(٤) ، وأصحاب / ٢١٣، ١٨٤
الرأي^(٥) ، وعن عمر أيضاً : أنه ثلاثة أشهر^(٦) ، وعنه أيضاً : أنه ثلاثة أعوام^(٧) .

ويدل للأول حديث زيد بن خالد الصحيح ، فإن النبي ﷺ أمره بعام واحد ؛
ولأن السنة لا تتأخر عنها القوافل ، ويمضي فيها الزمان التي تقصد فيه البلاد من الحر

(١) هو : سعيد بن المسيّب بن حزن بن أبي وهب ، القرشي ، المخزومي ، عالم أهل المدينة ،
الزاهد العابد ، الورع ، أحد العلماء الأثبات ، من كبار التابعين .
قال ابن المديني : لا أعلم من التابعين أوسع علماً منه ، توفي سنة (٩٤هـ) .
انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٥ / ١١٩ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٥٤ ، ووفيات الأعيان
٢ / ٣٧٥ .

وانظر قول سعيد رحمه الله في : مصنف ابن أبي شيبة ٦ / ٤٥٥ ، والإشراف على مذاهب
أهل العلم ٢ / ١٥٣ ، والمغني ٨ / ٢٩٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٢ .

(٢) انظر : الإشراف على مذاهب أهل العلم ٢ / ١٥٣ ، والمغني ٨ / ٢٩٣ .

(٣) انظر : المدونة ٦ / ١٧٣ ، والكافي ٢ / ٨٣٦ ، والتلقين ٢ / ٤٥٠ ، والتفريع ٢ / ٢٧٢ .

(٤) انظر : الأم ٤ / ٧٩ ، والحاوي الكبير ٨ / ١١ ، وروضة الطالبين ٥ / ٤١٠ ، والمجموع
٦ / ١٧٢ ، ومغني المحتاج ٢ / ٤١٤ .

(٥) انظر : تحفة الفقهاء ٣ / ٣٥٥ ، والهداية ٢ / ١٧٥ ، والمبسوط ١١ / ٣ ، والاختيار ٣ / ٣٢ .

(٦) انظر : الإشراف على مذاهب أهل العلم لابن المنذر ٢ / ١٥٣ ، وعمدة القاري ١٠ / ٨٤ ،
والمغني ٨ / ٢٩٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٢ .

(٧) انظر : المراجع السابقة .

والبرد والاعتدال ، فصلحت قدرا ، كمدة أجل العنين ^(١) .

وصفة التعريف (بأن ينادي من ضاع منه شيء أو نفقه) ^{(٢) (٣)} .

قال في المحرر : ولا يصفها فيه ، بل يقول : من ضاع منه شيء أو نفقه ^(٤) .
وفي المغني : السادس ^(٥) في كيفية التعريف ، وهو أن يذكر جنسها لا غير ،
فيقول : من ضاع منه ذهب أو فضة أو دنانير أو دراهم أو ثياب ، ونحو ذلك ،
انتهى ^(٦) .

لكن اتفقوا على أنه لا يصفها ؛ لأنه لا يؤمن أن يدعيها بعض من يسمع ^(٧)
صفتها ، ويذكر صفتها التي يجب دفعها بوصفها فيأخذها ، فتضيع على

(١) العنين : مأخوذ من عَنَّ إذا عترض ، والعنن ، الاعتراض ، تقول : عَنَّ لي كذا ، أي :
اعترض .

وهو في الاصطلاح : العاجز عن الجماع لمرض يصيبه ، ويسمى صاحبه العنين ؛ لأنه اعترضه
ما يمنعه عن النساء .

انظر : الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى ٣ / ٦٤١ ، وأنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ
المتداولة بين الفقهاء ص : ١٦٥ ، والمصباح المنير ٢ / ٥٩٢ ، والمغني ٨ / ٢٩٣ ، والشرح الكبير
٣ / ٤٨٢ .

(٢) نفق الشيء إذا ذهب أو مات ، ومن ذلك سميت النفقة .

انظر : الدر النقي ٣ / ٧٧١ ، والمطلع ص : ٢١٧ ، والمصباح المنير ٢ / ٨٥٠ .

(٣) انظر : المقنع ٢ / ٢٩٧ ، والفروع ٤ / ٥٦٧ ، والمبدع ٥ / ٢٨١ ، والإنصاف ٦ / ٤١١ ،
ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٢٧ .

(٤) انظر : المحرر ١ / ٣٧١ .

(٥) أي : الفصل السادس من كتاب اللقطة . انظر : المغني ٨ / ٢٩٥ .

(٦) انظر : المرجع السابق .

(٧) في ب (سمع) .

مالكها^(١).

ومقتضى قولهم : لا يصفها ، أنه لو وصفها فأخذها غير مالكها بالوصف ضمنها الملتقط لمالكها ، كما لو دل المودع لصاً على مكان الوديعة فسرقتها^(٢).

ويكون مكان النداء (في الأسواق) عند اجتماع الناس ، (وأبواب المساجد مكان التعريف أوقات الصلاة) ؛ لأن المقصود إشاعة ذكرها ، ويحصل ذلك عند اجتماع الناس للصلاة^(٣) ، (وكره)^(٤) التعريف (داخلها) : أي المساجد ؛ لما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « من سمع رجلاً ينشد^(٥) ضالة في المسجد فليقل : لا أداها الله إليك ، فإن المساجد لم تكن لهذا »^(٦) . وفي عيون

(١) انظر : المغني ٨ / ٢٩٥ ، والكافي ٢ / ٣٥٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٢ ، والفروع ٤ / ٥٦٧ ، والمبدع ٥ / ٢٨١ .

(٢) انظر : الفروع ٥ / ٢٨٢ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٢٧ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٦ .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٢٩٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٢ ، والفروع ٤ / ٥٦٧ ، والإيضاح ٦ / ٤١١ ، والمبدع ٥ / ٢٨١ .

(٤) القول بالكراهة هو الصحيح من المذهب .
انظر : الفروع ٤ / ٥٦٧ ، والإيضاح ٦ / ٤١١ .

(٥) الإنشاد : يقال : نشدت الضالة ، فأنا ناشد ، إذا طلبتها ، وأنشدتها فأنا منشد ، إذا عرفتها .

انظر النهاية في غريب الحديث ٥ / ٥٣ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ٢ / ١٣٣ .

(٦) رواه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة ، باب النهي عن نشد الضالة في المسجد ، وما يقوله من سمع الناشد ١ / ٣٩٧ ، برقم (٥٦٨) ، وأبو داود في الصلاة ، باب كراهية إنشاد الضالة في المسجد ٢ / ٤٨ ، ٤٩ ، وابن ماجه في المساجد والجماعات ، باب النهي عن إنشاد الضوال في المسجد ١ / ٢٥٢ برقم (٧٦٧) ، والدارمي في الصلاة ، باب النهي عن إنشاد الضالة في

المسائل^(١) : لا يجوز؛ وقاله ابن بطة^(٢) في الإنشاد دون التعريف^(٣) .

المسجد ١ / ٢٦٦ رقم (١٤٠٨) ، وأحمد في المسند ٢ / ٣٤٩ ، ٤٢٠ ، والبيهقي في كتاب اللقطة ، باب ما جاء في إنشاد الضالة في المسجد ٦ / ١٩٦ ، كلهم من حديث أبي هريرة ، ورواه مسلم أيضاً في الموضع السابق برقم (٥٦٩) ، وابن ماجه في الموضع السابق ، برقم (٧٦٥) ، وأحمد في المسند ٥ / ٣٦٠ ، ٣٦١ ، والطيالسي ص : ١٠٨ برقم (٨٠٤) من حديث بريدة رضي الله عنه .

(١) عيون المسائل : كتاب في الفقه لمؤلفه : الحسن بن شهاب بن علي بن شهاب العكبري ، أبو علي ، الفقيه ، الأديب ، المحدث ، الشاعر ، لازم أبا عبد الله بن بطة إلى حين وفاته ، وسمع الحديث على كبر سنه من أئمة الحديث في عصره ، قال عنه الرهاوي : ثقة أمين . له مصنفات في الفقه والفرائض والنحو ، وكتابه عيون المسائل بناء على الصحيح من اختيارات الخرق ، وهو من موارد الإنصاف ، توفي سنة (٤٢٨هـ) .
انظر : ترجمته في : طبقات الحنابلة ٢ / ١٨٦ ، والمنهج الأحمد ٢ / ١١٨ ، والمقصد الأرشد ١ / ٣٢٠ ، وشذرات الذهب ٣ / ٢٤١ .

وانظر قوله في : الفروع ٤ / ٥٦٧ ، والإنصاف ٦ / ٤١١ ، والمبدع ٥ / ٢٨١ .
وما قاله ابن شهاب العكبري هو الصحيح - والله أعلم بالصواب - ، وهو القول بتحريم إنشاد الضالة في المسجد ، وذلك لحديث النبي ﷺ المتقدم .
انظر : المغني ٨ / ٢٩٤ ، وشرح الزركشي ٤ / ٣٢٢ .

(٢) هو : عبيد الله بن محمد بن حمدان بن عمر العكبري ، المعروف (بابن بطة) العالم ، الصالح ، أحد المحدثين الزهاد ، لازم بيته أربعين سنة ، ولم ير مفطراً إلا في يوم الفطر والأضحى وأيام التشريق ، صنف كتاب السنن ، والإبانة الكبرى ، والصغرى ، توفي سنة (٣٨٧هـ) .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ١٤٤ ، والمنهج الأحمد ٢ / ٦٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٢٩ ، والشذرات ٣ / ١٢٢ .

(٣) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٧ ، والمبدع ٥ / ٢٨١ ، والإنصاف ٦ / ٤١١ .

وقيل : تعرّف لقطة صحراء بقربه ^(١) .

إذا تقرر هذا فللملتقط أن يتولى التعريف بنفسه ، وله أن يستنيب فيه متبرعاً ، من يتولى تعريف اللقطة
وله أن يستنيب فيه بأجرة ^(٢) .

(وأجرة مناد على ملتقط) ، نص عليه ^(٣) . لأنه سبب في العمل ، فكانت أجرته عليه ، كما لو اكترى ^(٤) شخصاً يقطع له مباحاً . وقال أبو الخطاب : ما لا يملك بالتعريف وما يقصد حفظه لمالكه يرجع بالأجرة عليه ^(٥) ، وكذا قال ابن عقيل فيما لا يملك بالتعريف ^(٦) .

وقيل : على ربها مطلقاً ^(٧) .

و(عند) ^(٨) الحلواني وابنه : الأجرة من نفس اللقطة كما لو جفف العنب

(١) في ب ، ف (بقرية) .

ذكر هذا القول ابن مفلح ولم ينسبه لأحد ، انظر : الفروع ٤ / ٥٦٧ .
وانظر : كشف القناع ٤ / ٢١٦ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٢٧ .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٢٩٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٣ .

(٣) وهذا هو المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب .
وانظر : الإنصاف ٦ / ٤١٢ ، والمبدع ٥ / ٢٨٢ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٢٨ .

(٤) الاكتراء هو الاستئجار . انظر : المغرب ص : ٢٠٦ ، وأنيس الفقهاء ص : ٢٥٩ ،
والقاموس الفقهي ص : ١٣ .

(٥) انظر : الهداية لأبي الخطاب الكلوذاني ١ / ٢٠٣ ، والمغني ٨ / ٢٩٥ ، والإنصاف ٦ / ٤١٢ ، ٤١٣ .

(٦) انظر : الإنصاف ٦ / ٤١٢ ، والمبدع ٥ / ٢٨٢ ، والمغني ٨ / ٢٩٥ .

(٧) ذكر المرداوي هذا القول ، ولم ينسبه لأحد .
وانظر : الإنصاف ٦ / ٤١٢ ، والمبدع ٥ / ٢٨٢ .

(٨) في ب ، ز ، ف (عنه) .

ونحوه ^(١) .

وقيل : من بيت المال . فإن تعذر أخذها الحاكم من ربها ^(٢) .

وأجيب عن ذلك بأن التعريف واجب على الملتقط ، فكانت أجرته عليه ، كما لو كانت تملك بالتعريف ، أو قصد تملكها به ، ولأنه لو وليه بنفسه لم يكن له عليه أجره ، فكذلك إذا استأجر عليه ^(٣) .

قال المنقح ^(٤) : ولم يذكر الأكثر للحيوان تعريفاً . انتهى ^(٥) .

وسبقه بذلك صاحب الفروع ، وعبارته : وهو ^(٦) كلقطة ، ولم يذكر الأكثر تعريفه . انتهى ^(٧) .

وقد تقدم في المتن أنه يعرف الجميع ^(٨) ، قال الزركشي : وظاهر كلام

(١) انظر : المبدع ٥ / ٢٨٢ ، والإنصاف ٦ / ٤١٣ .

(٢) انظر : المرجعين السابقين .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٢٩٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٣ .

(٤) المقصود بالمنقح : صاحب كتاب التنقيح المشيع وهو المرداوي ، وقد تقدمت ترجمته .

(٥) انظر : التنقيح المشيع ص : ٢٤٦ .

(٦) أي : الحيوان .

(٧) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٦ .

(٨) انظر : منتهى الإرادات ١ / ٥٥٥ .

الخرقي^(١) أن الحيوان يُعرَّفُ كغيره ، وهو مقتضى كلام صاحب التلخيص وأبي البركات^(٢) ، وغيرهما . انتهى^(٣) .

(وينتفع بمباح من كلاب ولا يُعرَّف)^(٤) .

قال في الفروع : وينتفع بكلب مباح ، وقيل : يعرفه سنة . انتهى^(٥) .
فظاهره جواز التقاطه .

قال في الإنصاف : قال الحارثي : اختلف^(٦) الأصحاب في الكلب المُعَلَّم ، فأدخله المصنف - يعني الموفق - فيما يمتنع التقاطه ، كما اقتضاه ظاهر لفظه

(١) هو : عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد ، أبو القاسم الخرقي ، قرأ العلم على أبي بكر المروذي ، وحرب الكرمانى ، وصالح ، وعبد الله ابني الإمام أحمد ، له المصنفات الكثيرة في المذهب ، لم ينتشر منها إلا المختصر المنسوب إليه ، ويعتبر هذا الكتاب من أشهر كتب المذهب وعليه شروح كثيرة ، من أشهرها : شرح الموفق ابن قدامة المعروف (بالمغني) . توفي الخرقي سنة (٣٣٤هـ) .

انظر ترجمته في : مقدمة شرح الزركشي ١/ ٦٩ ، وطبقات الحنابلة ٢/ ٧٥ ، والمنهج الأحمد ٢/ ٦١ ، والمقصد الأرشد ٢/ ٢٩٨ ، وشذرات الذهب ٢/ ٣٣٦ .

(٢) انظر : المحرر ١/ ٣٧١ .

(٣) انظر : شرح الزركشي ٤/ ٣٤٧ .

(٤) في ف (تعرف) .

وقال في الإنصاف ٦/ ٤٠١ : وهذا هو الصحيح من المذهب .

(٥) انظر : الفروع ٤/ ٥٦٩ .

(٦) ساقطة من ب .

هنا ^(١)، يعني في المقنع ^(٢)، وصريح لفظه [في المغني اعتباراً بمنعته بنابه ^(٣)].

وجوز التقاطه القاضي ^(٤)، وغيره. وهو أصح؛ لأنه لا نص في المنع،

وليس ^(٥) في معنى الممنوع. وفي أخذه حفظ / على مستحقه، أشبه الأثمان، ب ١٧٥ ب وأولى من جهة أنه ليس مالا، فيكون أخف ^(٦).

الانتفاع باللقطة بعد
حول التعريف

وعلى هذا هل ينتفع به بعد حول التعريف؟ فيه وجهان : وفيهما طريقان :

إحدهما : بناء الخلاف على الخلاف / في تملك الشاة بعد الحول، وهي ^(٧) ف ٢١٣ ب طريقة القاضي ^(٨). والأخرى : بناء الانتفاع على التملك لما يملك بعد

(١) في ب (هذا) .

(٢) انظر : المقنع ٢ / ٢٩٤، والمغني ٨ / ٣٤٣ .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٤٣ .

(٤) المقصود بالقاضي هنا أبو يعلى وقد سبقت ترجمته، ص ١١٦ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٦) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٠٢ .

(٧) في ب، ز، ف، (وهو) .

(٨) فقد قال أبو يعلى في ذلك : إذا قلنا : له التقاطها فهل يملكها بعد الحول والتعريف ؟

على روايتين :

الرواية الأولى : لا يملكها ؛ لأنه قال : إن كانت ذهباً أو فضة عرفها سنة ، وإن كانت غير ذلك عرفها أبداً .

ووجه هذه الرواية : أن هذه اللقطة غير الأثمان، فلم يجز تملكها كما تملك الأثمان بعد التعريف .

الرواية الثانية : أنه يملكها بعد الحول والتعريف .

ووجه هذه الرواية : ما روي عن النبي ﷺ أنه قال في الشاة : « هي لك أو لأخيك أو للذئب »

فأضافها إليه بلام التملك . انظر : كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى ٢ / ١١ .

الحول^(١) ، وبناء منع الانتفاع على أنه لا يضمن لما^(٢) ضاع منه بالقيمة لو تلف^(٣) ؛ لانتفاء كونه مالا فيؤدي إلى الانتفاع مجانا ، وهو خلاف الأصل . انتهى^(٤) .

(وإن أخره) أي : آخر الملتقط التعريف (الحول) كله (أو بعضه لغير عذر أثم)^(٥) ؛ للأمر به ، وهو يقتضي الوجوب^(٦) .

(ولم يملكها به) أي : بالتعريف ، [(بعد) (أي : بعد)^(٧)] الحول ؛ لأن شرط الملك التعريف به ، ولم يوجد ؛ ولأن الظاهر أن التعريف بعد الحول لا فائدة فيه ؛ لأن ربها بعده^(٨) يسلو عنها ويترك طلبها .

ويسقط التعريف / بتأخيره عن الحول الأول في المنصوص عن أحمد^(٩) ؛ لأن ز ١٨٤ ب

(١) ومعنى هذا الكلام : أن الكلب الملتقط ، يملك بعد مضي الحول ، وذلك بعد أن يُعرَفَ .

(٢) في ب ، ز ، ف (لمن) .

(٣) أي : أن الكلب الملتقط ، إذا ضاع من الملتقط في زمن الحول لا يضمه الملتقط ؛ لكونه ليس ببال .

(٤) كلام الحارثي كما في الإنصاف ٦ / ٤٠٢ .

(٥) وقال في الإنصاف ٦ / ٤١٢ : على الصحيح من المذهب ، ونص عليه ، وعليه الأصحاب . وانظر : المغني ٨ / ٢٩٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٣ ، والمبدع ٥ / ٢٨٢ .

(٦) أي في : حديث زيد بن خالد الجهني المتقدم ، وفيه الأمر بالتعريف ، وكذلك حديث عياض ابن حمار وفيه قول النبي ﷺ : « ولا يكتُم ولا يغيب ... » .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ف .

(٨) في ب ، ف (بعدها) .

(٩) انظر : المغني ٨ / ٢٩٨ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٣ ، والمبدع ٥ / ٢٨٢ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٧ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٢٩ .

حِكْمَةُ التعريف لا تحصل بعد الحول الأول .

وإن تركه في بعض الحول عرّف بقيته فقط ^(١) .

قال في المغني : ويتخرج أن لا يسقط التعريف بتأخيرهِ ؛ لأنه واجب ولا يسقط بتأخيرهِ عن وقته ، كالعبادات وسائر الواجبات ؛ ولأن التعريف في الحول الثاني يحصل به المقصود على نوع من القصور ، فيجب الإتيان به ، لقول النبي ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ^(٢) . ^(٣) .

فعلى هذا إن أخرّ التعريف بعض الحول أتى بالتعريف في بقيته ، وأتمّه من ^(٤)

الحول الثاني .

وعلى كلا القولين ، لا يملكها بالتعريف فيما عدا الحول الأول ؛ لأن شرط الملك التعريف في الحول الأول ، ولم يوجد ^(٥) .

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) هذا جزء من حديث ونصه : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : « أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا » فقال رجل : أكل عام ؟ يا رسول الله ! فسكت حتى قالها ثلاثاً ، فقال رسول الله ﷺ : « لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم » ثم قال : « ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه » .

وقد أخرجه البخاري في صحيحه ، في الاعتصام في باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ برقم (٧٢٨٨) ومسلم في الحج ، في باب فرض الحج مرة في العمر ٢ / ٩٧٥ برقم (١٣٣٧) .

(٣) انظر : الشرح الكبير ٣ / ٤٨٣ ، والمبدع ٥ / ٢٨٢ .

(٤) في ب ، ف (في) .

(٥) انظر : الكافي ٢ / ٣٦٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٣ ، والمبدع ٥ / ٢٨٢ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٧ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٢٩ .

وهل له أن يتصدق بها أو يحبسها عنده أبدا؟ على روايتين ^(١).

ويحتمل ^(٢) أن يلزمه دفعها إلى الحاكم ، كقولنا فيما إذا التقط ما لا يجوز التقاطه ^(٣).

ولو ترك التعريف في بعض الحول الأول لم يملكها أيضاً بالتعريف فيما بعده ^(٤)؛ لأن الشرط لم يكمل ، وعدم بعض الشرط كعدم جميعه ، كما لو أخل ^(٥) ببعض الطهارة ، أو ببعض السترة في الصلاة. انتهى ^(٦).

وظاهر عبارة المتن المنقولة من التنقيح : أنه لو أخر التعريف عن الحول أو بعضه تأخير التعريف لعذر ، كمرض وحبس ونحوهما ، أنه يملكها بتعريفها حولا بعد زوال العذر ^(٧) ،

(١) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٨ ، والإنصاف ٦ / ٤١٢ ، والتنقيح المشيع ص : ٢٤٦ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٧ .

(٢) الاحتمال في اللغة : مصدر احتملت ، يقال : يحتمل الأمر كذا ، أي : يجوز ويصلح . وفي الاصطلاح هو : كون المسألة صالحة لأن يقال فيها بحكم ، بخلاف الحكم الذي قيل فيها ؛ لدليل مرجوح بالنسبة لما خالفه أو مساو له . انظر : القاموس المحيط ص ١٢٧٧ ، والمسودة ص : ٥٣٣ ، والمطلع ص : ٤٦١ ، والإنصاف ١٢ / ٢٥٧ .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٤٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٥ ، والفروع ٤ / ٥٦٥ ، والمبدع ٥ / ٢٧٥ .

(٤) انظر : الشرح الكبير ٣ / ٤٨٣ ، والمبدع ٥ / ٢٨٢ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٧ .

(٥) في ب (أخذ) وهو تصحيف .

(٦) انظر : المغني ٨ / ٢٩٨ .

(٧) انظر : التنقيح المشيع ص : ٢٤٦ .

وفي ذلك وجهان مطلقان في المغني^(١)، والشرح^(٢)، وشرح الحارثي^(٣)، والفروع^(٤)، والفائق^(٥).

أحدهما: أنه يملكها بذلك؛ لأنه لم يؤخر التعريف عن وقت إمكانه، فأشبهه ما لو عرفها في الحول الأول.

والثاني لا يملكها بذلك؛ لأن تعريفها في الحول الأول سبب الملك، والحكم ينتفي لانتهاء سببه، سواء انتفى لعذر أو لغير عذر.

قال في الإنصاف عن هذا الوجه: قدمه في الرعايتين والحاوي الصغير، وشرح ابن رزين^(٦)، لكن كلامه في التنقيح^(٨) مفهوماً أن الأول المذهب. والله

(١) انظر: المغني ٨ / ٢٩٨.

(٢) انظر: الشرح الكبير ٣ / ٤٨٣.

(٣) انظر: الإنصاف ٦ / ٤٠٢.

(٤) انظر: الفروع ٤ / ٥٦٨.

(٥) انظر: الإنصاف ٦ / ٤١٢.

(٦) هو: عبد الرحمن بن رزين بن عبد العزيز بن نصر بن عبيد الغساني، الحوراني ثم الدمشقي، كان فقيهاً فاضلاً، صنف عدة تصانيف منها: كتاب التهذيب في اختصار المغني في مجلدين، توفي سنة (٦٥٦هـ).

انظر ترجمته في: طبقات الخنابلة ١ / ٢٦٣، والذيل على الطبقات ٢ / ٢٦٤، والمقصد الأرشد ٢ / ٨٨، ولم أقف على شرحه هذا.

(٧) انظر: الإنصاف ٦ / ٤١٢.

(٨) انظر: التنقيح المشيع ص: ٢٤.

أعلم^(١) .

إذا تقرر هذا، فحكم اللقطة في كون واجدها لا يملكها بدون تمليك ربها له إن علم ، (كالتقاط)^(٢) لها (بنية تملك أو لم يرد تعريفاً) ، أي : بنية أنه لا يعرفها ، ولو عرفها ؛ لأنه أخذ مال غيره على وجه لا يجوز له أخذه ، فأشبهه الغاصب^(٣) .

قال في المغني : نص على هذا أحمد ، ويحتمل أن يملكها ؛ لأن ملكها بالتعريف والالتقاط ، وقد وجد فيملكها به كالا صطياد والاحتشاش ، فإنه لو دخل حائطاً لغيره بغير إذنه فاحتش أو اصطاد منه صيدا ملكه^(٤) ، وإن كان دخوله محرماً [كذاها]^(٥) هنا ، ولأن عموم النص يتناول هذا الملتقط ، فيثبت حكمه فيه ، ولأننا لو اعتبرنا نية التعريف وقت الالتقاط لافترق الحال بين العدل والفاسق والصبي والسفيه ؛ لأن الغالب على هؤلاء الالتقاط للتملك من غير تعريف . انتهى^(٦) .

(وليس خوفه) ، أي : الملتقط (أن يأخذها) أي : اللقطة (سلطان جائر ، لا ، أو)^(٧) خوف الملتقط أن (يطالبه) / السلطان (بأكثر) مما وجد (عذراً) له في

(١) انظر : شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٤٧٦/٢ ، وكشاف القناع ٢١٧/٤ ، ومطالب أولي النهى ٢٢٩ / ٤ .

(٢) في ف (كالتقاط لها) .

(٣) انظر : المغني ٣٠٧ / ٨ ، والشرح الكبير ٤٧٥ / ٣ .

(٤) في ب (للملكه) وهو تصحيف .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ب .

(٦) انظر : المغني ٣٠٧ / ٨ .

(٧) في ب (لكن) ، وفي ف (و) .

ترك تعريفها .

قال في الفروع : فإن آخر لم يملكها إلا بعده ، ذكره أبو الخطاب^(١) ، وابن^(٢) الزاغوني .

ومرادهم - والله أعلم - أنه ليس عذراً / (حتى يملكها) بلا تعريف ، [وهو ف ٢١٤]
المراد بقولي : (بدون)^(٣) ، قال : ولهذا جزم بأنه يملكها بعده ، وقد ذكروا أن
خوفه على نفسه أو ماله عذر في ترك الواجب .

وقال أبو الوفاء^(٤) : تبقى بيده فإذا وجد أمناً عرفها حولا ، انتهى^(٥) .

قلت : فيؤخذ من هذا ما يرجح أن تأخير التعريف للعذر ، لا يؤثر . والله
أعلم^(٦) .

(ومن) وجد لقطة و (عرفها حولا فلم تعرف) فيه ، وهي^(٧) مما يجوز

ما تدخل به
اللقطة في ملك
الملتقط

(١) المقصود: بأبي الخطاب صاحب الهداية ، محفوظ الكلوداني ، وقد تقدمت ترجمته .
وانظر قوله في : الفروع ٤ / ٥٦٩ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٨ .

(٢) في ب ، ز (في) .

(٣) ما بين المعقوفين من كلام الشارح وليس من الفروع .

(٤) المقصود بأبي الوفاء : علي بن عقيل ، وقد تقدمت ترجمته ، ص ١٠٦ .

(٥) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٩ .

(٦) انظر : شرح منتهى الإرادات للبهوتي ، ٢ / ٤٧٦ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٨ .

(٧) في ب (وهو) .

التقاطه (دخلت في ملكه) ، غنيا كان الملتقط أو فقيراً^(١) .

وعنه : إنما^(٢) يملكها إذا كان فقيراً من غير ذوي القربى ، نقلها حنبل وأنكرها الخلال^{(٣)(٤)} .

وبمثلها قال أبو حنيفة^(٥) ، لما روى عياض بن حمار المجاشعي^(٦) ، أن النبي ﷺ قال : « من وجد لقطة فليشهد عليها ذا عدل أو ذوي عدل ، ولا يكتم ولا يغيب ، فإن

(١) قال في الإنصاف ٤١٣/٦ : وهذا هو المذهب بلا ريب ، وعليه جمهور الأصحاب .
وانظر : الهداية ٢٠٣/١ و ٢٠٤ ، والإفصاح ٦٣/٢ ، ٦٤ ، والمغني ٢٩٩/٨ و ٣٠٢ ،
والمبدع ٢٨٣/٥ .

(٢) في ز (إنه) .

(٣) هو : أحمد بن محمد بن هارون الخلال ، أبو كبر ولد سنة (٢٣٤هـ) ، وهو شيخ الحنابلة ،
رحل إلى أقاصي البلاد في جمع مسائل الإمام أحمد ، فلم يكن فيمن يتسبب لمذهب أحمد
أجمع منه لعلوم الإمام أحمد ، وسمى كتابه الجامع لعلوم أحمد بن حنبل ، يقع في عشرين
مجلداً ، وله العلل ، والسنة ، توفي سنة (٣١١هـ) .
انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١٢/٢ ، والمنهج الأحمد ٨/٢ ، وتاريخ بغداد ١١٢/٥ ،
والشذرات ٢/٢٦١ .

(٤) انظر : المغني ٢٩٠/٨ ، ٣٠٠ ، والإنصاف ٤١٣/٦ ، والمبدع ٢٨٣/٥ .

(٥) انظر : تحفة الفقهاء ٣/٣٥٥ ، والهداية ١٧٨/٢ ، والاختيار ٣/٣٣ ، ومختصر اختلاف
العلماء ٤/٣٣٥ ، والبحر الرائق ٥/١٥٣ ، ١٥٧ .

(٦) هو عياض بن حمار بن أبي حمار بن ناحيه بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع التميمي
المجاشعي ، صحابي ، سكن البصرة ، روى عن النبي ﷺ ، وروى عنه مطرف ، وأخوه
عبدالله ، ابنا عبد الله بن الشخير ، وكذلك روى عنه العلاء بن زياد ، وقد ذكره ابن حجر في
التقريب والإصابة ولم يؤرخ وفاته .
انظر ترجمته في : الإصابة ٥/٤٨ ، وتقريب التهذيب ص : ٤٣٧ ، برقم (٢٥٧٤) .

وجد صاحبها فليردها عليه ، وإلا فهي مال الله يؤتية من يشاء » ^(١) . رواه النسائي ^(٢) .

وما يضاف إلى الله إنما يملكه من يستحق الصدقة ^(٣) .

وقال مالك ^(٤) ، والثوري ^(٥) ، والحسن بن صالح : / يتصدق بها ، فإذا جاء ز ١٨٥ صاحبها خيرهم بين الأجر والغرم ^(٦) ؛ لما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه سئل عن

(١) تقدم تخريج هذا الحديث في ص : ١١٠ .

(٢) هو : أحمد بن شعيب بن علي بن سنان الخراساني ، النسائي ، أبو عبد الرحمن ، الإمام الحافظ مع الفهم والإتقان ، ونقد الرجال ، وحسن التأليف ، ولد سنة (٢١٥هـ) ، وقد جال في طلب العلم ، ثم استوطن مصر ، ورحل الحفاظ إليه .
من مصنفاته : السنن وجدده ابن السني في المجتبى ، وهو المتداول باسم سنن النسائي ، وكذلك عمل اليوم والليلة ، توفي سنة (٣٠٣هـ) .
انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٩٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٤ / ١٢٥ ، وتقريب التهذيب ص : ٨٠ برقم (٤٧) ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣ / ١٤ .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٠٠ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٤ .

(٤) انظر : المدونة ٦ / ١٧٣ ، والتلقين ٢ / ٤٥٠ ، والتفريع ٢ / ٢٧٢ ، والكافي ٢ / ٨٣٦ .

(٥) انظر : الإشراف على مذاهب أهل العلم ٢ / ١٥٣ ، والمغني ٨ / ٢٩٩ .

(٦) الغُرم : هو أداء شيء لازم ، وقد غَرِمَ ، يَغْرِمُ غُرْمًا .

انظر : النهاية في غريب الحديث ٣ / ٣٦٣ ، ولسان العرب ١٢ / ٤٣٦ ، مادة (غرم) والقاموس المحيط ص : ١٤٧٥ مادة : (غرم) .

اللقطة ، فقال : « عرفها حولا » وروي : « ثلاثة أحوال »^(١) ، « فإن جاء ربها وإلا تصدق بها ، فإذا جاء ربها فرضي بالأجر ، وإلا غرمها »^(٢) .

قال في المغني : ولنا قول النبي ﷺ في حديث زيد بن خالد : « فإن لم تعرف فاستفقهها » وفي لفظ : « وإلا فهي كسيل مالك »^(٣) ، وفي لفظ : « ثم كلها »^(٤) ،

(١) لفظ « ثلاثة أحوال » أخرجه البخاري من حديث أبي بن كعب ، في كتاب اللقطة برقم (٢٤٢٦) و (٢٤٣٧) ، ومسلم في كتاب اللقطة برقم (١٧٢٣) .

(٢) هذا الحديث أخرجه الدارقطني في كتاب الرضاع ١٨٢ / ٤ من طريق خالد بن يوسف ، عن أبيه ، عن زياد بن سعد عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة ، فقال : « لا تحل اللقطة ، من التقط شيئا فليعرفه سنة ، فإن جاء صاحبها فليردها إليه ، وإن لم يأت صاحبها فليصدق بها ، وإن جاءه فليخيره بين الأجر وبين الذي له » .

وأخرجه البزار ٢٣١ / ٩ من هذا الطريق أيضاً ، كما أخرجه صاحب التعليق المغني على الدارقطني ١٨٢ / ٤ ، وأخرجه ابن حزم في المحلى في كتاب اللقطة ٢٦٦ / ٨ من هذا الطريق ، وقال : إن البزار أخرجه في مسنده ، وقال صاحب التعليق المغني على الدارقطني ١٨٢ / ٤ : وفي سننه خالد بن يوسف ووالده ، وكلاهما ضعيفان . هـ .

(٣) حديث زيد بن خالد تقدم تخريجه في ص ٨٠ ، وهو عند البخاري ومسلم ، وقد ورد بعدة ألفاظ منها « فاستمع بها » ، « فاستفق بها » ، « فشأنك بها » ، « فهي لك » ، « فاستفقهها » .

(٤) لفظ : « ثم كلها » : رواها مسلم في كتاب اللقطة برقم (١٧٢٢) ، وأبو داود في كتاب اللقطة برقم (١٧٠٣) ، والنسائي في الكبرى ، في كتاب اللقطة ٤١٩ / ٣ برقم (٥٨١١) ، والترمذي في كتاب اللقطة برقم (١٣٨٨) ، وابن ماجه في كتاب اللقطة برقم (٢٥٠٧) ، والبيهقي في كتاب اللقطة ١٨٦ / ٦ ، ١٨٧ ، وأحمد في مسنده ١١٦ / ٤ ، ١٩٣ / ٥ ، والطحاوي ١٣٨ / ٤ .

وفي لفظ : « فانتفع بها » ^(١) ، وفي لفظ : « فشأنك بها » ^(٢) .

وفي حديث أبي بن كعب ^(٣) : « فاستفقهها » ^(٤) ، وفي لفظ : « فاستمتع بها » ، وهو حديث صحيح ؛ ولأن من ملك بالقرض ملك باللقطة ^(٥) كالفقير ^(٦) ، ومن جاز له الالتقاط ملك به ^(٧) بعد التعريف كالفقير ^(٨) ، وحديثهم عن أبي هريرة لم يثبت ، ولم ينقل في كتاب يوثق به ، ودعواهم في حديث عياض أن ما يضاف إلى

(١) لفظة « فانتفع بها » : رواها النسائي في الكبرى ، من حديث أبي بن كعب ٣ / ٤٢٢ ، برقم (٥٨٢١) .

(٢) لفظة « فشأنك بها » : أخرجه البخاري ومسلم من حديث زيد بن خالد المتقدم في ص : ٨٠ .

(٣) حديث أبي بن كعب : رواه البخاري ، في كتاب اللقطة برقم (٢٤٢٦) و (٢٤٣٧) ، ومسلم في كتاب اللقطة برقم (١٧٢٣) .

من طريق سلمة بن كهيل ، قال : سمعت سويد بن غفلة ، قال : لقيت أبي بن كعب رضي الله عنه فقال : أصبت صرة فيها مائة دينار ، فأتيت النبي ﷺ فقال : « عرفها حولاً » ، فعرفتها حولاً فلم أجد من يعرفها ، ثم أتيت فقال : « عرفها حولاً » ، فعرفتها فلم أجد ، ثم أتيت ثلاثاً ، فقال : « احفظ وعاءها وعددها ، ووكاءها ، فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها » فاستمتعت ، فلقيته بعد بمكة فقال : لا أدري ثلاثة أحوال أو حولاً واحداً .

(٤) لفظة « فاستفقهها » : لم أقف عليها في كتب السنن والمعاجم ، على أنها من حديث أبي ابن كعب ، بل هي من حديث زيد بن خالد المتقدم تخريجه في ص : ٨٠ .

(٥) في ب ، ز ، ف (اللقطة) .

(٦) في ب (كالفقر) .

(٧) ساقطة من ب .

(٨) انظر : المغني ٨ / ٣٠٠ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٤ ، والمبدع ٥ / ٢٨٣ ، ومطالب أولي النهي ٤ / ٢٣٠ .

الله لا يملكه إلا من يستحق الصدقة لابرهان لها ولا دليل عليها ، وبطلانها ظاهر ، فإن الأشياء كلها تضاف إلى الله تعالى خلقاً وملكاً ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ ^(١) ، (حكماً) كالميراث .

قال أحمد في رواية الجماعة ^(٢) : إذا جاء صاحبها وإلا كانت كسائر أمواله ^(٣) . واختار أبو الخطاب أنها لا تدخل في ملكه حتى يختار ^(٤) ؛ لأن هذا تملك بعوض فلم يحصل إلا باختيار الممتلك ، كالقرض ، وهو رواية في الواضح ^(٥) . ووجه الأول قول النبي ﷺ : « **وإلا فهي كسبيل مالك** » ^(٦) ، وقوله : « فاستفقها » ، ولو وقف ملكها على تملكها لبيته له ؛ لأنه لا يجوز له التصرف قبله ؛

(١) سورة النور من الآية (٣٣) .

(٢) المقصود بالجماعة هنا : أبو طالب المشكاني ، وحنبل بن إسحق وصالح ابن الإمام أحمد ، وحرب الكرماني ، وعبد الله ابن الإمام أحمد .
انظر : التحفة السنية ص : ٩٦ .

(٣) وقال في الإنصاف ٤١٣ / ٦ : وهذا المذهب بلا ريب ، وعليه جماهير الأصحاب ، ونص عليه .

وانظر : المغني ٨ / ٣٠٠ ، والفروع ٤ / ٥٦٧ ، والمبدع ٥ / ٢٨٣ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٨ ، وشرح منتهى الإرادات للبهوتي ٢ / ٤٧٦ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٣٠ .

(٤) الهداية لأبي الخطاب ٢ / ٢٠٣ .

وانظر : المغني ٨ / ٣٠٠ ، والفروع ٤ / ٥٦٧ ، والإنصاف ٦ / ٤١٣ ، والمبدع ٥ / ٢٨٣ .

(٥) الواضح : لعلي بن عبد الله الزاغوني وقد تقدمت ترجمته .

وانظر كلامه في : الفروع ٤ / ٥٦٧ ، والإنصاف ٦ / ٤١٣ ، والمبدع ٥ / ٢٨٣ .

(٦) سبق تخريج هذا الحديث في ص ٨٠ .

ولأن الالتقاط والتعريف سبب للتملك ، فإذا تَمَّ وجب أن يثبت به ^(١) الملك حكماً كالإحياء ، والاصطياد ، ولأنه سبب يملك به فلم يقف الملك بعده ^(٢) على قوله ولا اختياره كسائر الأسباب ، وذلك لأن المكلف ليس إليه إلا مباشرة الأسباب ، فإذا أتى بها ثبت الحكم قهراً وجبراً من الله تعالى غير موقوف على اختيار المكلف ، وأما الاقتراض فهو السبب في نفسه ، فلم يثبت ^(٣) الملك بدونه ^(٤) .

وعلى ^(٥) المقدم في التنقيح تملك اللقطة (ولو) كانت (عَرَضاً) ، فإنه قال : وتملك عروض كائمان .

وعنه ^(٦) لا ، اختاره الأكثر ^(٧) ، انتهى ^(٨) .

ما يملك من
اللقطة ومالا
يملك

(١) ساقطة من ب ، ز ، ف .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) في ب (يسبت) .

(٤) انتهى كلام صاحب المغني ٣٠١ / ٨ ، ولم ينه الشارح - رحمه الله - على ذلك . وانظر : الشرح الكبير ٤٨٤ / ٣ ، والفروع ٥٦٨ / ٤ .

(٥) في ب (وقيل) .

(٦) أي : لا تملك إلا الأثمان فقط ، أما العروض فلا تملك . وانظر : المغني ٣٠٣ / ٨ ، والكافي ٣٥٥ / ٢ ، والفروع ٥٦٧ / ٤ ، والمبدع ٢٨٣ / ٥ ، والإنصاف ٤١٤ / ٦ .

(٧) انظر : المبدع ٢٨٣ / ٥ ، والإنصاف ٤١٤ / ٦ .

(٨) انظر : التنقيح المشيع للمرداوي ص : ٢٤٦ .

وعبارته في الإنصاف^(١) .

تنبيهه : قدم المصنف^(٢) أن غير الأثمان كالأثمان^(٣) ، وهو إحدى الروايتين^(٤) ، وهو ظاهر كلام الخرقى^(٥) .

قال في عيون المسائل : هذا الصحيح من المذهب^(٦) وصححه الناظم^(٧)

(١) انظر : الإنصاف ٦ / ٤١٤ .

(٢) تقدم قريباً أن المراد بالمصنف : مصنف المقنع موفق الدين ابن قدامة .

(٣) وقال في المغني ٨ / ٣٠٣ : ولا أعلم بين أكثر أهل العلم فرقاً بين الأثمان والعروض في ذلك .

(٤) انظر : الروايتين والوجهين ٢ / ١١ ، والمغني ٨ / ٣٠٣ ، والإنصاف ٦ / ٤١٤ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٨ .

(٥) انظر : المغني ٨ / ٣٠٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٥ ، وشرح الزركشي على مختصر الخرقى ٤ / ٣٢٩ ، والإنصاف ٦ / ٤١٤ .

(٦) انظر : الإنصاف ٦ / ٤١٤ .

(٧) المقصود بالناظم : محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي ، شمس الدين أبو عبد الله ، الفقيه ، المحدث ، النحوي ، ولد سنة (٦٣٠هـ) ، وكان رحمه الله حسن الديانة ، دمث الأخلاق ، كثير الإفادة ، ولي تدريس صاحبة مدة من الزمن ، وقرأ عليه الشيخ تقي الدين ابن تيمية ، توفي سنة (٦٩٩هـ) ، من مصنفاته : نظم المفردات ، ومنظومة الأداب الصغرى ، والكبرى ، ومجمع البحرين .

انظر ترجمته في : الذيل لابن رجب ٢ / ٣٤٢ ، والمقصد الأرشد ، ٢ / ٤٥٩ ، وشذرات الذهب ٥ / ٤٥٢ .

وانظر : النظم لابن عبد القوي ١ / ٣٧٠ .

واختاره ابن أبي موسى^(١)، والمصنف^(٢)، وغيرهما^(٣).

قال في الفائق: وهو المختار^(٤)، قال ابن رزين: هذا^(٥) الأظهر^(٦)، وقدمه في الكافي^(٧)، والمحرم^(٨)، والشرح^(٩)، والفروع^(١٠)، وغيرهم، وجزم به في

(١) هو: محمد بن أحمد بن أبي موسى، البغدادي، الهاشمي، ولد سنة (٣٤٥هـ). وانتهت إليه رئاسة المذهب، كان سامي الذكر، له القدم العالي والحظ الوافر عند الإمامين القادر بالله، والقائم بأمر الله، وكانت حلقة بجامع المنصور، من مصنفاته: الإرشاد في فروع الحنبلية، توفي سنة (٤٢٨هـ).

انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١٨٢/٢، والمنهج الأحمد ١١٤/٢، والمقصد الأرشد ٣٤٢/٢، والشذرات ٢٣٨/٣.

وانظر: الإرشاد، تحقيق د/ عبد الله التركي، ص ٢٥٢، والمغني ٣٠٣/٨.

(٢) كما في المغني ٣٠٣/٨.

(٣) انظر: الفروع ٥٦٧/٤، والإنصاف ٤١٤/٦.

(٤) انظر: المرجعين السابقين.

(٥) ساقطة من ب، ز.

(٦) انظر: الإنصاف ٤١٤/٦.

(٧) انظر: الكافي ٣٥٥/٢.

(٨) انظر: المحرم ٣٧١/١.

(٩) انظر: الشرح الكبير ٤٨٥/٣.

(١٠) انظر: الفروع ٥٦٧/٤.

العمدة^(١)، والوجيز^(٢)، والمنور^(٣)، ثم ذكر الرواية المحكية في المقنع بلفظه فقال:
وعن أحمد لا يملك إلا الأثمان، وهي^(٤) ظاهر/ المذهب^(٥)، وكذا قال في ف ٢١٤

(١) هو : كتاب في الفقه الحنبلي لمؤلفه موفق الدين ابن قدامة المقدسي ، وقد تقدمت ترجمته ، وهو كتاب مطبوع قال عنه مؤلفه : فهذا كتاب من الفقه اختصرته حسب الإمكان ، واقتصرت فيه على قول واحد ليكون عمدة لقارئه ، فلا يلتبس الصواب عليه باختلاف الوجوه والروايات .

وله شرح اسمه (العدة شرح العمدة) لبهاء الدين عبدالرحمن المقدسي وهو مطبوع أيضاً .
وانظر : العمدة ص : ٤٩ .

(٢) الوجيز : كتاب في الفقه لمؤلفه : الحسين بن يوسف بن محمد بن السري الدجيلي البغدادي ، الشيخ ، الإمام ، الفقيه ، المتفنن ، حفظ القرآن في صباه ، وسمع الحديث ببغداد من جماعة ، منهم : إسماعيل بن الطبال ، وابن الدواليبي ، وبدمشق من أبي الفتح البعلبي ، والحافظ المزي ، وحفظ كتباً في علوم شتى ، وعني باللغة وعلوم الأدب ، توفي سنة (٧٣٢هـ) .
من مصنفاته : كتاب الوجيز في الفقه ، عرضه على شيخه الزريراني فأعجبه ، وهو كتاب معتمد في المذهب الحنبلي ، ومن المختصرات التي تحفظ ، شرحه عدد من العلماء ، وقد اعتمده المرداوي في كتابه الإنصاف ، وذكره في مقدمة الكتاب ضمن الكتب التي نقل منها .
انظر : ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٤٠٧ ، والمقصد الأرشد ١ / ٣٤٩ .
وانظر : الإنصاف ٦ / ٤١٤ .

(٣) المنور في راجح المحرر : كتاب في الفقه الحنبلي لمؤلفه : أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي البغدادي ، المتوفى سنة (٨١٥هـ) ، ويعتبر كتابه المنور من موارد الإنصاف ، وهو من الكتب المفقودة حسب علمي .

(٤) في ف (وهو) .

(٥) انظر : المقنع ٢ / ٢٩٨ .

الهداية^(١)، والمذهب^(٣)، والمستوعب^(٤)، والفتاوى^(٥)، وغيرهم، قال

(١) كتاب في الفقه الحنبلي لمؤلفه أبي الخطاب الكلوزاني، وقد تقدمت ترجمته، وكتاب الهداية، يذكر فيه مؤلفه المسائل الفقهية والروايات عن الإمام أحمد، فتارة يرسلها وتارة يبين اختياره، وإذا قال فيه قال شيخنا، أو عند شيخنا فالمقصود به القاضي أبي يعلى . وانظر: المدخل ص : ٢٠٨ .

(٢) انظر: الهداية ١/ ٢٠٣ .

(٣) المذهب: كتاب في الفقه الحنبلي لمؤلفه: يوسف بن عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، القرشي، التيمي البغدادي، أبو محمد، ولد سنة (٥٨٠هـ) وهو فقيه أصولي واعظ، قرأ القرآن بالروايات العشر، واشتغل بالفقه والخلاف والأصول، فبرع في ذلك، توفي سنة (٦٥٦هـ) .

من مصنفاته: المذهب الأحمد في مذهب أحمد، وهو من موارد الإنصاف، ومعادن الإبريز في تفسير الكتاب العزيز .

انظر ترجمته في: الذيل لابن رجب ٢/ ٢٥٨، وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣٧٢، وشذرات الذهب ٥/ ٢٨٦ .

(٤) المستوعب: كتاب في الفقه لمؤلفه: محمد بن عبد الله بن الحسن السَّامَرِيُّ أبو عبد الله، يلقب بنصير الدين، ويعرف بابن سُنينة، ولد سنة (٥٣٥هـ)، شيخ الحنابلة في زمنه، برع في الفقه والفرائض، وولي القضاء والحسبة ببغداد، وتوفي بها سنة (٦١٦هـ) .

من مصنفاته: الفروق، والمستوعب في الفقه، والبستان في الفرائض . وكتاب المستوعب هذا تولى تحقيقه نخبة من العلماء الأفاضل في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد طبع منه إلى باب العقيدة بتحقيق د/ مساعد الفالح .

انظر ترجمته في: الذيل لابن رجب ٢/ ١٢١، والمقصد الأرشد ٢/ ٤٢٣، وشذرات الذهب ٥/ ٧٠ .

وانظر: المستوعب تحقيق الدكتور فهد السنيدي ٤/ ١٢٤٦ .

(٥) انظر: الإنصاف ٦/ ٤١٤ .

في الرعاية الكبرى : هذا أشهر .

قال في الخلاصة/ والرعاية الصغرى : وتملك الأثمان ، ولا تملك ب ١٧٦ ب
العروض على الأصح . انتهى^(١) . واختاره أبو بكر^(٢) ، والقاضي^(٣) ، وابن
عقيل ، وغيرهم^(٤) ، و^(٥) قال المصنف^(٦) ، والشارح^(٧) ،
والحارثي^(٨) ، وصاحب الفروع^(٩) : اختاره أكثر الأصحاب .

قال القاضي : نص عليه في رواية الجماعة^(١٠) ، وقدمه في

(١) انظر : الإنصاف ٦ / ٤١٤ .

(٢) انظر : الشرح الكبير ٣ / ٤٨٥ ، والفروع ٤ / ٥٦٨ ، والإنصاف ٦ / ٤١٤ .

(٣) انظر : الروايتين والوجهين ٢ / ٨ .

(٤) انظر : الشرح الكبير ٣ / ٤٨٥ ، والإنصاف ٦ / ٤١٤ .

(٥) الواو ساقطة من ز ، ف .

(٦) كما في المغني ٨ / ٣٠٣ .

(٧) المقصود بالشارح : شارح المقنع : وهو عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة وقد تقدمت ترجمته ص ١٠٤ .

وانظر : الشرح الكبير على المقنع لابن قدامة ٣ / ٤٨٥ .

(٨) انظر : الإنصاف ٦ / ٤١٤ .

(٩) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٨ .

(١٠) انظر : المغني ٨ / ٣٠٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٥ ، والإنصاف ٦ / ٤١٤ .

الرعاية، والحاوي الصغير، والفائق، وغيرهم^(١)، وجزم به ناظم
المفردات^(٢) فقال :

ملتقط الأثمان مذ عرّفها حولاً فقهرأ إذا الغنى يملكها^(٣)

(١) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٢٤ .

(٢) هو محمد بن علي بن عبد الرحمن بن محمد ، المقدسي ، ثم الدمشقي ، الصالحي ، عز الدين ،
خطيب الجامع المظفري ، كان ماهراً بالفقه والحديث ، ذكياً يذاكر بأشياء حسنة ، له مصنفات
حسنة منها : النظم المفيد لأحمد في مفردات الإمام أحمد ، توفي سنة (٨٢٨هـ) .
انظر ترجمته في : المقصد الأرشد ٢ / ٤٧٩ ، والشذرات ٧ / ١٤٧ ، والضوء اللامع ٨ / ١٨٧ ،
والسحب الوابلة ٣ / ١٠١٣ .

(٣) وقد ذكر الموفق أبو محمد في المغني ٨ / ٣٠٣ : أن هذا القول وهو أن العروض لا تملك بعد
التعريف أحتج له بما روي عن ابن عمر ، وابن عباس ، وابن مسعود - رضي الله عنهم - ، أنهم
قالوا بهذا .

وقال أيضاً : ولأنها لقطة لا تملك في الحرم فلا تملك في غيره ، كالإبل ؛ ولأن الخبر ورد في
الأثمان ، وغيرها لا يساويها ؛ لعدم الغرض المتعلق بعينها ، فمثلها يقوم مقامها من كل
وجه ، بخلاف غيرها . هـ .

وقد روى عبد الرزاق في مصنفه في كتاب اللقطة برقم (١٨٦٢٣) عن الزهري ، عن سالم
قال : وجد رجل ورقاً ، فأتى بها ابن عمر ، فقال له : عرّفها ، فقال : قد عرفت فلم أجد أحداً
يعترفها ، أفأدفعها إلى الأمير ؟ قال : إذا يقبلها ، قال : أفأصدق بها ؟ قال : وإن جاء
صاحبها غرمتها ، قال : فكيف أضع ؟ قال : قد كنت ترى مكانها أن لا تأخذها .

وروى الطحاوي في الشرح ٤ / ١٣٨ ، عن العلاء بن سهيل ، أنه سمع ابن عمر يسأل عن
الضالة من الفرخ ، والشيء ، يجده الإنسان ، فقال : اتق خيرها بشرها وشرها بخيرها ، ولا
تضمها ، فإن الضالة لا يضمها إلا ضال .

وروى البيهقي في كتاب اللقطة ٦ / ١٨٨ من طريق مالك ، عن نافع ، أن رجلاً وجد لقطة
فجاء إلى ابن عمر فقال له : عرّفها . قال : قد فعلت ، قال : لا أمرك أن تأكلها ، ولو شئت لم
تأخذها .. =

قال الزركشي : وعنه [رواية ثالثة ^(١)] ، وهي المشهورة في النقل ^(٢) .
 والمذهب عند عامة الأصحاب أن الشاة ونحوها تملك دون العروض ^(٣) .
 انتهى كلامه في الإنصاف ^(٤) . وعبارته في الفروع : وعنه لا تملك نحو شاة ،
 ونقل الجماعة تملك الأثمان فقط ، اختاره الأكثر . انتهى ^(٥) .
 ووجه كون العروض كالأثمان عموم ^(٦) الأحاديث التي في اللقطة جميعها ،
 فإن النبي ﷺ سئل عن اللقطة ، فقال : « عرفها سنة » ، ثم قال في آخره : « فانتفع

= وروى عبدالرزاق في كتاب اللقطة برقم (١٨٦٢٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لا
 ترفع اللقطة ، لست منها في شيء ، وقال : تركها خير من أخذها .
 وروى أيضاً برقم (١٨٦٢٧) عن عكرمة قال : تعرفها ، فإن لم تعترف فتصدق بها ، فإن جاء
 باغيها ، فإن شاء غرمتها ، وإن شاء فالأجر له .
 ثم روى برقم (١٨٦٣٢) عن ابن عباس في اللقطة يتصدق بها ، ورواه بنحوه ابن أبي شيبة في
 كتاب الأقضية ٦ / ٤٤٩ .
 وروى هذا القول عن ابن مسعود كما في مصنف ابن أبي شيبة ٦ / ٤٤٩ .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ب ، ز ، ف .

(٢) في ب (الفقل) .

(٣) انظر : شرح الزركشي ٤ / ٣٣٠ ، ٣٣١ .

وانظر قول الأصحاب في : الروايتين والوجهين ٢ / ٧ ، ٨ ، والهداية ١ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ ،
 والإفصاح ٢ / ٦٣ ، ٦٤ ، والمغني ٨ / ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، والمنح الشافيات ٢ / ٤٤٦ .

(٤) الإنصاف ٦ / ٤١٥ .

(٥) انظر : الفروع ٤ / ٥٦٨ .

(٦) بدأ الشارح بالنقل عن المغني ٨ / ٣٠٣ - ٣٠٤ ، ولم ينبه على ذلك .

أو فشأنك بها» ^(١) ، وفي حديث عياض بن حمار : « من وجد لقطة » ^(٢) ، وهو لفظ عام ^(٣) .

وروى الجوزجاني ^(٤) والأثرم في كتابيهما قالاً : أنبأنا أبو نعيم ^(٥) ، قال : حدثنا هشام بن سعد ^(٦) ، قال : حدثني عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ^(٧) ،

(١) تقدم تخريجه في ص ٨٠ .

(٢) تقدم تخريجه ، ص ١١٠ .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٠٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٥ .

(٤) الجوزجاني : هو الحافظ محدث الشام ، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني ، مولده بجوزجان من كود بلخ بخراسان ، استوطن دمشق ، قال عنه ابن حجر : ثقة ، حافظ ، رمي بالنصب ، مات سنة (٢٥٩هـ) .
انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٥٤٩ ، وتقريب التهذيب ص : ٩٥ .

(٥) هو : الفضل بن عمرو بن حماد بن زهير بن درهم التيمي الطلحي القرشي ، مولاهم ، الكوفي ، الملائي ، الأحول ، مولى آل طلحة بن عبيد الله ، قال عنه ابن حجر : ثقة ثبت من التاسعة ، وهو من كبار شيوخ البخاري . توفي سنة (٢١٩هـ) .
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ١٢ / ٣٤٦ ، والجرح والتعديل ٧ / ٦١ ، وتهذيب التهذيب ٨ / ٢٧٠ ، والتقريب ص : ٤٤٦ ، وشذرات الذهب ٢ / ٤٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ١٤٢ .

(٦) هشام بن سعد المدني ، أبو عباد القرشي مولاهم ، حدث عن سعيد المقبري ، ونافع العمري ، وعمرو بن شعيب ، وابن شهاب ، وزيد بن أسلم ، وحدث عنه وكيع ، وابن وهب ، والقعنبي ، وأبو نعيم ، وغيرهم .

قال عنه ابن حجر : صدوق له أوهام ورمي بالتشيع ، مات سنة (١٦٠هـ) .
انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ١١ / ٣٩ ، ٤٠ ، وميزان الاعتدال ٤ / ٢٩٨ ، وتقريب التهذيب ص : ٥٧٢ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٣٤٤ ، والجرح والتعديل ٩ / ٦١ .

(٧) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي ، أبو إبراهيم ، الإمام المحدث ، فقيه أهل الطائف ومحدثهم ، وكان يتردد كثيراً إلى مكة ، وينشر العلم ، توفي =

قال: أتى رجل رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله كيف ترى في متاع ز ١٨٥ ب يوجد في الطريق الميتاء^(١) أو في قرية مسكونة؟ فقال: «عرفه سنة، فإن جاء صاحبه، وإلا فشأنك به»^(٢)، ورويا^(٣) أن سفيان بن عبد الله^(٤) وجد

= سنة (١١٨ هـ)، وقد اختلف العلماء في حديثه عن أبيه عن جده، قال الذهبي: فينبغي أن يتأمل حديثه، ويتحايد ما جاء منه منكراً، ويروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام محسنين لإسناده، فقد احتج به أئمة كبار ووثقوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلاً، وما علمت أن أحداً تركه، وقال الحافظ في التقریب: صدوق.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٣٨/٦، وسير أعلام النبلاء ١٦٥/٥، والميزان ٢٦٣/٣، والتاريخ الكبير ٣٤٢/٦، وتهذيب التهذيب ٤٨/٨، والتقریب ص: ٤٢٣.

(١) الميتاء: بكسر الميم الطريق العامر المسلوک، مفعال من الإتيان.

انظر: النهاية في غريب الحديث ١/٢٢، وغريب الحديث لأبي عبيد ٢/٢٠٤.

(٢) هذا الحديث ساقه ابن قدامة في المغني ٨/٣٠٣ بهذا الإسناد، وهذا الإسناد صحيح، فإن أبا

نعيم قد روى عنه البخاري ومسلم وغيرهما، كما في تهذيب التهذيب ٨/٢٧١، وهشام بن سعد، روى له مسلم وأهل السنن كما في تهذيب التهذيب ١١/٣٩.

والحديث: رواه أحمد ٢/١٨٠، ٢٠٣، من طريق ابن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، وفيه: أن رجلاً من مزينة سأل عن ضالة الإبل، وعن ضالة الغنم، وعن الحريسة التي توجد في مراتعها، ثم قال: يا رسول الله: اللقطة نجدها في السبيل العامر، قال: «عرفها سنة، فإن جاء صاحبها، وإلا فهي لك»، ورواه أبو داود في كتاب اللقطة رقم (١٧٠٧) من طريق ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب، وفيه قال: وسئل عن اللقطة فقال: «ما كان منها في طريق الميتاء، أو القرية الجامعة فعرفها سنة، فإن جاء طالبها فادفعها إليه، فإن لم يأت فهي لك» ورواه النسائي في اللقطة ٥/٤٤، وعبد الرزاق في كتاب اللقطة برقم (١٨٥٩٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب البيوع والأقضية ٦/٤٥٠، والحاكم في كتاب البيوع ٢/٧٤، والدارقطني في كتاب الحدود والديات ٣/١٩٤، والبيهقي في كتاب اللقطة ٦/١٩٠، وأبو عبيد في الأموال برقم (٨٥٨) في أحكام اللقطة، وابن الجارود (٦٧٠)، والطبراني في الأوسط برقم (٥٣٠) من طرق عن عمرو بن شعيب به مختصراً ومطولاً.

وصححه الحاكم والذهبي ٢/٧٤، وأحمد شاكر في تحقيق المسند برقم (٦٦٨٣).

وقد روى الترمذي بعضاً منه في باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار به =

عيبة^(١) ، فأتى بها عمر بن الخطاب ، فقال : (عَرَفُهَا سَنَةً ، فَإِنْ عَرَفْتَ وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ) . زاد الجوزجاني : فلم تعرف فلقيه العام المقبل ، فذكرها له ، فقال عمر : هي لك ، إن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك ، ورواه النسائي أيضاً^(٢) .

= برقم (١٣٠٦) من طريق الليث عن ابن عجلان عن عمرو ، وقال : هذا حديث حسن ، وروى ابن ماجه كذلك بعضاً منه في كتاب الحدود برقم (٢٥٨٨) من طريق الوليد بن كثير عن عمرو بن شعيب به ، والحديث سكت عنه أبو داود ، ونقل المنذري في تهذيبه كما في عون المعبود ٩٣ / ٣ تحسین الترمذي وأقره .

(٣) أي : الأثر والجوزجاني .

(٤) هو : سفيان بن عبد الله بن ربيعة بن الحارث ، ويقال : سفيان بن عبد الله بن حطيظ الثقفي ، أبو عمرو ، ويقال : أبو عمرو الطائفي ، له صحبة ، وكان عاملاً لعمر بن الخطاب على أهل الطائف .

انظر ترجمته في : مسند الإمام أحمد ٣ / ٤١٣ ، وأسد الغابة ٢ / ٣١٩ ، والتهذيب ٤ / ١١٥ ، والإصابة ٢ / ٥٤ ، وتهذيب الكمال ١١ / ١٩٩ .

(١) في ب ، ز ، ف (عيبة) وهو تصحيف .

والعيبة : قال أبو عبيد في غريب الحديث ١ / ٨٨ « وعيبة الرجل موضع سره ، والذين يأتمنهم على أمره ، وقال بعد ذلك : ولا أرى عيبة الثياب إلا مأخوذة من هذا ؛ لأنه إنما يضع فيها خير ثيابه ، وخير متاعه وأنفسه عنده » .

وانظر : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٣ / ٣٢٧ .

(٢) الأثر : رواه النسائي في كتاب اللقطة ٣ / ٤٢١ ، والبيهقي في كتاب اللقطة ٦ / ١٨٧ ، والدارمي في اللقطة ٢ / ٣٤٤ ، والطحاوي كما في شرح معاني الآثار ، في باب اللقطة والضوال ٤ / ١٣٧ ، من طريق عمرو بن شعيب ، عن عمرو وعاصم ابني سفيان بن عبد الله بن ربيعة الثقفي ، عن سفيان بن عبد الله به .

وروى عبدالرزاق في مصنفه ، في كتاب اللقطة برقم (١٨٦١٩) عن معاوية بن عبد الله بن بدر من جهينة ، أن أباه أقبل من الشام ، فوجد صرة فيها ذهب مائة ، في متاع ركب ، قد عفت عليه الرياح ، فأخذها فجاء بها عمر ، فقال له عمر : انشدها على باب المسجد ثلاثة أيام ثم عرفها سنة ، فإن اعترفت وإلا فهي لك .

وروى عبدالرزاق أيضاً برقم (١٨٦٢٠) عن إسماعيل بن أمية ، عن عمر قال : إذا وجدت لقطة فعرفها على باب المسجد ثلاثة أيام ، فإن جاء من يعترفها ، وإلا فشأنك بها . =

وهذا ^(١) نص في غير الأثمان ^(٢) .

وروى الجوزجاني بإسناده عن الحر بن الصيَّاح ^(٣) قال : كنت عند ابن عمر بمكة إذ جاء رجل ، فقال : إني وجدت هذا البرد ^(٤) ، وقد نشدته وعرفته ، فلم يعرفه أحد ، و ^(٥) هذا يوم التروية ^(٦) ويوم يتفرق الناس ، فقال : إن شئت قومته قيمة عدل ولبسته وكنت له ضامنا ، متى جاءك صاحبه دفعت إليه ثمنه ، وإن لم يجر له = وروى أيضاً برقم (١٨٦٣٩) عن عبيد بن عمير ، أن عمر أتاه رجل وجد جراباً فيه سويق ، فأمره أن يُعرفه ثلاثاً ، ثم أتاه ، فقال : لم يعرفه أحد ، فقال عمر : خذ يا غلام ، هذا خير من أن تذهب به السباع ، وتسفيه الرياح .

(١) في ب (وفي هذا) .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٥ .

(٣) في ب ، ز ، ف ، (الصباح) .

والحر هو : ابن الصيَّاح النخعي الكوفي ، روى عن أنس ، وعبدالله بن عمر بن الخطاب ، وهنيدة بن خالد ، وأبي معبد الخزاعي - زوج أم معبد - رضي الله عنهم ، وروى عنه الحجاج ابن أرقطاة ، وسفيان الثوري ، والحسن بن عبد الله وغيرهم .

قال أبو إسحاق بن منصور ، عن يحيى بن معين في الجرح والتعديل ٣ / ٢٣٦ : ثقة ، زاد أبو حاتم صالح الحديث ، ووثقه ابن حبان ، والدارقطني ، والذهبي ، وابن حجر .

انظر ترجمته في : الثقات لابن حبان ص : ٨٣ ، وتاريخ الإسلام للذهبي ٤ / ٢٤٦ ، والتهذيب ١ / ٢٢١ ، والجرح والتعديل ٣ / ٢٣٦ .

(٤) قال في النهاية في غريب الحديث ١ / ١١٦ : البرد نوع من الثياب معروف ، والجمع أبراد وبرود ، والبردة الشَّمْلَةُ المخططة ، وقيل : كساء أسود مربع ، فيه صور ، تلبسه الأعراب ، وجمعها بُرْدٌ أ. هـ .

وانظر : الدر النقي ٣ / ٧١٧ .

(٥) الواو ساقطة من ف .

(٦) التروية : هو الثامن من ذي الحجة ، سمي بذلك ، لأن الناس كانوا يرتوون فيه بالماء لما بعده من الأيام .

انظر : النهاية في غريب الحديث ٢ / ٨٠ ، والدر النقي ٢ / ٤٢٢ .

طالب فهو لك إن شئت^(١) .

فإن قيل : إن النص^(٢) خاص في الأثمان، قلنا : بل هو عام في كل لقطة ، فيجب العمل بعمومه ، وإن ورد فيها نص خاص فقد [روي خبر]^(٣) عام فيعمل بهما ، ثم قد روي نص خاص في العُرُوض ، فيجب العمل به كما وجب العمل بالخاص في الأثمان ، ثم لو اختص الخبر بالأثمان لوجب أن يقاس عليها ما كان في معناها كسائر النصوص التي عقل معناها ووجد في غيرها ، وها هنا قد وجد المعنى ، فيجب قياسه على المنصوص عليه ، أو نقول : إن المعنى ها هنا أكد ، فيثبت الحكم فيه بطريق التنبيه^(٤) .

(١) هذا الأثر ذكره ابن قدامة في المغني ٨ / ٣٠٤ .

وقد أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ، في باب مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في أحكام اللقطة ١٢ / ١٢٨ ، ١٢٩ ، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط .
وقال المحقق في تعليقه على هذا الأثر : رجاله ثقات رجال الشيخين غير علي بن معبد ، فقد روى له النسائي والترمذي ، وهو ثقة وغير الحربن الصياح ، فقد روى له الترمذي والنسائي وأبو داود وهو ثقة ، وانظر : تقريب التهذيب ص : ١٥٥ .

(٢) في ف (الخص) .

والنص : هو حديث زيد بن خالد الجهني المتقدم .

(٣) في ز (ورد نص) .

(٤) والمقصود بذلك مفهوم الموافقة ، وقد عرفه علماء الأصول بأنه موافقة المسكوت عنه للمنطوق في الحكم .

مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ ﴾ سورة الإسراء من الآية ٢٣ ، فمنها : تحريم الضرب للوالدين من باب التنبيه بالأدنى . وهو التأفيف على الأعلى ، وهو الضرب .
انظر : العدة في أصول الفقه لأبي يعلى ١ / ١٥٢ ، والإحكام للآمدي ٣ / ٦٦ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٤٨١ .

وبيانه أن الأثمان لا تتلف بمضي الزمان^(١) عليها وانتظار صاحبها بها أبداً ،
والعروض تتلف بذلك ، ففي النداء عليها دائماً هلاكها وضياع ماليتها على صاحبها
وملتقطها ، وسائر الناس ، وفي إباحة الانتفاع بها وملكها بعد^(٢) التعريف
حفظاً^(٣) لماليتها على صاحبها بدفع^(٤) قيمتها إليه ، ونفع لغيره ، فيجب ذلك ؛
«لنهي النبي ﷺ عن إضاعة المال»^(٥) ، ولما فيه من المصلحة والحفظ لمال المسلم عليه
وعلى أخيه ، ولأن في إثبات الملك فيها حثاً على التقاطها وحفظها وتعريفها ؛
لكونه وسيلة إلى الملك المقصود للأدmi ، وفي نفي ملكها تضييع لها ؛ لما في
التقاطها/ من الخطر والمشقة والكلفة من غير نفع يصل إليه ، فيؤدي إلى أن لا
يلتقطها أحد لتعريفها ، فتضيع^(٦) .

(١) في ب ، ز (الزمن) .

(٢) في ب (بغير) .

(٣) في ب ، ز ، ف ، (حفظ) .

(٤) في ف (يدفع) .

(٥) الحديث رواه البخاري في مواضع من حديث المغيرة بن شعبة «أنه ﷺ كان ينهى عن قيل
وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال» . في كتاب الزكاة ٣ / ٣٤٠ ، وفي الأذان والجماعة
٢ / ٣٢٥ ، وفي الاستقراض ، في باب ما ينهى عن إضاعة المال ٥ / ٦٨ ، وفي الأدب ، في
باب عقوب الوالدين ١٠ / ٤٠٥ ، وفي الدعوات ١١ / ١٣٣ ، وفي الاعتصام ١٣ / ٢٦٤ .
ورواه مسلم في كتاب الأقضية ، في باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة برقم (١٧١٥)
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إن الله يرضى لكم ثلاثاً
ويكره لكم ثلاثاً ، فيرضى لكم أن تعبدوه ، ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً
ولا تفرقوا ، ويكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال» .

(٦) وقد ذكر هذه الأدلة والتوجيهات صاحب المغني ٨ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ولم يشر الشارح هنا إلى
أنه نقلها منه ، وأيضاً ذكرها صاحب الشرح الكبير ٣ / ٤٨٦ .

وعلى القول بأن العروض لا تملك بالتعريف اختلفوا فيما يصنع بها .

فقال أبو بكر وابن عقيل : يعرفها أبداً .

وقال القاضي : هو بالخيار بين أن يقيم على تعريفها حتى يجيء صاحبها وبين دفعها إلى الحاكم ليرى رأيه فيها^(١) .

ب ١٧٧ / وهل / له بيعها بعد الحول ويتصدق بها ؟ على روايتين^(٢) .

لقطة الحرم أو كانت اللقطة لقطة الحرم فإنها^(٣) تملك بالتعريف حكماً كلقطة الحل^(٤) .

(١) انظر هذه الأقوال في : المغني ٨ / ٣٠٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٦ ، والفروع ٤ / ٥٦٨ ، والمبدع ٥ / ٢٨٤ ، وشرح الزركشي ٤ / ٣٣١ ، والإنصاف ٦ / ٤١٥ .

(٢) أظهر هاتين الروايتين في المذهب أن له التصديق بها بشرط الضمان ، وقد روي هذا القول عن ابن مسعود كما في مصنف عبد الرزاق ١٠ / ١٤٠ برقم (١٨٦٣١) ، وابن عباس كما في مصنف ابن أبي شيبة في كتاب اللقطة ٦ / ٤٤٩ .

وقد ذكر صاحب المبدع ٥ / ٢٨٤ توجيهاً لكلا الروايتين ، فقال في توجيه رواية أن له الصدقة به : « أن الإنسان يتنفع بماله تارة لمعاشه ، وتارة لمعاده ، فإذا انتفى الأول ، تعين الثاني » . وقال في توجيه الرواية الثانية وأنه لا يتصدق به ، لأنه تصرف في مال غيره بغير إذنه ؛ ولأنه يحتمل أن يظهر صاحبها ، فيأخذها .

وقد قال الخلال كما في المغني ٨ / ٣٠٣ : كل من روى عن أحمد أنه يعرفه سنة ويتصدق به ، فإنه قول قديم رجع عنه . هـ .

وانظر هاتين الروايتين : في كتاب الروايتين والوجهين ٨ / ٢ ، والمغني ٨ / ٣٠٣ ، والمبدع ٥ / ٢٨٤ .

(٣) في ب (فإنه) .

(٤) الحل : هو ما خرج عن أرض الحرم .

انظر : الدر النقي ٢ / ٣٩٢ ، والقاموس الفقهي ص : ١٠٠ .

قال في الإنصاف : وهو الصحيح من المذهب^(١) .

قال الحارثي : عدم الفرق هو المشهور في المذهب ، واختيار أكثر الأصحاب ، ونص عليه^(٢) .

قال الزركشي : هو اختيار الجمهور^(٣) . وقدمه في المحرر^(٤) ، والشرح^(٥) ، والفروع^(٦) ، وغيرهم^(٧) . واختاره ابن أبي موسى^(٨) ، والموفق^(٩) ، والشارح^(١٠) ، وصاحب النهاية^(١١) ، وغيرهم .

(١) انظر : الإنصاف ٤١٣ / ٦ .

(٢) انظر : الفروع ٥٦٨ / ٤ ، والمبدع ٢٨٤ / ٥ ، والإنصاف ٤١٣ / ٦ ، وكشاف القناع ٢١٨ / ٤ ، ومطالب أولي النهى ٢٣٠ / ٤ .

(٣) انظر : شرح الزركشي ٣٣١ / ٤ .

(٤) انظر : المحرر ٣٧١ / ١ .

(٥) انظر : الشرح الكبير ٤٨٦ / ٣ .

(٦) انظر : الفروع ٥٦٧ / ٤ .

(٧) ومن قدم هذه الرواية ، صاحب الروايتين والوجهين ٩ / ٢ ، والإنصاف ٤١٣ / ٦ .

(٨) انظر : الإرشاد ص ٢٥٤ .

(٩) انظر : المغني ٣٠٥ / ٨ .

(١٠) انظر : الشرح الكبير ٤٨٦ / ٣ .

(١١) هو : القاضي وجيه الدين ، أسعد ، ويسمى محمد بن المنجا بن بركات بن المؤمل التنوخي الدمشقي ، ولد سنة (٥١٩هـ) وهو القاضي وجيه الدين ، ارتحل إلى بغداد وتفقه بها ، وبرع في المذهب ، وأخذ الفقه على عبد القادر الجيلي ، وأخذ عنه الشيخ الموفق ، توفي سنة (٦٠٦هـ) .

من مصنفاته : كتاب الخلاصة ، والعمدة ، والنهاية في شرح الهداية ، كلها في الفقه ، وكتاب
النهاية يعدّ من موارد الإنصاف ، ولم أقف عليه .

قال في المغني : وظاهر كلام أحمد والخرقي أن لقطة الحل والحرم سواء^(١) ،
وروي ذلك عن^(٢) : ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة^(٣) ، وابن المسيب^(٤) ، وهو
مذهب مالك^(٥) ، وأبي حنيفة^(٦) .

وروي عن أحمد رواية أخرى : أنه لا يجوز التقاط لقطة^(٧) الحرم للتملك ،
وإنما يجوز لحفظها لصاحبها ، فإن التقطها^(٨) عرفها أبداً حتى يأتي صاحبها^(٩) ،

= انظر ترجمته في : الذيل لابن رجب ٢ / ٤٩ ، وسير أعلام النبلاء ٢١ / ٤٣٦ ، والمقصد
الأرشد ١ / ٢٧٩ ، والشذرات ٥ / ١٨ و ١٩ .
وانظر : الإنصاف ٦ / ٤١٣ .

(١) في ب (وسواء) .

وانظر : المغني ٨ / ٣٠٥ ، والشرح الكبير ٤٨٦٣ .

(٢) في ف (عمر) .

(٣) انظر قول ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة - رضي الله عنهم - في : الإشراف على مذهب
أهل العلم ٢ / ١٥٧ ، والمغني ٨ / ٣٠٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٦ .

(٤) انظر : الإشراف على مذاهب أهل العلم ٢ / ١٥٧ ، والمغني ٨ / ٣٠٥ .

(٥) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة ٣ / ٨٦ ، وبداية المجتهد ٢ / ٣٣٠ ،
والذخيرة ٩ / ١١٤ ، ١١٥ .

(٦) انظر : فتح القدير ٦ / ١٢٨ ، والبحر الرائق ٥ / ١٥١ ، وحاشية ابن عابدين ٤ / ٢٧٩ .

(٧) في ب (لقطة) وهو تحريف .

(٨) في ب (التقاطها) .

(٩) انظر : المغني ٨ / ٣٠٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٦ والفروع ٤ / ٥٦٨ .

وقال في الإنصاف ٦ / ٤١٤ ، والمبدع ٥ / ٢٨٤ : وهذه الرواية اختيار الشيخ تقي الدين وغيره
من المتأخرين .

وهو قول عبدالرحمن بن مهدي^(١)، وأبي عبيد^(٢).

وعن الشافعي كالمذهبيين^(٣).

والحجة لهذا القول قول النبي ﷺ في مكة : « لا تحل ساقطتها إلا لمنشد » متفق عليه^(٤).

(١) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن ، أبو سعيد العنبري مولا هم ، ولد سنة (١٠٥هـ) ، الإمام الناقد ، المجوّد ، الحافظ ، الثقة ، الثبت ، العارف بالرجال والحديث ، سمع الثوري ، ومالكاً ، وشعبة . وسمع منه خلائق منهم : الإمام أحمد ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن معين وغيرهم ، قال ابن المديني : ما رأيت أعلم منه ، توفي سنة (١٩٨هـ) . انظر ترجمته في : المنهج الأحمد ١ / ١١٤ ، والمقصد الأرشد ٢ / ١٠٤ ، وطبقات ابن سعد ٧ / ٢٩٧ ، وسير أعلام النبلاء ٩ / ١٩٢ ، وتهذيب التهذيب ٦ / ٢٧٩ ، وشذرات الذهب ١ / ٣٠٥ .

وانظر قول ابن مهدي في : الإشراف على مذاهب أهل العلم ٢ / ١٥٧ ، والمغني ٨ / ٣٩٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٦ .

(٢) انظر : غريب الحديث لأبي عبيد ٢ / ١٣٤ ، والإشراف على مذاهب أهل العلم ٢ / ١٥٧ ، والمغني ٨ / ٣٠٥ .

(٣) الإمام الشافعي ورد عنه في لقطة الحرم قولان ، أصحهما أنها لا تملك ، وهو المذهب عندهم . والقول الثاني : أنها كل لقطة البلدان الأخرى .

انظر : التنبيه في الفقه الشافعي ص : ١٩٣ ، واللباب ص : ٢١١ ، والمهذب ١ / ٥٦١ ، وروضة الطالبين ٥ / ٤١٢ و ٤١٣ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ٢ / ٤١٧ .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب العلم برقم (١١٢) ، وفي كتاب اللقطة برقم (٢٣٣٤) ، وفي كتاب الديات برقم (٦٨٨٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، ورواه عن ابن عباس في كتاب اللقطة برقم (٢٤٣٣) .

ورواه مسلم في كتاب الحج ، باب تحريم مكة ، وتحريم صيدها وخلها وشجرها ولقطةها إلا لمنشد على الدوام ٩ / ١٢٣ - ١٢٥ .

قال أبو عبيد: المنشد: المعروف ، والناشد: الطالب^(١) ، وينشد :
إصاخة^(٢) الناشد للمنشد .

فيكون معناه : لا تحل لقطة مكة إلا لمن يعرفها ؛ لأنها خصت بهذا من سائر
البلاد^(٣) .

وروى يعقوب بن شيبه^(٤) في مسنده ، عن عبدالرحمن بن عثمان التيمي^(٥) أن

= ومعنى الحديث كما قال النووي في شرحه على مسلم ٩ / ١٢٦ : لا تحل لقبتها لمن يريد أن
يعرفها سنة ثم يملكها ، كما في باقي البلاد ، بل لا تحل إلا لمن يعرفها أبداً ، ولا يملكها
أ.هـ.

(١) انظر : غريب الحديث لأبي عبيد ١ / ٢٧٩ .

(٢) في (ف) إصاخة ، والإصاخة ، والضاحاة صيحة تعم الأسماع ، لشدتها . وانظر : لسان
العرب مادة صخ ، والقاموس المحيط مادة (صخ) ص : ٣٢٦ ، ومختار الصحاح ص : ٣٥٦ .

(٣) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ٩ / ١٢٦ ، وفتح الباري ٥ / ٨٧ و ٨٨ ، والنهاية في
غريب الحديث ٥ / ٥٣ .

(٤) يعقوب بن شيبه بن الصلت بن عصفور ، الحافظ الكبير ، العلامة الثقة ، أبو يوسف السدوسي
البصري ، وهو صاحب المسند الكبير الذي قال عنه الذهبي كما في سير أعلام النبلاء : لو أنه
كمل لجاء في مائة مجلد ، وقد وثقه الخطيب البغدادي وغيره ، توفي سنة (٢٦٢هـ) .
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٧٦ ، وتاريخ بغداد ١٤ / ٢٨١ ، وتذكرة الحفاظ
٢ / ٥٧٧ ، وشذرات الذهب ٢ / ١٤٦ .

(٥) عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله التيمي ، ابن أخي طلحة بن عبيد الله ، صحابي ، أسلم
زمن الفتح أو قبله ، ومات سنة (٧٣هـ) في فتنة ابن الزبير بمكة .
انظر ترجمته في : الإصابة ٢ / ٤١٠ ، وتقريب التهذيب ص : ٣٤٦ .

النبي ﷺ « نهى عن لقطة الحاج »^(١) ، قال ابن وهب^(٢) : يعني يتركها حتى يجدها صاحبها ، ورواه أبو داود أيضاً^(٣) .

ووجه الرواية الأولى عموم الأحاديث ، وأنه أحد الحرمين فأشبهه حرم المدينة ، ولأنها أمانة / فلم يختلف حكمها بالحل والحرم كالوديعة^(٤) .

ز ١٨٦٢

وقول النبي ﷺ : « إلا لمنشد » يحتتمل أن يريد إلا لمن عرفها عاماً ، وتخصيصها بذلك لتأكيدا^(٥) لا لتخصيصها ، كقوله عليه الصلاة والسلام :

(١) الحديث : أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب اللقطة ١٢ / ٢٨ ، من طريق بكير ابن الأشج ، عن يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب ، عن عبد الرحمن بن عثمان ، ورواه الإمام أحمد في مسنده ٣ / ٤٩٩ ، وأبو داود في كتاب اللقطة برقم (١٧١٦) ، والطحاوي في الشرح ٤ / ١٤٠ ، والبيهقي في كتاب اللقطة ٦ / ١٩٩ ، والنسائي في الكبرى ، في كتاب اللقطة ، باب النهي عن لقطة الحاج ٣ / ٤١٧ ، والحاكم في المستدرک في كتاب البيوع ٢ / ٧٤ ، وقال صحيح الإسناد .

(٢) ابن وهب بن منبه بن كامل بن سبيح بن ذي كنان اليماني الصنعاني ، قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب : مجهول الحال من السادسة ، وكان لوهب ثلاثة أولاد ، عبدالله ، وعبدالرحمن ، وأيوب ا. هـ .

انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ١١ / ١٦٧ ، وتقريب التهذيب ص : ٧٠٢ .

(٣) انظر : سنن أبي داود ، كتاب اللقطة رقم (١٧١٦) .

(٤) انظر : المغني ٨ / ٣٠ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٦ .

(٥) في ب ، ز ، ف ، (لتأكدها) .

«ضالة المسلم حرق النار»^(١) ، وضالة الذمي مقيسة عليها . ا . هـ^(٢) .

وعنه لا تملك لقطة بحال^(٣) .

وقول المتن : ولو عرضاً أو لقطة الحرم^(٤) ، تصريح بما شمله العموم^(٥) ؛
ليعلم أنهما مقصودان بالتعميم ، ويتكلم على الخلاف فيهما .

(١) الحديث : أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٥ / ٤ ، ٨٠ / ٥ ، من حديث يزيد بن عبدالله ابن
الشخير عن الجارود العبدي .

وأخرجه الترمذي في كتاب الأشربة ، باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً برقم (١٩٤١)
والنسائي في الكبرى ، كتاب اللقطة ٣ / ٤١٨ ، وابن ماجه في كتاب اللقطة ، باب ضالة الإبل
والبقرة والغنم برقم (٢٥٠٢) ، والبيهقي في كتاب اللقطة ، باب ما يجوز له أخذه ، وما لا
يجوز مما يجده ٦ / ١٩٠ ، والدارمي في سننه ، في باب الضالة ٢ / ٣٤٤ ، والبغوي في شرح
السنة ، باب اللقطة ٨ / ٣١٦ ، والطبراني في المعجم ٢ / ٢٩٦ ، برقم (٢١١٨) ، وابن حجر
في الفتح ٥ / ٩٢ ، وعبدالرزاق في مصنفه ، كتاب اللقطة برقم (١٨٦٠٣) ، والطيالسي برقم
(١٢٣٤) والطحاوي في مشكل الآثار ٤ / ١٣٣ ، وصححه ابن حبان في كتاب اللقطة برقم
(٤٨٨٧) ، والألباني في السلسلة برقم (٦٢٠) .

(٢) أي : كلام صاحب المغني ٨ / ٣٠٥ ، ٣٠٧ .

(٣) انظر : الهداية لأبي الخطاب ١ / ٢٠٣ ، والمستوعب للسامري ٤ / ١٢٤٨ ، والفروع ٤ /
٥٦٨ ، والمبدع ٥ / ٢٨٤ ، والإنصاف ٦ / ٤١٤ .

(٤) قال الشارح في المتن : (ومن عرفها حولاً فلم تُعرف ، دخلت في ملكه حكماً ولو عَرَضاً ، أو
لقطة الحرم) ، انظر : منتهى الإرادات ١ / ٥٥٦ .

(٥) المقصود بالعموم هو عموم النص ، في أن من وجد لقطة وعرفها حولاً فلم يُعرف فإنه يملكها ،
وهو حديث زيد بن خالد المتقدم .

وقوله : أو لم يختَر هو مفهوم قوله : دخلت في ملكه حكماً ، يعني : من غير اختيار من الملتقط ، وتقدم الكلام على الخلاف في ذلك ^(١) .

وكذا قوله : أو لعذر ، فإنه مفهوم قوله : وإن أخر التعريف الحول أو بعضه لغير عذر أثم ، ولم يملكها به بعد ^(٢) ، وتقدم الكلام عليه ^(٣) .

أو ضاعت يعني : لو ضاعت اللقطة من واجدها من غير تفريط ، فالتقطها ثان فعرفها الثاني مع علمه بالأول ، أي : بأنها ضاعت من ملتقط أول ولم يعلمه ، أي : ولم يعلم الثاني الأول بها ، أو أعلمه وعرفها الثاني وقصد بتعريفها تمكّلها لنفسه ، فإنها تدخل في ملك الملتقط الأول حكماً بانقضاء الحول الذي عرفها فيه ؛ لأن حق

(١) وذكر في الإنصاف ٦ / ٤١٣ : أن المذهب أن اللقطة تدخل في ملك الملتقط بعد التعريف اختار أو لم يختَر ، وقال : إن هذا عليه جمهور الأصحاب .

وقال أبو الخطاب في كتابه الهداية ٢ / ٢٠٣ : وعندني لا تدخل بغير اختياره ، ولهذا يضمها لملكها إذا أنفقها بعد الحول ، وإذا تلفت اللقطة قبل التملك لم يضمها ، وإن تلفت بعد التملك أو نقصت ضمن ا . هـ .

كذلك هناك رواية عن الإمام أحمد ، ذكرها صاحب الواضح : أن اللقطة لا تملك إلا بالاختيار .

انظر : الإنصاف ٦ / ٤١٣ ، والمبدع ٥ / ٢٨٣ .

ومن ثمرة الخلاف في هذه المسألة ما ذكره في المبدع ٥ / ٢٨٣ حيث قال : (لو التقطها اثنان ، فعرفاها حولاً ، ملكاها ، فإن قلنا : تقف على الاختيار فاختر أحدهما دون الآخر ، ملك المختار نصفها فقط ، ولا شيء لصاحبه) .

وانظر : الإنصاف ٦ / ٤١٦ .

وتقدم الكلام على هذه المسألة في ص : ١٤٩ .

(٢) أي : بعد التعريف ، وقال في الإنصاف ٦ / ٤١٢ : وهذا على الصحيح من المذهب ، وقد نص عليه الإمام أحمد ، وعليه الأصحاب .

(٣) تقدم الكلام على هذه المسألة في ص : ١٤٥ ، وما بعدها .

التمول للأول أشبه ما لو غصبها من الملتقط غاصب فعرفها .
وقيل : يملكها الثاني كما لو أذن له الأول في أن يعرفها لنفسه ، وتقدم الكلام
على ذلك عند قوله : ويلزمه حفظ الجميع بأتم من هذا ^(١) ، والله سبحانه وتعالى
أعلم .

(١) تقدم الكلام على هذه المسألة في ص : ١٢٤ .

[فصل^(١)]

ويحرم تصرفه أي : الملتقط فيها ، أي : في اللقطة ، بعد التعريف حتى يعرف وعاءها^(٢) ، وهو كيسها ونحوه كالخرقة التي تكون مشدودة فيها ، والقدر أو الزق^(٣) الذي يكون فيه المائع ، واللفافة التي تكون فيها الثياب ، وحتى يعرف^(٤) وكاءها ، أي : اللقطة / وما شد به الكيس أو الزق ونحوهما ، هل هو سير أو خيط ؟ وهل هو من إبريسم^(٥) أو كتان^(٦) ؟ وحتى يعرف عفاصها بكسر العين المهملة ، وهو صفة الشد .

قال في الإنصاف : والعفاص : قال في المستوعب : هو الشد [والعقد ، وقيل :

(١) انظر هذا الفصل في : الإنصاف ٦ / ٤١٧ ، وغاية المنتهى ٢ / ٢٨١ ، وكشاف القناع ٤ / ٢١٩ .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٠٨ ، والشرح الكبير ٤ / ٤٨٦ ، والإنصاف ٦ / ٤١٧ ، والمبدع ٥ / ٢٨٤ .

(٣) في ب (الرق) .

(٤) في ب (يعرف) (يعرف) ، وهذا تكرار وقع سهواً من الناسخ .

(٥) قال صاحب القاموس الفقهي : هو أحسن الحرير وهو معرّب ، وفيه ثلاث لغات : فتح الهمزة ، وكسرها مع فتح الراء فيهما ، والثالثة : بكسر الهمزة والراء . انظر : القاموس الفقهي ص : ١١ .

(٦) الكتان : نبات زراعي ، يتخذ من أليافه النسيج المعروف ، حيث تدق عيدانه حتى يلين ويذهب تبته ثم يستعمل .

وانظر : القاموس المحيط مادة (الكتن) ص : ١٥٨٣ ، والمغرب ص : ٤٠٠ ، والمعجم الوسيط ٢ / ٧٧٦ .

هو صمام القارورة^(١) .

وذكر ابن عقيل في التذكرة^(٢) أنه الصرة ، وهو ظرفها^(٣) .

قال الزركشي : هو الوعاء التي تكون فيه من خرقة أو غيرها^(٤) .

قال الحارثي : العفاس مقول على الوعاء^(٥) ، وورد « احفظ عفاصها

ووعاءها »^(٦) / .

ب ١٧٧ ب

والعفاص في هذه الرواية : صمام القارورة ، أي : الجلد المجعول على رأسها ، يقال عليه أيضاً . انتهى^(٧) .

(١) ما بين المعقوفين في ز [والعقد وقيل هو صمام القارورة ، والعقد وقيل هو صمام القارورة] وهذا تكرار وقع سهواً من الناسخ .

انظر : المستوعب للسامري ، تحقيق د/ فهد السنيدي ١٢٤١/٤

(٢) التذكرة في الفقه ، كتاب في الفقه الحنبلي : لعلي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي ، وقد تقدمت ترجمته ، وكتاب التذكرة من موارد الإنصاف ، وهو من المراجع التي أكثر ابن النجار من الاعتماد عليه وذلك لمنزلته القوية في المذهب .

(٣) انظر : التذكرة لابن عقيل وذلك في الورقة (٨٢/أ) ، والإنصاف ٤١٧/٦ .

(٤) انظر : شرح الزركشي تحقيق العلامة الشيخ د/ عبدالله بن جبرين ٣٣٤/٤ .

وانظر : النهاية في غريب الحديث ٣/ ٢٦٣ ، وشرح النووي على مسلم ٢١/١٢ ، وفتح الباري ٥/ ٨١ ، والمغني ٥/ ٣٠٨ .

(٥) انظر : الإنصاف ٤١٧/٦ .

(٦) ذكر هذا اللفظ صاحب الإنصاف ٤١٧/٦ ، ولم أقف عليه ، وإنما الذي ورد كما في حديث زيد بن خالد وحديث أبي بن كعب المتقدم تخريجهما في ص ٨٠ : « اعرف عفاصها ووكاءها » وكذلك لفظ : « احفظ وعاءها » ولفظ : « وعددها ووعاءها » .

(٧) أي : كلام صاحب الإنصاف ٤١٧/٦ .

وفي المبدع حتى يعرف وعاءها ، وهو العفاص التي تكون فيه من خرقة أو غيرها ، وقيل : هو صفة شدة وعقده . انتهى^(١) .

وحيث جمع الوعاء والعفاص في الحديث تعين أن يكون^(٢) غيره .

قال في القاموس : والقارورة : شدَّ عليها^(٣) العفاص كاعفصها ، ثم قال : وكتاب : الوعاء فيه النَّفَقَةُ جلداً أو خرقة ، وغلاف القارورة ، والجلد يُغطي به رأسها انتهى^(٤) .

وقال في فصل الصاد المهملة من باب الميم : وصِمَامُ القارورةِ وصِمَامَتُها وصِمَّتْها . بكسْرِ هَيْنٍ : سِدَادُها . وصَمَّها : سَدَّها . وأصَمَّها : جَعَلَ لها صِمَاماً . انتهى^(٥) .

إذا تقرر هذا فحيث ذكر العفاص في رواية دون الوعاء تعين أن يكون معناه الوعاء ، وإن ذكر مع الوعاء فالأولى حملة على صفة الشد ؛ لقول القاضي وابن عقيل وغيرهما^(٦) .

ويتعرف الربط^(٧) هل هو عقدة أو عقدتان ، وأنشودة أو غيرها ، للاتفاق على

(١) نظر : المبدع : ٢٨٤ / ٥ .

(٢) في ب (تكون) .

(٣) في ب ، ز ، ف ، (عليه) .

(٤) انظر : القاموس المحيط مادة (عقص) ص ٨٠٤ .

(٥) انظر : القاموس المحيط مادة (صمم) ص : ١٤٥٩ .

(٦) انظر : الإنصاف ٤١٨ / ٦ .

(٧) في ب ، ز ، ف (المربط) .

الأمر بمعرفة صفاتها ، وهذا منها .

والأنشطة : قال في القاموس كأنبوبة : عقدة يسهل انحلالها ، كعقد التكة . انتهى^(١) .

وحتى يعرف قدرها بالعد أو الوزن أو الكيل بمعياريها الشرعي ، وجنسها وصفتها التي تتميز بها من الجنس ، وهي نوعها ولونها .

والأصل في ذلك قول النبي ﷺ في حديث زيد بن خالد : « اعرف عفاصها وعددها^(٢) ووكاءها ثم كلها » . رواه الترمذي^(٣) ، وفي بعض حديثه : « فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكاءها فأعطها إياه ، وإلا فهي لك » رواه مسلم^(٤) ، وفي لفظ عن أبي بن كعب أنه قال : وجدت مائة دينار فأتيت بها النبي

(١) انظر : القاموس المحيط مادة (نشط) ص : ٨٩١ .

وقال صاحب المصباح المنير ٢ / ٨٣٢ في باب النون مع الشين : والأنشطة بضم الهمزة ربطة دون العقدة إذا مدت بأحد طرفيها انفتحت أ . هـ .

(٢) ساقطة من ب ، ف .

(٣) الحديث أخرجه الترمذي في باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم برقم (١٣٧٨) ، ولفظه أنه ﷺ سئل عن اللقطة فقال : « عرفها سنة فإن اعترفت فأدها وإلا فاعرف وعاءها ووكاءها ووعددها ثم كلها . » وأخرجه الإمام مسلم في كتاب اللقطة برقم (١٧٢٢) وأبو داود كتاب اللقطة برقم (١٧٠٣) والنسائي في الكبرى ، كتاب اللقطة ٣ / ٤١٩ ، برقم (٥٨١١) وابن ماجه في كتاب اللقطة برقم (٢٥٠٧) والبيهقي في كتاب اللقطة ٦ / ١٨٦ - ١٨٧ والطحاوي في الشرح ٤ / ١٣٨ ، وابن حبان في صحيحه في كتاب اللقطة برقم (٤٨٩٥) .

(٤) هو بهذا اللفظ في صحيح مسلم ١٢ / ٢٥ ، من رواية حماد بن سلمة ، عن يحيى بن سعيد وربيعه ، ورواه أيضاً أبو داود في كتاب اللقطة برقم (١٧٠٠) .

لكنه قال : وهذه الزيادة التي زاد حماد بن سلمة ليست بمحفوظة ، قال المنذري في تهذيب السنن برقم (١٦٣٥) : وهذه الزيادة قد أخرجها مسلم في صحيحه من حديث حماد =

فقال : « عرفها حولاً » ، فعرفتها حولاً ، فلم تعرف ، فرجعت إليه^(١) ،

فقال : « اعرف عدتها ووعاءها ووكاءها واخلطها بمالك ، فإن جاء ربها فأدّها

إليه »^(٢) . لأن دفعها إلى / ربها يجب بوصفها ، وإذا تصرف فيها قبل معرفة صفاتها

لم يبق سبيل إلى معرفة وصفها بانعدامها بالتصرف ؛ ولأنه حيث وجب دفعها إلى

ربها بوصفها فلا بد من معرفته ؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به واجب^(٣) .

وسن للملتقط فعل^(٤) ذلك عند وجدانها^(٥) ؛ لأن في بعض ألفاظ حديث أبي

ابن كعب : « اعرف عفاصها ووكاءها وعددها ثم عرفها سنة » ، ولأنها ربما تضيع منه

في حول التعريف ، فيصفها لو أجدّها ، أو ربما يحصل منه تفريط في حول التعريف

= ابن سلمة ، وذكر مسلم في صحيحه أن سفيان الثوري ، وزيد بن أبي أنيسة ، وحماد

ابن سلمة ، ذكروا هذه الزيادة ، وقد أخرجه الترمذي في باب ما جاء في اللقطة وضالة الإبل

والغنم برقم (١٣٨٦) من حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل ، بهذه الزيادة ، وقد رواه

الإمام البخاري برقم (٢٤٣٨) ، وفيه « فإن جاء أحد يخبرك بعفاصها ووكائها وإلا فاستفق بها » .

(١) في ب (عليه) .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب اللقطة برقم (٢٤٢٦) ، ومسلم بشرح النووي في كتاب

اللقطة ٢٧/١٢ . وغيرهما ، ولكنه بلفظ : « اعرف عددها ووعاءها ووكاءها فإن جاء صاحبها

وإلا استمتع بها » ، وعند بعضهم : « وإلا فهي كسيل مالك » ، ولفظة : « وإلا فاخلطها بمالك »

وقعت في حديث زيد بن خالد ، عند البخاري في كتاب اللقطة برقم (٥٢٩٢) ، وأحمد في

مسنده ١١٦/٤ ، وابن ماجه في كتاب اللقطة برقم (٢٥٠٤) .

(٣) انظر : المغني ٨/ ٣٠٨ ، والإنصاف ٦/ ٤٧ ، والمبدع ٥/ ٢٨٥ ، ومطالب أولي النهى ٤/

٢٣٣ .

(٤) في ب ، ز ، (أن يكون) .

(٥) انظر : الإنصاف ٦/ ٤١٧ ، والمبدع ٥/ ٢٨٥ ، ومطالب أولي النهى ٤/ ٢٣٣ .

فيعرف القدر الواجب عليه بذلك ، ولأن في ذلك تحصيلاً للعلم بذلك ^(١) .

(وسن) أيضاً (عند وجدانها إشهاد عدلين عليها) ، قال أحمد رحمه الله تعالى : لا أحب أن يمسها حتى يشهد عليها ^(٢) . وهذا النص ظاهر في الاستحباب ^(٣) وأنه إن لم يشهد عليها لا ضمان عليه ^(٤) .

وعنه : يلزمه الإشهاد ، اختاره أبو بكر ^(٥) ، وابن أبي موسى ^(٦) . فعلى هذا إن لم يشهد ضمنها ^(٧) .

(١) انظر : المغني ٣٠٨ / ٨ ، والمبدع ٢٨٥ / ٥ ، والإنصاف ٤١٧ / ٦ ، ومطالب أولي النهي ٢٣٣ / ٤ .

وقد ذكر في المغني ٣٠٨ / ٨ أن هذا الحكم وهو الاستحباب في معرفة صفاتها عند وجدانها : أن ذلك يكون إذا لم يرد التصرف فيها ، أما إذا أراد التصرف فيها فإنه يجب عليه ذلك ، كذلك إذا أراد خلطها بما له على وجه لا تتميز ، فيجب عليه معرفة صفاتها . ثم قال صاحب المغني بعد ذلك : فيكون أمر النبي ﷺ لأبي بمعرفة صفاتها عند خلطها بما له أمر إيجاب مضيق وأمره لزيد بن خالد بمعرفة ذلك حين الالتقاط واجباً موسعاً ، والله أعلم . هـ .

(٢) انظر كلام الإمام أحمد في : المغني ٣٠٨ / ٨ ، والمبدع ٢٨٥ / ٥ ، ومطالب أولي النهي ٢٣٣ / ٤ .

(٣) في ب (الاستحباب) .

(٤) قال في الإنصاف ٤١٨ / ٦ : وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .

وانظر : المغني ٣٠٨ / ٨ ، والشرح الكبير ٤٨٧ / ٣ ، والمبدع ٢٨٥ / ٥ ، وشرح الزركشي ٢٣٣ / ٤ ، ومطالب أولي النهي ٢٣٣ / ٤ .

(٥) المقصود بأبي بكر : عبد العزيز المعروف بـ غلام الخلال وقد تقدمت ترجمته وانظر كلامه في : المبدع ٥٨٥ / ٥ ، والأنصاف ٤١٨ / ٦ .

(٦) انظر : الإرشاد ص ٢٥٢ ، والمبدع ٥٨٨ / ٥ .

(٧) انظر : المغني ٣٠٨ / ٨ ، والمبدع ٢٨٥ / ٥ .

والدليل على وجوبه قول رسول الله ﷺ : « من وجد لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوي عدل »^(١).

ولأنه إذا لم يشهد كان الظاهر أنه أخذها لنفسه ، وبهذا قال أبو حنيفة^(٢).

قال في المغني : ولنا خبر زيد بن خالد / وأبي بن كعب ، فإنه أمرهما بالتعريف دون الإشهاد ، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، فلو كان واجباً لبينه النبي ﷺ ، سيما وقد سئل عن حكم اللقطة ، فلم يكن ليخل بذكر الواجب فيها ، فتعين حمل الأمر في حديث عياض على النذب والاستحباب^(٣) ؛ ولأنه أخذ أمانة فلم يفتقر^(٤) إلى الإشهاد ، كالوديعة ، والمعنى الذي ذكره غير صحيح ، فإنه إذا حفظها وعرفها فلم يأخذها لنفسه .

وفائدة الإشهاد صيانة نفسه من الطمع فيها وكتمها ، وحفظها من ورثته إن مات ، ومن غرمائه إن أفلس^(٥).

و (لا) يستحب الإشهاد (على صفتها)^(٦) ؛ لئلا ينتشر ذلك فيدعيها^(٧) من لا

(١) تقدم تخريجه في ص ١١٠ .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٠٨ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٧ .

وانظر قول أبي حنيفة في : الاختيار لتعليل المختار ٣ / ٣٢ ، والهداية ٢ / ١٧٥ ، ومختصر اختلاف العلماء ٤ / ٣٤٤ ، وتحفة الفقهاء للسمرقندي ٣ / ٣٥٤ .

(٣) انظر : الشرح الكبير ٣ / ٤٨٧ ، والمغني ٥ / ٣٠٩ .

(٤) في ف (تفتقر) .

(٥) انظر : المغني ٨ / ٣٠٩ .

(٦) بدأ الشارح في النقل عن المغني ٨ / ٣٠٩ ، ولم يشر إلى ذلك .

(٧) في ب (فيدعيها) .

يستحقها، ويذكر صفتها كما قلنا في التعريف ، ولكن يذكر للشهود^(١) ما يذكره في التعريف / من الجنس والنوع^(٢) .

قال أحمد في رواية صالح^(٣) وقد سألته إذا أشهد عليها هل يبين كم هي؟ قال : لا ، ولكن يقول : قد أصبت لقطة^(٤) .

قال في المغني : ويستحب أن يكتب صفاتها ؛ ليكون أثبت لها مخافة أن ينساها إن اقتصر على حفظها بقلبه ، فإن الإنسان عرضة النسيان . انتهى^(٥) .
وكذا لقيط^(٦) ، يعني أنه يسن لمن وجد لقيطاً أن يشهد على وجدانه^(٧) .

(١) في ب (الشهور) .

(٢) قال في الإنصاف ٦ / ٤١٨ : وهذا على الصحيح من المذهب .
وانظر : المغني ٨ / ٣٠٩ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٧ ، والمبدع ٥ / ٢٨٥ .

(٣) صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، أبو الفضل ، الإمام ، المحدث ، الحافظ ، الفقيه ، قاضي أصبهان ، ولد سنة (٢٠٣هـ) ، سمع من أبيه ، وتفقه عليه ، وهو أكبر إخوته ، وكان سخياً جداً ، توفي سنة (٢٦٦هـ) .
انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ١٧٣ ، والمنهج الأحمد ١ / ٢٣١ ، والمقصد الأرشد ١ / ٤٤٤ .

(٤) انظر كلام الإمام أحمد في : المغني ٨ / ٣٠٩ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٧ .

(٥) انظر : المغني ٨ / ٣٠٩ .

(٦) اللقيط : « فاعل بمعنى مفعول ، كجريح ، وقتيل » والمقصود به : الأدمي الصغير الذي يوجد مرمياً على الطريق ، لا يعرف أبوه ، ولا أمه .
انظر : تحرير ألفاظ التنبيه ص : ٢٣٦ ، والمطلع ص : ٢٨٤ ، والدر النقي ٣ / ٥٦٢ ، ومعجم لغة الفقهاء ص : ٣٩٣ .

(٧) قال في الإنصاف ٦ / ٤٣ : على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : وقيل : يلزمه لئلا يسترقه ^(١) ، فلو تركه فلا ولاية . ذكره في الترغيب ^(٢) . انتهى ^(٣) .

(ومتى وصفها) أي : اللقطة (طالبها) أي : مدع ضياعها بصفاتها التي أمر دفع اللقطة لوصفها من غير بينة الملتهق بأن يتعرفها (لزم دفعها) له (بنمائها) ^(٤) .

ومع رق ملتقط وإنكار سيده فلا بد من بينة) ، وإنما احتيج إلى بينة على التقاط الرقيق ؛ لأن إقرار العبد لا يصح فيما يتعلق برقبته . ذكره في الإنصاف ^(٥) ، وقال : صححه في المستوعب ^(٦) ، وقدمه في الفروع وغيره ^(٧) . وقيل : لا يلزمه . انتهى ^(٨) .

ولا يشترط في لزوم الدفع بينة تشهد بالملك للواصف ، ولا أنها ^(٩) ضاعت

(١) في ب ، ز ، ف ، (يسرقه) .

(٢) الترغيب : لمؤلفه فخر الدين ابن تيمية ، وقد تقدمت ترجمته .

(٣) لم أقف عليه في الفروع ، وانظر : المبدع ٥٧٠ / ٤ .

(٤) قال في الإنصاف ٤١٨ / ٦ : وهذا على الصحيح من المذهب ، ونص عليه الإمام أحمد .

وانظر : المبدع ٢٨٥ / ٥ ، ومطالب أولي النهى ٢٣٤ / ٤ .

(٥) قال في الإنصاف ٤٢٣ / ٦ : وهذا على الصحيح من المذهب .

(٦) انظر : المستوعب للسامري ١٢٥٦ / ٤ .

(٧) انظر : الفروع ٥٧١ / ٤ .

(٨) انظر : الإنصاف ٤٢٣ / ٦ .

(٩) في ب (ولأنها) .

منه ، ولا يمينه ^(١) على شيء من ذلك ، ولا أن يغلب على ظن الملتقط صدق طالبها ، قال في الإنصاف : على الصحيح من المذهب ، نص عليه . انتهى ^(٢) .

وقيل : لا يدفعها إليه إذا وصفها إلا مع ظن صدقه ، قدمه في الرعاية الكبرى ^(٣) .

وقال في المبهم ^(٤) ، والتبصرة : جاز الدفع ^(٥) ، ونقل ابن هانئ ^(٦) ،

(١) في ب (ولا يمين) .

(٢) الإنصاف : ٤١٨ / ٦ .

وانظر : الهداية ٢٠٣ / ١ ، والإفصاح ٦٦ / ٢ ، والمغني ٣٠٩ / ٨ و ٣١٠ .

(٣) انظر : المبدع ٢٨٥ / ٥ ، والإنصاف ٤١٨ / ٦ .

(٤) المبهم : كتاب في الفقه لمؤلفه : عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب بن عبد الواحد الأنصاري الشيرازي ، الفقيه الواعظ ناصح الدين ، أبو الفرج ، ولد سنة (٥٥٤هـ) ، اشتغل بطلب العلم وهو صغير السن ، وحضر فتح بيت المقدس مع السلطان صلاح الدين الأيوبي ، وقد انتهت إليه رئاسة المذهب في زمانه ، توفي سنة (٦٣٤هـ) ، وكان له مصنفات من أبرزها كتاب المبهم وهو كتاب لم أقف عليه ، وقد ذكره صاحب الإنصاف في مقدمته ١٤ / ١ ، وذكر أنه نقل منه كثيراً .

انظر ترجمته في : الذيل على طبقات الحنابلة ١٩٣ / ٢ ، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ١١٤ / ٢ ، وسير أعلام النبلاء ٦ / ٢٣ ، والشذرات ١٤٦ / ٥ .

(٥) انظر : المبدع ٢٨٥ / ٥ ، والإنصاف ٤١٩ / ٦ .

(٦) إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري أبو يعقوب ، الفقيه ، الثقة ، الثبت ، ولد سنة (٢١٨هـ) ، وكان ذا دين وورع ، وصبر على المكاره ، من بيت علم ورواية ، له ولأبيه ، اختصاص بالإمام أحمد ، فقد خدم الإمام وهو ابن تسع سنين ، ولازمه إلى أن مات ، وروى عن الإمام مسائل كثيرة . توفي سنة (٢٧٥هـ) .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ١٠٨ ، والمنهج الأحمد ١ / ٢٥٤ ، ومقدمة مسائل ابن هانئ ، والمقصد الأرشد ١ / ٢٤١ .

وانظر : مسائل الإمام أحمد لابن هانئ ١٢٨ / ٢ .

ويوسف بن موسى^(١) : لا بأس به^(٢) .

وبالأول^(٣) قال مالك^(٤) ، وأبو عبيد^(٥) ، وداود^(٦) ، وابن المنذر^(٧) .

وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يجبر على ذلك إلا بيينة^(٨) ، ويجوز له دفعها إليه إذا غلب على ظنه صدقه .

(١) يوسف بن موسى العطار الحرابي ، روى عن الإمام أحمد أشياء ، وحدث عنه أبو بكر الخلال ، وأثنى عليه ثناء حسناً ، وكان يوسف هذا يهودياً أسلم على يد الإمام أحمد ، وهو حدث فحسن إسلامه ، ولزم الإمام أحمد كثيراً ، ورحل في طلب العلم .
انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ٤٢٠ ، والمنهج الأحمد ١ / ٤٦٤ ، والمقصد الأرشد ٣ / ١٤٤ .

(٢) انظر : الإنصاف ٦ / ٤١٩ .

(٣) بدأ الشارح في النقل عن المغني ٨ / ٣٠٨ ، ولم يشر إلى ذلك .

(٤) وهو أنه لا يشترط بيينة وإنما إذا وصفها دفعت إليه ، انظر : المدونة ٦ / ١٧٤ ، وبداية المجتهد ٢ / ٣٣١ ، والتلقين ٢ / ٤٥٠ ، والتفريع لابن الجلاب ٢ / ٢٧٢ ، وعقد الجواهر الثمينة ٣ / ٨٢ .

(٥) انظر : غريب الحديث ١ / ٣١٧ .

(٦) هو داود بن علي بن خلف ، الأصبهاني ، الظاهري ، أبو سليمان ، مولى المهدي ، الإمام الحافظ ، إمام أهل الظاهر ، ولد سنة (٢٠٢ هـ) ، أخذ العلم عن إسحاق بن راهويه ، وأبي ثور ، وكان قبل أن يكون صاحب مذهب مستقل من أكثر الناس تعصباً للشافعي ، توفي رحمه الله سنة (٢٧٠ هـ) .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٣ / ٩٧ ، وتاريخ بغداد ٨ / ٣٦٩ ، وشذرات الذهب ٢ / ١٥٨ .

وانظر : كلام داود في : المحلى لابن حزم ٨ / ٢٥٧ .

(٧) انظر : الإشراف على مذاهب أهل العلم لابن المنذر ٢ / ١٥٥ .

(٨) انظر : قول الحنفية في : مختصر اختلاف العلماء ٤ / ٣٤٣ ، والهداية ٢ / ١٧٧ ، والبحر الرائق ٥ / ١٥٦ ، ١٥٧ .

وانظر قول الشافعية في : المهذب ١ / ٦٣ ، وروضة الطالبين ٥ / ٤١٣ ، ومغني المحتاج ٢ / ٤١٦ .

وقال أصحاب الرأي : إن شاء دفعها إليه وأخذ كفيلاً بذلك ؛ لأن النبي ﷺ قال : « البينة على المدعي »^(١) . ولأن صفة المدعي لا يستحق بها كالمغصوب^(٢) .

قال في المغني : ولنا قول النبي ﷺ : « فإن جاءك أحد يخبرك بعددها ووعائها ووكائها فادفعها إليه »^(٣) .

قال ابن المنذر : هذا الثابت عن رسول الله ﷺ ، وبه أقول^(٤) . ورواه ابن القصار^(٥) : « فإن جاء باغيها ووصف عفاصها وعددها فادفعها إليه »^(٦) .

(١) هذا طرف من حديث ، ونصه « البينة على المدعي ، واليمين على المدعي عليه » . وقد أخرجه الترمذي في باب ما جاء أن البينة واليمين على المدعي عليه برقم (١٣٥٦) ، والدارقطني في الأقضية والأحكام ، باب المرأة تقتل إذا ارتدت ٤ / ٢١٨ ، من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ، وقال الترمذي : (هذا حديث في إسناده مقال) وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ٤ / ٢٢٩ : وإسناده ضعيف . وأخرجه البيهقي في كتاب الدعوى والبيّنات ، باب البينة على المدعي واليمين على من أنكر ١٠ / ٢٥٢ ، والبيهقي في الإمارة والقضاء برقم (٢٥٠١) ، من حديث ابن عباس ، وهو عند البخاري ومسلم بلفظ « اليمين على المدعي عليه » من حديث ابن عباس فقد أخرجه البخاري ، في كتاب الشهادات ، باب : اليمين على المدعي عليه في الأموال والحدود برقم (٢٦٦٨) ، وفي كتاب التفسير ، باب : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَآخِلَاقٌ لَهُمْ ﴾ برقم (٤٥٥٢) . ومسلم في كتاب الأقضية ، في باب اليمين على المدعي عليه وذلك في شرح النووي على مسلم ١٢ / ٢ .

(٢) انظر : الهداية للمرغيناني ٢ / ١٧٧ ، وحاشية ابن عابدين ٤ / ٣٠٥ ، والبحر الرائق ٥ / ١٥٦ و ١٥٧ .

(٣) سبق تخريج الحديث في ص ٨٠ .

(٤) انظر : الإشراف على مذاهب أهل العلم لابن المنذر ٢ / ١٥٥ .

(٥) هو : القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد البغدادي المعروف بابن القصار ، شيخ المالكية في زمانه ، حدث عن علي بن الفضل السنوزي وغيره ، وروى عنه أبو ذر الحافظ ، وأبو الحسن بن المهدي بالله ، ووثقه الخطيب ، توفي سنة (٣٩٧هـ) . =

وفي حديث زيد الذي ذكرناه : « اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة ، فإن لم تعرف فاستفقها ، وإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدّها إليه » ^(١) . يعني : إذا ذكر صفاتها ؛ لأن ذلك هو المذكور في صدر الحديث ، ولم يذكر البينة في شيء من الحديث ، ولو كانت شرطاً للدفع لم يجز الإخلال به ، ولا الأمر بالدفع بدونه ^(٢) ، ولأن إقامة البينة على اللقطة تتعذر ؛ لأنها إنما / تسقط حال الغفلة والسهو ، فتوقف دفعها عليها ^(٣) منع لوصولها إلى صاحبها أبداً ، وهذا يفوت مقصود الالتقاط ، ويفضي إلى تضييع أموال الناس ، وما هذا سبيله يسقط اعتبار البينة فيه ، كالإنفاق على اليتيم ^(٤) .

والجمع بين هذا القول وبين تفضيل الالتقاط على تركه متناقض جداً ؛ لأن الالتقاط / حينئذ يكون تضييعاً لمال المسلم يقينا وإتعاها لنفسه بالتعريف الذي لا يقيد ، والمخاطرة بدينه بتركه الواجب من تعريفها ، وما هذا سبيله يجب أن يكون حراماً فكيف ^(٥) يكون فاضلاً ، وعلى هذا نقول : لو لم يجب دفعها بالصفة لم = انظر ترجمته في : تاريخ الإسلام للذهبي ٤ / ١٠٤ ، والسير ١٧ / ١٠٧ ، وتاريخ بغداد ٤١ / ١٢ .

(٦) هذا الحديث ذكره صاحب المغني ٨ / ٣٠٠ ، وأصله في الصحيحين من حديث زيد بن خالد بلفظ « اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها » ، وقد تقدم تخريجه ص ٨٠ .

(١) تقدم تخريج هذا الحديث في ص ٨٠ .

(٢) انظر : الشرح الكبير ٣ / ٤٨٨ ، ومطالب أولي النهي ٤ / ٢٣٤ .

(٣) أي : توقف دفع اللقطة على وجود البينة .

(٤) انظر : المغني ٨ / ٣١٠ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٨ .

(٥) في ب (فيكيف) .

يجز التقاطها ؛ لما ذكرناه ^(١) . وقول النبي ﷺ : « البينة على المدعي » يعني : إذا كان ثم منكر لقوله ﷺ في سياقه « واليمين على من أنكر » ولا منكرها هنا ، على أن البينة تختلف ، وقد جعل النبي ﷺ بينة مدعي اللقطة وصفها ، فإذا وصفها فقد أقام بيته ^(٢) ، وقياس اللقطة على المغصوب غير صحيح ، فإن النزاع في ^(٣) كونه مغصوباً ، والأصل عدمه ، وقول المنكر يعارض دعواه ، فاحتيج إلى البينة ، وها هنا قد ثبت كون هذا ^(٤) المال لقطة ، وأن له صاحباً غير من هو في يده ، ولا مدعي له إلا الواصف ، وقد ترجح صدقه فينبغي أن يدفع إليه . انتهى ^(٥) .

قال في الفروع : ومثله وصفه مغصوباً ومسروقاً ^(٦) ، ذكره في عيون المسائل ، والقاضي وأصحابه على قياس قوله ^(٧) : إذا اختلف المؤجر والمستأجر في دفن الدار ، من ^(٨) وصفه ، فهو له ^(٩) .

(١) انظر : المغني ٨ / ٣٠٨ - ٣١١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٨ .

(٢) في ب ، ز ، ف (بينة) .

(٣) في ب (ثم في) .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) أي : كلام أبي محمد في المغني ٨ / ٣١١ .

(٦) أي إذا وصف هذا الإنسان شيئاً مغصوباً أو مسروقاً أو منهوباً ونحوه ، فإنه يستحقه بالوصف ولا يكلف بينة تشهد به .

وانظر : الفروع ٤ / ٥٧١ .

(٧) أي : قول الإمام ، وانظر : كشف القناع ٤ / ٢٢١ .

(٨) في ب ، ز (في) .

(٩) وذلك لترجحه بالوصف ، وقد قال ابن رجب في القاعدة الثامنة والتسعين : « من ادعى شيئاً ووصفه دفع إليه بالصفة إذ جهل ربه ولم يثبت عليه يد من جهة مالكه وإلا فلا ، ويتخرج =

وقيل : لا ، كوديعة وعارية ^(١) ورهن ^(٢) وغيره ؛ لأن اليد دليل الملك ، ولا تتعذر / البينة . انتهى ^(٣) .

ب ١٧٨ ب

وظاهر ما تقدم أنه لو جاء مدع للقطعة ولم يصفها ، ولا أقام ^(٤) بينة أنها له ، لم يجز دفعها إليه ^(٥) ، سواء غلب على ظنه صدقه أولا ؛ لأنها أمانة فلم يجز دفعها إلى من لم يثبت أنه صاحبها كالوديعة ^(٦) ؛ فلو دفعها فجاء آخر فوصفها أو أقام بها بينة لزم الدافع غرامتها له ؛ لأنه فوتها على مالكها بتفريطه ^(٧) ، وله الرجوع على

= على ذلك مسائل : منها : اللقطة يجب دفعها إلى واصفها .

انظر : القواعد لابن رجب القاعدة الثامنة والتسعون ص : ٢٢٦ .

(١) العارية : مشددة على المشهور ، وحكي تخفيفها ، وقيل إنها مشتقة من عار الرجل إذا جاء وذهب ، وقيل مشتقة من التعاور ، من قول العرب : اعتوروا الشيء وتعاوروه وتعوروه : أي تداولوه .

وقال صاحب الصحاح ٢ / ٧٦١ ، و ٧٦٢ : كأنها منسوبة إلى العار ؛ لأن أخذها وطلبها عار وعيب أ - هـ .

انظر : المطلع ص : ٢٧٢ ، والمصباح المنير ٢ / ٥٢٣ ، والقاموس المحيط ٤ / ٣٦٣ .
والعارية شرعاً : قال في المغني ٧ / ٣٤٠ : إباحة الانتفاع بعين من أعيان المال .

(٢) الرهن في اللغة : الثبوت والدوام يقال : ماء راهن : أي راكد ، ونعمة راهنة : أي : ثابتة دائمة . وهو في الاصطلاح : توثقة دين بعين ، يمكن أخذه من ثمنها .

انظر : الصحاح ٥ / ٢١٢٨ ، والمصباح المنير ١ / ٢٦٠ ، وتحرير ألفاظ التنبيه ص : ١٩٣ ، وشرح الزركشي ٤ / ٢٥ ، والمبدع ٤ / ٢١٣ .

(٣) انظر : الفروع ٤ / ٥٧١ ، والمبدع ٥ / ٢٨٦ .

(٤) في ب (أمام) .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) انظر : المغني ٨ / ٣١٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٠ .

(٧) ولأن البينة أقوى من الوصف ، انظر : المغني ٨ / ٣١١ .

مدعيها؛ لأنه أخذ مال غيره ، [ولصاحبها تضمين أخذها] ^(١) ، فإذا ضمَّته ^(٢) لأخذها لم يرجع على أحد ^(٣) .

وإن لم يأت لها طالب فللملتقط مطالبة أخذها بها؛ لأنه لا يؤمن مجيء صاحبها فيغرمه إياها ؛ ولأنها أمانة في يده ، فملك أخذها ممن أخذها بغير حق كالوديعة ^(٤) .

وحيث وجب الدفع فإنه يكون بنمائها المتصل ^(٥) ؛ لأنه ملك مالها ، ولا يمكن الزيادة في اللقطة

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ب ، ز ، ف .

(٢) في ب ، ز ، ف (ضمنها) .

(٣) انظر : المغني ٣١٢/٨ ، والشرح الكبير ٤٩٠/٣ ، ومطالب أولي النهى ٢٣٤/٤ ، وكشاف القناع ٢٢٢/٤ .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) النماء لغة الزيادة ، يقال : نَمِيَ ، يَنْمُو ، نُمياً ، ونُمياً ونمَاءً : إذا زاد وكثر .

انظر : الصحاح ٢٥١٥/٦ ، ٢٥١٦ ، ولسان العرب ٣١/١٥ ، ٣٢ .

أما في الاصطلاح فقد جاء في معجم لغة الفقهاء ص : ٤٨٨ : النماء بفتح النون ، مصدر نما

المال ينمي وينمو ، الزيادة ، وهو على أنواع :

١ - زيادة متصلة متولدة من الأصل كالسمن .

٢ - زيادة متصلة غير متولدة من الأصل كالصبغ ، وهذا لا يعتبر نماء .

٣ - زيادة منفصلة متولدة من الأصل كالولد .

٤ - زيادة منفصلة غير متولدة من الأصل كأجرة الدار .

وبهذا يمكن تعريف النماء بأنه : الزيادة المتولدة من الشيء ، أو الحاصلة بسببه .

فجملة (الزيادة المتولدة من الشيء) تصدق على النماء المتولد من الأصل ، سواء كان متصلاً أم

منفصلاً ، وجملة (والحاصلة بسببه) تصدق على النماء المنفصل غير المتولد كالكسب

والأجرة ، ونحو ذلك .

انفصالها عنه ؛ ولأنه يتبع في العقود ^(١) والفسوخ ، وكذا المنفصل قبل تمام حول التعريف ؛ لأنه نماء ملكه ، (والمنفصل بعدحول تعريفها) لواجدها ؛ لأنه ملك اللقطة بانفصال الحول ، فنماؤها إذن نماء ملكه ^(٢) .

وقيل : لربها كالنماء المتصل ^(٣) ، وكمن استرجع ماله ممن أفلس ، وقد زاد زيادة منفصلة ^(٤) ، والفرق بينهما ^(٥) أن الملتقط يضمن النقص بعد الحول ، فتكون له الزيادة ، ليكون « الخراج بالضمان » ^(٦) ، والمفلس لاضمان عليه في النقص لغيره ،

(١) في ب (القعود) .

(٢) وقال في الإنصاف : ٤١٩/٦ : (وهو المذهب ، وصححه في المغني ، والشرح) . وانظر : المغني ٣١٤/٨ ، والشرح الكبير ٤٨٨/٣ ، ومطالب أولي النهى ٢٣٥/٤ ، وكشاف القناع ٢٢٠/٤ .

(٣) ومن قال بذلك : ابن أبي موسى كما في : الإرشاد ص ٢٥٣ ، وابن حمدان كما في : الإنصاف ٤١٩/٦ ، والمبدع ٢٨٦/٥ .

(٤) وقد ذكر أبو الخطاب في الهداية ٢/٣٠٢ مثلاً آخر فقال : كذلك الولد إذا استرجع أبوه ما وهبه له بعد زيادته .

(٥) أي : الفرق بين الزيادة المنفصلة التي تكون في اللقطة بعد الحول ، وبين الزيادة المنفصلة التي تكون في مال الرجل الذي استرجعه ممن أفلس .

(٦) « الخراج بالضمان » حديث في بعض طرقه ذكر السبب وهو : أن رجلاً ابتاع عبداً فأقام عنده ما يشاء أن يقيم ثم وجد به عيباً ، فخاصمه إلى النبي ﷺ فردده عليه ، فقال الرجل : يا رسول الله قد استعمل غلامي ، فقال ﷺ : « الخراج بالضمان » .

وهذا الحديث : أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٨٠/٦ ، ١١٦ ، والشافعي في مسنده ١٦٦/٢ ، وأبو داود برقم (٣٥٠٨) في كتاب البيوع ، باب : فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً ، وقال : إسناده ليس بذلك ، والترمذي في البيوع ، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً ٣/٥٧٢ ، ٥٧٣ ، برقم (١٢٨٥ ، ١٢٨٦) ، والنسائي في البيوع ، =

فأمكن [أن لا يكون] ^(١) الخراج له ، والله أعلم ^(٢) .

ثم اعلم أن أكثر الأصحاب حكى في المسألة الخلاف وجهين ^(٣) ، وهما روايتان في الترغيب والتلخيص ^(٤) ^(٥) .

= باب الخراج بالضمان ١١ / ٤ برقم (٦٠٨١) وابن ماجه في التجارات ، باب الخراج بالضمان ٧٥٤ / ٢ برقم (٢٢٤٢) ، والدارقطني في البيوع ٥٣ / ٣ ، والبيهقي في البيوع ، باب المشتري يجد بما اشتراه عيباً آخر وقد استغله زماناً ٥ / ٣٢١ و ٣٢٢ ، والحاكم في البيوع ٢ / ١٨ ، برقم (٢١٧٦) و (٢١٨٠) ، وابن حبان في صحيحه ، بترتيب ابن بلبان ٢٩٨ / ١١ برقم (٤٩٢٧) والطيالسي برقم (١٤٦٤) ص : ٢٧٥ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب البيوع ، باب بيع المصرة ٤ / ٢١ و ٢٢ ، والبغوي في شرح السنة ، باب من اشترى عبداً ثم وجد به عيباً ٨ / ١٦٢ ، ١٦٣ ، برقم (٢١١٨ ، ٢١١٩) من حديث عائشة ، وقال الترمذي : (حسن صحيح) ، وقال البغوي : (حسن صحيح) ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، ونقل الحافظ ابن حجر في التلخيص ٣ / ٢٥ تصحيحه عن ابن القطان . وقال الإمام البغوي في شرح السنة ٨ / ١٦٣ و ١٦٤ : « المراد بالخراج : الدخل والمنفعة . ومعنى الحديث : أن من اشترى شيئاً فاستغله بأن كان عبداً فأخذ كسبه ، أو داراً فسكنها ، أو أجرها ، فأخذ غلتها ، أو دابة فركبها ، أو إكراً فأخذ الكراء ، ثم وجد بها عيباً قديماً ، فله أن يردّها إلى بائعها ، وتكون الغلة للمشتري ؛ لأن المبيع كان مضموناً عليه ، فقله ﷺ : « الخراج بالضمان » أي ملك الخراج بضمان الأصل » .

(١) في ب [أن لا يكون أن لا يكون] ، ولعله وقع سهواً من الناسخ .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣١٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٨ ، والمبدع ٥ / ٢٨٦ ، والإنصاف ٦ / ٤١٩ .

(٣) ومن حكى الخلاف صاحب الهداية ٢ / ٢٠٣ ، والمقنع ٢ / ٢٩٩ ، والمغني ٨ / ٣١٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٨ ، والمحزر ١ / ٣٧٢ ، والفروع ٤ / ٥٧٢ ، والمبدع ٥ / ٢٨٦ ، والإنصاف ٦ / ٤١٩ .

(٤) التلخيص ، أو تخليص المطلب في تلخيص المذهب للفخر ابن تيمية ، وقد تقدمت ترجمته ، وهو من موارد الإنصاف ، وقد أفاد منه المؤلف في مواطن كثيرة . وانظر : الإنصاف ١ / ١٤ .

(٥) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٢ ، والمبدع ٥ / ٢٨٦ ، والإنصاف ٦ / ٤١٩ .

وإن (تلفت) اللقطة (أو نقصت قبله) أي : قبل الحول بيد الملتقط (ولم يفرط لم يضمنها) ؛ لأنها أمانة بيده ، فلم تضمن بغير تفريط كالوديعة ^(١) .

(و) إن تلفت أو نقصت (بعده) ، أي : بعد الحول فإن الملتقط (يضمنها مطلقاً) ، أي : سواء فرط فيها أو لم يفرط ؛ لأنها دخلت في ملكه ، فكان تلفها من ماله ^(٢) .

قال في المغني : وتملك اللقطة ملكاً مراعاة ، يزول بمجيء صاحبها ويضمن له بدلها إن تعذر ردها ، والظاهر أنه يملكها بغير عوض يثبت في ذمته ، وإنما يتجدد وجوبُ العوض بمجيء صاحبها كما يتجدد زوال الملك عنها بمجيئه ، وكما يتجدد وجوبُ نصفِ الصداق للزوج ، أو بدله إن تعذر ثبوت الملك فيه بالطلاق ، وهذا قول بعض أصحاب الشافعي ^(٣) . وقال أكثرهم : لا يملكها إلا بعوض يثبت في ذمته لصاحبها ، وهذا قول القاضي ^(٤) وأصحابه ، بدليل أنه يملك المطالبة به فأشبهه القرض .

ولنا قول النبي ﷺ : « فإن جاء صاحبها / وإلا فهي مال الله يؤتيه من يشاء » ^(٥) ف ٢١٧

(١) انظر : المغني ٨ / ٣١٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٨ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٠ .

(٢) قال في الإنصاف : ٦ / ٤٢٠ : وهذا المذهب وعليه الأصحاب ، ونصروه . وانظر : المقنع ٢ / ٢٩٩ ، والمغني ٨ / ٣١٣ ، والمبدع ٥ / ٢٨٦ .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٠١ ، والمبدع ٥ / ٢٨٧ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٢ ، وشرح الزركشي ٤ / ٣٣٦ ، وروضة الطالبين ٥ / ٤١٣ ، ومغني المحتاج ٢ / ٤١٠ .

(٤) كما في المغني ٨ / ٣٠١ ، والمبدع ٥ / ٢٨٧ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٢ ، وشرح الزركشي ٤ / ٣٣٦ .

(٥) تقدم تخريجه ص ٨٠ .

فجعلها من المباحات ، ولأنه لو مات لم يُعزَل من تركته بدلها ، / ولا يستحق [أن يأخذ]^(١) من الزكاة بسبب الغرم ، ولا يلزمه أن يوصي به ، ولا يمتنع وجوب الزكاة من ماله بسبب الدين ، ولا يثبت شيء من أحكام الدين في حقه ، [وانتفاء أحكامه دليل على انتفائه .

وقال القاضي : يمنع ذلك^(٢) وجوب الزكاة ؛ ولأنه لو ملكها بعوض لم يزل ملكه عنها بمجيء صاحبها ، ولو قف ملكه لها على رضاه بالمعاوضة^(٣) واختياره كالقرض .

والأمر بخلاف ذلك ، وإنما يستحق صاحبها المطالبة بعد مجيئه بشرط تلفها ، فإنها لو كانت موجودة لأخذها ولم يستحق لها بدلاً ، وإن كانت تالفة تجدد له ملك المطالبة ببدلها ، كما يتجدد له الملك فيها لو كانت موجودة ، وكما يتجدد له الملك في نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول ، وفي بدله إن كان معدوماً ، وهذا أشبه بمسألتنا ، وبه يبطل^(٤) ما ذكره .

وأما القرض فإنه لما ثبت بدله في الذمة فلم يعد الملك له في المقرض إلا برضى المقرض^(٥) واختياره . انتهى^(٦) .

(١) في ف [إنما أخذ] .

(٢) أي : عدم وجود عوض اللقطة عند الملتقط .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ز .

(٤) في ب (تبطل) .

(٥) في ب ، ز ، ف (المقرض) .

(٦) أي : كلام صاحب المغني ٨ / ٣٠١ و ٣٠٢ .

وعنه لا يضمنها الملتقط إذا تلفت ، حكى ابن أبي موسى عن أحمد أنه لوَّح^(١) في موضع إذا أنفقها^(٢) بعد الحول والتعريف لم يضمنها^(٣) ؛ لحديث عياض بن حمار^(٤) المرفوع : « فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ »^(٥) .

(١) لَوَّحَ بالشيء إذا أظهره ولمع به ، وأشار إليه ، وانظر : لسان العرب ٢/ ٥٨٦ ، مادة (لوح) ، والمعجم الوسيط ٢/ ٨٤٥ .

(٢) في ب (نفقها) .

(٣) انظر : المغني ٨/ ٣١٣ ، والشرح الكبير ٣/ ٤٨٩ ، وشرح الزركشي ٤/ ٣٣٧ ، والإينصاف ٤/ ٤٢٠ .

(٤) في ب ، ز ، ف (حماد) .

(٥) سبق تخريج هذا الحديث : في ص ١١٠ .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث على هذه الرواية ، كما قال في المغني ٨/ ٣١٣ : أنه جعل المال هنا مباحاً ولذلك فلا يضمن .

ومن أدلة هذه الرواية ما جاء في حديث زيد بن خالد المتقدم « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا » وفي رواية « فَبِهَا لَكَ » ولم يأمره برد بدلها . فدل على أنها لا تضمن .

وقد ذكر صاحب المغني هذه الرواية وأدلتها ثم أجاب على هذه الأدلة فقال في المغني : ٨/ ٣١٣ ، ٣١٤ (ولنا قول النبي ﷺ : « فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَفِقْهَا ، وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ ، فَادْفَعْهَا إِلَيْهِ » ، وهذا الحديث أخرجه البخاري في اللقطة برقم (٣٤٢٨) ، ومسلم في اللقطة برقم (١٧٢٢) من حديث سليمان بن بلال ، وقال الأثرم : قال أحمد : أذهب إلى حديث الضحاك من عثمان ، جَوَدَهُ ، ولم يروه أحدٌ مثل ما رواه : « إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا بَعْدَ سَنَةٍ ، وَقَدْ أَنْفَقَهَا رَدَّهَا إِلَيْهِ » . لأنها عين يلزم ردها لو كانت باقية ، فيلزم ضمانها إذا أتلَفَهَا كما هو قبل الحول ، ولأنه مال معصوم ، فلم يجوز إسقاط حقه منه مطلقاً ، كما لو اضطر إلى مال غيره . ا. هـ .

وقيل : ولا يردّها إذا ^(١) كانت باقية ^(٢) .

(وتعتبر القيمة) في اللقطة إذا تلفت ، وقد زادت أو نقصت (يوم عُرف ربها) ؛ لأنه قد وجب على الملتقط رد العين إليه يوم معرفته به ، فإذا لم يمكنه ردها إليه وجبت عليه قيمتها يومئذ ^(٣) .

وقيل : يوم ملكها ^(٤) ، وقيل : يوم تصرفه ^(٥) فيها ^(٦) ، وقيل : يوم غرم بدلها ^(٧) .

وأما إذا كانت من ذوات الأمثال فإنه يلزمه مثلها ، قال بعض الأصحاب : لا أعلم في هذا خلافاً ^(٨) .

(١) في ز (إن) .

(٢) انظر : المبدع ٥ / ٢٨٧ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٠ .

(٣) قال في الإنصاف ٦ / ٤٢١ وهذا على الصحيح من المذهب .
وانظر : الفروع ٤ / ٥٧٢ ، والمحزر ١ / ٣٧٢ ، والمبدع ٥ / ٢٨٧ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٣٥ .

(٤) قال في الإنصاف ٦ / ٤٢١ : وهذا القول قطع به ابن أبي موسى ، وصاحب التلخيص .
وانظر : المبدع ٥ / ٢٨٧ .

(٥) في ب (تعرفه) .

(٦) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٢ ، والمبدع ٥ / ٢٨٧ ، والإنصاف ٦ / ٤٢١ .

(٧) انظر : المراجع السابقة .

(٨) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٢١ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٣٥ .

(وإن وصفها) أي : اللقطة (ثان قبل دفعها للأول أقرع) ^(١) بينهما ، (ودفعت إلى قارع يمينه) / ، نص عليه ^(٢) ، وبه جزم القاضي ^(٣) ، وابن عقيل ^(٤) .

قال الحارثي : والمذهب : القرعة ودفعها إلى القارع مع يمينه ، نص عليه ^(٥) .

قال في المغني : فإن وصفها اثنان أقرع بينهما ، فمن وقعت له القرعة حلف أنها له ، وسلّمت إليه ، وهكذا إن أقاما بيتين أقرع بينهما ، فمن وقعت له القرعة حلف ^(٦) ودفعت إليه . ذكره القاضي .

وقال أبو الخطاب : تُقسَّمُ بينهما ^(٧) ؛ لأنهما تساويا فيما يُستحق به الدفع ، فتساويا فيها كما لو كانت في أيديهما .

والذي قلناه ^(٨) أصح وأشبه بأصولنا ، فيما إذا تداعيا عينا في يد غيرهما ؛ ولأنهما تداعيا عينا في يد غيرهما وتساويا في البينة ، أو في عدمها ، فتكون لمن

(١) قال في الدر النقي ٣ / ٥٦٨ : يقال أقرع يُقرع ، قرعة . وإقراعا : إذا أسهم ليخرج المبهم . وانظر : الصحاح ٣ / ١٢٦٢ مادة قرع .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣١١ ، والمقنع ٢ / ٣٠٠ ، والفروع ٤ / ٥٧١ ، والمبدع ٥ / ٢٨٨ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٢ .

(٣) كما في المغني ٨ / ٣١١ ، والمقنع ٢ / ٣٠٠ .

(٤) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٢٢ .

(٥) انظر : المرجع السابق .

(٦) ساقطة من ف .

(٧) انظر : الهداية لأبي الخطاب محفوظ الكلوداني ١ / ٢٠٣ .

(٨) وهو : القرعة بينهما واليمين .

وقعت له القرعة ، كما لو ادّعى وديعةً في يد إنسانٍ ، فقال : هي لأحدكما لا أعرفه عيناً ، وفارق ما إذا كانت في أيديهما ؛ لأن يد كل واحد على نصفها ، فرجح قوله فيه ^(١) .

(و) إن وصفها إنسان فدفعت إليه ثم جاء ثان (بعده) فادعاها ووصفها (لا شيء للثاني) ؛ لأن الأول استحقها ؛ لوصفه إياها ، وعدم المنازع فيها حين أخذها ، وثبتت يده عليها ، ولم يوجد ما يقتضي انتزاعها منه ، فوجب إبقاؤها له كسائر ماله ^(٢) .

وقال أبو يعلى الصغير ^(٣) : إن زاد في الصفة احتمال تخريجه على بينة النتائج والنساج ^(٤) ، فإن رجحنا به رجحنا هنا ^(٥) .

(١) هنا انتهى كلام المغني ، ٣١٠ / ٨ ، ولم ينه الشارح - رحمه الله - على ذلك .

(٢) قال في الإنصاف : ٤٢٣ / ٦ (وهذا على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . وانظر : المغني ٣١٢ / ٨ ، والشرح الكبير ٤١٠ / ٣ ، والفروع ٥٧١ / ٤ ، والمبدع ٢٨٨ / ٥ .

(٣) هو : محمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء ، القاضي أبو يعلى الصغير ، الملقب عماد الدين ابن القاضي أبي خازم ابن شيخ المذهب القاضي أبي يعلى ، ولد سنة (٤٩٤هـ) ، وكان ذا ذكاء مفرط ، وذهن ثاقب وفصاحة ، وحسن عبارة ، توفي سنة (٥٦٠هـ) .

من مصنفاته : التعليقة في مسائل الخلاف ، حقق جزء منه في رسالة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية ، وكتاب المفردات ، وشرح المذهب .
انظر ترجمته في : الذيل لابن رجب ١ / ٢٤٤ ، والمنهج الأحمد ٢ / ١٢٨ ، والمقصد الأرشد ٢ / ٥٠٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠ / ٣٥٣ .

(٤) بينة النتائج : هي البينة التي تشهد أن هذا الحيوان لفلان ، وأنه ابن بهيمته ، وأنه أنتجه في ملكه ، وتأتي بينة أخرى فتشهد به لآخر دون تفصيل ، فهنا نثبتة للأول ؛ لأن بينته زادت تفصيلاً .
وبينة النساج : أن تأتي بينة فتشهد أن هذا الثوب لفلان ، وأنه نسجه في ملكه ، وتأتي بينة =

(وإن) وصفها إنسان وأخذها ، ثم (أقام آخر بينة أنها له أخذها من واصف) ؛ لأن البينة أقوى من الوصف ، فيرجح صاحبها بذلك ، ولأنه يحتمل أن يكون الواصف رآها عند من أقام البينة فحفظ أوصافها فجاء وادعاها ، وهو مبطل^(١) .

(فإن) كانت قد (تلفت) عند الواصف كان عليه ضمانها ؛ لأن يده يد عادية فضمنها كالغصب^(٢) ، و (لم يضمن ملتقط) لمن أقام البينة شيئاً ؛ لأنه / دفعها إلى ف ٢١٧ ب الواصف بإذن الشرع ، فلم يضمنها كما لو دفعها بأمر الحاكم ، ولأن الدفع واجب عليه فكان بغير اختياره فلم يضمن كالمكره^(٣) .

وقيل : لمن أقام البينة تضمن من شاء من الواصف والملتقط الدافع إليه إلا أن يكون قد دفعها بأمر حاكم ؛ لأن أخذها بأمر الحاكم على سبيل القهر ، أشبه ما لو غصبها منه غاصب^(٤) .

وإن كان الملتقط إنما أعطى الواصف بدل اللقطة بمقتضى أنها قد كانت تلفت عنده ، لم يكن لذي البينة طلب الواصف ؛ لأن ما أخذه ليس من ماله ، وإنما هو من = أخرى فتثبت أنه للآخر دون تفصيل . فهنا ثبتته للأول ؛ لأن بيته زادت في التفصيل ، وهكذا .
انظر : المغني ١٤ / ٢٨١ ، ٢٨٢ ، والشرح الكبير ، ٦ / ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٥) انظر : الإرشاد ص ٢٥٣ ، والفروع ٤ / ٥٧٢ ، والمبدع ٥ / ٢٨٨ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٣ .

(١) انظر : المغني ٨ / ٣١١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٩ ، والمبدع ٥ / ٢٨٨ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٣ .

(٢) وهذا القول هو تخريج في المغني ٨ / ٣١١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٩ .

(٣) قال في الإنصاف ٦ / ٤٢٤ : وهو المذهب .

وانظر : المبدع ٥ / ٢٨٨ .

(٤) ومن قال بهذا القول المصنف في المقنع ٢ / ٣٠١ .

وقال الحارثي في الإنصاف ٦ / ٤٢٤ : « وهو قول كثير من الأصحاب » ، وقال به القاضي أبو يعلى كما في الإنصاف ٦ / ٤٢٤ .

مال الملتقط ، وتعين طلبه على الملتقط ؛ لأن ماله إنما تلف تحت يده ، وللملتقط الرجوع على الواصف بما أخذه ؛ لتبين عدم استحقاقه / له ^(١) . ومحل ذلك ما لم يكن أقر للواصف بملكها ^(٢) ، فإنه حينئذ يكون مدعياً أن مقيم ^(٣) البيئة ظلمه بتضمينه ، فلا يملك الرجوع به على غير من ظلمه ^(٤) .

وإن التقطها اثنان فعرفاًها حولاً فلم تعرف ، كانت بينهما بالسوية ، وكذا لو كان الملتقط أكثر من اثنين ^(٥) .

وإن رأياها معا ، فبادر أحدهما فأخذها ، أو رآها أحدهما وأعلم بها صاحبه فأخذها ، فهي لأخذها ؛ لأن استحقاق اللقطة بالأخذ لا بالرؤية ، كالاصطياد ^(٦) .

وإن قال أحدهما لصاحبه : هاتها فأخذها ^(٧) ، نظرت في نيته ، فإن أخذها ^(٨)

(١) ساقط من ف .

وانظر : المغني ٨ / ٣١٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٠ .

(٢) انظر : القواعد لابن رجب ، القاعدة الخامسة والتسعون ، ص : ٢٢٠ ، والمحزر ١ / ٣٧٢ ، والإنصاف ٦ / ٢٢٤ ، والتنقيح المشبع ص : ٢٤٧ .

(٣) في ز (يقيم) .

(٤) انظر : مطالب أولي النهى ٤ / ٢٣٦ .

(٥) قال في المغني ٨ / ٣٠١ : وإن قلنا بوقوف الملك على الاختيار ، فاختر أحدهما دون الآخر ، ملك المختار نصفها دون الآخر .

وانظر : الشرح الكبير ٣ / ٤٨٤ ، والإنصاف ٦ / ٤١٦ .

(٦) انظر : المغني ٨ / ٣٠١ ، والإنصاف ٦ / ٤١٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٤ .

(٧) في ب ، ز (فدفعها) ، وفي ف (فعرفها) .

(٨) في ب ، ز ، ف (دفعها) .

لنفسه فهي له ، دون الأمر ، وإن أخذها ^(١) للأمر فهي له كما لو وكله في الاصطیاد له ، ذكره في المغني ^(٢) .

قال ابن نصر الله في حاشيته ^(٣) على هذا المحل : فإن رفعها من غير نية احتمال وجهين : أقواهما أنها للأخذ ، وجزم في الكافي بأنها للأخذ ^(٤) ؛ لأنه لا يصح التوكيل فيه ، ولم يذكر البينة ؛ ليكون كلامه في الكافي على ما إذا لم يكن له نية ، وهنا على ما إذا كانت له نية .

وإن قال : ارفعها لي ، فيتوجه أنها للأمر إلا أن ينوي نفسه ^(٥) . انتهى ^(٦) .

(١) في ز (دفعها) .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٠١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٤ .

(٣) هو : أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر الكرمانی البغدادي ، الإمام ، العلامة ، شيخ المذهب ، ومفتي الديار المصرية ، ولد سنة (٧٦٥ هـ) محب الدين أبو الفضل ، نزيل القاهرة ، أثنى عليه أهل عصره ، توفي سنة (٨٤٤ هـ) . من مصنفاته : حواشي على المحرر ، والفروع ، والكافي وغيرها ، وله عمل كثير على صحيح مسلم .

انظر ترجمته في : الضوء اللامع ٢ / ٢٣٣ ، والمقصد الأرشد ١ / ٢٠٢ والمدخل ص ٢٠٦ ، وشذرات الذهب ٧ / ٢٥٠ .

(٤) الكافي في الفقه ، لموفق الدين ابن قدامة ، صاحب المغني ، قال في مقدمته : توسطت فيه بين الإطالة والاختصار ، وأومات إلى أدلة مسائله مع الاقتصار ، وعزوت أحاديثه إلى كتب أئمة الأمصار ، وقد خرج أحاديثه الضياء المقدسي صاحب المختار ، المتوفى سنة (٦٤٣ هـ) . وانظر : الكافي ٢ / ٣٦٠ ، والمدخل ص : ٢١٨ .

(٥) ساقطة من (ف) .

وانظر : الشرح الكبير ٣ / ٤٨٣ .

(٦) الكافي ٢ / ٣٦٠ .

(ولو أدركها ربها بعد الحول مبيعة أو موهوبة) بعد الحول والتعريف ، وهي بيد من انتقلت إليه (فليس له) أي : لربها (إلا البذل) ؛ لأن تصرف الملتقط وقع صحيحاً ؛ لكونها صارت في ملكه ^(١) ؛ (وينفسخ) العقد / إن أدركها ربها (ب ١٧٩ ب زمن خيار ، وترد) له كما لو أدركها (بعد عودها) إلى الملتقط (بفسخ أو غيره) ^(٢) ؛ لأنه وجد عين ماله في يد ملتقطه فكان له أخذه .

كالزوج إذا ^(٣) طلق قبل الدخول ، فوجد الصداق قد رجع إلى المرأة ، (أو) كما لو أدركها بعد (رهنها) ، فإن ربها يتزعمها من يد المرتهن ؛ لقيام ملكه وانتفاء إذنه ، قاله الحارثي . قال في الإنصاف : قلت : يتوجه عدم الانتزاع لتعلق حق المرتهن به ^(٤) . (ومؤنة الرد) : أي : رد اللقطة إلى مالكةا إن احتاج إلى مؤنة (على ربها) ^(٥) ، ذكره في التعليق ^(٦) ،

(١) انظر : المغني ٨ / ٣١٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٩ ، والإنصاف ٦ / ٤٢١ .

(٢) وهذه المسألة وهي ما إذا جاء صاحب اللقطة ، ووجدها مبيعة أو موهوبة في زمن خيار فإن فيها الخلاف على وجهين أصحها - كما ذكر ذلك صاحب الإنصاف ٦ / ٤٢١ وهو ما ذكره المؤلف : وجوب الفسخ والرد إليه ، وهذا الوجه قال به الحارثي كما في الإنصاف ٦ / ٤٢١ ، وجزم به صاحب الكافي ٢ / ٣٥٦ .

والوجه الثاني : عدم الوجوب . قال في الإنصاف ٦ / ٤٢٠ : وهو قوي في النظر ؛ لأن الملك ينتقل إلى المشتري زمن الخيار ، على الصحيح من المذهب . وانظر : المغني ٨ / ٣٢٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٨٩ .

(٣) في ب (إلي) .

(٤) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٢٢ .

(٥) قال في الإنصاف ٦ / ٤٣٠ : على الصحيح من المذهب .

(٦) التعليق للقاضي أبي يعلى وقد تقدمت ترجمته ، وكتاب التعليق كتاب كبير في الخلاف بين الأئمة الأربعة ، وهو مشهور بين كتب المذهب ، وطريقة المؤلف : أنه يذكر المسألة ، ثم يدلل =

الحكم إذا وجدت اللقطة
بعد الحول والتعريف ،
مبيعة أو موهوبة

والانتصار^(١)؛ لتبرع الملتقط بحفظها ، ومعناه في منتهى الغاية^(٢) في عدم سقوط الزكاة بتلف المال قبل التمكن ، وفي الترغيب والرعاية عليه^(٣) .

(ولو قال مالکها بعد تلفها) بيد الملتقط قبل زمن التعريف المشروع : عليك ضمانها بتعديك ؛ لكونك إنما (أخذتها لتذهب بها) لا لأن تعرفها ، (وقال الملتقط) : إنما أخذتها (لأعرفها فقوله) أي : الملتقط (بيمينه) ، ذكره المجد في شرحه^(٤) ، ووجهه أنه منكر ، وأن الأصل براءة ذمته^(٥) .

=لها ويعلق عليها ، ويرجح ما يختاره ، وقد اهتم به علماء المذهب ، وخرج أحاديثه الحافظ عبدالرحمن الجوزي ، في كتابه : التحقيق في تخريج أحاديث التعليق ، وغالب كتاب التعليق مفقود ولا يوجد مصطلحات منه إلا قطعة يسيرة من كتاب الحج . وانظر : الفقه الحنبلي ص : ٨٤ ، وكشف الظنون ٢ / ١٦٦٨ . وانظر كلامه في : الإنصاف ٦ / ٤٣٠ .

(١) الانتصار لمحمود بن أحمد الكلوذاني ، وقد تقدمت ترجمته ، وكتاب الانتصار كتاب كبير في الخلاف المشهور ، وقد نهج فيه منهج شيخه القاضي أبي يعلى في الخلاف الكبير ، وله اختيارات مفردة ، وقد طبع منه قسم العبادات في رسائل علمية في الجامعة الإسلامية . انظر : المقصد الأرشد ٢ / ٢١ ، ٢٢ . وانظر كلامه في : الإنصاف ٦ / ٤٣٠ .

(٢) منتهى الغاية في شرح الهداية : كتاب في الفقه لمؤلفه أبي البركات مجد الدين ابن تيمية ، وقد تقدمت ترجمته في ص : ١٠٩ .

(٣) أي : مؤنة الرد على الملتقط .

وانظر : الفروع ٤ / ٥٧٢ ، والمبدع ٥ / ٢٨٧ ، والإنصاف ٦ / ٤٣٠ ، ومطالب أولي النهي ٤ / ٢٣٧ .

(٤) أي في شرحه : على الهداية الموسوم بـ : (منتهى الغاية في شرح الهداية) . وانظر : الإنصاف ٦ / ٤٢١ ، ومطالب أولي النهي ٤ / ٢٣٧ .

(٥) انظر : مطالب أولي النهي ٤ / ٢٣٧ .

(ووارث) للملتقط أو لرب اللقطة (فيما تقدم) من الأحكام (كمورثه)^(١) ، قيام الوارث مقام المورث في حكم اللقطة واللقط .
ومن ذلك أن الملتقط إذا مات واللقطة موجودة بعينها قام وارثه مقامه في إتمام تعريفها ، إن مات قبل الحول ، ودخولها في ملكه بعد إتمام التعريف .

وإن مات بعد الحول ورثها الوارث كسائر أموال الميت ، ومتى جاء صاحبها أخذها من الوارث كما يأخذها من المورث^(٢) .

وإن كانت معدومة العين فصاحبها غريم للميت بمثلها إن كانت من ذوات الأمثال ، أو بقيمتها إن لم تكن كذلك^(٣) ، فيأخذ ذلك من تركته / إن اتسعت ف ٢١٨
لذلك ، وإن ضاقت زاحم الغرماء ، سواء تلفت بعد الحول بفعله أو بغير فعله ؛ لأنها قد دخلت في ملكه بمضي الحول .

وإن علم أنها تلفت قبل الحول بغير تفريط [فلا ضمان عليه]^(٤) ، ولا^(٥) شيء لصاحبها ؛ لأنها أمانة تلفت بغير تفريط فلم تضمن كالوديعة^(٦) .

(١) انظر : المغني ٨ / ٣٢٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٠ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٣٧ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢١ .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٢٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٠ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٣٧ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢١ .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ب ، ز ، ف .

(٥) في ب ، ز ، ف (فلا) .

(٦) المسألة السابقة منقولة بنصها من المغني ٨ / ٣٢٢ ولم يشر المؤلف إلى ذلك .
وانظر : الهداية ١ / ٢٠٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٠ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٣٧ .

فأما إن لم يعلم ^(١) تلفها ولم توجد ^(٢) في التركة، فقال في المغني : إن ظاهر كلام الخرقي أن صاحبها غريم بها ، سواء كان قبل الحول أو بعده ؛ لأن الأصل بقاؤها ^(٣) . ويحتمل ، أن لا يلزم الملتقط شيء ، ويسقط حق صاحبها ؛ لأن الأصل براءة ذمة الملتقط منها .

ويحتمل أن تكون قد تلفت بغير تفريط فلا تشتغل ذمته بالشك .

ويحتمل أنه إن كان الموت قبل الحول فلا شيء عليه ؛ لأنها كانت أمانة عنده ولم تعلم خيائته ^(٤) ، فيها ^(٥) ، والأصل براءة ذمته منها ^(٦) .

وإن مات بعد الحول فهي في تركته ؛ لأن الأصل بقاؤها إلى ما بعد الحول ، ودخولها في ملكه ووجوب بدلها عليه ^(٧) .

فإن قيل : قد قلتم : إن صاحبها لو جاء بعد بيع الملتقط لها أو هبته لم يكن له إلا بدلها ، فلم قلتم : إنها/ إذا انتقلت إلى الوارث يملك صاحبها أخذها ؟ قلنا : لأن الوارث خليفة المورث وإنما يثبت له الملك فيها على الوجه الذي كان ثابتاً لمورثه ،

(١) في ز (تعلم) .

(٢) في ب ، ف (يوجد) .

(٣) انظر : المغني ٨/ ٣٢٢ ، والشرح الكبير ٣/ ٤٩٠ ، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي ٤/ ٣٣٨ ، وكشاف القناع ٤/ ٢٢١ .

(٤) في ز (جنايته) .

(٥) ساقطة من ف .

(٦) انظر : المغني ٨/ ٣٢٢ ، والشرح الكبير ٣/ ٤٩٠ ، ٤٩١ ، وشرح الزركشي ٤/ ٣٣٨ .

(٧) انظر : المغني ٨/ ٣٢٣ ، والشرح الكبير ٣/ ٤٩١ .

وملك مورثه فيها كان مراعى مشروطاً بعدم مجيء صاحبها، فكذا ملك وارثه ، بخلاف ملك المشتري والمتَّهب فإنهما يملكان ملكاً مستقراً . انتهى^(١) .

قال ابن نصر الله : ولأن البيع والهبة اختياري ، والإرث قهري .

(ومن استيقظ) من نوم أو إغماء (فوجد في ثوبه) أو كيسه (مالا) ، مسائل متفرقة في اللقطة
دراهم^(٢) أو غيرها (لا يدري من صرّه) أو وضعه ، (فهو له) ولا تعريف عليه ؛ لأن قرينة الحال تقتضي تملكه له^(٣) .

قال في الإنصاف : ولأحمد نص يوجب التعريف وينفي الملك . انتهى^(٤) .

(ولا يبرأ من أخذ من نائم شيئاً إلا بتسليمه له) بعد انتباهه ، قال في الإنصاف : وكذلك الساهي ، انتهى^(٥) . يعني أن من أخذ من إنسان ساه شيئاً في حال سهوه لم يبرأ إلا برده عليه بعد زوال حالة السهو عنه .

ووجه ذلك : أن الأخذ في حالة من هاتين الحالتين موجب لضمان المأخوذ على أخذه ؛ لوجود التعدي ؛ لأنه إما سارق أو غاصب ، فلا يبرأ من عهده إلا برده على مالكة في حالة يصح قبضه له فيها^(٦) . والله أعلم .

(١) أي : كلام الموفق في المغني ٨ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٢) في ب (أو دراهم) .

(٣) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣١ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٣٧ ، وغاية المنتهى ٢ / ٢٨٢ .

(٤) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣١ .

(٥) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٠٧ .

(٦) انظر : مطالب أولي النهى ٤ / ٢٣٧ .

(ومن وجد في حيوان نقداً) / كما لو اشترى إنسان شاة فذبحها فوجد في ب ١٨٠ أ
 بطنها دنانير، ودراهم، (أو درة)^(١) أو عنبرة^(٢) (فلقطة) ، يلزمه تعريفها ،
 ويبدأ بالبائع لاحتمال أن يكون ذلك من ماله ، فإن لم يعرف كان (لواجده)^(٣) .
 قال في الفروع : نص عليه^(٤) .

ونقل ابن منصور لبائع ادّعاه^(٥) إلا أن يدعي مشتر أنه أكله عنده فله^(٦) .
 (وإن وجد) إنسان (درة غير مثقوبة في سمكة فلصياد)^(٧) .

(١) قال في لسان العرب ٤ / ٢٨٢ : الدرّة : هي اللؤلؤة العظيمة .
 وانظر : القاموس المحيط مادة درّ ص : ٥٠٠ .

(٢) العنبرة : هي نوع من الطيب الجيد ، وسمي بذلك ؛ لأنه يؤخذ من جلد سمكة بحرية يقال
 لها العنبر .
 وانظر : لسان العرب ٤ / ٦١٠ .

(٣) انظر : الإرشاد ص ٢٥٤ ، المغني ٨ / ٣١٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٧ ، والفروع ٤ / ٥٧٣ .
 وقال في الإنصاف ٦ / ٤٣٠ : على الصحيح من المذهب .

(٤) أي الإمام أحمد ، وانظر : الفروع ٤ / ٥٧٣ .

(٥) يعني أنها تكون لقطة للبائع . إن ادعى ذلك الشيء .

(٦) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٣ ، والإنصاف ٦ / ٤٣٠ .

(٧) انظر : المغني ٨ / ٣١٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٧ ، والفروع ٤ / ٥٧٣ ، والإنصاف
 ٦ / ٤٣٠ .

قال في الفروع : لأن الظاهر ابتلاعها من معدنها^(١) .

قال في المغني : لأن الدر يكون في البحر بدليل قوله تعالى : ﴿وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾^(٢) ، فتكون لآخذها^(٣) ، فإن^(٤) باعها الصياد [ولم يعلم ، فوجدها المشتري في بطنها ، فهي للصياد]^(٥) نص^(٦) عليه [أحمد^(٧) ؛ لأنه إذا لم يعلم]^(٨) ما في بطنها فلم^(٩) يبعه ، ولم يرض بزوال ملكه عنه ، فلم يدخل في البيع ، كمن باع داراً له مالٌ مدفونٌ فيها^(١٠) .

(١) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٣ .

والفرق بين الشاة والسمة هنا : أن السمة ترعى في البحر فتبتلع ما فيه من لؤلؤ ، وغيرها ، وهي من معادن البحر ، بخلاف الشاة فإنها لا ترعى ولا تأكل معادن اللؤلؤ ، فالظاهر أن اللؤلؤة وقعت فابتلعها ، فتكون لقطة كما لو رآها في غير بطنها .
وانظر : أيضا الدلائل في الفرق بين المسائل ١ / ٤٣٠ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٦ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٢ و ٢٢٣ .

(٢) سورة فاطر من الآية ١٦ .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣١٦ .

(٤) في ب ، ز ، ف (حتى ولو) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ب ، ز ، ف .

(٦) في ب ، ف (ونص) .

(٧) كما في : المغني ٨ / ٣١٧ ، والكافي ٢ / ٣٦٠ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٧ .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ب ، ز ، ف .

(٩) ساقطة من ز ، ف . وفي ب (لم) .

(١٠) انظر : المغني ٨ / ١٣٧ ، والكافي ٢ / ٣٦٠ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٧ ، والإنصاف ٦ / ٤٣٠ .

وإن كانت الدُرَّة فيها أثر لآدمي ، مثل إن كانت مثقوبةً أو متصلةً بذهبٍ أو فضةٍ أو غيرهما ، فلقطة لا يملكها الصياد^(١) ، كما لو وجد في بطن السمكة دراهم أو دنائير ، ومن صاد غزالاً أو نحوه فوجده مخضوباً^(٢) أو في عنقه حرزاً^(٣) أو^(٤) في أذنه قرطاً^(٥) ، ونحو ذلك مما يدل على ثبوت اليد عليه قبل ذلك فهو لقطه^(٦) .

وقال أحمد فيمن ألقى شبكة في البحر فوقع فيها سمكة فجذبت الشبكة^(٧)

(١) لأنها لم تقع في البحر حتى تثبت اليد عليها .

وانظر : المغني ٣١٧ / ٨ ، والشرح الكبير ٤٧٧ / ٣ .

(٢) قال في لسان العرب ١ / ٣٥٧ مادة خضب : خَضَبَ الشيء ، يَخْضِبُهُ ، خَضْبًا وَخَضْبَةً : غَيَّرَ لَوْنَهُ بِحُمْرَةٍ ، أَوْ صَفْرَةٍ ، أَوْ غَيْرِهِمَا .
وانظر : القاموس المحيط ص : ١٠٣ مادة خضب .

(٣) في ب ، ف ، (حرزاً) .

والحرز : بالكسر : الموضع الحصين يقال : هذا حرزٌ حريز ، والحرز : ما أحرزك من موضع وغيره .

وتسمى العَوْدَةُ والتعويذ حرزاً .

انظر : لسان العرب ٥ / ٣٣٣ مادة حرز ، والقاموس المحيط ص : ٦٥٣ ، مادة حرز .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) في ب ، ز ، ف (قرطاً) .

والقرط : نوع من الحلبي يُعلَّق في شحمة الأذن .

انظر : لسان العرب ٧ / ٣٧٤ مادة قَرَطَ ، والقاموس المحيط ص : ٨٨٠ مادة قرط .

(٦) قال في المغني ٨ / ٣١٨ : وهذا دليل على أنه كان مملوكاً .

وانظر : الشرح الكبير ٣ / ٤٧٧ .

(٧) في ب ، ز ، ف (السمكة) .

فمرت بها في البحر ، فصادها رجل ، فإن السمكة للذي حازها ، والشبكة يُعرّفها ويدفعها إلى صاحبها ^(١) . فجعل الشبكة / لقطّة ؛ لأنها مملوكة لأدمي ، والسمكة لمن صادها ؛ لأنها كانت مباحة ولم يملكها صاحب الشبكة ؛ لكون شبكتها لم تُثبتها فبقيت على الإباحة ، ذكره في المغني ^(٢) .

ونقل عن أحمد في رجل انتهى إلى شرك ^(٣) فيه حمارٌ وحشٍ أو ظبية ، قد شارب الموت ، فخلّصه وذبحه ، هو لصاحب الأُحْبُولَةِ ، وما كان من الصيد في الأُحْبُولَةِ فهو لمن نصبها وإن كان بازيّا ^(٤) أو صقراً أو عُقاباً ^(٥) . قال ^(٦) : وسئل ^(٧) عن بازيٍّ أو صقر أو كلب مُعلَّم أو فهد ذهب عن صاحبه ، فدعاه فلم يجبه ، ومَرَّ في الأرض حتى أتى لذلك أيام فأتى قرية ، فسقط على

(١) انظر : كلام الإمام أحمد في : المغني ٨ / ٣١٨ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٧٧ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٣٩ .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣١٨ .

(٣) الشَّرْك : بفتح الشين والراء ، هي حبال الصيد ، وما يُنصب للطير . انظر : مختار الصحاح مادة الشَّرْك ص : ٣٣٦ ، والقاموس المحيط مادة الشَّرْك ص : ١٢٢٠ ، والمطلع ص : ٢٧٥ .

(٤) طائر يُصاد به ، وهو من فصيلة الصقور ، ومن أنواعه الباشق ، والبيدق . انظر : القاموس المحيط مادة بزو ص : ١٦٣٠ ، والمعجم الوسيط ١ / ٥٥ .

(٥) العقاب : طائر من كواسر الطير ، قوي المخالب ، له منقار قصير ، وهو حاد البصر . انظر : المعجم الوسيط ٢ / ٦١٣ .

(٦) أي : صاحب المغني ٨ / ٣١٨ .

(٧) أي : الإمام أحمد .

حائط ، فدعاه رجل فأجابه؟ قال : يرده على صاحبه ، قيل له : فإن دعاه فلم يُجبه فنصب له شركاً فصاده به ؟ قال : يرده على صاحبه ^(١) .

قال في المغني : فجعل هذا لصاحبه ؛ لأنه قد ملكه ، فلم يزل ملكه عنه بذهابه عنه ، والسمة في الشبكة ، لم [يكن ملكها] ^(٢) ولا حازها ، وكذلك جعل ما وقع في الأحولة من البازي والصقر والعقاب ، لصاحب الأحولة ، ولم يجعله ها هنا لمن وقع في شركه ؛ لأن هذا فيما علم أنه قد كان مملوكاً لإنسان فذهب ، وإنما يعلم هذا بالخبر ، أو بوجود ما يدل على الملك فيه ، مثل وجود السير في رجله ، أو ^(٣) آثار التعليم مثل [استجابته للذي] ^(٤) يدعوه ، ونحو ذلك .

ومتى لم يوجد ما يدل على أنه مملوك ، فهو لمن اصطاده ؛ لأن الأصل عدم الملك فيه وإباحته ، انتهى ^(٥) .

(ومن [ادعى ما (أي)] ^(٦) : مالا (بيد لص أو ناهب أو قاطع طريق) قد

قدر عليه (ووصفه) ، أي : وصف ما ادعاه بصفة تميزه ، (فهو له) بمجرد

(١) انتهى كلام الإمام أحمد كما في المغني ٨/ ٣١٨ ، ٣١٩ ، والشرح الكبير ٣/ ٤٧٧ .

(٢) في ف (تكن ملكاً) .

(٣) ف ب ، ز ، ف (و) .

(٤) في ب ، ز ، ف (استجابة الذي) .

(٥) كلام صاحب المغني ٨/ ٣١٩ .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ف .

الوصف ، ولا يكلف بينة تشهد بملكه إياه ؛ لأنه بيد من لم يدع ملكه ^(١) .

قال ابن رجب ^(٢) في القاعدة الثامنة / والتسعين ^(٣) : من ادعى شيئاً ووصفه ز ١١٨٩ دفع إليه بالصفة إذا جهل ربه ، ولم يثبت عليه يد من جهة مالكة ، وإلا فلا ، ويتخرج على ذلك مسائل ، ثم قال : ومنها الأموال المغصوبة والمنهوبة والمسروقة ، كالموجودة مع اللصوص ، وقطاع الطريق ونحوهم ، يكتفى فيها بالصفة انتهى ^(٤) .

(١) انظر : الفروع ٤ / ٥٧١ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٣ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢١ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٣٩ .

(٢) هو : عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسين بن محمد بن مسعود البغدادي ثم الدمشقي ، الشيخ العلامة ، الحافظ ، الزاهد ، شيخ الحنابلة زين الدين أبو الفرج ، ولد سنة (٧٣٦هـ) ، وقدم من بغداد مع والده إلى دمشق وهو صغير ، وأجازته النووي وغيره ، وكان عارفاً بالمذهب ، وقد أتقن الحديث ، توفي سنة (٧٩٥هـ) .
من مصنفاته : شرح الترمذي ، وشرح الأربعين للنووي ، وزاد عليها ، وشرح صحيح البخاري ، ولم يكمله ، وسماه فتح الباري ، والقواعد الفقهية ، وغيرها .
انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٢ / ٣٢١ ، والمقصد الأرشد ٢ / ٨١ ، وشذرات الذهب ٦ / ٣٣٩ ، والبدر الطالع ١ / ٣٢٨ .

(٣) في ب (والتسع) .

(٤) انظر القواعد لابن رجب ، القاعدة الثامنة والتسعون ، ص : ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

[فصل]^(١)

(ولا فرق بين ملتقط غني و) بين ملتقط (فقير و) لا بين ملتقط (مسلم) وملتقط (كافر) ، ولا بين ملتقط عدل (و) ملتقط (فاسق) يأمن نفسه عليها^(٢) ؛ لأن الالتقاط نوع اكتساب فكان [الفاسق والكافر]^(٣) من أهله ، كالاحتشاش والاحتطاب .

قال في الإنصاف : وهذا المذهب ، جزم به في الوجيز^(٤) وغيره ، وقدمه في الهداية^(٥) ، والمستوعب^(٦) ، والرعاية / الصغرى^(٧) ، والحاوي الصغير^(٨) ، ب ١٨٠ ب

(١) انظر هذا الفصل في : الفروع ٤ / ٥٧٠ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٤ .

(٢) وهذا هو المذهب .

انظر : المغني ٨ / ٣٣٦ ، والشرح الكبير ٣ / ٤١٩ ، والفروع ٤ / ٥٧٠ ، والمبدع ٥ / ٢٨٩ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٤ .

(٣) في ز ، (الكافر والفاسق) .

(٤) الوجيز لمؤلفه الحسين بن يوسف بن محمد بن السري ، وقد تقدمت ترجمته . وانظر قوله في : الإنصاف ٦ / ٤٢٤ .

(٥) انظر : الهداية لأبي الخطاب ١ / ٢٠٤ .

(٦) انظر : المستوعب تحقيق د / فهد السنيدي ٤ / ١٢٥٩ .

(٧) الرعاية لابن حمدان وقد سبقت ترجمته . انظر قوله في : الإنصاف ٦ / ٤٢٤ .

(٨) لأبي يعلى وقد سبقت ترجمته ، وانظر قوله في : الإنصاف ٦ / ٤٢٤ .

والفروع^(١) .

قال ابن منجا^(٢) في شرحه : هذا المذهب^(٣) ، انتهى^(٤) .

وقيل : تدفع لقطة الكافر لعدل ؛ لتعذر حفظها منه^(٥) .

وقيل : يضم إليه عدل^(٦) .

قال في المغني : وإن علم بها الحاكم أو السلطان أقرها في يده ، وضمَّ إليه مشرفاً عدلاً يُشرف عليه ويعرّفها^(٧) ؛ لأننا لا نأمن الكافر^(٨) على تعريفها ، ولا نأمنه أن يُخل في التعريف بشيء من الواجب عليه فيه ، وأجرُ المشرف عليه ، فإذا تم

(١) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٠ .

(٢) هو : منجى بن عثمان بن أسعد بن منجى التنوخي زين الدين ، الفقيه الأصولي المفسر ، ولد سنة (٦٣١هـ) ، ودرس وأفتى ، وناظر وانتهت إليه رئاسة المذهب في الشام . وله تصانيف منها : « الممتع في شرح المقنع » ، وهو كتاب مطبوع ، حققه د/ عبد الملك بن دهيش في ست مجلدات ، توفي سنة (٦٩٥هـ) . انظر ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٣٣٢ ، والمقصد الأرشد ٣ / ٤١ ، وشذرات الذهب ٥ / ٣٣٣ .

(٣) انظر : الممتع في شرح المقنع ٤ / ٩٥ .

(٤) كلام صاحب الإنصاف ٦ / ٤٢٤ .

(٥) قال في الإنصاف ٦ / ٤٢٤ ، وهذا القول احتمال في المغني ٨ / ٣٣٧ ، والشرح ٣ / ٤٩١ .

(٦) وهذا القول ، قال به الحارثي ، كما في الإنصاف ٦ / ٤٢٤ ، وقطع به الموفق كما في المغني ٨ / ٣٣٦ .

(٧) في ب (تعريفها) .

(٨) في ف (من الكافر) .

حول التعريف ملكها الملتقط ^(١).

ويحتمل أن تنزع من يد الذمي وتوضع في يد عدل؛ لأنه غير مأمون عليها.
انتهى ^(٢).

وقيل: يضم إلى الفاسق أمين في تعريفها وحفظها، وقطع به جماعة ^(٣).

قال في المغني: ويستحب لمن ليس بأمين أن لا يأخذ اللقطة، لأنه يعرض نفسه للأمانة، وليس هو من أهلها، فإن التقط صح التقاطه؛ لأنها جهة من جهات الكسب، وهو من أهل الكسب؛ ولأنه إذا صح التقاط الكافر، فالمسلم أولى، فإذا التقطها فعرفها حولا [ملكها كالعدل] ^(٤)، وإن علم الحاكم أو ^(٥) السلطان بها أقرها/ في يده، وضم إليه مشرفاً يشرف عليه، ويتولى تعريفها، كما ف ٢١٩ ب قلنا في الذمي، لأنه لا نأمنه عليها، وبهذا قال أبو حنيفة ^(٦)، والشافعي في أحد

(١) وقطع بهذا صاحب المغني ٨/ ٣٣٦، ٣٣٧.

وانظر: الشرح الكبير ٣/ ٤٩١، والإنصاف ٦/ ٤٢٥، وكشاف القناع ٤/ ٢٢٤.

(٢) كلام المغني ٨/ ٣٣٦، ٣٣٧.

وانظر: الشرح الكبير ٣/ ٤٩١، والإنصاف ٦/ ٤٢٥، وكشاف القناع ٤/ ٤٢٤.

(٣) ومن قطع بذلك: ابن عقيل كما في الإنصاف ٦/ ٤٢٥، والموفق كما في المغني ٨/ ٣٣٦، وصاحب الشرح الكبير ٣/ ٤٩١، وقدم هذا القول الحارثي كما في الإنصاف أيضاً، ومجد الدين أبو البركات كما في المحرر ١/ ٣٧٢.

(٤) في ب (لها كالعدل).

(٥) في ب، ز، ف (و).

(٦) انظر: المغني ٨/ ٣٣٧، والشرح الكبير ٣/ ٤٩٢.

وانظر قول أبي حنيفة في: روضة القضاة ٤/ ١٣٩٥، والبحر الرائق ٥/ ١٥٠، وحاشية ابن عابدين ٤/ ٢٧٧.

قوله^(١)، وقال في الآخر : ينزعها^(٢) من يده ، ويضعها^(٣) في يد عدل^(٤) .
ولنا^(٥) أن من خلّي بينه وبين الوديعة ، لم تزل يده عن اللقطة ، كالعدل ،
والحفظ يحصل بضم المشرّف إليه ، وإن لم يُمكن المشرّف حفظها منه ، انترعت من
يده ، وتركت في يد عدل ، فإذا عرّفها وتمت السنة ، ملكها ملقطةً ؛ لأن سبب
الملك وجد منه . انتهى^(٦) .

وتقدمت رواية أنه لا يملكها بعد حول التعريف ملقطةً إلا إذا كان فقيراً من غير
ذوي القربى^(٧) .

(وإن وجدها) أي : اللقطة (صغير أو سفيه أو مجنون) صح التقاطه ؛
لقطة الصغير
والسفيه

(١) وهو المذهب عند الشافعية ، انظر : المهذب ١ / ٥٦٧ ، وروضة الطالبين ٥ / ٣٩٣ ، والمنهاج
مع مغني المحتاج ٢ / ٤٠٧ .

وهذا القول هو قول المالكية أيضاً ولم يذكره الشارح ، حيث لم يشترطوا في الملتقط الإسلام ،
فمن باب أولى ألا يشترطوا العدالة في الملتقط إذا كان مسلماً .

وانظر : بداية المجتهد ٢ / ٣٣٠ .

(٢) في ف (نزعها) .

(٣) في ف (تضعها) .

(٤) انظر : اللباب في الفقه الشافعي ص : ٢٨٥ ، وروضة الطالبين ٥ / ٣٩٣ ، ومغني المحتاج
٢ / ٤٠٧ .

(٥) الكلام لصاحب المغني ٨ / ٣٣٧ .

(٦) كلام صاحب المغني ٨ / ٣٣٧ ، وانظر الشرح الكبير ٣ / ٤٩٢ .

(٧) والصحيح من المذهب ، والذي عليه جماهير الأصحاب : أن الملتقط يملكها سواء كان غنياً أو
فقيراً .

وانظر : المغني ٨ / ٢٩٠ ، والإنصاف ٦ / ٤١٣ ، والمبدع ٥ / ٢٨٣ .

لأنه نوع تكسب ، فصح ^(١) منه كالأصطياد والاحتطاب ^(٢) ، و (قام ^(٣) وليه) أي : ولي واجدها من هؤلاء ، (بتعريفها) ؛ لأنه قد ثبت لواجدها حق التمول فيها ، فكان على وليه القيام عليها ، (فإن تلفت بيد أحدهم) ، أي : بيد الواجد لها منهم ، (و) كان قد (فرط) ^(٤) في حفظها (ضمن) ما تلف منها بتفريطه في ماله ^(٥) .

قال في الفروع : نص عليه في صبي (كإتلافه) وكعبد ^(٦) ، وفي المنتخب ^(٧)

(١) في ف (يصح) .

(٢) وأيضاً فإن الأحاديث عامة في الالتقاط ، ولم تخصص أحداً عن أحد ، وانظر هذه المسألة في : الهداية لأبي الخطاب ١ / ٢٠٤ ، والمقنع في شرح الخرقى ٢ / ٦٨٦ ، والمغني ٨ / ٣٣٣ ، والمحرر ١ / ٣٧٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٢ ، والمبدع ٥ / ٢٩٠ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٥ .

(٣) في ف (قام) .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) وجزم به في المغني ٨ / ٣٣٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٢ ، وقدمه في الفروع ٤ / ٥٧٠ .

(٦) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٠ .

(٧) المنتخب : كتاب في الفقه لمؤلفه عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي ، الدمشقي ، الفقيه ، الواعظ ، المفسر ، شرف الإسلام ، توفي والده وهو صغير ، واشتغل بنفسه وتفقه وبرع وناظر وأفتى ، وكان فقيهاً بارعاً ، وواعظاً فصيحاً ، ذا حرمة وحشمة ووجاهة وهيبة ، توفي سنة ٥٣٦ هـ .

من مصنفاته : المنتخب في الفقه في مجلدين والمفردات ، والبرهان في أصول الدين .
انظر ترجمته في : ذيل طبقات الخنابلة ١ / ١٩٨ ، والمنهج الأحمد ٢ / ٢٩٠ ، والمقصد الأرشد ٢ / ١٤٧ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠ / ١٠٣ .

وغيره: لا يضمن^(١).

(وإن كان) تلفها (بتفريط الولي) ، أي : ولي الواجد لها بأن علم بها ولم يأخذها منه ؛ لكونه ليس أهلاً للحفظ حتى تلفت (فعليه) ، أي : على الولي ضمانها ؛ لأنه هو المضيع لها ؛ لأنه يلزمه حفظ ما يتعلق به حق موليه^(٢) ، (فإن) لم تتلف وعرفها الولي و (لم تعرف فلواجدها) أي : فتدخل في ملك واجدها ؛ لأن سبب الملك تم بشرطه فيثبت الملك عقبه^(٣).

ولو كان الصغير مميزاً فعرفها بنفسه فقال في الإنصاف : قال الحارثي : فظاهر كلامه في المغني عدم الإجزاء^(٤) ، والأظهر الإجزاء ؛ لأنه يعقل التعريف ، فالقصد حاصل ، واقتصر على كلامهما^(٥) في القواعد الأصولية^(٦) . انتهى

(١) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٠ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٥ .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٣٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٢ ، والفروع ٤ / ٥٧٠ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٥ .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٣٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٢ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٠ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٤) انظر : المغني ٨ / ٣٣٣ .

(٥) في ب (كلاً منهما) .

(٦) القواعد الأصولية لمؤلفه : علي بن محمد بن علي بن عباس البجلي ، وقد تقدمت ترجمته ص ١٠٥ .

أما كتابه القواعد الأصولية ، فهو كتاب في فروع فقه مذهب الإمام أحمد ، وقد بنى فيه =

كلامه في الإنصاف ^(١) . وإن لم يعرفها الصغير ولا الولي ، فقال في المغني : قال أحمد في رواية العباس بن موسى ^(٢) في غلام له عشر سنين ، التَّقَطُّ لُقْطَةً ثُمَّ كَبَّرَ : فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهَا دَفَعَهَا إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصَدَّقْ بِهَا ؛ قَدْ مَضَى أَجْلُ التَّعْرِيفِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ السَّنِينَ ، وَلَمْ يَرِ عَلَيْهِ اسْتِقْبَالُ أَجْلِ التَّعْرِيفِ ، قَالَ : وَقَدْ كُنْتَ سَمَعْتَهُ قَبْلَ هَذَا أَوْ بَعْدَهُ يَقُولُ فِي انْقِضَاءِ أَجْلِ التَّعْرِيفِ : إِذَا لَمْ يَجِدْ صَاحِبَهَا أَتَصَدَّقْ بِمَالِ الْغَيْرِ ! وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ مَضَى نَحْوُهَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُعَرَّفِ الْمُتَلَقِّطُ اللَّقْطَةَ فِي حَوْلِهَا ، فَإِنَّهُ / ز ١٨٩ ب لَا يَمْلِكُهَا ، وَإِنْ عَرَفَهَا فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ بَعْدَهُ لَا يُفِيدُ ظَاهِرًا ؛ لَكُونَ صَاحِبَهَا يَتَّسِقُ مِنْهَا وَتَرَكَ ^(٣) طَلِبَهَا ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَرَكَ التَّعْرِيفَ لِعَذْرٍ ، كَانَ كَتَرَكَ لَغَيْرِ عَذْرٍ ؛ لَكُونَ الصَّبِيِّ مِنْ أَهْلِ الْعَذْرِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي هَذَا

= المؤلف المسائل الفقهية على القواعد الأصولية قال في السحب الوابلة ٢ / ٧٦٦ : وهي بديعة جداً وهو كتاب مطبوع وقد قام بتحقيقه : أيمن صالح شعبان . وانظر : القواعد الأصولية ص : ٥٢ .

(١) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٢٦ .

(٢) العباس بن محمد بن موسى الخلال ، ذكره أبو بكر الخلال ، فقال : كان من أصحاب أبي عبد الله الأولين الذين يعتد بهم ، وكان رجلاً له قدر وعلم . انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ٢٣٩ ، والمنهج الأحمد ٢ / ٤٣٤ ، والمقصد الأرشد ٢ / ٢٧٩ .

(٣) في ب ، ز ، ف (يترك) .

وجهين^(١) فيما تقدم^(٢) .

وقال أحمد في غلام لم يبلغ أصاب / عشرة دنانير فذهب بها إلى منزله ب ١١٨١
فضاعت ، فلما بلغ أراد ردها ، فلم يعرف صاحبها ، تصدق بها ، وإن^(٣) لم يجد
عشرة وكان يُجحف^(٤) به ، تصدق قليلاً قليلاً .

قال القاضي : معنى هذا أنها تلفت بتفريط الصبي ، وهو أنه لم يُعلم وليه حتى
يقوم بتعريفها انتهى^(٥) .

(والرقيق) يصح التقاطه^(٦) ؛ لعموم الأحاديث ، ولأن الالتقاط سبب يملك
به الصغير ، ويصح منه ، فيصح^(٧) من الرقيق كالاصطياد^(٨) .

(١) في ب ، ز ، ف (الوجهين) .

(٢) وقد تقدم الكلام على هذه المسألة في : ص ١٤٥ .

(٣) في ب ، ز ، ف (إن) .

(٤) أجحف بالامر : إذا أخله وأنقصه نقصاً فاحشاً .

انظر : لسان العرب مادة جحف ٢٢ / ٩ ، والمصباح المنير ١ / ١٢٦ .

(٥) أي كلام المغني ٨ / ٣٣٤ .

(٦) وهو الصحيح من المذهب كما في شرح الزركشي ٤ / ٣٢٥ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٦ ، وجزم به

في المغني ٨ / ٣٣٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٣ ، والكافي ٢ / ٣٦١ ، والفروع ٤ / ٥٧٠ .

والقول بصحة التقاطه قال به الجمهور من الحنفية كما في : البحر الرائق ٥ / ١٥٠ ، وحاشية

ابن عابدين ٤ / ٢٧٧ .

والمالكية كما في : الكافي لابن عبد البر ٢ / ٨٣٩ ، والذخيرة ٩ / ١٠٧ .

(٧) في ز ، ف (فصح) .

(٨) انظر : المغني ٨ / ٣٣٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٣ ، والكافي ٢ / ٣٦١ ، والفروع ٤ / ٥٧٠ ،

والإنصاف ٦ / ٤٢٦ .

قال في الفروع : ولعبد أن يلتقط ^(١) ويعرف بلا إذن سيده في الأصح فيهما ؛ لأنه فعل حسي كاحتطابه فلم يمكن رده . انتهى ^(٢) .

وقيل : ليس له ذلك بدون إذن السيد ^(٣) ، اختاره أبو بكر ^(٤) ، وهو رواية ذكرها الزركشي ^(٥) وغيره ، وجزم به في البلغة ^(٦) .

ومع ^(٧) كونه يصح التقاطه وتعريفه / بغير إذن سيده ، (لسيده أخذها) منه ف ٢١٩ ليتولى تعريفها ؛ لأنها من كسبه ، وللسيد انتزاع كسبه من يده ^(٨) .

وإن كان العبد قد عرفها بعض الحول عرفها السيد تمامه ، (و) لسيده أيضاً (تركه معه) ، أي : مع الرقيق الملتقط (إن كان عدلاً يتولى تعريفها) ، وإن ^(٩)

(١) في ب (تلتقط) .

(٢) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٠ .

(٣) وهذا هو المذهب عند الشافعية كما في : المهذب ١ / ٥٦٥ ، وروضة الطالبين ٥ / ٣٩٣ ، والمنهاج ٢ / ٤٠٨ .

(٤) تقدم مراراً أن المقصود بأبي بكر عبدالعزيز المعروف بغلام الخلال ، وقد سبقت ترجمته . وانظر قوله في : الإنصاف ٦ / ٤٢٦ .

(٥) انظر : شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٤ / ٣٢٥ .

(٦) كتاب في الفقه لمولفه محمد فخر الدين بن تيمية ، وقد سبقت ترجمته ص : ١١٩ . وانظر كلامه في : الإنصاف ٦ / ٤٢٦ .

(٧) في ب (ومن) .

(٨) انظر : المغني ٨ / ٣٣٥ ، والكافي ٢ / ٣٦١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٣ .

(٩) في ف (وكان) .

كان السيد مستعيناً به في حفظها كما يستعين به في حفظ سائر ماله ^(١) .
 وإن كان العبد غير أمين كان السيد مفرطاً بإقرارها ^(٢) في يده ، فيضمنها إن
 تلفت كما لو أخذها من يده ثم ردها إليه ؛ لأن يد العبد كيده ، وما يستحق بها فهو
 لسيدته ^(٣) .

وإن أعتق السيد عبده بعد التقاطه كان له انتزاع اللقطة من يده ؛ لأنها من
 كسبه ^(٤) .

(وإن لم يأمن) الرقيق الملتقط (سيده) عليها ، أي : على اللقطة (لزمه
 سترها عنه) ؛ لأنه يلزمه حفظها ، وذلك وسيلة إليه . ويسلمها إلى الحاكم
 ليعرفها ثم يدفعها إلى سيده بشرط الضمان ، فإن أعلم سيده بها فلم يأخذها منه أو
 أخذها فعرّفها وأدّى الأمانة فيها فتلفت في الحول الأول بغير تفريط فلا ضمان فيها ؛
 لأنها لم تتلف بتفريط من أحدهما ^(٥) .

(ومتى تلفت) اللقطة (بإتلافه) أي : إتلاف الرقيق الملتقط (أو تفريطه) بأن
 دفعها لسيدته ، وهو لا يأمنه عليها أو غير ذلك فتلفت (ففي رقبته) ضمانها ، نص

(١) انظر : المغني ٨ / ٣٣٥ ، والكافي ٢ / ٣٦١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٣ ، والمبدع ٥ / ٢٩٠ .

(٢) في ب (بإقرارها) .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٣٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٣ ، والكافي ٢ / ٣٦١ .

(٤) انظر : المراجع السابقة ، والمبدع ٥ / ٢٩١ .

(٥) انظر : المغني ٨ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، والكافي ٢ / ٣٦١ ، والشرح الكبير ٣ / ٣٩٣ ، والمبدع
 ٥ / ٢٩١ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٢ .

عليه^(١)؛ لأنه أتلف مال غيره ، فكان ضمانه في رقبته كغير اللقطة^(٢) .

وعنه^(٣) : إن وجد ذلك قبل الحول فالضمان في رقبته^(٤) ، وإن وجد بعد الحول فهو في ذمته^(٥) .

وقيل : إن تلف بتفريطه بدفعها لسيده وهو لا يأمنه عليها تعلق الضمان برقبة العبد وذمة السيد جميعاً^(٦) .

(١) أي : الإمام أحمد ، وانظر كلامه في : الفروع ٤ / ٥٧٠ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٦ .

(٢) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٠ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٧ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٥ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٢ .

(٣) أي : عن الإمام أحمد ، كما في الهداية ١ / ٢٠٤ ، والفروع ٤ / ٥٧٠ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٦ .

(٤) أي تتعلق قيمة اللقطة برقبته كالجناية ، وهذا الحكم بلا نزاع في المذهب كما قاله في الإنصاف ٦ / ٤٣٠ .

(٥) وهذا القول جزم به صاحب الهداية ١ / ٢٠٤ ، والمستوعب ٤ / ١٢٥٦ ، وذكره صاحب الشرح الكبير ٣ / ٤٩٣ ، والفروع ٤ / ٥٧٠ ، والمبدع ٥ / ٢٩١ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٦ .

والفرق في هذه المسألة - من أن الضمان في رقبته إذا تلفت قبل الحول ، وفي ذمته بعد الحول - هو أنه قبل التعريف ممنوع من إنفاقها ، فإذا فعل كان ذلك جناية منه ، وجنايته تتعلق برقبته ، كإتلافه ، بخلاف ما إذا أنفقها بعد الحول ، فإنه غير ممنوع من التصرف فيها لأن له أن يملكها ، فصار كأنه تصرف بإذن المالك ، ولو كان كذلك تعلق بذمته فكذا ههنا .

وانظر : إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل لعبد الرحيم الزريراني ١ / ٤٣١ ، تحقيق د / عمر السبيل ، والمبدع ٥ / ٢٩١ .

(٦) لأن التفريط حصل منهما جميعاً .

وانظر : المغني ٨ / ٣٣٦ .

ونقل ابن منصور : جانيته في رقبته ، وإذا خرق ثوب رجل ، هو دين عليه^(١) .

(ومكاتب)^(٢) في التقاط (كحر)^(٣) ؛ لأن المكاتب يملك أكسابه ، وهذا التقاط المكاتب منها^(٤) .

ومتى عاد قنّاً كانت كلقطة القن^(٥) .

(و) أما (مبعّض) يلتقط شيئاً (فبينه وبين سيده) على قدر ما فيه من الحرية والرق كسائر أكسابه ، (وكذا) في الحكم (كل نادر من كسب كهبة ، وهدية ،

(١) انظر قول ابن منصور في : الفروع ٤ / ٥٧٠ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٨ .

(٢) المكاتب : هو العبد الذي حصلت منه الكتابة ، والكتابة : اسم مصدر بمعنى المكاتب . قال الأزهري : الكتابة : لفظة وضعت لعتق على مالٍ منجم إلى أوقات معلومة ، يحل بحل نجم لوقته المعلوم ، وأصلها من الكتب الذي هو الجمع ، لأنها تجمع نجوماً . انظر : الزاهر ص : ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، والدر النقي ٣ / ٨٢٥ ، والمغرب ٢ / ٢٠٦ . والكتابة في الشرع : عرفها الحجاوي في الإقناع ٣ / ١٤٣ ، فقال : هي بيع سيد رقيقه نفسه أو بعضه بمال مؤجل في ذمته ، مباح معلوم ، يصح فيه السلم ، منجم ، يعلم قسط كل نجم ، ومدته .

(٣) في ب (حر) .

(٤) قال في الإنصاف ٦ / ٤٢٨ ، وهذا بلا نزاع . وانظر : المغني ٨ / ٣٣٦ ، والهداية ١ / ٢٠٤ ، والكافي ٢ / ٣٦١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٣ ، والفروع ٤ / ٥٧٠ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٨ .

(٥) أي : فإن عجز عن المكاتب صار عبداً ، وحكم لقطته كالعبد . انظر : المغني ٨ / ٣٣٦ ، والمبدع ٥ / ٢٩١ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٢ .

ووصية، ونحوها) ، كشار^(١) يقع في حجره^(٢) ، (ولو^(٣) أن بينهما) أي :
بينه وبين سيده (مهاياة)^(٤) أي : موافقة على أن يكون كسبه لنفسه مدة معلومة ،
ولسيده مدة معلومة ؛ لأن الكسب النادر لا يعلم وجوده ولا يظن ، فلا يدخل في
المهاياة^(٥) .

(١) نثر الشيء ينثره ويشتره نثراً ونثاراً : إذا رماه متفرقاً ، والنثار هو ما يتناثر من الشيء .
انظر : القاموس المحيط ، مادة نثر ص : ٦١٦ ، والمصباح المنير ٢ / ٥٩٢ .

(٢) انظر : الهداية ١ / ٤٠٢ ، والمبدع ٥ / ٢٩٢ ، والإنصاف ٦ / ٤٢٨ ، وكشاف القناع
٤ / ٢٢٥ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٢ .

(٣) إشارة للخلاف الذي سيأتي في هذه المسألة .

(٤) المهاياة لغة : المناوبة ، واصطلاحاً : قسمة المنافع على التعاقب والتناوب ، وذلك بأن يتوافق
المتشاركون على جعل هيئة - نوبة - معلومة لكل واحد ، وهي نوعان : زمانية ، ومكانية ،
فالمهاياة الزمانية : هي كما لو تهايا اثنان على أن يزرعا الأرض المشتركة بينهما ، هذا سنة
والآخر سنة أخرى .

والمهاياة المكانية : هي كما لو تهايا اثنان في الأراضي المشتركة بينهما ، على أن يزرع أحدهما
نصفها ، والآخر نصفها الآخر .
انظر : القاموس المحيط ص : ٧٣ ، والمصباح المنير ٢ / ٦٤٥ ، وتحرير ألفاظ التنبيه
ص : ٢٣٦ .

(٥) هذا هو المذهب كما في الإنصاف ٦ / ٤٢٨ .

وقدم هذا القول : صاحب المحرر ١ / ٣٧٢ ، وصاحب الفروع ٤ / ٥٧٠ ، وصححه في المبدع
٥ / ٢٩٢ ، وقال : أصح القولين لا تدخل في المهاياة ؛ لأنها من الأكساب النادرة ، أشبهت
الميراث ، فعلى هذا يكون بينهما كالعبد المشترك ا . هـ .

وقيل : بلى^(١) .

فعلى هذا إن وجد اللقطة في [نوبته^(٢) كانت له ، وإن وجدها^(٣) في نوبة سيده كانت لسيده^(٤) .

وإن كان الرقيق الملتقط بين شركاء ، فاللقطة بينهم على قدر حصتهم منه^(٥) . والله سبحانه^(٦) وتعالى أعلم .

(١) أي : تدخل في المهايأة ، ومن قال بهذا القول صاحب تجريد العناية أبو الحسن علي بن محمد البعلبي المعروف بابن اللحام ، ص : ٢١٧ ، تحقيق د/ عبدالله العمار .

(٢) في ف (نوبته) وفي ب (ثبوته) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ز .

(٤) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٢٨ ، وتجريد العناية ص : ٢١٧ .

(٥) انظر : المغني ٨ / ٣٣٦ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٣ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٢ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٥ .

(٦) ساقطة من ز .

[باب اللقيط]

هذا (باب) يذكر فيه مسائل من أحكام (اللقيط)^(١) .

فعليل بمعنى^(٢) المفعول كقتيل وجريح وطريح^(٣) .

ثم اللقيط شرعاً : (طفل لا يعرف نسبه و) لا يعرف (رقه ، نبذ) بالبناء
للمفعول ، أي : طرح في شارع (أو) غيره ، أو لم ينبذ بل (ضل) ما بين ولادته
(إلى سن التمييز)^(٤) .

قال في الإنصاف : فقط على الصحيح من المذهب^(٥) . انتهى .

(وعند الأكثر إلى / البلوغ) .

قال في التنقيح : وقيل : والمميز إلى البلوغ ، وعليه الأكثر . انتهى^(٦) .

(١) انظر هذا الباب في : المغني ٨/ ٣٢٠ ، والشرح الكبير ٣/ ٤٩٤ ، والإنصاف ٦/ ٤٣٢ .

(٢) في ب (معنى) .

(٣) تقدم تعريفه في ص ١٨٦ .

(٤) انظر في تعريف اللقيط اصطلاحاً : منتهى الإرادات ١/ ٥٥٩ ، والإقناع للحجاوي

٢/ ٤٠٥ ، وكشاف القناع ٤/ ٢٢٦ ، ومطالب أولي النهى ٤/ ٢٤٣ .

(٥) انظر : الإنصاف ٦/ ٤٣٢ .

(٦) انظر : التنقيح المشبع للمرداوي ص : ٢٤٧ .

قال في الفائق : وهو المشهور^(١) ، قال الزركشي : / هذا المذهب^(٢) .
 قال في التلخيص : والمختار عند أصحابنا أن المميز يكون لقيطاً ؛ لأنهم قالوا :
 إذا التقط رجل وامرأة معاً ، من له أكثر من سبع سنين ، أقرع بينهما^(٣) ، ولم
 يخير ، بخلاف الأبوين^(٤) .
 فلو بُذ ، أو ضل^(٥) طفل معروف النسب أو معلوم الرق فعرفه^(٦) من يعرفه
 أو غيره ، فهو لقيط لغة لا شرعاً^(٧) .

(والتقاطه) أي : اللقيط شرعاً (فرض كفاية)^(٨) ؛ لقول حكم التقاط
 الله^(٩) تعالى : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾^(١٠) ، ولأن فيه إحياء نفسه ، فكان
 واجبا كإطعامه إذا اضطر ، وإنجائه من الغرق ، فلو تركه جميع من رآه / أثم

(١) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٢ .

(٢) انظر : شرح الزركشي ٤ / ٣٥١ .

(٣) ساقطة من ب ، ز ، ف .

(٤) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٢ .

(٥) في ب (صل) .

(٦) في ب (فرفعه) .

(٧) وذلك لأنه معروف ، وإنما يسمى لقيطاً لغة ؛ لأنه ضل وضاع .
 وانظر : كشف القناع ٤ / ٢٢٦ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٣ .

(٨) انظر : المغني ٨ / ٣٥٠ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٤ ، وشرح الزركشي ٤ / ٣٥١ ، وكشاف
 القناع ٤ / ٢٢٦ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٣ .

(٩) لفظ الجلالة ساقط من ف .

(١٠) سورة المائدة من الآية ٣ .

الجميع^(١) .

وقال الحلواني : يستحب لمن رآه أن يأخذه ويربيه إن كان أميناً ، وإن كان سفيهاً فللحاكم رفع يده عنه ، وتسليمه إلى أمين ليربيه^(٢) .

وله ثلاثة أركان^(٣) : اللقيط ، وقد عرف ، والالتقاط ، وفي وجوب الإشهاد أركان اللقيط عليه ما في اللقطة^(٤) .

وقيل : يجب قولاً واحداً ؛ لئلا يسترقه^(٥) .

والملتقط ، وهو : كل حر ، مكلف ، رشيد ، عدل ولو ظاهراً ، وسيأتي التنبيه على ذلك .

(وينفق عليه مما معه) إن كان معه شيء ؛ لأن نفقته واجبة في ماله^(٦) ، وما وجد معه فهو ماله ؛ لأن الطفل يملك ، وله يد صحيحة بدليل أنه يرث ويورث ، ويصح أن يشتري له وليه ويبيع من ماله^(٧) ، (وإلا فمن بيت المال)^(٨) ؛ لما روي عن سنين

(١) انظر : المغني ٨ / ٣٥٠ ، والشرح الكبير ٤ / ٤٩٤ ، وشرح الزركشي ٤ / ٣٥١ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٣ .

(٢) انظر : المبدع ٥ / ٢٩٣ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٣ .

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) وقد سبق ذلك في باب اللقطة ص : ١٨٤ .
والصحيح من المذهب كما في الإنصاف ٦ / ٤٣٣ أنه يستحب الإشهاد على اللقيط .

(٥) انظر : المبدع ٥ / ٢٩٣ ، والإنصاف ٦ / ٤٣٣ .

(٦) انظر : شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٢ / ٤٨٢ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٤ .
ولا تجب نفقة اللقيط على من التقطه في قول عامة أهل العلم ، كما ذكر ذلك ابن المنذر في كتاب الإجماع ص : ١٣١ .

(٧) انظر : المغني ٨ / ٣٥٦ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٤ .

(٨) أي : إن لم يكن له مال فينفق عليه من بيت المال ، وهذا بلا نزاع كما في الإنصاف ٦ / ٤٣٣ .
وانظر : المغني ٨ / ٣٥٥ ، والشرح الكبير ٤ / ٤٩٤ .

أبي جميلة^(١)، قال : وجدت ملقوفاً فأتيت به عمر رضي الله تعالى عنه ، فقال : عريفي^(٢) يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح ، فقال عمر : (أأذلك هو ؟ قال : نعم ، قال : فاذهب فهو حر ، ولك ولاؤه ، وعلينا نفقته) ، رواه سعيد^(٣) ، عن سفيان ، عن الزهري ، سمع سنينا أبا جميلة بهذا ، وقال : (علينا رضاعه)^(٤).

(١) سنين بالتصغير أبو جميلة السلمي ، ويقال الضمري ، وقيل اسم أبيه : واقد . قال : في تقريب التهذيب : صحابي صغير ، له في البخاري حديث واحد ، وله أحاديث في غيره حج مع النبي ﷺ .
انظر ترجمته في : الطبقات لابن سعد ٥ / ٤٦ ، والإصابة ٢ / ٨٥ ، وتقريب التهذيب ص : ٢٥٧ ، وأسد الغابة ٢ / ٣٦١ .

(٢) قال ابن حجر في الفتح ٥ / ٢٧٥ : لم أقف على اسم هذا العريف ، إلا أن الشيخ أبا حامد ذكر في تعليقه أن اسمه سنان .
وقال ابن بطل كما في الفتح أيضاً : كان عمر قسم الناس وجعل على كل قبيلة عريفاً ينظر عليهم . ا . هـ .

(٣) سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني ، أبو عثمان ، نزيل مكة ، ومصنف كتاب (السنن) ، الإمام الثقة ، ولد سنة (١٤٧هـ) ، وسمع مالكا والليث بن سعد وأبا عوانة ، روى عنه أحمد وأبو داود والأثرم وغيرهم ، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به ، قال أبو حاتم : وهو ثقة من المتقين الأثبات ، ممن جمع وصنف ، توفي سنة (٢٢٧هـ) .
انظر ترجمته في : الجرح والتعديل ٤ / ٦٨ ، وتذكرة الحفاظ ٢ / ٤١٦ ، وطبقات ابن سعد ٥ / ٥٠٢ ، وتهذيب التهذيب ٤ / ٨٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٥٨٦ ، والشذرات ٢ / ٦٢ .

(٤) الأثر : أخرجه مالك في الموطأ ، باب القضاء في المنبوذ ٢ / ٥٦٦ ، عن ابن شهاب ، عن سنين ، ورواه الشافعي كذلك في الأم ٤ / ٨٨ في كتاب اللقيط ، والبغوي في شرح السنة ٨ / ٣٢٢ في باب اللقيط . وعبدالرزاق في مصنفه ، في كتاب الولاء ، باب ولأه اللقيط برقم (١٦١٨٢) ، والطحاوي في مشكل الآثار ٤ / ٦٦ ، وابن سعد في الطبقات ٥ / ٦٣ ، والبيهقي في كتاب اللقطة ، باب التقاط المنبوذ ٦ / ٢٠٢ ، من طريق مالك ، ورواه عبدالرزاق في مصنفه في باب اللقيط برقم (١٣٨٣٨) وباب ولأه اللقيط برقم (١٦٨٨٣) من طريق معمر عن =

ذكره في المغني^(١).

(فإن) لم يكن معه شيء و (تعذر) أخذ نفقته من بيت المال ، لكونه لا مال فيه ، أو لكون البلد ليس بها بيت المال ، أو نحو ذلك (اقترض عليه) ، أي : على بيت المال (حاكم)^(٢) ، قاله الحارثي ، نقله عنه في الإنصاف^(٣) ، وظاهره ولو مع

=الزهري ، أن رجلاً حدثه أنه جاء إلى أهله وقد التقطوا منبوزاً فذهب به إلى عمر ، فذكر له ، فقال عمر : عسى الغوير أبؤساً ، كأنه اتهمه ، فقال الرجل : ما التقطوه إلا وأنا غائب ، وسأل عنه عمر فأنشئ عليه خيراً ، فقال عمر : (فولأوه لك ، ونفقته علينا من بيت المال) .
ورواه عبد الرزاق أيضاً في باب اللقيط برقم (١٣٨٣٩) و (١٣٨٤٠) من طريق ابن عيينة ومعمّر ، عن الزهري ، قال : حدثني أبو جميلة فذكره مختصراً ، ورواه ابن أبي شيبة في كتاب البيوع والأقضية ، في باب من قال : اللقيط حر ٥٢٨ / ٦ ، عن ابن عيينة عن الزهري ، سمع سنياً أبا جميلة يقول : وجدت منبوزاً ، فذكره عريفي لعمر ، فأتيته فقال : هو حر ، وولأوه فرد لك ، ورضاعه علينا ، ورواه البيهقي في كتاب الولاء ، باب من قال له عليه ولأه ٢٩٨ / ١٠ ، ورواه من طريق سفيان عن الزهري ، سمع سنياً أبا جميلة يحدث سعيد ابن المسيب يقول : وجدت منبوزاً على عهد عمر رضي الله عنه فذكره عريفي لعمر ، فأرسل إليّ فدعاني ، والعريف عنده ، فلما رأيته مقبلاً قال : هذا عسى الغوير أبؤساً ، قال العريف : يا أمير المؤمنين إنه ليس بمتهم ، قال : علي ما أخذت هذا ؟ قال : وجدت نفساً مضيعة ، فأحببت أن يأجرني الله فيها قال : هو حر ، وولأوه لك ، وعلينا رضاعه .
وقد علقه البخاري في صحيحه بصيغة الجزم كما في الفتح ٢٧٤ / ٥ ، وقال الشيخ الألباني في إرواء الغليل : ٢٣ / ٦ (إسناده صحيح) .

وقوله في الأثر السابق : « عسى الغوير أبؤساً » الغوير : تصغير غار ، وقيل : هو موضع ، وقيل : ماء لكلب . انظر النهاية لابن الأثير ٣ / ٣٩٤ ، وقوله : (أبؤساً) : جمع بؤس : وهو الشدة ، (فتح الباري ٥ / ٢٧٤) ، قال أبو السعادات : « هذا مثل قديم يقال عند التهمة . . . ومعنى المثل : ربما جاء الشر من معدن الخير » ، النهاية : ٣ / ٣٩٤ و ٣٩٥ .

(١) انظر : المغني ٨ / ٣٥٠ .

(٢) في ز ، ف (حاكمه) .

(٣) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٣ .

وجود متبرع بها ؛ لأنه أمكن الإنفاق عليه بدون مئة تلحقه في المستقبل ، أشبه ^(١) الأخذ لها من بيت المال ^(٢) ، (فإن تعذر) الاقتراض عليه ^(٣) ، (فعلى من علم حاله) الإنفاق عليه ، لقول الله تعالى : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾ ^(٤) ؛ ولأن في ترك الإنفاق عليه هلاكه ، وحفظه عن ^(٥) ذلك واجب ، كإنقاذه من الغرق ^(٦) ، (ولا يرجع) إذن منفق بما أنفقه لوجوبه عليه ^(٧) .

(فهي) أي : النفقة على من علم به (فرض كفاية) ، إذا قام به قوم سقط عن الباقي ، وإن تركه الكل أثموا ^(٨) .

(١) في ب (لشبه) .

(٢) انظر : مطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٤ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٧ .

(٣) أي : إن تعذر الاقتراض عليه من بيت المال .

(٤) سورة المائدة من الآية ٣ .

(٥) في ف (عليه) .

(٦) انظر هذه المسألة في : المغني ٨ / ٣٥٥ ، والشرح الكبير ٤ / ٤٩٤ ، والمبدع ٥ / ٢٩٤ ، والإنصاف ٦ / ٤٣٣ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٤ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٧ .

(٧) هذه المسألة فيها خلاف على قولين في المذهب :

١ - أنه لا يرجع مطلقاً واختاره صاحب الإقناع ١ / ٤٠٥ ، والمنتهى ١ / ٥٥٩ .

٢ - أنه يرجع إن نوى الرجوع .

وانظر : الفروع ٤ / ٥٧٥ ، والمبدع ٥ / ٢٧٩ و ٤ / ٢٩٤ ، والإنصاف ٦ / ٢٣٣ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٧ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٤٤٥ .

(٨) انظر : المغني ٨ / ٣٥٥ ، والشرح الكبير ٤ / ٤٩٤ ، والمبدع ٥ / ٢٩٤ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٥ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٧ .

قال في التنقيح : وقيل : يرجع عليه بنية الرجوع ، وقدمه في الفروع^(١) . انتهى^(٢) .

قال في الإنصاف : الإنفاق يجب مجاناً^(٣) ، عند القاضي^(٤) ، وجماعة ، منهم : صاحب المستوعب^(٥) ، والتلخيص^(٦) ، واختاره : صاحب الموجز ، والتبصرة ، وقالوا : له أن ينفق عليه من الزكاة^(٧) ، وقدمه في الرعاية ، قال الحارثي : وهو أصح^(٨) ، وقال : وكلام المصنف في المغني يقتضي ثبوت العوض للمنفق إن اقترن بالإنفاق قصد الرجوع^(٩) ، وقدمه في الفروع^(١٠) ؛ لأنه جعل

(١) انظر : التنقيح ص : ٢٤٧ .

وقال في تصحيح الفروع ٤ / ٥٧٥ : والصحيح من المذهب أنه يرجع إذا نوى الرجوع ، وعليه الأصحاب . هـ .

(٢) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٥ .

(٣) أي : بلا رجوع . وانظر : مطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٥ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٧ .

(٤) انظر قول القاضي في : الإنصاف ٦ / ٤٣٣ .

(٥) انظر : المستوعب للسامري ٤ / ١٢٦٧ .

(٦) انظر كلام صاحب التلخيص : في الإنصاف ٦ / ٤٣٣ .

(٧) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٣ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٥ .

(٨) انظر : المراجع السابقة .

(٩) انظر : المغني ٨ / ٣٥٥ .

(١٠) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٥ .

الإنفاق عليه بنية الرجوع كمن أدى حقاً واجباً عن^(١) غيره على ما تقدم في باب الضمان^(٢) .

وقال^(٣) في القاعدة الخامسة والسبعين : نفقة اللقيط خرّجها بعض الأصحاب على الروايتين فيمن^(٤) أدى حقاً واجباً عن غيره على ما تقدم في باب الضمان ، ومنهم من قال : يرجع هنا قولاً واحداً ، وإليه ميل صاحب المغني^(٥) ؛ لأن له ولاية على اللقيط ، ونص أحمد أنه يرجع بما أنفقه على بيت المال^(٦) . انتهى^(٧) .

وقال الناظم^(٨) : إن نوى الرجوع ، واستأذن الحاكم رجوع على الطفل بعد الرشد ، وإلا رجع على بيت المال^(٩) .

قال الحارثي : وناقض السامري^(١٠) وصاحب التلخيص فقالا بعد تعذر

(١) ساقط من ف .

(٢) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٣ .

(٣) أي : ابن رجب .

(٤) في ف ، ز ، (فمن) ، وفي ب (ممن) .

(٥) انظر : المغني ٨ / ٣٥٦ .

(٦) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٣ ، وتصحيح الفروع ٤ / ٥٧٥ .

(٧) انظر : القواعد لابن رجب ص : ١٣٨ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٨ .

(٨) الناظم : المراد به ابن عبد القوي ، وقد سبقت ترجمته .

(٩) انظر : النظم لابن عبد القوي ١ / ٣٧٣ ، والإنصاف ٦ / ٤٣٣ .

(١٠) في ب (السامرا) .

والمقصود به صاحب المستوعب ، وقد تقدمت ترجمته .

ب ١٨٢ الاقتراض على بيت المال ، وامتناع من وجب الإنفاق عليه مجاناً : / إن أنفق^(١) الملتقط رجع على اللقيط في إحدى الروايتين ، والأخرى لا يرجع ما لم يكن الحاكم أذن له في الإنفاق^(٢) ، زاد في التلخيص : والأصح أنه يرجع . انتهى^(٣) .

قال الحارثي : والوجوب مجاناً واستحقاق العوض لا يجتمعان ، وإنما ذلك - والله أعلم - ما إذا كان للقيط مال تعذر إنفاقه / لمانع ، أو ينتظر حصوله من وقف أو غيره . انتهى كلامه في الإنصاف^(٤) ، / .

ف ٢٢٠ وعبارته في الفروع : وإن أنفق ففي رجوعه بنيته^(٥) الخلاف ، ولا يلزمه ، واختار في الوجيز والتبصرة : لا يرجع ، وفيهما : له أن ينفق عليه من الزكاة ، وما حكى من أنه لا يرجع مع إذن حاكم سهو^(٦) ، وإنما اعتبر في إنفاق^(٧) المودع من^(٨) الوديعة على ولد ربها الغائب إذن حاكم ؛ لأنه يشترط^(٩) عنده إثبات حاجته ؛ لعدم ماله وعدم نفقة متروكة برسمه^(١٠) . انتهى^(١١) .

(١) في ب (اتفق) .

(٢) انظر : المستوعب للسامري ٤ / ١٢٦٧ .

(٣) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٤ .

(٤) انظر : المرجع السابق .

(٥) في ف (بنفسه) .

(٦) انظر : المبدع ٥ / ٢٩٤ .

(٧) في ز (الإنفاق) .

(٨) في ب ، ز ، (في) .

(٩) في ب (لا يشترط) .

(١٠) في ب (برسمه) .

(١١) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٥ ، ٥٧٦ .

(ويحكم بإسلامه)^(١) ، أي : اللقيط (وحريته)^(٢) ؛ أما كونه يحكم بإسلامه لوجوده^(٣) في دار الإسلام مع وجود مسلم أو مسلمة يمكن كونه من أحدهما ، فلظاهر الدار وتغليب الإسلام ، فإنه « يعلو ولا يُعلى عليه »^{(٤) (٥)} .

(١) قال في الإنصاف ٦ / ٤٣٤ : بلانزاع .

وانظر : الفروع ٤ / ٥٧٤ ، والمستوعب ٤ / ١٢٦٧ ، والمبدع ٥ / ٢٩٤ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٥ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٦ .

(٢) وهذا في قول عامة أهل العلم ، كما قال ذلك ابن المنذر في كتاب الإجماع ص : ١٣١ . وانظر : الهداية ١ / ٢٠٥ ، والمغني ٨ / ٣٥٠ ، والكافي ٢ / ٣٦٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٤ ، والمستوعب ٤ / ١٢٦٧ ، والفروع ٤ / ٥٧٤ ، وشرح الزركشي ٤ / ٣٥١ .

(٣) في ب ، ز (بوجوده) .

(٤) هذا جزء من حديث أخرجه الدارقطني في سننه ، باب المهر ٣ / ٢٥٢ ، والبيهقي في السنن ، في اللقطة ، باب ذكر بعض من صار مسلماً بإسلام أبيه أو أحدهما من أولاد الصحابة رضي الله عنهم ٦ / ٢٠٥ ، والضيء المقدسي في الأحاديث المختارة ٨ / ٢٤٠ ، وعلقه البخاري في صحيحه في الجنائز كما في الفتح ٣ / ٢١٨ .

وقد روي من طرق منها : عن حشرج بن عبدالله بن حشرج قال : حدثني أبي عن جدي عن عائذ بن عمرو ، أنه جاء يوم الفتح مع أبي سفيان بن حرب ، ورسول الله ﷺ حوله أصحابه فقالوا : هذا أبو سفيان وعائذ بن عمرو ، فقال رسول الله ﷺ : « هذا عائذ بن عمرو وأبو سفيان ، الإسلام أعز من ذلك ، الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه » .

والحديث في سننه عبدالله بن حشرج وأبوه وجده ، وقد ذكر الدارقطني في السنن ٣ / ٢٥٢ : أن عبد الله بن حشرج وأباه مجهولان . ١ . هـ .

وقال الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ٨ / ٢٤٠ : حشرج بن عبدالله ذكره أبو حاتم ، ولم يذكر فيه جرحاً .

وقال الحافظ في الفتح ٣ / ٢١٩ : ورأيت موصولاً أخرجه الدارقطني والرويان في مسنده ، من حديث عائذ بن عمرو المزني بسند حسن ، ورويناه في فوائد أبي يعلى الخليلي أ . هـ . وقد حسنه الألباني كما في الإرواء ٥ / ١٠٦ .

(٥) انظر هذه المسألة في : المغني ٨ / ٣٥١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٥ ، والمبدع ٥ / ٢٩٤ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٦ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٥ .

وأما كونه يحكم بحريته فلأنها الأصل في آدميين ، فإن الله تعالى خلق آدم وذريته أحرارا ، وإنما الرق لعارض ، فإذا لم يعلم ذلك العارض فله حكم الأصل^(١) .

(إلا أن يوجد) اللقيط (في بلد أهل حرب ولا مسلم فيه) أو فيه مسلم (كتاجر وأسير^(٢) ، فكافر رقيق) ؛ لأن الدار لهم^(٣) ، وإذا لم يكن فيها مسلم كان أهلها منهم .

وإن كان فيها قليل من المسلمين غلب فيها حكم الأكثر ، من أجل كون الدار لهم^(٤) .

وقيل^(٥) : يحكم بإسلامه في الصورتين ، أما في الأولى : فلا حتم أن يكون بها مؤمن يكتم إيمانه ، واللقيط منه . وأما في الثانية : فلتغليب الإسلام^(٦) .

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) في ف (أجير) .

(٣) والمعتمد في المذهب : أنه إن كان في بلد الكفار مسلم ، كتاجر ، وأسير ، فيحكم بكفره . وإن كثرة فيه المسلمون فهو مسلم .

وانظر : المحرر ١ / ٣٧٣ ، والمبدع ٥ / ٢٩٤ ، والإنصاف ٦ / ٤٣٥ ، والإقناع ٢ / ٤٠٥ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٦ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٥ .

(٤) انظر : كشاف القناع ٤ / ٢٢٦ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٥ .

(٥) ومن قال بذلك ابن السري في كتابه (الوجيز في الفقه) كما في المبدع ٥ / ٢٩٤ ، والإنصاف ٦ / ٤٣٥ ، والقاضي أبو يعلى كما في المغني ٨ / ٣٥١ .

(٦) انظر هذه المسألة في : المغني ٨ / ٣٥١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٥ ، والمبدع ٥ / ٢٩٤ .

وقيل : يحكم بإسلامه في صورتين اعتباراً بفقد أبويه^(١) .

وقال في الرعاية : وإن كان فيها مسلم ساكن ، فاللقيط مسلم^(٢) ، وإلى ذلك أشار الحارثي ، فقال : مثَّل الأصحاب في المسلم هنا بالتاجر والأسير ، واعتبروا إقامته زمناً ما ، حتى صرح في التلخيص أنه لا^(٣) يكفي مروره مسافراً . انتهى^(٤) .

(وإن كثر المسلمون) في دار الحرب (ف) اللقيط فيها (مسلم) ، قاله في : الفائق ، والحاوي الصغير ، وابن عبدوس^(٥) في تذكرته^(٦) ، وصاحب الرعايتين ، وغيرهم .

ومثل مسألة الخلاف في الرعاية بالمسلم الواحد^(٧) (أو) إلا أن يوجد (في بلد

(١) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٤ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٦ ، وغاية المنتهى ٢ / ٢٨٤ .

(٢) انظر قول صاحب الرعاية في : الإنصاف ٦ / ٤٣٥ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٦ .

(٣) ساقطة من ز .

(٤) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٥ .

(٥) علي بن عمرو بن أحمد بن عماد بن عبدوس الحراني ، أبو الحسن ، ولد سنة (٥١٠ هـ) ، وبرع في الفقه ، والتفسير ، والوعظ ، والغالب على كلامه التذكير ، وعلوم المعاملات ، وكان إمام الجامع بحران ، توفي سنة (٥٥٩ هـ) .

من مصنفاته : التذكرة في الفقه ، وكتاب المذهب في المذهب ، وله تفسير كبير .
انظر ترجمته في : الذيل على الطبقات لابن رجب ١ / ٢٤١ ، والمنهج لأحمد ٢ / ٣٢٥ ، والمقصد الأرشد ٢ / ٢٤٢ ، والشذرات ٤ / ١٨٣ .

(٦) كتاب التذكرة في الفقه لابن عبدوس ، كتاب مهم في ترجيح المذهب ، لأنه بناء على الصحيح من المذهب ، وهو من موارد الإنصاف ، ولم أقف عليه .
وانظر : الإنصاف ١ / ١٤ و ١٦ .

(٧) في ب ، ز ، ف (الواحد) .

وانظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٥ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٧ .

إسلام كل أهله ذمة فكافر^(١) ؛ لأن تغليب^(٢) حكم الإسلام إنما يكون مع الاحتمال ، وهذه لامسلم فيها يحتمل كونه منه^(٣) .

وقيل^(٤) : بل يحكم بإسلامه ؛ لأن الدار للمسلمين ، واحتمال كونه من مسلم يكتم إسلامه^(٥) .

(وإن كان بها) أي : ببلد الإسلام التي كل أهله ذمة (مسلم يمكن كونه) أي : اللقيط (منه) أي : من المسلم (ف) اللقيط بها (مسلم)^(٦) .
قال بعض الأصحاب قولاً واحداً تغليباً للإسلام^(٧) ولظاهر الدار^(٨) .

(١) وهذا هو المعتمد ، وجزم به في المغني ٨ / ٣٥١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٥ .
وانظر : المبدع ٥ / ٢٩٤ ، والإنصاف ٦ / ٤٣٥ ، ومطالب أولي النهي ٤ / ٢٤٦ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٧ .

(٢) في ب (تغليب) .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٥١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٥ ، ومطالب أولي النهي ٤ / ٢٤٦ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٧ .

(٤) ومن قال بذلك : القاضي ، وابن عقيل .
وانظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٤ ، ومطالب أولي النهي ٤ / ٢٤٦ .

(٥) انظر : المغني ٨ / ٣٥١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٥ ، ومطالب أولي النهي ٤ / ٢٤٦ ،
والصحيح من المذهب الرواية الأولى ، وأنه يحكم بكفره ؛ لأن هذه الدار لا مسلم فيها يحتمل كونه منه ، وإن كان بها مسلم ، فلا حاجة به إلى كتم إيمانه في دار الإسلام .
وانظر : مطالب أولي النهي ٤ / ٢٤٦ .

(٦) انظر : المغني ٨ / ٣٥١ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٥ ، والمبدع ٥ / ٢٩٤ ، والإنصاف ٦ / ٤٣٤ ، ومطالب أولي النهي ٤ / ٢٤٦ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٧ .

(٧) في ب ، ز ، ف (لإسلام) .

(٨) ومن قال بذلك صاحب المغني ٨ / ٣٥١ ، والشرح الكبير ٤ / ٤٩٥ .
وانظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٤ ، ومطالب أولي النهي ٤ / ٢٤٦ .

(وإن لم يبلغ من) أي : اللقيط الذي (قلنا بكفره ^(١) تبعا للدار) أي : لدار الكفر (حتى صارت دار) الكفر دار (إسلام، فمسلم) ^(٢) أي : حكمنا بإسلامه تبعا للدار ؛ لأنها صارت دار إسلام .

(وما وجد معه) أي : مع اللقيط (من فراش تحته) (و) من (ثياب) فوقه ^{ما يوجد مع اللقيط من مال أو متاع} (أو مال في جيبه أو تحت فراشه ، أو) وجد ذلك (مدفونا تحته) دفنا (طريا) بأن كان الحفر متجدداً (أو) وجد ذلك (مطروحاً) حال كون الطرح (قريباً منه، أو) وجد معه (حيوان مشدود بثيابه) ، أو وجد اللقيط مشدوداً على دابة ، أو في سرير أو صندوق (فله) ^(٣) .

قال في الإنصاف : وقال في المغني ^(٤) ، والكافي ^(٥) ، والشارح ^(٦) ، وابن رزين في شرحه ^(٧) وغيرهم : وكذا لو كان مجعولا ^(٨) في دار أو خيمة تكون له ^(٩) .

(١) وهو اللقيط الذي وجد في بلد أهل حرب لا مسلم بها ، أو بها نحو تاجر وأسير .

(٢) ساقطة من ز .

وانظر : في هذه المسألة إلى : كشف القناع ٤ / ٢٢٧ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٧ .

(٣) قال في الإنصاف ٦ / ٤٣٥ : (بلا نزاع) .

وانظر : المغني ٨ / ٣٥٦ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٥ ، والفروع ٤ / ٥٧٤ ، وشرح الزركشي ٤ / ٣٥٣ ، والمبدع ٥ / ٢٩٥ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٧ ، وكشف القناع ٤ / ٢٢٨ .

(٤) انظر : المغني ٨ / ٣٥٦ .

(٥) انظر : الكافي ٢ / ٣٦٣ .

(٦) في ب ، ز (الشرح) ، وانظر : الشرح الكبير ٣ / ٤٩٥ .

(٧) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٥ .

(٨) في الإنصاف ٦ / ٤٣٥ : (مدفوناً) .

(٩) انظر : المغني ٨ / ٣٥٦ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٥ .

وظاهر كلام المجد^(١)، وجماعة: خلافه . انتهى^(٢) .

ووجه^(٣) كون ما وجد معه له^(٤): أن الطفل يملك ملكا صحيحا ، ومن^(٥) له ملك صحيح فله يد صحيحة كالبالغ^(٦) ، فيحكم بثبوت ملكه على ما معه لثبوت يده عليه^(٧) .

وفي بعض / صور ما تقدم خلاف ، فمن ذلك المال / المدفون تحته ، وقد علم بـ ١٨٢ بـ ١٢٢١٥ من المتن^(٨) أن المذهب أنه إذا كان الدفن^(٩) طريا كان له ، وإلا فلا ، اعتمادا على القرينة ، قال في الإنصاف عن هذا التفصيل: وهو المذهب في التصحيح^(١٠) ،

(١) انظر : المحرر ١ / ٣٧٣ .

(٢) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٥ .

(٣) في ب (وجد) .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) في ز (وإن) .

(٦) في ف (كالبائع) .

(٧) انظر : المغني ٨ / ٣٥٦ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٥ ، والمبدع ٥ / ٢٩٥ .

(٨) انظر : منتهى الإرادات ١ / ٥٥٩ .

(٩) في ب (المدفن) .

(١٠) في ب (الصحيح) .

وانظر : تصحيح الفروع ٤ / ٥٧٤ .

وقطع به ^(١) ابن عقيل ^(٢)، وصاحب الخلاصة ^(٣)، والمحزر ^(٤)، والوجيز،
والمنور، وتذكرة ابن عبدوس ^(٥). قلت ^(٦): وهو الصواب.

والوجه الثاني لا يكون له، قدمه في الهداية ^(٧)، والمستوعب ^(٨) والكافي ^(٩)
والتلخيص والنظم ^(١٠) وشرح ابن رزين ^(١١).

(١) ساقطة من ب، ز.

(٢) كما في المغني ٨ / ٣٥٧.

(٣) الخلاصة كتاب في الفقه لمؤلفه أسعد بن المنجى، وقد تقدمت ترجمته، وكتاب الخلاصة يعدّ
من المتون المعتمدة في المذهب ولم أقف عليه.
وانظر: الإنصاف ١ / ١٤، والمقصد الأرشد ١ / ٢٧٩.
وانظر قوله في: الإنصاف ٦ / ٤٣٦.

(٤) انظر: المحزر ١ / ٣٧٣.

(٥) انظر: الإنصاف ٦ / ٤٣٦.

(٦) القائل هو صاحب الإنصاف.

وانظر: الإنصاف ٦ / ٤٣٦.

(٧) في ف (الدراية).

وانظر: الهداية ١ / ٢٠٥.

(٨) انظر: المستوعب ٤ / ١٢٦٦.

(٩) انظر: الكافي ٢ / ٣٦٣.

(١٠) انظر: النظم لابن عبد القوي ١ / ٣٧٣.

(١١) انظر: الإنصاف ٦ / ٤٣٦.

وهو المذهب على المصطلح^(١) في الخطبة^(٢).

وحكى في الرايتين ، والحاوي الصغير ، والفائق ، وجها أنه له ، ولو لم يكن الدفن طريا^(٣) ، وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، يعني في المقنع^(٤) ، وهو بعيد جدا^(٥) ، ولم يذكره في المغني ، والفروع ، وشرح الحارثي . انتهى^(٦).

ومن ذلك المال المطروح / قريباً^(٧) منه ، وقد علمت من المتن أن المذهب أنه ز ١٩١ له^(٨) ؛ لأن الظاهر أنه ترك له ، فهو بمنزلة ما هو تحته ، ولأن القريب من البالغ يكون في يده ، ألا ترى أن الرجل يقعد في السوق ومتاعه بقربه ويحكم بأنه في يده ، والحمال إذا جلس للاستراحة ترك حمله قريباً منه^(٩).

قال في الإنصاف عن هذا القول : وهو الصحيح من المذهب ، صححه في

(١) في ب (المصطلع) .

(٢) أي في خطبة كتاب الإنصاف ١ / ١٧ و ١٨ .

(٣) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٦ .

(٤) انظر : المقنع ٢ / ٣٠٣ .

(٥) في ب (جيداً) .

(٦) أي : كلام صاحب الإنصاف ٦ / ٤٣٦ .

(٧) في ب (قريباً) .

(٨) انظر : منتهى الإرادات ١ / ٥٥٩ .

(٩) انظر : المغني ٨ / ٣٥٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٦ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٧ .

المغني^(١)، والشرح^(٢)، والفائق^(٣)، والتصحيح^(٤)، وجزم به في الخلاصة^(٥)،
والحرر^(٦)، والوجيز والمنور^(٧).

وقيل^(٨): لا يكون له؛ لأنه منفصل عنه أشبه المطروح بعيداً منه.

قال في الإنصاف: ولنا قول ثالث في أصل المسألتين بالفرق بين الملقى قريباً
منه، وبين المدفون تحته، فيكون الملقى القريب، له دون المدفون تحته، قاله في
المجرد^(٩)، وقطع به.

قال الحارثي^(١٠): ويقتضيه إيراد في المغني، قلت^(١١): قدم في الكافي^(١٢)،

(١) انظر: المغني ٨ / ٣٥٧.

(٢) انظر: الشرح الكبير ٣ / ٤٩٦.

(٣) انظر: الإنصاف ٦ / ٤٣٦.

(٤) انظر: التصحيح على الفروع ٤ / ٥٧٤.

(٥) انظر: الإنصاف ٦ / ٤٣٦.

(٦) انظر: المحرر ١ / ٣٧٣.

(٧) انظر: الإنصاف ٦ / ٤٣٦.

(٨) في ب (قبل).

ومن قال بهذا الوجه، صاحب المستوعب ٤ / ١٢٦٦، والهداية ١ / ٢٠٥.

(٩) المجرد: كتاب في الفقه لمؤلفه القاضي أبي يعلى، وقد سبقت ترجمته.

وانظر: الإنصاف ٦ / ٤٣٧.

(١٠) ساقطة من ز.

(١١) القائل: صاحب الإنصاف ٦ / ٤٣٧.

(١٢) انظر: الكافي ٢ / ٣٦٣.

والنظم^(١) : أنه لا يملك المدفون ، وأطلق في الملقى القريب الوجهين^(٢) .
انتهى^(٣) .

قال في الفروع بعد إطلاق الوجهين في المسألتين : وقيل : إن وجد رقعة فيها أنه
له ، فله^(٤) . انتهى^(٥) .

يعني : وإن لم توجد رقعة أنه له فليس له على هذا القول ، والله أعلم .

وكلما حكمنا بأنه ليس له فحكمه حكم اللقطة ، قاله^(٦) في المغني^(٧) .

(١) المقصود بالنظم : نظم زوائد الكافي ، وهو كتاب في الفقه لمؤلفه يحيى بن يوسف بن يحيى ابن منصور بن المعمر بن عبد السلام الأنصاري الصرصري ، الزريراني الضرير ، الفقيه الأديب اللغوي الزاهد ، ولد سنة ٥٨٨ ، وقرأ القرآن بالروايات على أصحاب ابن عساكر البطائحي ، وسمع الحديث من الشيخ علي بن إدريس البعقوبي ، وقد حفظ الفقه واللغة ، وكان يتوقد ذكاءً توفي سنة (٦٥٦ هـ) .

من مصنفاته : نظم الخرقى ، ونظم زوائد الكافي ، وغيرهما .
انظر ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٢٦٢ ، والمقصد الأرشد ٣ / ١١٤ ، والشذرات ٥ / ٢٨٥ .

(٢) انظر : الكافي ٢ / ٣٦٤ .

(٣) أي : كلام صاحب الإنصاف ٦ / ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

(٤) ساقطة من ب ، ف .

(٥) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٤ ، ٥٧٥ .

(٦) في ب (قال) .

(٧) انظر : المغني ٨ / ٣٥٧ .

(والأولى بحضائته) أي : اللقيط (واجده إن كان أمينا عدلاً)^(١) ؛ لأن حضانة اللقيط عمر رضي الله تعالى عنه^(٢) أقر اللقيط في يد أبي جميلة حين قال له عريفه : إنه رجل صالح^(٣) ؛ ولأنه سبق إليه ، فكان أولى به ، (ولو) لم يعلم^(٤) باطن حاله كفى كونه عدلاً (ظاهراً)^(٥) ؛ لأن هذا حكمه حكم العدل باطنا وظاهراً في لقطة المال ، والولاية في النكاح والشهادة فيه وفي أكثر الأحكام^(٦) . و^(٧) لأن الأصل في المسلمين العدالة ، ولذلك قال عمر رضي الله تعالى عنه^(٨) : (المسلمون عدول بعضهم على بعض)^(٩) .

(١) وهو المعتمد ، . كما في الإنصاف ٤٣٨ / ٦ .
وانظر : الهداية ١ / ٢٠٤ ، والمغني ٨ / ٣٦٠ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٦ ، والمبدع ٥ / ٢٩٥ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٨ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٨ .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٦٠ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٦ ، والمبدع ٥ / ٢٩٦ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٨ .

(٤) في ز ، ف (يعلم) .

(٥) انظر : الإقناع ٢ / ٤٠٥ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٨ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٨ .

(٦) انظر : كشاف القناع ٤ / ٢٢٨ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٨ .

(٧) الواو ساقطة من ب .

(٨) ساقطة من ب .

(٩) هذا الأثر أخرجه البيهقي في كتاب الشهادات ، باب من تقبل شهادته ١٠ / ١٥٥ ، وفي باب من جرب بشهادة زور لم تقبل شهادته ١٠ / ١٩٧ ، وساق البيهقي سبب وروده فقال : (كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما ، فذكر الحديث قال فيه : المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلود في حد أو مجرب في شهادة زور أو ظنين في ولاء أو قرابة) .

وأخرجه الدارقطني في كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري ٤ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، وابن أبي شيبه في مصنفه ، كتاب الأحكام والأقضية ٦ / ١٧٢ ، إلا أنه ساقه عن =

ويشترط مع ذلك أن يكون (حراً) تام الحرية ^(١) ؛ لأن كلا من القن ،
والمدبر ^(٢) ، والمعلق عتقه بصفة ، وأم الولد ^(٣) ، منافع مستحقة لسيده ، فلا يذهبها
في غير نفعه إلا بإذنه ، وكذلك المكاتب فإنه ليس له ^(٤) التبرع بماله ولا بمنافعه إلا أن
يأذن له سيده في ذلك ، وكذلك المبعوض فإنه لا يتمكن من استكمال الحضانة ^(٥) .
وعلم مما تقدم أنه يُقر في يده مع إذن سيده ^(٦) ؛ لأنه يصير كأن السيد التقطه
واستعان برقيقه في ^(٧) حضانته .

= النبي ﷺ ، من طريق حجاج بن أرطاة ، عن عمرو بن شعيب به ، وهذا الإسناد ضعيف
لتدليس حجاج بن أرطاة وعننته .

وقال البيهقي في السنن ١٥٥ / ١٠ : لا يصح في هذا عن النبي ﷺ شيء يعتمد عليه ، ويروى
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . هـ .
وأخرجه الزيلعي في نصب الراية في كتاب الشهادات ٨١ / ٤ .

(١) انظر : المغني ٣٦٣ / ٨ ، والشرح الكبير ٤٩٨ / ٣ ، والمبدع ٢٩٧ / ٥ ، والإقناع ٤٠٦ / ٢ ،
وكشاف القناع ٢٢٨ / ٤ ، ومطالب أولي النهى ٢٤٨ / ٤ .

(٢) المدبر لغة : هو من وقع عليه التدبير ، والتدبير مصدر دبر العبد والأمة تدبيراً ، إذا علق عتقه
بموته ؛ لأنه يعتق بعدما يدبر سيده ، والمات دبر الحياة .

انظر : الدر النقي في شرح الخرقى ٨٨٣ / ٣ ، والمصباح المنير ٢٥٦ / ١ .
وشرعاً : هو : من علق عتقه بموت سيده .

انظر : المغني ٤١٢ / ١٤ ، والشرح الكبير ٣٨٣ / ٦ ، والإقناع ١٤ / ١٣ .

(٣) قال في المغني ٥٨٠ / ١٤ : أم الولد : هي التي ولدت من سيدها في ملكه .
وانظر : الشرح الكبير ٤٦٨ / ٦ .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) انظر : المغني ٣٦٣ / ٨ ، والشرح الكبير ٤٩٨ / ٣ ، والمبدع ٢٩٧ / ٥ ، والإنصاف ٦ / ٦ ،
٤٣٩ ، وكشاف القناع ٢٢٩ / ٤ ، ومطالب أولي النهى ٢٤٨ / ٤ .

(٦) وهذا المذهب كما في الإنصاف ٤٣٩ / ٦ ، وانظر : المراجع السابقة .

(٧) ساقط من ب .

قال ابن عقيل : إن أذن له السيد لم يكن له ^(١) الرجوع بعد ذلك ، وصار كما لو التقطه ^(٢) .

ويشترط مع ذلك كونه (مكلفاً) ؛ لأن غير المكلف لا يلي أمر نفسه ، فلا يلي أمر غيره ^(٣) .

ويشترط في الملتقط أيضاً مع ما تقدم كونه (رشيداً) ، فلا يقرب بيد سفيهه ^(٤) ، جزم ^(٥) به في الهداية ^(٦) ، والمذهب ، والمستوعب ^(٧) ، والتلخيص ^(٨) ، وغيرهم ؛ لأنه لا ولاية له على نفسه ، فأولى أن لا يكون ولياً على غيره ^(٩) .

قال في الإنصاف : وظاهر كلام / المصنف ^(١٠) هنا وصاحب المحرر ^(١١) ف ٢٢١ ب

(١) ساقطة من ز .

(٢) انظر كلام ابن عقيل في : المغني ٨ / ٣٦٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٨ ، والمبدع ٥ / ٢٩٧ ، والإنصاف ٦ / ٤٣٩ .

(٣) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٠ ، والإقناع ٢ / ٤٠٥ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٨ .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) ساقطة من ز .

(٦) انظر : الهداية ١ / ٢٠٥ .

(٧) انظر : المستوعب ٤ / ١٢٦٦ .

(٨) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٠ .

(٩) انظر : مطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٨ .

(١٠) انظر : المغني ٨ / ٣٦٠ .

(١١) انظر : المحرر ١ / ٣٧٣ .

وغيرهما أنه يقر بيده؛ لأنه أهل للأمانة والتربية^(١)، قال الحارثي: وهذا أصح^(٢)، وهو ظاهر ما قدمه في الفروع^(٣)؛ قلت^(٤): وهو الصواب. انتهى^(٥).

ويجوز لكل من قلنا: لا يقر اللقيط بيده التقاطه؛ لأن عدم الإقرار بيده دواما لا يمنع أخذه ابتداء، ولأن أخذ اللقيط قربة، فلا يختص بواحد دون آخر^(٦) إلا الرقيق، فإنه لا يجوز / له التقاطه إلا بإذن سيده، إلا أن لا^(٧) يعلم به سواه، ب ١١٨٣ فيجب عليه التقاطه؛ لأنه تخلص له من الهلاك، أشبه تخلصه من الغرق^(٨).

(وله) أي: لواجده المتصف بالصفات المتقدمة (حفظ ماله)، أي: مال اللقيط؛ لأنه وليه، ووجه كونه وليه أنه الأولي بحضائنه، لا من أجل قرابته منه، فكانت ولايته له كالحاكم^(٩).

إذا تقرر هذا فلا يحتاج في حفظ مال اللقيط إلى إذن حاكم.

(١) في ب (للتربية).

(٢) انظر: الإنصاف ٦ / ٤٤٠.

(٣) انظر: الفروع ٤ / ٥٧٧.

(٤) القائل صاحب الإنصاف.

(٥) انظر: الإنصاف ٦ / ٤٤٠.

(٦) انظر: مطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٨.

(٧) ساقط من ز.

(٨) انظر: الإقناع ٢ / ٤٠٦، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٩، مطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٨.

(٩) انظر: المبدع ٥ / ٢٩٥، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٨.

قال في الإنصاف : قطع به في المغني ^(١) وغيره .

قال في التلخيص : يحتمل اعتبار إذن الحاكم فيه ^(٢) .

(و) له (الإنفاق عليه منه) ، أي : من مال اللقيط بغير إذن حاكم .

قال في الإنصاف : هذا المذهب ، و ^(٣) عليه الأصحاب ^(٤) .

قال في المغني : « ذكره أبو عبدالله بن حامد ^(٥) ؛ لأنه ولي له ، فلم يُعتبر في

الإنفاق عليه في حقه إذن الحاكم ، كوصيِّ اليتيم ؛ ولأن هذا من الأمر بالمعروف ، فاستوى فيه الإمام وغيره ، كتبديد الخمر ^(٦) .

وروى ^(٧) أبو الحارث ^(٨) عن أحمد ، في رجل أودع رجلاً مالا ، وغاب ،

(١) انظر : المغني ٨ / ٣٥٧ ، وقطع به في الشرح الكبير ٣ / ٤٩٦ .

(٢) لأن في ذلك خروجاً من الخلاف ، وبعداً عن التهمة والظنة .
وانظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٧ .

(٣) الواو ساقطة من ف .

(٤) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٧ .

(٥) الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي ، إمام الحنابلة في زمانه ، ومؤدبهم ومعلمهم ، وهو أكبر تلاميذ أبي بكر عبدالعزيز - غلام الخلال - وشيخ القاضي أبي يعلى ، درس ، وأفتى ، وكان مقدماً ، توفي سنة (٤٠٣هـ) .

ومن مصنفاته : شرح الخرقى ، والجامع في المذهب .
انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ٢ / ١٧١ ، والمنهج لأحمد ٢ / ١٨ ، والمقصد الأرشد ١ / ١٣٩ .

وانظر كلام ابن حامد في : الهداية ١ / ٢٠٥ ، والمغني ٨ / ٣٥٧ ، والمستوعب ٤ / ١٢٦٦ .

(٦) انظر : المغني ٨ / ٣٥٧ ، والكافي ٢ / ٣٦٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٦ .

(٧) هذه هي الرواية الثانية عن الإمام أحمد : وهو أنه لا بد من إذن الحاكم في الإنفاق على اللقيط .

وانظر : المغني ٨ / ٣٥٧ ، والمقنع ٢ / ٣٠٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٦ ، والمبدع ٥ / ٢٩٦ .

وطالت غيبته ، وله ولد ، ولا نفقة له ، هل ينفق عليهم هذا المستودع من ^(١) مال الغائب ؟ فقال ^(٢) : تقوم امرأته / إلى الحاكم حتى يأمره بالإنفاق عليهم ^(٣) . فلم ز ١٩١ ب يجعل ^(٤) له الإنفاق من غير إذن الحاكم ، فقال بعض أصحابنا : هذا مثله ^(٥) .
والصحيح ^(٦) أن هذا ^(٧) مخالف له من وجهين :
أحدهما : أن الملتقط له ولاية على اللقيط وعلى ماله ، فإن له ولاية أخذه وحفظه .

= (٨) في ف (الحرث) .

وأبو الحارث هو : أحمد بن محمد بن عبد الله بن الحارث ، الصائغ ، أحد أصحاب الإمام أحمد ، قال الخلال : كان أبو عبد الله يأنس به ، ويقدمه ، ويكرمه ، وكان عنده بموضع جليل ، وروى عن أبي عبد الله مسائل كثيرة .
انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ٧٤ ، والمنهج الأحمد ١ / ٣٦٣ ، والمقصد الأرشد ١ / ١٦٣ .

(١) ساقط من ف .

(٢) في ب (فقام) .

(٣) انظر كلام أبي الحارث في : الهداية ١ / ٢٠٥ ، والمغني ٨ / ٣٥٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٦ ، والمستوعب ٤ / ١٢٦٦ .

(٤) في ب (تجعل) .

(٥) ومن قال بهذا القول صاحب الهداية ١ / ٢٠٥ .

(٦) في ب ، ز ، ف ، (قال : والصحيح) .

والقائل هو : صاحب المغني ٨ / ٣٥٧ .

(٧) أي : مسألة الإنفاق على اللقيط بغير إذن الحاكم .

والثاني أنه ينفق على اللقيط من ماله ، وهذا بخلافه ^(١) ، ولأن الإنفاق على الصبي من مال أبيه مشروطٌ بكون الصبي محتاجاً إلى ذلك ؛ لعدم ماله ، وعدم نفقة تركها أبوه برسمه ^(٢) ، وذلك لا يقبل فيه قول المودع ، فاحتيج إلى إثبات ذلك عند الحاكم ، ولا كذلك في مسألتنا ، فلا يلزم من وجوب استئذان الحاكم [ثم ^(٣) وجوبه في اللقيط ، ثم قال ^(٤) بعد أسطر ^(٥) : فإذا ثبت هذا فالمستحب أن يستأذن الحاكم] ^(٦) في موضع يجد حاكماً ؛ لأنه أبعد من التهمة وأقطع للظنة ^(٧) ، وفيه خروج به ^(٨) من الخلاف وحفظ لماله من أن يرجع عليه بما أنفق ^(٩) .

(١) وهو الإنفاق على اليتيم .

(٢) الرسم : هي الكتابة ، والأثر على الشيء .

وانظر : لسان العرب مادة الرسم ١٢ / ٢٤١ ، والمصباح المنير ١ / ٣٠٩ .

(٣) قال في القاموس المحيط - في مادة (ثم) ص : ١٤٠٢ - : وثم بالفتح : اسم يشار به بمعنى هناك للمكان البعيد .

(٤) القائل : صاحب المغني ٨ / ٣٥٨ .

(٥) في ف (أسطر) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ز .

(٧) في ف (للمظنة) .

قال في المصباح المنير ٢ / ٣٨٧ ، والظنة بالكسر : التهمة ، وهي اسمٌ من ظنته إذا اتهمته فهو ظنين أي : متهم .

(٨) ساقطة من ب ، ز ، ف .

(٩) انظر : الكافي ٢ / ٣٦٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٧ .

فإذا ثبت هذا فينبغي أن يُنفق عليه بالمعروف^(١) كما ذكرنا في ولي اليتيم .
 فإذا^(٢) بلغ^(٣) اللقيط واختلفا في قدر ما أنفق ، وفي التفريط في الإنفاق ،
 فالقول قول المنفق^(٤) ؛ لأنه أمينٌ ، فكان القولُ قولَه في ذلك كولي اليتيم . انتهى
 كلامه في المغني^(٥) .

(و) له^(٦) أيضاً (قبول هبة ووصية له) أي : للقيط (بغير حكم
 حاكم)^(٧) .

قال الحارثي : مقتضى قوله في المغني : إنه أي : قبول ذلك للملتقط^(٨) ،
 ومقتضى كلام صاحب التلخيص أنه للحاكم ، ذكره عنه في الإنصاف^(٩) ، ثم

(١) في ب (كالمعروف) وانظر : الهداية ١ / ٢٠٥ ، والمستوعب ٤ / ١٢٦٦ ، والشرح الكبير
 ٣ / ٤٩٧ .

(٢) في ف (فإن) .

(٣) في ب ، ز (أبلغ) .

(٤) انظر : الكافي ٢ / ٣٦٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٧ ، والمبدع ٥ / ٢٩٦ .

(٥) المغني ٨ / ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

(٦) أي : لواجد اللقيط .

(٧) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٧ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٩ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٩ .

(٨) انظر : المغني ٨ / ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

(٩) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٣٧ .

قال ^(١) : قلت : كلام صاحب المغني موافق لقواعد المذهب في ذلك . انتهى ^(٢) .

(ويصح التقاط قن لم يوجد غيره) ^(٣) ، وتقدم التنبيه على ذلك ، وتعليقه في الشرح قريباً ^(٤) .

(و) يصح التقاط (ذمي لذمي) ^(٥) أي ^(٦) لمن حكم بكفره ^(٧) ؛ لأن : ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ ^(٨) .

(ويقر) اللقيط (بيد من) التقطه (بالبادية) إذا كان (مقيماً في حلة) ^(٩)

(١) أي : صاحب الإنصاف .

(٢) الإنصاف ٦ / ٤٣٧ .

(٣) بل يجب كما في المغني ٨ / ٣٦٣ ، لأنه تخليص له من الهلاك ، فأشبهه تخليصه من الغرق .

(٤) انظر : ص ٢٥٣ .

(٥) الذمة في اللغة هي : العهد والكفالة ، قال تعالى : ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وِلَا ذِمَّةً﴾ التوبة من الآية ١٠ أي : عهداً وفي اصطلاح الفقهاء الذمي : هو من يؤدي الجزية للمسلمين . وانظر : النهاية في غريب الحديث ٢ / ١٦٨ ، والمصباح المنير ١ / ٢١٠ ، والمطلع ص : ٢٢١ .

(٦) في ب (إن) .

(٧) انظر : المغني ٨ / ٣٦٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٨ ، والمبدع ٥ / ٢٩٧ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٩ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٤٩ .

(٨) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ سورة الأنفال من الآية ٧٣ .

(٩) قال في المطلع على أبواب المقنع ص : ٢٨٤ : الحلة بكسر الحاء المهملة ، البيوت المجتمعة . وانظر : لسان العرب مادة الحلة ١١ / ١٦٥ ، والمصباح المنير ١ / ٢٠٣ . وانظر : في هذه المسألة إلى : الهداية ١ / ٢٠٥ ، والمغني ٨ / ٣٦٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٨ ، والمقنع ٢ / ٣٠٤ ، والمبدع ٥ / ٢٩٨ .

بكسر الحاء المهملة ^(١) أي : في ^(٢) بيوت مجتمعة للاستيطان بها ؛ لأن الحلة ^(٣) كالقرية في كون ^(٤) أهلها لا يرحلون عنها لطلب الماء / والكلاء ، (أو) لم يكن في ف ١٢٢٢ حلة ولكنه (يريد نقله) ، أي : نقل اللقيط (إلى الحضر) ؛ لأنه ينقله من أرض البؤس والشقاء إلى أرض الرفاهية والدعة والدين ^(٥) ، (لا) ^(٦) ، إن كان ملتقطه (بدويا ينتقل في المواضع) ؛ لأن في إقراره بيده إتعابا للطفل بتنقله ، فيؤخذ منه ويدفع إلى من في قرية ؛ لأنه أرفه له وأخف عليه ^(٧) .

وقيل : يقر بيده ؛ لأن الظاهر أنه ابن بدوين ، وإقراره في يدي ملتقطه أرجى لكشف نسبه ^(٨) ، وصوبه في الإنصاف بعد أن ذكر أن الأول المذهب ^(٩) .

(١) في ز (للمهملة) .

(٢) ساقط من ب .

(٣) في ف (الحلبة) .

(٤) في ب (كونها) .

(٥) فإنه يقر بذلك ، وانظر : الهداية ١ / ٢٠٥ ، والمغني ٨ / ٣٦٣ ، والمقنع ٢ / ٣٠٤ ، والمبدع ٥ / ٢٩٨ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٠ .

(٦) إشارة للخلاف في هذه المسألة ، ومن حكى الخلاف في المسألة وأطلقه : صاحب الهداية ١ / ٢٠٥ ، والمغني ٨ / ٣٦٣ ، والكافي ٢ / ٣٦٦ ، والمستوعب ٤ / ١٢٧٧ ، والمحرر ١ / ٣٧٣ .

(٧) قال في الإنصاف ٦ / ٤٤٠ : وهو المذهب ، وجزم به المصنف في المقنع ٢ / ٣٠٤ .

وانظر : المبدع ٥ / ٢٩٨ ، والإقناع ٢ / ٤٠٦ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٢٩ .

(٨) انظر : المغني ٨ / ٣٦٣ ، والكافي ٢ / ٣٦٦ ، والمبدع ٥ / ٢٩٨ ، والإنصاف ٦ / ٤٤٠ .

(٩) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٠ .

(أو من وجده^(١) في الحضر فأراد نقله إلى البادية) فإنه لا يقر بيده^(٢).

قال في المغني : لوجهين :

أحدهما : أن مقامه في الحضر أصلح له في دينه ودنياه وأرفه له .

والثاني : أنه إذا وجد في الحضر فالظاهر أنه ولد فيه ، فبقاؤه فيه^(٣) أرجى

لكشف نسبه وظهور أهله واعترافهم به^(٤).

وفي الإنصاف : وقيل : يقر . وأطلقهما في : المغني ،

والشرح^(٥) . / انتهى^(٦).

ب ١٨٣ ب

قلت : الوجهان المطلقان في المغني فيما إذا أراد النقلة به إلى بلد آخر من

الحضر ، وأما إذا أراد نقله من الحضر إلى البادية فإنه لم يذكر فيه^(٧) خلافا^(٨) ،

(١) في ب ، ز ، ف (وجد) .

(٢) قال في الإنصاف ٦ / ٤٤١ : وهو الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .
وانظر : الهداية ١ / ٢٠٥ ، والمقنع ٢ / ٣٠٤ ، والمغني ٨ / ٢٦٢ ، والكافي ٢ / ٣٦٥ ،
والمستوعب ٤ / ١٢٧٦ ، والمحزر ١ / ٣٧٣ .

(٣) ساقطة من ز .

(٤) انظر : المغني ٨ / ٣٦٢ .

(٥) صاحب المغني ٨ / ٣٦٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٨ ، لم يطلقا الخلاف في هذه المسألة ، وإنما
جزما بأنه لا يقر بيده ، كما سيذكر الشارح .

(٦) الإنصاف ٦ / ٤٤١ .

(٧) في ف (فيها) .

(٨) قال في المغني ٨ / ٣٦٢ : (فإن كان التقطه من الحضر فأراد النقلة به إلى البادية لم يقر في
يده...) .

وقوله في الإنصاف : وقدمه في الفروع ^(١) قبل قوله وقيل يقر، يدل على أن في الفروع قولاً بإقراره بيده فيما إذا وجدته في الحضر وأراد نقله إلى البادية ، وليس كذلك ، فليراجع ^(٢) الفروع ^(٣) بتأمل من شاء ، بل لم أقف على خلاف في المسألة في المذهب . والله أعلم .

(أو مع فسقه أو رقه أو كفره ، واللقيط مسلم) يعني : لو كان واجده فاسقاً ، أو رقيقاً ، أو كان كافراً ، واللقيط مسلم ، فإنه لا يقر في يده ، لفقد شرط الأهلية ، وتقدم الكلام على ذلك ^(٤) ، (وإن التقطه في ^(٥) الحضر من يريد النقلة إلى بلد آخر) من الحضر (أو) إلى (قرية أو) من يريد النقلة (من حلة إلى حلة لم يقر بيده) ^(٦) .

قال في الإنصاف : وهو الصحيح من المذهب ^(٧) ، قدمه في الفروع ^(٨) وشرح

(١) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤١ .

(٢) في ب (فاليراجع) .

(٣) عندما ذكر صاحب الفروع الذين لا يقر اللقيط في أيديهم قال : (ولا واجد في الحضر ينقله ، وقيل : إلى بدو ، ويجوز عكسه) .
ويدل هذا على أن صاحب الفروع لم يقدم قولاً على آخر ، بل ذكر القول الراجح في المذهب .
انظر : الفروع ٤ / ٥٧٧ .

(٤) انظر : ص ٢٥٢ وما بعدها .

(٥) في ب (من) .

(٦) وقد أطلق الخلاف في هذه المسألة : صاحب المغني ٨ / ٣٦٢ ، والهداية ١ / ٢٠٥ ، والمستوعب ٤ / ١٢٧٦ ، والمحزر ١ / ٣٧٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٨ ، والمبدع ٥ / ٢٩٨ .

(٧) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤١ .

(٨) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٧ .

ابن رزين . انتهى^(١) .

ووجه ذلك : أن بقاءه في بلده أو قريته أو حلتة أرجى لكشف نسبه ، فلم يقر في يد المتنقل عنه قياساً على المتنقل به إلى البادية^(٢) .

وقيل : يقر^(٣) ؛ لأن المتنقل إليه كالمتنقل عنه في الرفاهة ، أشبه ما لو انتقل من أحد جانبي البلد إلى الجانب الآخر ، قال في الإنصاف : والوجه الثاني ، يقر ، وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز ، وصححه الناظم ، وصاحب التلخيص / ز ١٩٢
انتهى^(٤) .

ومحل المنع (ما لم يكن المحل الذي كان) أي : وجد (به وببيئاً)^(٥) ، أي : وخيماً^(٦) ، (كفور بيسان) ، بالباء الموحدة المكسورة ، ثم ياء مثناة من

(١) الإنصاف ٦ / ٤٤١ .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٦٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٨ ، والمبدع ٥ / ٢٩٨ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٠ .

(٣) هذا هو الوجه الثاني في المسألة ، وجزم به ابن السري في الوجيز ، وصححه ناظم المفردات كما في الإنصاف ٦ / ٤٤١ .
وانظر : الهداية ١ / ٢٠٥ ، والمغني ٨ / ٣٦٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٨ ، والمبدع ٥ / ٢٩٨ .

(٤) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤١ .

(٥) الوباء : هو المرض العام ، وهي كلمة تمد وتقصر ، انظر : مختار الصحاح ص ٧٠٦ ، والمصباح المنير ٢ / ٨٨٩ .

(٦) وخم البلد وخامة فهو وخيم ، إذا كان لا يصلح للسكن .
انظر : المصباح المنير ٢ / ٨٩٨ ، والقاموس المحيط مادة وخم ص : ١٥٠٥ ، ومختار الصحاح ص : ٧١٣ .

تحت ساكنة، ثم سين مهمة مفتوحة، ثم ألف ونون، بلدة بأرض الشام^(١)،
(ونحوه) أي: ونحو غور بيسان من الأراضي البوينة كالجحفة^(٢)
بالحجاز^(٣)، فإن اللقيط يقربيد المنتقل عنها إلى البلاد التي لا وباء فيها أو دونها
في الوباء؛ لتعين المصلحة في النقل.

قال في التنقيح: قاله^(٤) الحارثي، وهو جيد. انتهى^(٥).

وفي الترغيب والتلخيص^(٦): متى وجدته في فضاء خال فله نقله إلى حيث
شاء^(٧).

(ويقدم موسر ومقيم من ملتقطين للقيط معا على ضدهما)^(٨)^(٩)، فيقدم

(١) وهي بلدة بالأردن بالغور الشامي، والغور: هو المنخفض من الأرض، وهي بين حوران
وفلسطين، وهي بلدة حارة وبئة، رديئة الماء والهواء.
انظر: معجم البلدان ١/ ٥٢٧، ومعجم ما استعجم ١/ ٢٩٢.

(٢) وهي قرية قريبة من رابغ، وكانت تسمى قديماً مهيعة، وسميت بالجحفة، لأن السيل
اجتحفها وحمل أهلها، وكانت قديماً ميقات أهل الشام ومصر إذا لم يبروا بالمدينة، وهي
خراب الآن، ويحرم الناس من رابغ.
وانظر: معجم البلدان ٢/ ١١١، والمناسك وأماكن طرق الحج ص ٤١٥.

(٣) في ف (والحجار).

(٤) في ف (قاله، قاله) وهذا تكرار وقع من الناسخ.

(٥) التنقيح المشبع ص: ٢٤٨.

وانظر: الإنصاف ٦/ ٤٤١، وكشاف القناع ٤/ ٢٣٠، ومطالب أولي النهى ٤/ ٢٥٠.

(٦) الترغيب، والتلخيص، كتابان في الفقه للفخر ابن تيمية، وقد سبق التعريف بهما.

(٧) انظر: المبدع ٥/ ٢٩٨، والإنصاف ٦/ ٤٤٠.

(٨) في ب (ضديهما).

(٩) قال في الإنصاف ٦/ ٤٤٢: لا أعلم فيه خلافاً.

الموسر على المعسر ؛ لأن ذلك أحظ للطفل ، ويقدم المقيم على المسافر ؛ لأن ذلك أرفق بالطفل^(١) .

قال في المغني : وعلى قياس قولهم في تقديم الموسر ينبغي أن يقدم الجواد على البخيل ؛ لأن حظ الطفل عنده أكثر من الجهة التي يحصل له^(٢) الحظ فيها باليسار ، وربما تخلق بأخلاقه وتعلم من جوده^(٣) . انتهى^(٤) .

وقال في التلخيص ، والترغيب : يقدم البلدي^(٥) على ضده . انتهى^(٦) .

وقيل : يقدم ظاهر العدالة على مستورها^(٧) ؛ لأن المانع^(٨) في حق ظاهر العدالة / متنف بلا شك ، وأجيب عنه بأن احتمال وجود المانع لا يؤثر في المنع^(٩) ، فلا يؤثر في الترجيح^(١٠) ، (فإن استويا) بأن لم يتصف أحدهما بما يكون أولى به من الآخر ، فإن رضي أحدهما بإسقاط حقه وتسليم اللقيط إلى صاحبه جاز ؛ لأن

(١) انظر : المغني ٨ / ٣٦٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٩ ، والمبدع ٥ / ٢٩٩ ، والإنصاف ٦ / ٤٤٢ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٠ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥١ .

(٢) في ف (له بها) .

(٣) في ف (وجوده) .

(٤) المغني ٨ / ٣٦٥ .

(٥) في ب ، ز (البدوي) .

(٦) انظر : المبدع ٥ / ٢٩٩ ، والإنصاف ٦ / ٤٤٢ .

(٧) الخلاف في هذه المسألة على قولين وكلا القولين احتمال في : المغني ٨ / ٣٦٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٩ ، وانظر : المبدع ٥ / ٢٩٩ ، والإنصاف ٦ / ٤٤٢ .

(٨) في ز (البالغ) .

(٩) في ف (لمنع) .

(١٠) وأيضاً لاستوائهما في الأهلية .

وانظر : المغني ٨ / ٣٦٥ ، والمبدع ٥ / ٢٩٩ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٠ .

الحق لا يعدو هما ، فلا ^(١) يمنع أحدهما من الإيثار به ^(٢) ، وإن تشاحا (أقرع) بينهما ^(٣) ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَقْلَامُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ ^(٤) ، ولأنه لا يمكن أن يكون عندهما ^(٥) في حالة واحدة ^(٦) .

وإن تهاياه بأن جعل عند كل واحد يوماً أو أكثر ، أضر بالطفل ؛ لأنه تختلف عليه الأغذية والأنس والإلف ، ولا يمكن دفعه إلى أحدهما دون الآخر بالتحكم ؛ لتساوي حقهما ، فتعين الإقراع ^(٧) بينهما كالشريكين في تعيين السهام بالقسمة ، وكما يقرع بين النساء في البداية بالقسم ^(٨) .

ولا ترجح المرأة في الالتقاط كما ترجح في حضانة ولدها على أبيه ؛ لأنها إنما رجحت ^(٩) هناك ؛ لشفقتها على ولدها وتوليها لحضانه بنفسها ، والأب يحضنه بأجنبية ، فكانت أمه أحظ له ، وأما ها هنا فهي أجنبية من اللقيط ، والرجل يحضنه

(١) في ب ، ز (ولا) .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٦٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٩ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥١ .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٦٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٩ ، والمبدع ٥ / ٢٩٩ ، والإنصاف ٦ / ٤٤٢ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٠ .

(٤) سورة آل عمران من الآية ٤٤ .

(٥) في ب (غيرهما) .

(٦) انظر : المغني ٨ / ٣٦٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٩ ، والمبدع ٥ / ٢٩٩ .

(٧) في ز (للإقراع) .

(٨) انظر : المغني ٨ / ٣٦٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٩ ، والمبدع ٥ / ٢٩٩ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥١ .

(٩) في ز ، (ترجحت) .

بأجنبية فاستويا ^(١) .

(وإن اختلفا في الملتقط منهما قدم) به منهما (من له بيّنة) دون الآخر ؛
لثبوت حقه بالبيّنة ^(٢) .

(فإن عدماها) أي : عدم المختلفان في التقاطه البيّنة ، وكان بيد أحدهما (قدم
ذو اليد) ^(٣) ؛ لأن اليد دليل استحقاق الإمساك ، (يمينه) ^(٤) ، ذكره أبو
الخطاب ^(٥) ، ونصره في المغني ^(٦) والشرح ^(٧) .
قال الحارثي : وهو الصحيح ^(٨) .

(١) انظر : المغني ٨ / ٣٦٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٤٩٩ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٠ ، ومطالب أولي
النهى ٤ / ٢٥٢ .

(٢) قال في الإنصاف ٦ / ٤٤٣ : بلا نزاع .
وانظر : المغني ٨ / ٣٦٦ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٠ ، والمبدع ٥ / ٢٩١ ، وكشاف القناع
٤ / ٢٣٠ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٢ .

(٣) قال في الإنصاف ٦ / ٤٤٣ : بلا نزاع .

(٤) اليمين هنا محل خلاف في المذهب على وجهين : وأطلق الخلاف صاحب الكافي ٢ / ٣٦٦ ،
والفروع ٤ / ٥٧٨ .

(٥) هذا هو الوجه الأول في المسألة ، وهو أنه يحلف هنا ، وقال به أبو الخطاب كما في الهداية
١ / ٢٠٥ .

(٦) المغني ٨ / ٣٦٦ .

(٧) الشرح الكبير ٣ / ٥٠٠ .

وانظر : المبدع ٥ / ٢٩٩ ، والإنصاف ٦ / ٤٤٣ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٢ .

(٨) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٤ .

وقال القاضي : قياس المذهب أنه لا يحلف ^(١) كما في الطلاق والنكاح ^(٢) (فإن كان) الملتقط (بيديهما) ، / أي : مع عدمهما البينة (أقرع) بينهما ؛ لاستوائهما في السبب ، وعدم المرجح ، (فن ^(٣) قرع) صاحبه (سلم إليه مع يمينه) على الصحيح ^(٤) ، وعلى ^(٥) قول القاضي : بلا يمين ^(٦) ، وإن كان لكل واحد منهما بينة ، وأرّختا قدم أسبقهما تأريخا ؛ لأن الثاني إنما أخذ من قد ثبت الحق فيه لغيره ^(٧) ، وإن اتحد تأريخهما أو أطلقنا ^(٨) معا ؛ أو أرّخت إحداهما وأطلقنا الأخرى ، قد تعارضتا فيصيران كما لو عدماها في الأصح ^(٩) ، وقد علم

(١) في ز (يحلف) .

وهذا هو الوجه الثاني في المسألة ، وهو أنه لا يحلف ، وهو ظاهر كلام المصنف كما في المقنع ٣٠٤ / ٢ ، واختاره القاضي ، كما في المغني ٣٦٦ / ٨ .

(٢) انظر : المغني ٣٦٦ / ٨ ، والإنصاف ٤٤٤ / ٦ .

(٣) في ف (من) .

(٤) قال في الإنصاف ٤٤٤ / ٦ : على الصحيح من المذهب .

وانظر : الهداية ٢٠٥ / ١ ، والمغني ٣٦٦ / ٨ ، والشرح الكبير ٥٠٠ / ٣ ، والمبدع ٣٠٠ / ٥ .

(٥) في ف (وهو) .

(٦) انظر : المغني ٣٦٦ / ٨ ، والشرح الكبير ٥٠٠ / ٣ ، والإنصاف ٤٤٤ / ٦ .

(٧) انظر : الهداية ٢٠٥ / ١ ، والمغني ٣٦٧ / ٨ ، والكافي ٣٦٦ / ٢ ، والشرح الكبير ٥٠٠ / ٣ ، والمستوعب ١٢٧٨ / ٤ .

(٨) في ب ، ز (أطلقنا) .

(٩) وهذه المسألة فيها خلاف على وجهين :

وأطلق الخلاف صاحب المغني ٣٦٧ / ٨ ، والشرح الكبير ٥٠٠ / ٣ وغيرهم ، والخلاف هنا على

=

وجهين :

الحكم فيه .

(وإن لم تكن لهما) أي : لمن عدت بيناتهما أو تعارضتا به (يد) ^(١) على أثر وصف اللقيط في ترجيح الدعوى الملتقط (فوصفه أحدهما بعلامة مستورة في جسده) بأن يقول : بظهره أو ببطنه أو كتفه أو فخذيه شامة ^(٢) ، أو أثر جرح ، أو نار ، أو نحو ذلك ، فيكشف فيوجد كما ذكر ، (قدّم) باللقيط على صاحبه الذي لم يصفه ، ذكره أبو الخطاب ^(٣) .

قال في الإنصاف : هذا المذهب ، وجزم به في الهداية ^(٤) ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وشرح الحارثي ^(٥) ، والمحزر ^(٦) ، والقواعد الفقهية ^(٧) في

١ - الوجه الأول : أن البيتين تسقطان هنا ، وجزم به هنا - فيما إذا تساويتا - صاحب الهداية ١ / ٢٠٥ ، والمستوعب ٤ / ١٢٧٨ .
٢ - الوجه الثاني : أن البيتين تستعملان ويقرع بينهما ، فمن قرع لصاحبه كان أولى به ، قال في الكافي ٢ / ٣٦٦ : وإن تساويا في اليد أو عدمها ، سقطتا وأقرع بينهما فقدم بها أحدهما . وانظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٣ .

(١) ساقطة من ب ، ز ، ف .

(٢) هي : علامة في البدن ، تسمى الخال ، يخالف لونها لون سائر البدن .
وانظر : غريب الحديث ٢ / ٤٤٧ ، ولسان العرب مادة الشم ١٢ / ٣١٦ ، والمعجم الوسيط ١ / ٥٠٤ .

(٣) انظر : الهداية ١ / ٢٠٦ .

(٤) الهداية ١ / ٢٠٦ .

(٥) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٥ .

(٦) انظر : المحزر ١ / ٣٧٣ .

(٧) ساقطة من ب .

القاعدة الثامنة والتسعين^(١)، وغيرهم، وقدمه في الفروع^(٢)، وغيره . انتهى^(٣).

قال في المغني : وهو قول أبي حنيفة^(٤) ؛ لأن^(٥) هذا نوع من اللقطة فقدم بوصفها كلقطة المال ؛ ولأن ذلك يدل على سبق يده عليه^(٦) .

وقيل : لا يقدم واصفه ، ذكره القاضي في الخلاف^(٧) ، وصاحب المبهم ، والمنتخب ، والوسيلة^(٨) .

(١) انظر : القواعد لابن رجب ص : ٢٢٦ .

(٢) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٨ .

(٣) الإنصاف ٦ / ٤٤٥ .

(٤) انظر : الاختيار لتعليل المختار ٣ / ٣٠ ، والهداية شرح بداية المبتدي ٢ / ١٧٣ ، وتحفة الفقهاء ٣ / ٣٥٣ ، ومختصر الطحاوي ص : ١٤١ ، وروضة القضاة ٤ / ١٤٠٣ .

(٥) هذا من كلام الموفق في المغني ، ولكنه لم يأت مباشرة بعد قوله (وهو قول أبي حنيفة) كما ذكر الشارح هنا ، ولكنه جاء بعد أسطر ، كما في المغني ٨ / ٣٦٦ .

(٦) انظر : المغني ٨ / ٣٦٦ .

(٧) الخلاف الكبير للقاضي أبي يعلى ويسمى بالتعليقة الكبيرة في الخلاف ، ويقدر هذا الكتاب بعشر مجلدات ، في دار الكتب المصرية منها مجلدة ، وفي تركيا منها مجلدة ، ذكر ذلك محقق كتاب المقصد الأرشد ٢ / ٣٩٥ .

وانظر قول القاضي في : الإنصاف ٦ / ٤٤٥ .

(٨) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٥ .

قال في الإنصاف : وذكره في الفنون وعيون / المسائل ^(١) عن أصحابنا . ز ١٩٢ ب
انتهى ^(٢) .

قال في المغني : وقال الشافعي : لا يقدم بالصفة كما ولو وصف المدعي
المدعى ^(٣) انتهى ^(٤) .

(وإن وصفاه) ، أي : وصف اللقيط كل من المختلفين فيه ، اللذين عدت
بيناتهما أو تعارضتا (أقرع) بينهما .

قال في الإنصاف : قاله في التلخيص ، واقتصر عليه الحارثي . انتهى ^(٥) .
ولعل وجه ذلك : أن وصفهما له يدل على تقدم عهدهما به ، فأشبهه ما لو
تنازعا وهو بأيديهما . والله أعلم .

(وإلا) ، أي : وإن لم يكن / لواحد منهما بينة ولا يد ولا وصفه ، (سلمه ف ١٢٢٣
الحاكم إلى من يرى منهما أو من غيرهما) ^(٦) .

(١) لابن شهاب العكبري ، وقد تقدمت ترجمته .

(٢) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٥ .

(٣) في ف (المدعى عليه) ، وانظر قول الإمام الشافعي في : المهذب ١ / ٥٧١ ، وروضة الطالبين
٥ / ٤٣٩ ، ٤٤١ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ٢ / ٤٢٨ .

وأما المالكية فإن الأصل عندهم أن دعوى الاستحقاق ولو من شخص واحد لا تثبت إلا ببينة .
وانظر : عقد الجواهر الثمينة ٣ / ٩٢ ، والذخيرة ٩ / ١٣٥ .

(٤) انظر : المغني ٨ / ٣٦٦ .

(٥) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٥ .

(٦) انظر : الهداية ١ / ٢٠٥ ، والمغني ٨ / ٣٦٦ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٠ ، والمبدع ٥ / ٣٠٠ ،
ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٣ .

قال في الإنصاف : وهذا المذهب ، وعليه جمهور ^(١) الأصحاب . انتهى ^(٢) ؛
لأنه لاحق لهما فيه ^(٣) ، وقيل ^(٤) : بل يقرع بينهما ؛ لأنهما تنازعا حقا في يد
غيرهما ، أشبه ما لو تنازعا وديعة بيد غيرهما ^(٥) ، وعلى الأول فلا مهياة ولا تخيير
للصبي ، قاله في الفروع ^(٦) .

وإن رأى اثنان جميعا اللقيط فسبق أحدهما ^(٧) فأخذه ، أو وضع يده عليه ،
فهو أحق به ^(٨) ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم
فهو له » ^(٩) .

(١) في ب (جماه) .

(٢) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٥ .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٦٦ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٠ ، والمبدع ٥ / ٣٠٠ .

(٤) وعن قال بذلك الموفق كما في المغني ٨ / ٣٦٦ .

(٥) انظر : المغني ٨ / ٣٦٦ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٠ ، والمبدع ٥ / ٣٠٠ ، والإنصاف
٦ / ٤٤٥ .

(٦) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٨ .

(٧) في ب (إحداهما) .

(٨) انظر : المغني ٨ / ٣٦٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٠ .

(٩) الحديث : أخرجه البيهقي من طريقه ، في كتاب آداب القاضي ، باب القاضي يقدم الناس
الأول فالأول ١٠ / ١٣٩ .

وأبو داود في كتاب الخراج والفى والإمارة برقم (٣٠٧١) ، والطبراني في المعجم الكبير
١ / ٧٦ ، والبغوي في شرح السنة ، باب الإقطاع ٨ / ٢٨١ ، وابن سعد في الطبقات ٧ / ٥١ ،
وصححه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة برقم (١٤٣٤) من طريقه عن محمد بن بشار ،
حدثني عبد الحميد بن عبد الواحد ، حدثني أم جنوب بنت نميلة عن أمها سويدة بنت جابر ، عن
أمها عقيلة بنت أسمر بن مضر ، عن أبيها . أسمر قال : أتيت النبي ﷺ فبايعته ، ثم ذكر =

وإن رآه أحدهما قبل صاحبه فسبق إلى أخذه الآخر فالسابق إلى أخذه أحق ؛ لأن الالتقاط هو الأخذ لا الرؤية ^(١) .

ولو قال أحدهما لصاحبه : ناولنيه فأخذه الآخر ، نظرنا إلى نيته ، فإن نوى أخذه لنفسه فهو أحق ، كما لو لم يأمره الآخر بمناولته إياه ، وإن نوى مناولته فهو للآمر ؛ لأنه فعل ذلك بنية النيابة عنه ، فأشبه ما لو توكل له في تحصيل مباح ، ذكره في المغني ^(٢) .

(ومن أسقط حقه) من اللقيط من المختلفين فيه (سقط) ، قاله في الفروع ^(٣) ، كسائر الحقوق .

ومن ادعى من المختلفين فيه أن الآخر أخذه منه قهرا وسأل يمينه قال في الفروع : فيتوجه يمينه ^(٤) .

= الحديث . . . وقد أقره الحافظ على تصحيحه كما في التلخيص الحبير ٧٢ / ٣ .
وقد ضعف الألباني هذا الحديث وتعقب صاحب المختارة على تصحيحه فقال في إرواء الغليل ٩ / ٦ : وهذا إسناد ضعيف مظلم ، ليس في رجاله من يعرف سوى الأول منه ، الصحابي ، والآخر ابن بشار شيخ أبي داود ، وما بين ذلك مجاهيل لم يوثق أحداً منهم أحد ! ، فالعجب من الضياء كيف أورده في المختارة .
وقد قال الضياء عقب الحديث : أم جنوب بنت غميلة ، رأيته مضبوطاً بالنون في سنن أبي داود ، وبالثاء بثلاث نقط في المعجم ، وبالثاء باثنين في تاريخ البخاري ، وفي معرفة الصحابة لأبي نعيم .
وفي ذلك دليل واضح على أنها غير مشهورة ، وإلا لما اضطربوا في ضبط اسمها . هـ .

(١) انظر : المغني ٨ / ٣٦٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٠ .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) انظر : الفروع ٤ / ٥٧٨ ، والإنصاف ٦ / ٤٤٢ .

(٤) الفروع ٤ / ٥٧٨ .

وفي المنتخب: لا ^(١)، كطلاق ^(٢). انتهى ^(٣).

(١) أي لا يحلف .

(٢) أي : مثل الطلاق إذا ادَّعى على الزوج فإنه لا يقبل إلا إذا أقرب به .

(٣) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٤ .

[فصل ميراث اللقيط]

(فصل^(١): وميراثه) أي: اللقيط (وديته إن قُتل لبيت المال) ، ومحل ذلك إن لم يكن له وارث كغير اللقيط ؛ لأنه مسلم ولا وارث له ، فكان ماله وديته لبيت المال^(٢) ، فإن كانت له زوجة فلها الربع والباقي لبيت المال . وإن كانت لقيطة لها زوج فله النصف ، والباقي لبيت المال ، وإن كانت له بنت أو ذو رحم كبنت أو ابن بنت أخذ جميع المال ؛ لأن الرد^(٣) وذا الرحم مقدم على بيت المال^(٤) .

وقال في الإنصاف بعد أن ذكر أن ما في المتن المذهب وأن عليه الأصحاب : وذكر ابن أبي موسى في الإرشاد أن بعض شيوخه حكى رواية عن أحمد أن الملتقط يرثه^(٥) .

(١) انظر هذا الفصل في: المغني ٨/ ٣٥٨ ، والمبدع ٥/ ٣٠٠ ، والإنصاف ٦/ ٤٤٥ .

(٢) قال في الإنصاف ٦/ ٤٤٥ : هذا المذهب وعليه الأصحاب .
وانظر: المقنع ٢/ ٣٠٤ ، والمغني ٨/ ٣٥٨ ، والشرح الكبير ٣/ ٥٠٠ ، والمبدع ٥/ ٣٠٠ ، وكشاف القناع ٤/ ٢٣٢ ، ومطالب أولي النهى ٤/ ٢٥٣ .

(٣) الرد لغة : الصرف والرجع ، يقال : رده عن كذا ، أي : صرفه .
وفي الاصطلاح : أرجاع ما يبقئ في المسألة بعد أصحاب الفروض على من يستحقه منهم بنسبة فروضهم .
وانظر : القاموس المحيط مادة (رد) : ٣٦٠ ، والعذب الفائض ٢/ ٣ ، والفرائض د/ اللاحم ص : ١٢٣ .

(٤) انظر : المغني ٨/ ٣٥٦ ، وكشاف القناع ٤/ ٢٣٢ ، ومطالب أولي النهى ٤/ ٢٥٤ .

(٥) انظر : الإرشاد ص ٣٥٠ .

واختاره الشيخ تقي الدين^(١) ونصره^(٢) ، وصاحب الفائق^(٣) .

قال الحارثي : وهو الحق . انتهى^(٤) . وقال في المغني بعد أن ذكر أن الأول قول مالك^(٥) ، والشافعي^(٦) ، وأكثر أهل العلم^(٧) .

وقال شريح^(٨) ، وإسحاق^(٩) : عليه الولاء للمتقطه؛ لما روى

(١) هو : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري ، الحراني ، أبو العباس تقي الدين ابن تيمية ، شيخ الإسلام ، الإمام المجاهد ، الداعية المصلح ، الفقيه المجتهد ، ولد سنة (٦٦١هـ) ، وكان آية في التفسير والأصول ، وعني بالحديث فحفظ متونه ، وعرف فنونه . توفي رحمه الله معتقلاً بقلعة دمشق سنة (٧٢٨هـ) ، ألف كتباً كثيرة جداً ، في فنون مختلفة ، جُمع كثير منها مع فتاواه فبلغت سبعة وثلاثين مجلداً ، وله أيضاً ، منهاج السنة ، والصارم المسلول ، والسياسة الشرعية ، وغيرها . انظر : ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٣٨٧ ، وتذكرة الحفاظ ٤ / ١٩٦ ، والبدر الطالع ١ / ٦٣ ، والبداية والنهاية ١٤ / ١٤٢ .

(٢) انظر قوله رحمه الله في : الإنصاف ٦ / ٤٤٦ .

(٣) تقدم قريباً أنه كتاب في الفقه لمؤلفه ابن قاضي الجبل .

(٤) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٦ .

(٥) انظر : المدونة ٣ / ٣٦٨ ، وعقد الجواهر الثمينة ٣ / ٨٧ ، ومختصر الخرشي ٧ / ١٣٢ .

(٦) انظر : الأم ٤ / ٨٧ ، وشرح روض الطالب ٢ / ٥٠١ .

(٧) وهو قول الحنفية كما في : الاختيار ٣ / ٣٠ ، وتحفة الفقهاء ٣ / ٣٥٢ .

(٨) انظر قول شريح - رحمه الله - في : الإشراف على مذاهب أهل العلم ٢ / ١٦٣ .

(٩) انظر قول إسحاق في : المغني ٨ / ٣٥٩ .

وائلة^(١) بن^(٢) الأسقع / . قال : « قال رسول الله ﷺ : « المرأة تحوز^(٣) ثلاثة ب ١٨٤ ب
مواريث : عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاغت عليه »^(٤) .

(١) هو : وائلة بن الأسقع بن كعب بن عامر ، وقيل وائلة بن الأسقع بن عبد العزيز بن عبد اليل
ابن ناشب الليثي . من أصحاب الصفة ، أسلم سنة تسع ، وشهد غزوة تبوك ، وكان من فقراء
المسلمين رضي الله عنه ، وقد طال عمره ، توفي سنة (٨٣هـ) وهو ابن مائة وخمس سنين .
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٣ / ٣٨٣ ، وطبقات ابن سعد ٧ / ٤٠٧ ، وتاريخ الإسلام
٣ / ٣١٠ ، وتهذيب التهذيب ١١ / ١٠١ .

(٢) في ب (ابن أبي) .

(٣) في ب (تجوز) .

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد في سنده ٣ / ٤٩٠ ، ٤ / ١٠٦ ، وأبو داود في سننه بلفظ
(لاغت به) ، في كتاب الفرائض ، في باب ميراث ابن الملاعنة برقم (٢٩٠٣) وسكت عنه ،
والترمذي في باب من يرث الولاء برقم (٢١٩٨) وقال : حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من
حديث محمد بن حرب على هذا الوجه . هـ .

ورواه ابن ماجه في كتاب الفرائض في باب ما تحوز المرأة ثلاث موارث برقم (٢٧٤٢) والنسائي
في سننه ، في كتاب الفرائض ، في باب ميراث اللقيط برقم (٦٤٢٠) ، والدارقطني في كتاب
الفرائض ٤ / ٨٩ ، من طريق محمد بن حرب عن عمرو بن ربيعة التغلبي عن عبد الواحد
ابن عبد الله بن بسر النصري عن وائلة بن الأسقع ، ورواه أيضاً بهذا الإسناد ، البيهقي في
كتاب الفرائض ، باب الميراث بالولاء ٦ / ٢٤٠ ، والطحاوي في مشكل الآثار ٤ / ٦٥ ،
والحاكم في كتاب الفرائض ٤ / ٣٧٨ ، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .
وقال المنذري في تهذيب السنن برقم (٢٧٨٦) : في إسناده عمرو بن ربيعة التغلبي ، قال
البخاري : فيه نظر .

وسئل عنه أبو حاتم الرازي ، فقال : صالح الحديث ، فقل له : تقوم به الحجة ؟ فقال : لا .
وقال الخطابي في معالم السنن ٤ / ٩٢ : وهذا الحديث غير ثابت عند أهل النقل ، وإذا لم
يثبت الحديث لم يلزم القول به . هـ .

وقال البيهقي في السنن ٦ / ٢٤٠ : لم يثبت البخاري هذا الحديث لجهالة بعض رواه .
وتعقبه ابن التركماني كما في الجوهر النقي على سنن البيهقي ٦ / ٢٤١ ، ووثق عمر بن رزية ،
وذكر من روى الحديث .

وقد أورد ابن القيم في حاشية تهذيب السنن ٤ / ١٧٧ شواهد لهذا الحديث ، يقوي بعضها
بعضاً .

أخرجه أبو داود والترمذي ، وقال : حديث حسن .

وقال عمر لأبي جميلة في لقيطة ^(١) : (هو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته) ^(٢)
 قال : ولنا ^(٣) قول النبي ﷺ : « إنما الولاء لمن أعتق » ^(٤) ، ولأنه لم يثبت عليه رق
 = وقال ابن عدي في الكامل ٥ / ١٧٠٦ في ترجمة التغلبي : عن عبد الواحد البصري فيه نظر ،
 سمعت ابن حماد ذكره عن البخاري ، ثم قال بعد ذلك : وإنما أنكروا عليه أحاديثه عن عبد
 الواحد البصري ، وقال الألباني في الإرواء ٦ / ٢٤ : إنه حديث ضعيف .

(١) سبق تخريج هذا الأثر في : ص ٢٣٤ .

(٢) وقد أجاب ابن حجر - في فتح الباري - ١٢ / ٣٩ - على هذا الاستدلال فقال : إن معنى قول
 عمر (لك ولاؤه) أي : أنت الذي تتولى تربيته والقيام بأمره ، فهي ولاية الإسلام ، لا ولاية
 العتق ، والحجة لذلك صريح الحديث المرفوع « إنما الولاء لمن أعتق » فاقضى أن من لم يعتق لا
 ولاؤه . ا . ه .

(٣) القائل صاحب المغني .

(٤) هذا طرف حديث ، ونصه أن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءني بريرة فقالت : كاتبت
 أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية ، فأعينيني ، فقلت : إن أحب أهلك أن أعدها لهم
 ويكون ولاؤك لي فعلت ، فذهبت بريرة إلى أهلها ، فقالت لهم ، فأبوا عليها ، فجاءت من
 عندهم ورسول الله ﷺ جالس ، فقالت إني عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم ،
 فسمع النبي ﷺ ، فأخبرت عائشة النبي ﷺ فقال : « خذيها واشترطي لهم الولاء ، فإنما الولاء
 لمن أعتق » ، ففعلت عائشة ثم قام رسول الله في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : « أما بعد
 ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو
 باطل ، وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق وشرط الله أوثق » .

والحديث أخرجه البخاري في أبواب متفرقة من صحيحه ، فقد أخرجه في كتاب الصلاة ، في
 باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد برقم (٤٥٦) ١ / ٥٥٠ من فتح الباري ، وفي كتاب
 الزكاة ، باب الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ برقم (١٤٩٢) ٣ / ٣٥٥ ، وفي كتاب
 البيوع ، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل برقم (٢١٦٨) ٤ / ٢٧٦ ، وكذلك في
 الفرائض ، باب الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط برقم (٦٧٥١) ١٢ / ٣٩ .
 وأخرجه مسلم في كتاب العتق ، باب إنما الولاء لمن أعتق برقم (١٥٠٤) .

ولا على آبائه ، فلم يثبت عليه ولاء ^(١) كالمعروف نسبه ، ولأنه إن كان ابن حرين فلا ولاء عليه ، وإن كان ابن معتق فلا يكون عليه ولاء لغير معتقهما ، وحديث وائلة لا يثبت ، قاله ابن المنذر . انتهى ^(٢) .

وعنه ^(٣) إن قتل خطأ فديته للمقتطه ، ذكره في الرعاية ، نقله عنه في المبدع ^(٤) .

(ويخير الإمام في) قتل (عمد بين أخذها) ، أي : الدية (و) بين (القصاص) ، ونص عليه ^(٥) ، أيهما فعله جاز إذا رآه ^(٦) أصلح ؛ لقوله ﷺ : «السلطان ولي من لا ولي له» ^(٧) ، ومتى عفى على مال أو صالح عليه كان لبيت

(١) الولاء لغة : السلطة والنصرة ، ويطلق على القرابة يُقال : بينهما ولاءٌ ، أي : قرابة ، ويطلق الملك .

وهو في الاصطلاح : عصوية سببها نعمة المعتق على رقيقه بالعق .
وانظر : المصباح المنير ٢ / ٦٧٢ ، ولسان العرب ١٥ / ٤١٠ ، وحاشية الباجوري على الرحبية ص : ٥١ .

(٢) كلام صاحب المغني ٨ / ٣٦٠ .

(٣) أي : عن الإمام أحمد رحمه الله .

(٤) المبدع ٥ / ٣٠٠ .

(٥) أي : الإمام أحمد ، وانظر : الفروع ٤ / ٥٧٦ .

وقال في الإنصاف ٦ / ٤٤٦ : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

وانظر : الهداية ١ / ٢٠٧ ، والمقنع ٢ / ٣٠٤ ، والفروع ٤ / ٥٧٦ ، والإقناع ٢ / ٤٠٧ .

(٦) في ف (زآه) .

(٧) هذا جزء من حديث عن عائشة رضي الله عنها قالت : « قال رسول الله ﷺ : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل - مرتين - فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها ، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » .

وقد أخرجه الإمام أحمد في المسند ٦ / ٤٧ ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب في الولي برقم (٢٠٨٣) والترمذي وحسنه في النكاح ، باب ما جاء لانكاح إلا بولي ، =

لمال كجناية الخطأ الموجبة للمال^(١) ، وقال في الإنصاف : وذكره في التلخيص

= برقم (١١٠٨) وابن ماجه في النكاح ، باب لا نكاح إلا بولي برقم (١٨٧٩) والبيهقي في النكاح ، باب لا نكاح إلا بولي ٧ / ١٠٥ ، والدارمي في النكاح ، باب النهي عن النكاح بلا ولي ٢ / ١٨٥ ، والدارقطني في النكاح ٣ / ٢٢١ ، ٢٢٥ ، والشافعي في المسند بهامش الأم ، في النكاح ٥ / ٢٢ ، والنسائي في الكبرى في النكاح ، باب الثيب تجعل أمرها لغير وليها ٣ / ٢٨٥ برقم (٥٣٩٤) ، وعبد الرزاق في النكاح ، باب النكاح بغير ولي (١٠٤٧٢) ، وابن أبي شيبه ٤ / ١٣٠ في كتاب النكاح ، باب من قال : لا نكاح إلا بولي أو سلطان ، والطيالسي برقم (١٤٦٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار في النكاح ، باب النكاح بغير ولي عصبه ٣ / ٧ ، والحاكم في النكاح ٢ / ١٨٢ ، وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وابن الجارود برقم (٧٠٠) ، والبغوي في شرح السنة في النكاح ، باب رد النكاح بغير الولي ٩ / ٣٩ ، وابن حبان كما في صحيحه بترتيب ابن بلبان ، في النكاح ، باب ذكر بطلان النكاح الذي نكح بغير ولي ٩ / ٣٨٤ . من طرق كثيرة عن ابن جريج ، عن سليمان ابن موسى ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها ، وذكره الحافظ في التلخيص ٣ / ١٧٩ .

لكن ذكر أحمد في مسنده ٦ / ٢٧ ، عقب هذا الحديث : قال ابن جريج : فلقيت الزهري فسألته عن هذا الحديث فلم يعرفه .

وتعقبه الترمذي بقوله كما في السنن برقم (١١٠٨) . فقال : وذكر عن يحيى بن معين أنه قال : لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم ، قال يحيى بن معين : وسماع إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ليس بذلك . ثم قال الترمذي : بعد ذلك :

والعمل في هذا الباب على حديث النبي ﷺ « لا نكاح إلا بولي » عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وأبو هريرة ، وغيرهم . هـ .

وقال الحاكم ٢ / ١٨٢ بعد أن صحح الحديث : وثبت بروايات الأئمة الأثبات سماع الرواة بعضهم من بعض ، فلا تعلل هذه الروايات بحديث ابن عليه وسؤاله ابن جريج عنه ، وقوله : إني سألت الزهري عنه فلم يعرفه فقد ينسى الثقة الحافظ الحديث بعد أن حدث به ، وقد فعله غير واحد من حفاظ الحديث . هـ .

(١) انظر : المبدع ٥ / ٣٠١ .

وجها أنه لا يجب له حق الاقتصاص^(١) ، وأن أبا الخطاب خرجه^(٢) ، قال :
 ووجهه أنه ليس له وارث معين ، فالمستحق جميع المسلمين ، وفيهم صبيان ومجانين ،
 فكيف يستوفي ، قال : وهذا / يجري في قتل كل من لا وارث له . انتهى^(٣) .

ف ٢٢٣ ب

(وإن قُطع طرفه) أي : طرف اللقيط ، وهو صغير أو مجنون حال كون
 القطع (عمدا انتظر بلوغه) ، أي : اللقيط ، (ورشده)^(٤) ، ليقص أو يعفو ؛
 لأن مستحق الاستيفاء المجني عليه ، وهو حينئذ لا يصلح للاستيفاء ، فانتظرت
 أهليته ليستوفي حقه ، ويحبس الجاني إلى أن يصير / أهلا^(٥) .
 وعنه^(٦) ، للإمام استيفاؤه قبل ذلك ؛ لأنه أحد نوعي القصاص ، فكان له
 استيفاؤه عن اللقيط كالنفس^(٧) .

ز ١٩٩

(١) انظر : الإنصاف ٤٤٦ .

(٢) انظر : الهداية لأبي الخطاب ١ / ٢٠٧ .

(٣) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٦ .

(٤) قال في الإنصاف ٦ / ٤٤٦ : هذا المذهب .

وانظر : الهداية ١ / ٢٠٧ ، والمقنع ٢ / ٣٠٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠١ ، والمبدع :
 ٣٠١ / ٥ .

(٥) انظر : المبدع ٥ / ٣٠١ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٢
 وهو قول الشافعية كما في التنبيه ص : ٨٣ ، وروضة الطالبين ٥ / ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

(٦) أي : عن الإمام أحمد ، وهي الرواية الثانية في المسألة .

(٧) انظر : المبدع ٥ / ٣٠١ ، والإنصاف ٦ / ٤٤٦ .

وهو قول الحنفية كما في : مجمع الأنهر ٢ / ٦٢١ ، والدر المختار ٦ / ٥٣٨ .
 ومقتضى مذهب المالكية كما في : الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٤ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

وجوابه أنه قصاص لم يتحتم استيفاؤه ، فوقف على مستحقه كما لو كان بالغاً غائباً ^(١) ، وفارق القصاص في النفس ؛ لأن القصاص ليس له بل لوارثه ، والإمام هو المتولي عليه ^(٢) ، (إلا أن يكون) اللقيط (فقيراً ، فيلزم الإمام العفو على ما) ل ^(٣) ، أي : شيء من المال يكون العفو عليه خطأ ^(٤) للقيط (ينفق عليه) منه ^(٥) ، وظاهره سواء كان اللقيط عاقلاً أو مجنوناً ، وهو المذهب ^(٦) .

قال في الإنصاف : وهو الصحيح من المذهب ^(٧) .

قال القاضي : والمصنف - يعني به الموفق - في باب القود عند قول الخرقى : وإذا اشترك جماعة في القتل هذا أصح ^(٨) ، وكذا قال في الكافي في باب العفو عن القصاص ^(٩) ، وصححه في الشرح في باب استيفاء القصاص ^(١٠) ، وحكاها المجد عن نص أحمد . انتهى ^(١١) .

(١) في ب (عايياً) .

(٢) انظر : المبدع ٥ / ٣٠٠ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٢ و ٢٣٣ .

(٣) اللام ساقطة من ب ، ز ، ف .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) انظر : الهداية ١ / ٢٠٧ ، والمستوعب ٤ / ١٢٨٦ ، والمبدع ٥ / ٣٠١ .

(٦) وهذا هو الوجه الثاني : وهو أنه للإمام ذلك سواء كان عاقلاً أو مجنوناً .

(٧) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٧ .

(٨) انظر : المغني ١١ / ٥٩٤ .

(٩) انظر : الكافي ٤ / ٥٢ .

(١٠) انظر : الشرح الكبير ٥ / ١٨٢ .

(١١) الإنصاف ٦ / ٤٤٧ .

وقيل : ليس للإمام العفو على مال ولو كان اللقيط فقيراً مع كونه عاقلاً ، فعلى هذا ليس للإمام ذلك إلا أن يكون اللقيط فقيراً مجنوناً^(١) ، وهو ظاهر ما قطع به^(٢) في الهداية^(٣) ، والمذهب^(٤) ، والمستوعب^(٥) ، والخلاصة^(٦) ، وغيرهم ، وجزم به في المغني^(٧) والشرح في باب اللقيط^(٨) .

وعلم مما تقدم أن اللقيط لو كان مجنوناً غنياً لم يكن للإمام العفو على مال ، بل ينتظر^(٩) إفاقته ، وهو المذهب^(١٠) .

قال في الإنصاف : قال الحارثي : هذا المذهب^(١١) ، وقطع به في الشرح^(١٢) .

(١) قال في المبدع ٣٠٢ / ٥ : ولا بد من اجتماع الوصفين ، فإن فقد أحدهما فوجهان .
قال في الإنصاف ٤٧٧ / ٦ : دخل في عموم قوله « انتظر بلوغه » أنه لو كان فقيراً عاقلاً ، فليس للإمام العفو على مال ، ينفق عليه ، وهو أحد الوجهين .

(٢) ساقطة من ب ، ز .

(٣) انظر : الهداية لأبي الخطاب ٢٠٧ / ١ .

(٤) انظر : الإنصاف ٤٧٧ / ٦ .

(٥) انظر : المستوعب ١٢٨٦ / ٤ .

(٦) انظر : الإنصاف ٤٧٧ / ٦ .

(٧) انظر : المغني ٣٥٣ / ٨ .

(٨) انظر : الشرح الكبير ٥٠١ / ٣ .

(٩) في ب ، ف (تنتظر) .

(١٠) انظر : الإنصاف ٤٤٨ / ٦ .

(١١) انظر : المرجع السابق .

(١٢) انظر : الشرح الكبير ٥٠١ / ٣ .

وذكر في التلخيص وجهاً أن للإمام ذلك، وجزم به في الفصول^(١)،
والمغني^(٢)، وهو ظاهر كلامه في الوجيز^(٣)، وأطلقهما في الفروع^(٤)، والرعاية .
انتهى^(٥) .

(وإن ادعى جان عليه)^(٦) جناية موجبة للقصاص [أو المال رقه] ،^(٧)
(أو) ادعى (قاذفه رقه وكذبه لقيط بالغ فقوله)^(٨) ؛ لأنه محكوم بحريته
فقبل^(٩) قوله ؛ لأنه موافق للظاهر^(١٠) بدليل أنه لو قذف إنساناً وجب عليه حد الحر
في الأصح، وعلى هذا للقيط طلب حد القذف واستيفاء القصاص من الجاني، وإن
كان حراً^(١١) .

وقيل : يقبل قول القاذف^(١٢) ؛ لاحتمال صحة قوله بأن يكون اللقيط ابن أمة،

(١) انظر : توثيق قول ابن عقيل في : الإنصاف ٤٤٨ / ٦ .

(٢) انظر : المغني ٣٥٣ / ٨ .

(٣) انظر : الإنصاف ٤٤٨ / ٦ .

(٤) انظر : الفروع ٥٧٦ / ٤ .

(٥) انظر : الإنصاف ٤٤٨ / ٦ .

(٦) أي : على اللقيط .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من ز .

(٨) قال في الإنصاف ٤٤٨ / ٦ : وهو المذهب .

وانظر : المقنع ٣٠٥ / ٢ ، والمغني ٣٥٤ / ٨ ، والشرح الكبير ٥٠٢ / ٣ ، والمبدع ٣٠٢ / ٥ .

(٩) في ف (يقتل) .

(١٠) في ف (الظاهر) .

(١١) انظر : المغني ٣٥٤ / ٨ ، والشرح الكبير ٥٠٢ / ٣ ، والمبدع ٣٠٢ / ٥ ، والإنصاف ٤٤٨ / ٦ .

(١٢) وهو احتمال في المغني ٣٥٤ / ٨ .

وانظر : الشرح الكبير ٥٠٢ / ٣ ، والإنصاف ٤٤٨ / ٦ .

فيكون ذلك شبهة ، والحد يدرأ^(١) بالشبهات^(٢) ، وفارق القصاص له في دعوى الجاني رقه ؛ لأن القصاص ليس بحد ، وإنما وجب حقا لآدمي ، ولذلك جازت

(١) في ف (يندر) .

(٢) حديث « ادروأ الحدود بالشبهات » .

قال عنه الحافظ ابن حجر في كتابه موافقة الخبر الخبر ١/ ٤٤٢ : هذا الحديث مشهور بين الفقهاء وأهل أصول الفقه ، ولم يقع لي مرفوعاً بهذا اللفظ . ا . هـ .

وقد أخرجه بهذا اللفظ ، الإمام أبو حنيفة كما في تحفة الأحوذى ٤/ ٦٨٩ ، عن مقسم ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « ادروأ الحدود بالشبهات » . وقد رواه الدارقطني في كتاب الحدود والديات ٣/ ٨٤ ، من طريق محمد بن القاسم بن زكريا ، عن كريب ، عن معاوية بن هشام ، عن مختار التمار ، عن أبي مطر ، عن علي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ادروأ الحدود » .

ورواه البيهقي بهذا اللفظ أيضاً في كتاب الحدود ، باب ما جاء في درء الحد بالشبهات ٨/ ٢٣٨ ، من طريق : أبي بكر بن الحارث الأصبهاني ، أنبأ علي بن عمر ، ثنا محمد ابن القاسم بن زكريا ، به ، وقال في هذا الإسناد : ضعيف ، في إسنادهما مختار بن نافع التمار ، وهو ضعيف ، كما في التقريب ص : ٥٢٣ .

وأخرج الدارقطني ٣/ ٨٤ ، والبيهقي ٨/ ٢٣٨ ، أن عبدالله بن مسعود ومعاذ بن جبل ، وعقبة بن عامر الجهني رضي الله عنهم قالوا : (إذا اشتبه عليك الحد فادرأه ما استطعت) وفي إسنادهما إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة ، وهو متروك كما في التقريب ص : ١٠٢ .

وقال الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في كتاب تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ص : ٢٢٦ : لم أر هذا الحديث بهذا اللفظ . ا . هـ .

وفي نصب الراية ٣/ ٣٣٣ ، إنه غريب بهذا اللفظ .

وذكر السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٣٠ .

وقد ضعفه الألباني بهذا اللفظ كما في الإرواء ٧/ ٣٤٣ ، وضعيف الجامع ١/ ١١٧ .

وقال الحافظ ابن حجر : في موافقة الخبر الخبر ١/ ٤٤٣ : وقد روينا في مسند مسدد ، ثنا يحيى القطان ، عن شعبة ، عن عاصم ، عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : (ادروأ الحدود بالشبهة) وهذا موقوف حسن الإسناد . ا . هـ .

وقال أيضاً في التلخيص الحبير ٤/ ٥٦ : أصح ما فيه حديث سفيان الثوري ، عن عاصم ، عن أبي وائل ، عن عبدالله بن مسعود قال : « ادروأ الحدود بالشبهات ، ارفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم » . ا . هـ .

المصالحة عنه وأخذ بدله بخلاف حد القذف^(١) .

ويخرج من هذا أن اللقيط إذا^(٢) كان قاذفاً فادعى أنه عبد ليجب عليه ما يجب على العبد قبل منه^(٣) ؛ لذلك قال في المغني : والأول أصح ؛ لأن كل^(٤) من كان محكوماً بحريته لا يسقط الحد عن قاذفه باحتمال رقه ، بدليل مجهول النسب ، ولو سقط الحد لهذا الاحتمال / لسقط وإن لم يدَّع القاذف رقه ؛ لأنه موجود وإن لم يدَّعه . انتهى^(٥) .

وعلم مما تقدم أن اللقيط إذا صدق قاذفه أو الجاني عليه على كونه رقيقاً لم يكن عليه إلا ما يجب في قذف الرقيق أو جنائته^(٦) عليه^(٧) .

(وإن ادعى أجنبي) ، أي : غير واجده (رقه) ، أي : اللقيط (وهو بيده) ، أي : يد المدعي لرقه (صدق) المدعي^(٨) .

قال في الإنصاف : قاله الحارثي ، وقاله في التلخيص وغيره ؛ لدلالة اليد على

(١) انظر : المغني ٨ / ٣٥٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٢ ، والمبدع ٥ / ٣٠٢ .

(٢) في ز (إن) .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٥٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٢ .

(٤) ساقطة من ب ، ز ، ف .

(٥) كلام صاحب المغني ٨ / ٣٥٤ .

(٦) في ز (خبائته) .

(٧) انظر : المبدع ٥ / ٣٠٢ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٣ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٥ .

(٨) مع يمينه ، لاحتمال عدم الملك .

وانظر : المغني ٨ / ٣٨٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٢ ، والإنصاف ٦ / ٤٤٩ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٥ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٣ .

الملك (بيمينه)^(١) .

قال الحارثي : ومقتضى كلام المصنف^(٢) في المغني^(٣) والكافي^(٤) : وجوب يمينه ، وهو^(٥) الصواب ؛ لإمكان عدم الملك ، فلا بد من يمين / تزيل أثر ذلك^(٦) ، ثم إذا بلغ^(٧) وقال : أنا حر ، لم يقبل . انتهى^(٨) .

(ويثبت نسبه) أي : اللقيط (مع رقه) ، أي : مع كونه رقيقاً^(٩) .

قال في الفروع : ولو ادعى أجنبي نسبه ثبت مع بقاء ملك سيده ، ولو مع بينة بنسبه^(١٠) .

قال في الترغيب وغيره : إلا أن يكون مدعيه امرأة فتثبت^(١١) حرته^(١٢) ،

(١) انظر : الإنصاف ٤٤٩ / ٦ .

(٢) في ف (المصف) .

(٣) المغني ٣٨٤ / ٨ .

(٤) الكافي ٣٧٠ / ٢ .

(٥) القائل صاحب الإنصاف ٤٤٩ / ٦ .

(٦) انظر : كشف القناع ٢٣٣ / ٤ ، ومطالب أولي النهى ٢٥٥ / ٤ .

(٧) أي : اللقيط .

(٨) أي : كلام صاحب الإنصاف ٤٤٩ / ٦ ، وانظر : كشف القناع ٢٣٣ / ٤ ، ومطالب أولي النهى ٢٥٥ / ٤ .

(٩) انظر : منتهى الإرادات ٥٦١ / ١ ، ومطالب أولي النهى ٢٥٥ / ٤ .

(١٠) انظر : الفروع ٥٧٨ / ٤ ، ومطالب أولي النهى ٢٥٥ / ٤ .

(١١) في ب (فتثبت) .

(١٢) انظر : الفروع ٥٧٩ / ٤ ، ومطالب أولي النهى ٢٥٥ / ٤ .

وإن كان رجلاً غريباً^(١) فروايتان^(٢) . انتهى .
وعلم مما تقدم أنه لو لم يكن بيد مدعي رقه لم يصدق^(٣) ، وأن^(٤) المدعي لو
كان ملتقطه لم يصدق أيضاً .

قال في الإنصاف : ذكره في التلخيص وغيره . انتهى^(٥) .

وقيل^(٦) : تسمع دعواه ؛ لأنها ممكنة ، ولا يقضى^(٧) له بشيء من غير بينة ؛
لأنها^(٨) دعوى تخالف الظاهر ، وتفارق دعوى النسب من وجهين :
أحدهما : أن دعوى النسب لا تخالف الظاهر ، ودعوى الرق مخالفة له .

(١) في ز (عربياً) .

(٢) الفروع ٤ / ٥٧٨ ، ٥٧٩ .

(٣) قال في مطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٦ : (وذلك لأن دعواه تخالف الظاهر ، بخلاف دعوى
النسب ، فإنها دعوى يثبت بها حق اللقيط ، ودعوى الرق هنا يثبت بها حق على اللقيط ، فلم
تقبل بمجردا) .

وانظر : المبدع ٥ / ٣٠٢ ، والإنصاف ٦ / ٤٤٩ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٥ .

(٤) في ف (وإن كان) .

(٥) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٤٩ .

(٦) ومن قال بذلك : صاحب المغني ٨ / ٣٨٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٢ .

وانظر : المبدع ٥ / ٣٠٢ ، ومطالب أولي النهى ٥ / ٢٥٦ .

وقال في حاشية الروض المربع ٥ / ٥٢٤ : يصدق قوله بيمينه ؛ وذلك لدلالة اليد على الملك .

(٧) في ب (يقتضي) .

(٨) ساقطة من ب .

والثاني: أن دعوى النسب يثبت بها [حق اللقيط]^(١)، ودعوى الرق يثبت بها حق عليه، فلم تقبل بمجردا، كما لو ادعى رق غير اللقيط^(٢).

(وإلا)، أي: وإن لم يكن اللقيط بيد من ادعى رقه، وكان غير ملتقطه، (فشهدت له بيعة بيد)، كما لو قالوا: نشهد أنه كان بيده حكم له^(٣) باليد، ز ١٩٣ ب (وحلف أنه) أي: اللقيط (ملكه) حكم له به؛ لأن ثبوت اليد دليل على الملك، فقبل قوله فيه^(٤).

وذكر القاضي أنه لا يكفي قول البيعة: نشهد^(٥) أنه كان بيده حتى يقولوا: أنه^(٦) ضل عنه أو ذهب أو غصب ونحو ذلك^(٧)، (أو) شهدت له بيعة (بملك) بأن قالوا: نشهد أنه جار^(٨) في ملكه، أو أنه ملكه أو مملوكه أو عبده أو قنه أو رقيقه حكم له

(١) في ف (حقاً للقيط).

(٢) انظر: المغني ٨ / ٣٨٣، ٣٨٤، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٢، والمبدع ٥ / ٣٠٢، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٦.

(٣) ساقط من ف.

(٤) انظر: المغني ٨ / ٣٨٤، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٢، والمبدع ٥ / ٣٠٢، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٦.

(٥) في ب، ز، (تشهد) وفي ف (لشهد).

(٦) في ب، ز، ف (وأنه).

(٧) انظر: الإنصاف ٦ / ٤٤٩.

(٨) في ب (جاز).

به ، ولو لم يذكر سبب ^(١) الملك ، كما لو شهدا بملك دار أو ثوب ذكره في المغني ^(٢) ، والشرح ^(٣) ، والقاضي ^(٤) ، وابن عقيل ، وصاحب المحرر ^(٥) ، وغيرهم ^(٦) .

وقيل : لا بد من ذكر السبب ^(٧) ؛ لاحتمال التعويل على ظاهر اليد ^(٨) .

(أو) شهد له بينة (أن أمته) ، أي : المدعي ، (ولدته) أي : اللقيط (في ملكه) أي : المدعي (حكم له به) ؛ لأن الغالب أنها لا تلد في ملكه إلا ملكه ^(٩) .

وعلم مما تقدم أن البينة لو شهدت أنه ابن أمته ، أو أن أمته ولدت له ، ولم تقل : في

(١) في ب ، ز ، ف (أسب) .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٨٤ .

(٣) انظر : الشرح الكبير ٣ / ٥٠٢ .

(٤) انظر قول القاضي في : الإنصاف ٦ / ٤٤٩ .

(٥) انظر : المحرر ١ / ٣٧٣ .

(٦) انظر : المبدع ٥ / ٢٠٣ .

(٧) وهذا القول هو ظاهر كلام صاحب المغني ٨ / ٣٨٤ ، المستوعب ٤ / ١٢٨٣ ، والهداية ١ / ٢٠٦ .

(٨) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٥٠ .

(٩) قال في الإنصاف : ٦ / ٤٥٠ : وهو المذهب .

وانظر : المغني ٨ / ٣٨٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٣ ، والفروع ٤ / ٥٧٨ ، والمبدع ٥ / ٣٠٢ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٦ .

ملكه ، لم يثبت الملك بذلك ؛ لأنه يجوز أن تلده قبل ملكه لها ^(١) ، فلا يكون له مع كونه ابن أُمته وكونها ولدته ^(٢) .

وفيه وجه ^(٣) .

وهل يكفي في البينة - التي تشهد أن أُمته ولدته في ملكه - امرأة واحدة أو رجل واحد لأنه ^(٤) مما لا يطلع عليه في غالب الأحوال رجال ، وبه جزم في المغني ^(٥) ، أو لا بد في ذلك من رجلين أو رجل وامرأتين كما ذكر القاضي ^(٦) ؟ فيه وجهان ^(٧) :

(١) في ب ، ز (بها) .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٨٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٢ .

(٣) أي هناك وجه آخر وهو : أنه يحتمل أن لا يعتبر قول البينة (في ملكه) ، بل يكفي الشهادة بأن أُمته ولدته .

وذكر هذا الوجه صاحب الهداية ١ / ٢٠٦ ، والمستوعب ٤ / ١٢٨٣ ، والمغني ٨ / ٣٨٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٢ ، والمحزر ١ / ٣٧٣ .

(٤) في ب ، ز (أنه) .

(٥) المغني ٨ / ٣٨٤ .

وانظر : الشرح الكبير ٣ / ٥٠٢ ، والإنصاف ٦ / ٤٥٠ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٦ .

(٦) انظر قوله في : الإنصاف ٦ / ٤٥٠ .

(٧) أي : في المسألة المتقدمة ، والوجهان هما :

١ - أنه إذا شهدت البينة بولادة اللقيط في ملك الملتقط فيكفي فيه شهادة رجل واحد أو امرأة واحدة ، وجزم بذلك صاحب المغني ٨ / ٣٨٤ .

٢ - أنه لا تقبل شهادة النساء لوحدهن ، بل لا بد من شهادة رجلين ، أو شاهد وامرأتين ، وهو قول القاضي كما في الإنصاف ٦ / ٤٥٠ .

قال الحارثي عن قول القاضي : إنه أشبه بالمذهب ^(١) .

(وإن ادعاه) ، أي : ادعى رق اللقيط (ملتقط) له ، (لم يقبل) منه ذلك (إلا ببينة) تشهد ^(٢) بملكه له ، أو أن أمته ولدته في ملكه ، فيحكم له به إذن ، كما لو لم يكن ملتقطه ^(٣) .

وقيل : لا تسمع بينة الملتقط ^(٤) ؛ لاحتمال تعويلها في الملك على يده ، ويده لا تقبل الملك ، اختاره صاحب التلخيص ^(٥) .

(وإن أقرَّ به) ، أي : بالرق (لقيط بالغ) بأن قال : أنا ملك زيد (لم يقبل) دعوى اللقيط بعد بلوغه ، الرق على نفسه إقراره ولو صدقه زيد أو لم يعترف بالحرية قبل ذلك ^(٦) .

قال في المغني : وهو الصحيح ؛ لأنه ^(٧) يبطل به حق الله تعالى في الحرية المحكوم بها فلم يصح ، كما لو أقر ذلك بالحرية ؛ ولأن الطفل المنبوذ لا يعلم رق

(١) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٥٠ .

(٢) في ف (فتشهد) .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٨٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٢ ، والمبدع ٥ / ٣٠٢ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٣٨٤ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٤ .

(٤) وإنما تسمع البينة من غيره .

(٥) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٥٠ .

(٦) قال في الإنصاف ٦ / ٤٥١ : وهو الصحيح من المذهب . وانظر : المقنع ٢ / ٣٠٥ ، والمغني ٨ / ٣٨٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٣ ، والمبدع ٥ / ٣٠٣ .

(٧) في ف (أنه) .

نفسه [ولا حريتها ، ولم يتجدد^(١) له حال يعرف به رق نفسه]^(٢) ؛ لأنه في تلك الحال ممن لا يعقل ، ولم يتجدد له رق بعد التقاطه ، فكان إقراره^(٣) باطلا ، وهذا قول ابن القاسم^(٤) ، وابن المنذر^(٥) . انتهى^(٦) .

وعنه^(٧) : يقبل إقراره مطلقا ، اختاره ابن عقيل في التذكرة^(٨) ؛ لأنه مجهول الحال ، فيقبل إقراره بالرق كما يقبل بالحد والقصاص ، وإن تضمن فوات نفسه^(٩) .

وقال القاضي : يقبل / فيما عليه رواية واحدة^(١٠) / .

ف ٢٢٤ ب ١٨٥ ب

(١) في ب (يتجدد) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ز .

(٣) في ب (التقاطه) .

(٤) هو : أبو عمر عبدالرحمن بن القاسم العتقي ، المصري ، المالكي ، ولد سنة (١٣٢هـ) ، وهو الشيخ الصالح الحافظ الحجة ، أثبت الناس في مالك وأعلمهم بأقواله وأفقههم بها وهو صاحب المدونة التي رواها سحنون عنه - رحمهم الله - توفي سنة (١٩١هـ) .
انظر ترجمته في : ترتيب المدارك ٣ / ٢٤٤ ، والأعلام ٥ / ٢٩٤ .
وانظر قوله في : المدونة ٣ / ٢٢٢ .

(٥) انظر : الإشراف على مذاهب أهل العلم ٢ / ١٦٨ .

(٦) انظر : المغني ٨ / ٣٨٥ .

(٧) أي : عن الإمام أحمد .

(٨) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٥١ .

(٩) انظر : المغني ٨ / ٣٨٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٣ ، والمبدع ٥ / ٣٠٣ .

(١٠) انظر قول القاضي في : الشرح الكبير ٣ / ٥٠٣ ، والمبدع ٥ / ٣٠٣ ، والإنصاف ٦ / ٤٥١ وقال في المبدع ٥ / ٣٠٣ في توجيه قول القاضي : لأنه أقر بما يوجب حقا عليه ، وحقاله ، فوجب أن يثبت ما عليه فقط كما لو قال : لفلان عندي ألف ، ولي عنده رهن ا . هـ .

وهل ^(١) يقبل في غيره؟ على روايتين ، حكاه الموفق عنه في المقنع ^(٢) .
 وقيل : إن تقدم إقراره بالرق تصرف ببيع ، أو شراء ، أو نكاح ، أو إصداق ،
 ونحوه ، لم يقبل إقراره ^(٣) وإلا قبل ^(٤) .
 وقيل : إن كان اعترف قبل ذلك لنفسه بالحرية لم يقبل إقراره بالرق بعده ^(٥) ؛
 لأن الحرية حق لله تعالى ، وقد اعترف به فلا يقبل رجوعه في إبطالها ^(٦) .

(١) في ف (وهو) .

(٢) المقنع ٣ / ٣٠٥ .

وانظر : الشرح الكبير ٣ / ٥٠٣ ، والمبدع ٥ / ٣٠٣ ، والإنصاف ٦ / ٤٥١ .
 وقال في المبدع ٥ / ٣٠٣ في توجيه قول من قال : يقبل إقراره في الجميع ؛ لأن هذه الأحكام
 تتبع الرق ، فإذا ثبت الأصل بقوله ، يثبت التبعية ، كما لو شهدت امرأة بالولادة ، فإنها تثبت
 ويثبت النسب تبعاً ، فإذا قلنا : يقبل إقراره بالرق ، بعد نكاحه وهو ذكر ، وكان قبل الدخول ،
 فسد النكاح في حقه ، ولها عليه نصف المهر ، وإن كان بعد الدخول ، فسد نكاحه ، وعليه
 المهر ، وولده حر تابع لأمه ، فإن كان متزوجاً بأمة ، فولده لسيدها ، ويتعلق المهر برقبته ، وإذا
 قلنا يقبل قوله في جميع الأحكام ، فالنكاح فاسد ، ويفرق بينهما ، ولا مهر لها قبل الدخول ،
 وبعده على الخلاف ، وإن كان أنثى وقلنا : يقبل فيما عليه فالنكاح صحيح في حقه ، ولا مهر
 قبل الدخول ، وبعده لا يسقط مهرها . هـ .

(٣) قال في الإنصاف ٦ / ٤٥١ : على الصحيح من المذهب ، وعليه الأكثر ، وقد قدم هذا القول
 صاحب الفروع ٤ / ٥٨٠ .

(٤) وهناك رواية أخرى عن أحمد : أنه يقبل ، وانظر : الفروع ٤ / ٥٨٠ ، والإنصاف ٦ / ٤٥١ .

(٥) قال في الإنصاف ٦ / ٤٥١ : قولاً واحداً .
 وانظر : المغني ٨ / ٣٨٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٣ .

(٦) في ب ، ز ، ف (إبطاله) .

وانظر هذا التوجيه في : المغني ٨ / ٣٨٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٣ .

وإن قام برق اللقيط المكلف بينة عادلة سمعت وحكم بها^(١).

فإن كان اللقيط قد تصرف قبل ذلك ببيع أو شراء أو غيرهما نقضت تصرفاته ؛
لأنه بان أنه قد تصرف بغير إذن سيده^(٢).

(و) إن أقر لقيط بالغ (بكفر)^(٣) بأن قال : إنه كافر ، (و) كان (قد نطق
بإسلام وهو يعقله) ، أي : الإسلام (أو) أقر به لقيط بالغ (مسلم حكما)^(٤)
تبعاً للدار (فمرتد)^(٥) ، أي : فحكمه حكم سائر المرتدين ، يستتاب^(٦) ثلاثاً ،
فإن تاب وإلا قتل في الصورتين .

أما^(٧) في^(٨) الأولى : وهو ما إذا نطق بالإسلام وهو يعقله ثم قال بعد بلوغه :
إنه كافر فبلا نزاع في المذهب^(٩) ؛ لأن إسلامه متيقن ، فلا يقبل بإقراره^(١٠) بما ينافية .

(١) انظر : المغني ٨ / ٣٨٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٣ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٧ .

(٢) انظر : المراجع السابقة ، وابتداء من قول الشارح - رحمه الله - : (إن كان اعترف قبل ذلك
لنفسه بالحرية لم يقبل إلى قوله : بغير إذن سيده) موجود في المغني لابن قدامة ٨ / ٣٨٤ ،
بتصرف يسير ، ولم يشر الشارح إلى ذلك .

(٣) في ف (بكفر) .

(٤) بأن وجد في دار إسلام ، فيها مسلم يمكن كونه منه .

(٥) انظر : المغني ٨ / ٣٥٢ ، والهداية ١ / ٢٠٦ ، والمستوعب ٤ / ١٢٨٤ ، والفروع ٤ / ٥٨٠ ،
والمبدع ٥ / ٣٠٤ ، والإنصاف ٦ / ٤٥٢ ، والإقناع ٢ / ٤٠٩ .

(٦) في ب (يستتاب) .

(٧) في ف (وأما) .

(٨) ساقط من ب ، ز .

(٩) كما في الإنصاف ٦ / ٤٥٢ .

وانظر : الهداية ١ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، والإنصاف ٢ / ٦٧ ، والمغني ٨ / ٣٥١ .

وأما في الثانية : وهي ^(١) ما إذا كان محكوما بإسلامه تبعا للدار ثم قال بعد بلوغه : إنه كافر ، فالصحيح من المذهب أنه لا يقبل منه ذلك ^(٢) ؛ لأن دليل الإسلام وجد عرياً عن المعارض وثبت حكمه واستقر ، فلم يجز إزالة حكمه بقوله ، كما لو قال ذلك ابن مسلم ، وقوله لا دلالة فيه أصلاً ؛ لأنه لا يعرف في الحال من كان أبوه ، ولا ما كان دينه ، وإنما يقول ذلك من تلقاء نفسه ^(٣) .

وذكر القاضي في هذا وجهاً أنه يقر على كفره ^(٤) ؛ لأن قوله أقوى من ظاهر الدار ^(٥) ، قال في المغني : وهذا وجه مظلم . انتهى ^(٦) .

(وإن أقر به) ، أي : بأن اللقيط ولده (من) أي : إنسان (يمكن كونه) ، أي : كون اللقيط (منه) ، أي : من المقر ، (ولو) كان المقر الذي يمكن كونه منه كافراً أو (أنثى ذات زوج ، أو ذات نسب معروف) ، أو ذات إخوة ، أو كان المقر رقيقاً (ألحق) اللقيط ، (ولو) كان اللقيط (/ ميتاً ، به) ، أي : بالمقر ؛ لأن

ز ١٩٤

= وهو قول المالكية كما في : بداية المجتهد ٢ / ٣٣٥ ، وعقد الجواهر الثمينة ٣ / ٩١ ، ٩٢ ، والذخيرة ٩ / ١٣٤ .

(١٠) في ب (إقراره) .

(١) في ز ، ف (وهي) .

(٢) انظر : الهداية ١ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، والمغني ٨ / ٣٥١ ، والإنصاف ٦ / ٤٥٢

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٥٢ ، والمبدع ٥ / ٣٠٤ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٤ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٨ .

(٤) انظر قول القاضي في : المقنع ٢ / ٣٠٤ ، والمغني ٨ / ٣٥٢ ، والمبدع ٥ / ٣٠٤ ، والإنصاف ٦ / ٤٥٢ .

(٥) في ف (الدار) .

(٦) المغني : ٨ / ٣٥٢ .

الإقرار بالنسب مصلحة محضة للقيط ^(١) ؛ لاتصال نسبه ، ولا مضرة على غيره فيه فقبل ، كما لو أقر له ببال ، وهذا بلا خلاف في المذهب فيما إذا كان ^(٢) المقر [رجلاً حراً مسلماً يمكن كونه منه ، نص عليه أحمد في رواية جماعة .

وعلى الصحيح فيما إذا كان المقر ^(٣) كافراً ، وهو داخل في عموم نص أحمد ^(٤) ^(٥) ؛ لأنه إقرار ^(٦) بنسب ^(٧) مجهول النسب ، وليس في إقراره إضرار بغيره ؛ لأنه إنما يلحقه في النسب لا في الدين ، فصح إقراره كالمسلم ^(٨) . وفيه وجه : لا يلحق به في النسب ، ذكره في الرعاية ^(٩) .

دعوى المرأة
نسب الولد

وعلى الصحيح أيضاً ^(١٠) فيما إذا كان المقر أنثى ذات زوج أو نسب معروف أو

(١) انظر : المبدع ٥ / ٣٠٥ ، والإنصاف ٦ / ٤٥٢ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٨ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٥ .

(٢) في ز (لو كان) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ب .

(٤) ابتداء من قول المؤلف (نص عليه أحمد في رواية جماعة) إلى قوله : (وهو داخل في عموم نص أحمد) ساقط من ف .

(٥) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٥٢ ، والمبدع ٥ / ٣٠٥ .

(٦) في ز (أقر) .

(٧) في ب (ينسب) .

(٨) انظر : مطالب أولي النهى ٤ / ٤٥٨ .

(٩) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٥٢ .

(١٠) في (ب) حصل تقديم وتأخير في كلام المؤلف . حيث قال هنا - بعد قول المؤلف (وعلى الصحيح أيضاً) - (فيما إذا كان المقر رجلاً مسلماً يمكن كونه منه نص عليه أحمد في رواية جماعة) .

إخوة؛ لأنها أحد الأبوين ، فثبت النسب بدعواها كالأب ، ولأنه يمكن أن يكون منها كما يكون ولد الرجل ، بل أكثر ؛ لأنها تأتي به من زوج ومن وطئ شبهة ، ويلحقها ولدها من الزنا دون الرجل .

قال في الإنصاف : هذا المذهب ، وعليه ^(١) الأصحاب . انتهى ^(٢) .
وعن أحمد في المسألة ثلاث روايات ^(٣) :
الأولى : هذه ^(٤) .

والثانية : أنها إن كان لها زوج لم يثبت النسب بإقرارها ؛ لإفضائه ^(٥) إلى أن امرأته وطئت بزنا أو شبهة ، وفي ذلك ضرر عليه ^(٦) .
والثالثة : نقلها الكوسج ^(٧) عن أحمد في امرأة ادعت ولدا ، إن كان لها إخوة أو نسب معروف فلا يصدق إلا ببينة ^(٨) .

(١) في ف (وعليه أكثر) .

(٢) الإنصاف ٦ / ٤٥٣ ، وانظر : المغني ٨ / ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، والكافي ٢ / ٣٦٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٦ ، والمبدع ٥ / ٣٠٥ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٥٨ .

(٣) انظر : الكافي ٢ / ٣٦٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٦ .

(٤) وهو قبول إقرارها كما في الكافي ٢ / ٣٦٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٦ .

(٥) في ب (لإمضائه) .

(٦) ولأنه يؤدي أيضاً إلى أن تلحق بزوجه نسب من لم يقربه .
وانظر هذه الرواية في : المقنع ٢ / ٣٠٥ ، والمغني ٨ / ٣٦٩ ، والكافي ٢ / ٣٦٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٧ ، والإنصاف ٦ / ٤٥٣ .

(٧) الكوسج : هو إسحاق بن منصور المروزي وقد تقدمت ترجمته .

(٨) وذلك لأن ولادتها لا تخفى عليهم .
وانظر : المقنع ٣ / ٣٠٥ ، والمغني ٨ / ٣٧٠ ، والكافي ٢ / ٣٦٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٧ ، والإنصاف ٦ / ٤٥٤ .

وقيل : لا يثبت النسب بدعواها بحال ، وهذا قول أكثر أهل العلم ^(١) ؛ لأنها يمكنها إقامة البينة على الولادة ، فلا يقبل قولها ^(٢) بمجرد ، كما لو علق زوجها طلاقها بولادتها ^(٣) .

قال في المغني : ولنا أنها أحد الوالدين ، فأشبهت الأب ، وإمكان البينة لا يمنع قبول القول كالرجل ، فإنه تمكنه ^(٤) إقامة البينة أن هذا ولد على فراشه . انتهى / ^(٥) . ف ١٢٢٥
وعلى الصحيح أيضاً فيما إذا كان المقر رقيقاً ^(٦) .

قال في الإنصاف : وهو المذهب وعليه الأصحاب ^(٧) .

قال الحارثي : استلحاق العبد كاستلحاق الحر في لحاق النسب ، قاله

(١) بل إن ابن المنذر - كما في الإشراف على مذاهب أهل العلم ٢ / ١٦٥ - قد حكى الإجماع على ذلك .

ومن قال بذلك من أهل العلم : الثوري كما في الإشراف ٢ / ١٦٥ ، والمغني ٨ / ٣٧٠ .
وأبو حنيفة كما في : مختصر الطحاوي ص : ١٤١ ، وروضة القضاة ٤ / ١٤٠١ ، والفتاوى الهندية ٢ / ٢٨٦ .

ومالك كما في : عقد الجواهر الثمينة ٣ / ٩٣ ، والذخيرة ٩ / ١٣٥ .
والشافعي كما في : المهذب ١ / ٥٧٠ ، ٥٧١ ، وروضة الطالبين ٥ / ٤٣٨ ، ومغني المحتاج ٢ / ٤٢٧ .

(٢) في ف (قولهما) .

(٣) انظر هذا التوجيه في : المغني ٨ / ٣٧٠ .

(٤) في ب ، ز ، ف (يمكنه) .

(٥) المغني ٨ / ٣٧٠ .

(٦) انظر : المغني ٨ / ٣٦٧ ، والإنصاف ٦ / ٤٥٤ .

(٧) الإنصاف ٦ / ٤٥٤ .

الأصحاب . انتهى ^(١) .

قال في المغني : وإن كان المدعي أمة ، فهي كالحرة إلا ^(٢) أننا إذا قبلنا ^(٣) دعواها في نسبه لم نقبل ^(٤) قولها ^(٥) في رقه / ؛ لأننا ^(٦) لا نقبل الدعوى فيما ب ١١٨٦ يضره كما لم ^(٧) نقبل الدعوى في كفره إذا ادعى نسبه كافر . انتهى ^(٨) .

قال الحارثي : والأمة كالحرة في دعوى النسب على ما ذكرنا ، قاله الأصحاب ^(٩) ، إلا أن الولد لا يحكم برقه بدون بينة ، حكاه المصنف ، يعني الموفق ^(١٠) ، ونص عليه ^(١١) من ^(١٢) رواية ابن مشيش ^(١٣) .

(١) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٥٤ .

(٢) ساقطة من ف .

(٣) في ف (قلنا) .

(٤) في ب ، ز ، ف (يقبل) .

(٥) في ف (قولهما) .

(٦) في ف (لأننا) .

(٧) ساقط من ب ، ز .

(٨) المغني ٨ / ٣٧٠ .

(٩) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٥٤ .

(١٠) كما في المغني ٨ / ٣٧٠ ، والكافي ٢ / ٣٦٧ .

(١١) ساقطة من ب .

والمقصود بالذي نص عليه ، هو الإمام أحمد ، كما في الإنصاف ٦ / ٣٧٠ .

(١٢) في ب ، ز (في) .

وأما كونه يلحقه نسبه وإن كان اللقيط ميتا ؛ فلأن الحي والميت في ذلك سواء معنئى ، فوجب استواءهما حكماً^(١) .

و (لا) يلحق^(٢) بـ (زوج) امرأة (مقرة) ؛ لأنه لا يجوز أن يلحقه نسب ولد لم يولد على فراشه ، ولم يُقَرَّ به^(٣) ، وكذلك إذا ادعى الرجل نسبه لم يلحق بزوجه^(٤) .

فإن قيل : الرجل يمكن أن يكون له ولد من امرأة أخرى ، أو من أمته ، والمرأة لا يحل لها نكاح غير زوجها ، ولا يحل وطؤها لغيره ، قلنا : يمكن أن تلد من وطء شبهة أو غيره ، وإن كان الولد يحتمل أن يكون موجوداً قبل أن يتزوجها هذا الزوج أمكن أن يكون من زوج آخر .

فإن قيل : إنما قبل الإقرار بالنسب من الزوج ، لما فيه من المصلحة بدفع العار

= (١٣) هو : محمد بن موسى بن مشيش البغدادي ، من أصحاب الإمام أحمد ، ذكره أبو بكر الخلال فقال : كان يستملي لأبي عبد الله ، وكان من أكابر أصحابه ، وروى عن أبي عبد الله مسائل جواد ، وكان جاره ، وكان أبو عبد الله يقدمه ، ويعرف له حقه .
انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ٣٢٣ ، والمنهج الأحمد ، ١ / ٣٤٢ ، والمقصد الأرشد ٢ / ٤٩٥ .

(١) انظر : المبدع ٥ / ٣٠٦ .

(٢) أي : اللقيط .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٦٩ ، والكافي ٢ / ٣٦٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٧ ، والإنصاف ٦ / ٤٥٣ ، والإقناع ٢ / ٤٠٨ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٥ .

(٤) قال في كشاف القناع ٤ / ٢٣٥ : لأن إقراره لا يسري عليها إلا بتصديقها .
وانظر : المغني ٨ / ٣٦٩ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٧ ، والإقناع ٢ / ٤٠٨ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٥ .

عن الصغير، وصيانتها عن النسبة إلى كونه ولد زنا، ولا يحصل هذا بإلحاق نسبه بالمرأة، بل في^(١) إلحاقه بها دون زوجها تطرُّق العار إليه وإليها.

قلنا: بل قبلنا دعواه؛ لأنه يدعي حقاً لا منازع له فيه، ولا مضرة على أحد فيه، [فقبل قوله فيه]^(٢)^(٣)، كدعوى المال، وهذا متحقق في دعوى المرأة^(٤).

(ولا يتبع) رقيقاً ادعى نسبه (في رق)^(٥)، وتقدم تعليل ذلك عند الكلام على صحة دعوى الرقيق النسب^(٦).

(ولا) يتبع (كافراً) أقر بنسبه (في دينه، إلا أن يقيم) مدعيه الكافر (بينة أنه ولد على فراشه)^(٧).

(١) ساقط من ب، ز، ف.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ب، ز، ف.

(٣) ابتداء من قول الشارح - رحمه الله - : (وكذلك إذا ادعى الرجل نسبه، لم يلحق بزوجه، إلى قوله: قوله فيه). وورد في المغني ٣٦٩/٨، ولم يشر الشارح إلى ذلك.

(٤) انظر هذه المسألة في: المغني ٣٦٩/٨، والشرح الكبير ٥٠٧/٣، وكشاف القناع ٢٣٥/٤.

(٥) وذلك إذا لم يأت ببينة تثبت ذلك له.
وانظر: المغني ٣٦٧/٨، والشرح الكبير ٥٠٦/٣، والإنصاف ٤٥٤/٦، والإقناع ٤٠٨/٢، وكشاف القناع ٢٣٥/٤.

(٦) انظر: ص ٢٥٣.

(٧) قال في الإنصاف ٤٥٣/٦: هذا المذهب.
وقال في الكافي ٣٦٧/٢ عن هذا القول: ذكره بعض أصحابنا، وقياس المذهب: أنه لا يلحقه في الدين إلا أن تقوم البينة أنه ولد كافرين حين؛ لأن الطفل يُحكم بإسلامه بإسلام أحد أبويه أو موته.

قال في الإنصاف : قال الحارثي : قال الأصحاب : إن أقام الذمي بينة بولادته على فراشه لحقه في الدين أيضا ، لثبوت أنه ولد ذميين ، فكما ^(١) لو لم يكن لقيطا ، وهذا مقيد باستمرار أبويه على الحياة والكفر .
وقد أشار إليه في الكافي ^(٢) ؛ لأن أحدهما لو مات أو أسلم لحكم ^(٣) بإسلام الطفل ، فلا بد فيما قالوا من ذلك . انتهى ^(٤) .

ولأن الدعوى في النسب إنما قبلت لعدم الضرر ، والكفر بخلافه ، فإن فيه ضرراً عظيماً ؛ لأنه سبب الخزي في الدنيا والآخرة ^(٥) ، فاحتيج إلى البينة لتحقيق الولادة ،

(١) في ب ، ز (كما) وفي ف (وكما) .

(٢) انظر : الكافي ٢ / ٣٦٧ .

والصواب أنه إذا أقر كافر أن هذا اللقيط ولده لحقه في النسب فقط ، لافي الدين ، ولاحق له في حضنته ، ولا يسلم إليه ، لأنه لا ولاية للكافر على المسلم ، ولأنه محكوم بإسلامه ، فلا يقبل قول الذمي في كفره ، وإن أقام بينة أنه ولد على فراشه .
وقياس المذهب كما في الكافي ٢ / ٣٦٧ أنه لا يلحقه في الدين ، إلا أن تشهد البينة أنه ولد كافرين حين .

وقال الموفق في المغني ٨ / ٣٦٨ : (ولنا أن هذا حكم بإسلامه ، فلا يقبل قول الذمي في كفره ، كما لو كان معروف النسب ، ولأنها دعوى تخالف الظاهر فلم تقبل بمجردا ، كدعوى الرق ؛ ولأنه لو تبعه في دينه لم يقبل إقراره بنسبه لأنه يكون إقراراً به ، فلم تقبل ، كدعوى الرق) .

(٣) في ف (فحكم) .

(٤) كلام الحارثي ، كما في الإنصاف ٦ / ٤٥٣ .

وانظر هذه المسألة في :

المقنع ٢ / ٣٠٥ ، والمغني ٨ / ٣٦٨ ، والكافي ٢ / ٣٦٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٦ ، والمبدع ٥ / ٣٠٦ .

(٥) ابتداء من قول المؤلف - رحمه الله - : «ولأن الدعوى في النسب» إلى قوله : «سبب الخزي في الدنيا والآخرة» وارد في المغني ٨ / ٣٦٨ بتصرف يسير .

والولد^(١) المحقق يتبع مطلقاً^(٢).

(وإن ادعاه)، أي: ادعى أن اللقيط ابنه^(٣) (اثان)^(٤)، أي: رجلان (فأكثر

معاً، قدم) به (من له بينة)؛ لأن البينة علامة واضحة / على إظهار الحق لمن قامت ز ١٩٤ ب له^(٥).

(فإن تساوا) أي: المدعين (فيها)، بأن أقام كل منهم بينة بأنه ولده، (أو) عرض اللقيط
تساوا (في عدمها)، بأن لم يكن لواحد منهم بينة بدعواه، (عرض)
اللقيط (مع) كل (مدع) موجود^(٦) (أو) مع (أقاربه)، أي: أقارب مدعي النسب
كأبيه وجده وأخيه وابنه وابن ابنه (إن) كان قد (مات على القافة)^(٧).

(١) في ف (فالولد).

(٢) انظر: المبدع ٣٠٦ / ٥.

(٣) في ب، ز (ابن).

(٤) في ب، ز، ف (اثنان).

(٥) قال في الإنصاف ٤٥٥ / ٦: وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

وانظر: المقنع ٣٠٦ / ٢، والمغني ٣٧١ / ٨، والكافي ٣٦٨ / ٢، والشرح الكبير ٥٠٧ / ٣،
والإنصاف ٤٥٥ / ٦، والمبدع ٣٠٧ / ٥.

(٦) في ب (موجوداً و).

(٧) القافة: جمع قائف، والقائف: هو الذي يتبع الآثار ويعرفها، ويعرف شبه الرجل بأخيه
وأبيه، يقال: فلان يقوف الأثر، يقتافه، قيافة.

وفي الاصطلاح: هو الذي يعرف النسب بفرسته إلى أعضاء المولود.

انظر: لسان العرب مادة قوف ٢٩٣ / ٩، والقاموس المحيط مادة قوف ص: ١٠٩٥،
والتعريفات ص: ١٧١.

والقافة: قوم يعرفون الأنساب بالشبه^(١)، ولا يختص ذلك بقبيلة معينة، بل من^(٢) عرف منه المعرفة بذلك، وتكررت منه الإصابة فهو قائف^(٣).

قال في المغني: وقيل: أكثر ما يكون هذا في بني مدلج، رهط مجزز بجيم وزاين، المدلجي^(٤): الذي رأى أسامة^(٥) وأباه^(٦) زيدا قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما فقال: إن هذه الأقدام بعضها من

(١) في ب (ما يشبه).

(٢) ساقط من ب، ز.

(٣) انظر: المغني ٨/ ٣٧٥، والشرح الكبير ٣/ ٥٠٩، والمبدع ٥/ ٣٠٧.

(٤) مُجَزَّزُ بن الأعور بن جعدة بن معاذ بن عثورة بن عمرو بن مُدَلِّج الكناني المدلجي، القائف، وإنما قيل له «مجزز» لأنه كان كلما أسر أسيراً جز ناصيته، وهو مذكور في الصحيحين. انظر ترجمته في: أسد الغابة برقم (٤٦٧٩)، والإصابة في تمييز الصحابة ٣/ ٣٦٥ برقم (٢٧٧٣) وذكره ابن سعد في الطبقات ٤/ ٤٧.

(٥) أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحبيل الكلبي الحب ابن الحب أبو محمد، وأمه أم أيمن حاضنة النبي ﷺ، أمره النبي ﷺ على جيش عظيم، فمات النبي ﷺ قبل أن يتوجه، فأنفذه أبو بكر، وكان عمر يجلسه ويكرمه، مات بالمدينة سنة ٥٤ هـ. انظر ترجمته في: الإصابة ١/ ١٩، وأسد الغابة ١/ ٧٩، وطبقات ابن سعد ٤/ ٦١.

(٦) هو زيد بن حارثة بن شراحبيل بن كعب بن عبد العزى بن امرئ القيس بن عامر بن النعمان، أبو أسامة الكلبي، الأمير الشهيد، المسمى في سورة الأحزاب، وهو حب رسول الله ﷺ وأبو حبه، وقد عقد له ﷺ على الناس في مؤتة، ومات شهيداً فيها سنة (٨ هـ) وهو ابن خمس وخمسين سنة.

انظر ترجمته في: الإصابة ٤/ ٤٧، وطبقات ابن سعد ٣/ ٢٩، وأسد الغابة ٢/ ٢٨١، وسير أعلام النبلاء ١/ ٢٢٠.

بعض^(١)، وكان إياس^(٢) بن معاوية المزني قائفاً، وكذلك قيل في شريح . انتهى^(٣) .

(فإن الحقته) القافة (بواحد أو اثنين) من المدعين له أو أكثر، (لحق) نسبة / ف ٢٢٥ ب
بمن أحقوه به من واحد أو أكثر^(٤) .

أما كون البيئة هنا إذا قامت لأكثر من واحد تتساقط، فإن^(٥) استعمالها في المال

(١) هذا جزء من حديث، روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ دخل عليها يوماً مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال: «ألم تري أن مجزراً المدلجي نظر آنفاً إلى زيد وأسامه وقد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض». والحديث متفق على صحته. فقد أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الفرائض، باب القائف برقم (٦٧٧٠)، (٦٧٧١) كما في فتح الباري ١٢ / ٥٩ .
ومسلم في صحيحه بشرح النووي ١٢ / ٤٠، في كتاب الرضاع، باب العمل بإلحاق القائف الولد.

(٢) في ف (أباه) .

وإياس هو: ابن معاوية بن قرة المزني، يكنى بأبي وائلة، ولد سنة (٤٦هـ) وهو العلامة، قاضي البصرة، قال عنه الحافظ ابن حجر: القاضي، المشهور بالذكاء، ثقة من الخامسة، روى عن أبيه، وعن أنس، وابن المسيب، وغيرهم، وروى عنه خالد الحذاء، وشعبة، وحماد ابن سلمة، توفي سنة (١٢١هـ) .

انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧ / ١٧٥، وسير أعلام النبلاء ٥ / ١٥٥، والبداية والنهاية ٩ / ٣٣٤، وتقريب التهذيب ص: ١١٧ .

(٣) كلام المغني ٨ / ٣٧٥ .

(٤) انظر: المغني ٨ / ٣٧١، والمقنع ٢ / ٣٠٦، والكافي ٢ / ٣٦٨، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٨، والمبدع ٥ / ٣٠٧، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٦٠ .

(٥) في ف (فلان) .

إما بقسمته بين المتداعين ، ولا سبيل إلى القسمة هنا ، وإما ^(١) بالإقراع ، والقرعة ^(٢) لا يثبت بها النسب .

فإن قيل : فإن ثبوته ها هنا يكون بالبينة لا بالقرعة ، وإنما القرعة مرجحة .

قلنا : فيلزم أنه إذا اشترك رجلان في وطء امرأة ، فأتت بولد ، أن يقرع بينهما ويكون لحوقه بالوطء ، لا بالقرعة ^(٣) ، وعلم من قولي : فإن تساؤوا أنه لو ترجح واحد بكونه خارجا ، بأن يكون اللقيط ليس بيده بل بيد الباقي قدمت ^(٤) بينته وعمل بها ^(٥) .

وأما عرضه على القافة ^(٦) مع المدعين أو أقاربهم إن فقدوا ، وإلحاقه بمن ^(٧) العمل بالقافة في دعوى اللقيط ألقته القافة به ، فهو قول الجمهور ^(٨) من العلماء .

(١) في ز (ولا) .

(٢) في ف (ووالقرعة) .

(٣) ابتداء من قول المصنف - رحمه الله - : (أما كون البينة هنا إذا قامت لأكثر من واحد تتساقط) إلى قوله : (ويكون لحوقه بالوطء لا بالقرعة) ، موجود في المغني بتصرف يسير ٨ / ٣٧١ . ولم ينبه على ذلك .

وانظر هذه المسألة في : الشرح الكبير ٣ / ٥٠٨ ، والمبدع ٥ / ٣٠٧ .

(٤) ساقطة من ف .

(٥) قال في الإنصاف ٦ / ٤٥٥ : على الصحيح من المذهب .

وانظر : كشف القناع ٤ / ٢٣٦ .

(٦) في ب (للقافة) .

(٧) في ف (من) .

(٨) من المالكية كما في المدونة ٣ / ٣٤٣ وجواهر الإكليل ٢ / ١٣٩ .

قال/ في المغني : هذا قول أنس^(١)، وعطاء ، ويزيد^(٢)، بن عبد الملك ، ب ١٨٦ ب والأوزاعي^(٣)، والليث^(٤)، والشافعي^(٥)، وأبي ثور^(٦) .

وقال أصحاب الرأي : لا حكم للقافة ويلحق بالمدعين جميعاً ؛ لأن الحكم

= والشافعية كما في الأم ، في كتاب الأقضية ٦ / ٣٤٥ ، ونهاية المحتاج ٨ / ٣٧٥ ، والمجموع ١٦ / ٤٠٦ ، وما بعدها .

والحنابلة كما في المغني ٨ / ٣٧١ ، والمقنع ٢ / ٣٠٦ ، والإنصاف ٦ / ٤٥٥ .

(١) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري ، الخزرجي خادم رسول الله ﷺ ، سكن البصرة ، وكان آخر الصحابة موتاً بها فقد مات سنة (٩٢هـ) .

انظر ترجمته في : الإصابة ١ / ٧١ ، وأسد الغابة ١ / ١٥١ ، وطبقات ابن سعد ٧ / ١٧ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٤٤ . وانظر قوله في : المغني ٨ / ٣٧١ .

(٢) يزيد بن عبد الملك بن مروان أبو خالد من ملوك الدولة الأموية في الشام ، ولد بدمشق عام (٧١هـ) ، وتوفي بها عام (١٠٥هـ) .

انظر ترجمته في : تاريخ الإسلام ٤ / ٢١٢ ، وسير أعلام النبلاء ٥ / ١٥٠ ، وشذرات الذهب ١ / ١٢٨ .

(٣) انظر : قوله في : فقه الأوزاعي ٢ / ٤٥٨ .

(٤) انظر قوله في : المغني ٨ / ٣٧١ ، والمحلى لابن حزم ١٠ / ١٤٨ .

(٥) انظر قول الشافعي في : الأم ٦ / ٣٤٥ .

(٦) في ب ، ز ، ف (ابن ثور) .

وأبو ثور هو : إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي ، الإمام الثقة ، الفقيه المجتهد ، ولد سنة

(١٧٠هـ) وهو صاحب الشافعي ، ومفتي العراق في عصره ، قال ابن حبان : كان أحد أئمة

الدنيا فقهاً وعلماً ، وورعاً وفضلاً ، توفي سنة (٢٤٠هـ) .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٦ / ٦٥ ، وتذكرة الحفاظ ٢ / ٥١٢ ، وسير أعلام النبلاء

١٢ / ٧٢

وانظر قوله في : المغني ٨ / ٣٧١ .

بالقيافة تعويل على مجرد الشبه والظن والتخمين ، فإن الشبه يوجد بين الأجنب ،
 ويتنفي ^(١) بين الأقارب ^(٢) ، ولهذا روي عن النبي ﷺ أن رجلاً أتاه فقال :
 يا رسول الله إن امرأتي ولدت غلاماً أسود ، قال : « فهل لك من إبل ؟ » قال :
 نعم ، قال : « فما ألوانها ؟ » قال : حمر ، قال : « فهل فيها من أورك » ^(٣) ؟ قال : نعم ،
 قال : « أنى أتاها » ^(٤) ذلك ؟ قال : لعل ^(٥) عرقاً نزع ، [قال : « وهذا لعل عرقاً
 نزع »] ^(٦) . متفق عليه ^(٧) .

قالوا ^(٨) : ولو كان الشبه ^(٩) كافياً لاكتفى به في ولد الملاعنة ، وفيما إذا أقر

(١) في ب ، ز (تنفي) .

(٢) في ب (لأقارب) .

وانظر قول الحنفية في : المبسوط ١٧ / ٧٠ ، وبدائع الصنائع ٦ / ٢٤٤ .

(٣) في ف (أوزق) .

قال ابن حجر في الفتح ٩ / ٤٤٣ : الأورق هو الذي فيه سواد ليس بحالك ، بل يميل إلى
 الغبرة ، ومنه قيل للحمامة ورقاء . أ. هـ .
 وانظر : مسلم مع شرح النووي ١٠ / ١٣٣ .

(٤) لم يتضح رسمها في ف .

(٥) في ف (لغل) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ف .

(٧) الحديث أخرجه البخاري عن أبي هريرة في كتاب الطلاق ، باب إذا عرّض بنفي الولد برقم
 (٥٣٠٥) ، وفي كتاب الحدود ، باب ما جاء في التعريض (٦٨٤٧) ، وفي الاعتصام ، باب
 من شبه أصلاً معلوماً بأصل ميبين (٧٣١٤) ، ومسلم في اللعان برقم (١٥٠٠) .

(٨) أي : من لم يعتبر بقول القائف في ثبوت النسب وهم الحنفية .

(٩) في ب (التشبه) .

أحد^(١) الورثة بأخ^(٢) وأنكره^(٣) الباقر^(٤) .

قال^(٥) : ولنا^(٦) ما روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها يوماً^(٧) مسروراً تبرق أسارير وجهه ، فقال : « ألم تري أن مجزراً المدلجي نظر أنفاً إلى زيد وأسامة وقد غطيا رؤوسهما ، وبدت أقدامهما ، فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض » متفق عليه^(٨) .

فلولا جواز الاعتماد على القافة لما سُرَّ به النبي ﷺ ولا اعتمد عليه^(٩) .
ولأن عمر رضي الله تعالى عنه قضى به بحضرة الصحابة ، فلم ينكره منكر

(١) في ف (أخذ) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) في ب ، ز ، ف (فأنكره) .

(٤) انظر : المبسوط ١٧ / ٧٠ ، والمغني ٨ / ٣٧٢ .

(٥) أي : صاحب المغني ٨ / ٣٧٢ .

(٦) في ب (وأما) .

(٧) ساقطة من ب ، ز ، ف .

(٨) تقدم تخريجه ص ٣٠٥ .

قال الرافعي في التلخيص الحبير ٤ / ٢٣٢ :

قال الأئمة : وسبب سروره ﷺ بما قال مجزراً أن المشركين كانوا يطعنون في نسب أسامة ؛ لأنه كان طويلاً أقنى الأنف أسود ، وكان زيد قصيراً أخنس الأنف ، بين السواد والبياض ، وقصد بعض المنافقين بالطعن ، مغايضة رسول الله ﷺ ، لأنهما كانا حبيه ، فلما قال المدلجي ذلك ، وهو لا يرى إلا أقدامهما سر بذلك . هـ .

(٩) انظر : المغني ٨ / ٣٧٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٨ .

فكان إجماعاً^(١) .

ويدل على ذلك قول النبي ﷺ في ولد الملاعنة : « انظروها فإن جاءت به حمش^(٢) الساقين كأنه وحره^(٣) فلا أراه إلا قد كذب عليها، وإن جاءت به أكحل جعدا^(٤) جمالياً^(٥) سابغ^(٦) الإليتين ، خدلج^(٧) الساقين فهو للذي رميت به » ، فأتت به على النعت المكروه ، فقال النبي ﷺ : « لولا الأيمان لكان لي ولها

(١) سيأتي تخريجه في ص : ٣١٩ ، وانظر : زاد المعاد ٥ / ٤٢٠ .

(٢) قال صاحب النهاية في غريب الحديث ١ / ٤٤٠ : يقال رجل حمش الساقين وأحمش الساقين . أي دقيقهما .

(٣) الوَحْرَة بفتح الواو والمهملة : دويبة تتراعى على الطعام واللحم فتفسده ، وهي من نوع الوزغ ، انظر : فتح الباري ٩ / ٤٥٣ ، وغريب الحديث ٥ / ١٦٠ .

(٤) قال في النهاية ١ / ٢٧٥ : الجعد في صفات الرجال يكون مدحاً وذماً ، فالمدح معناه أن يكون شديد الأسر والخلق ، أو يكون جعد الشعر ، وهو ضد السبط ، لأن السبوة أكثرها في شعور العجم ، وأما الذم فهو القصير المتردد الخلق ، وقد يطلق الجعد على البخيل .

(٥) الجماليّ بالتشديد : الضخم الأعضاء التام الأوصال .

انظر : النهاية في غريب الحديث ١ / ٢٩٨ .

(٦) في ب ، ز ، ف (سائغاً) .

ومعنى سابغ الإليتين : أي : تامهما ، وعظيمهما ، من سبوغ الثوب والنعمة .

انظر : النهاية ٢ / ٣٣٨ .

(٧) قال في النهاية ٢ / ١٥ : خدلج الساقين أي عظيمهما .

شأن»^(١). [فقد حكم به النبي ﷺ للذي أشبهه منهما ، وقوله : «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن»]^(٢) يدل على أنه لم يمنعه من العمل بالشبه إلا الأيمان ، فإذا انتفى المانع يجب العمل به ؛ لوجود^(٣) مقتضيه^(٤) .

(١) حديث هلال بن أمية ورد بألفاظ كثيرة .

وقد أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما ، في كتاب الشهادات ، باب إذا ادعى أو قذف فله أن يلتمس البينة . . رقم (٢٦٧١) وفي التفسير ، باب قوله تعالى ﴿ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ برقم (٤٧٤٧) ، وفي كتاب الطلاق ، باب يبدأ الرجل بالتلاعن برقم (٥٣٠٧) ، وأبو داود في كتاب الطلاق في أبواب تفريع الطلاق رقم (٢٢٥٤) ، والترمذي في التفسير في سورة النور برقم (٣٢٢٩) ، وابن ماجه في الطلاق ، باب اللعان برقم (٢٠٦٧) ، والبيهقي في اللعان ، باب الزوج يقذف امرأته فيخرج من موجب قذفه بأن يأتي بأربعة شهود ، ٣٩٣ / ٧ ، والبغوي في شرح السنة في الطلاق باب اللعان ٢٦٠ / ٩ ، كل هؤلاء أخرجه من طريق محمد بن بشار عن ابن أبي عدي عن هشام ابن حسان ، عن عكرمة به عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وأخرجه النسائي في الطلاق ، باب كيف اللعان ١٧٢ / ٦ ، عن عمران بن يزيد ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب الطلاق ، باب الرجل ينفي حمل امرأته أن يكون منه ١٠١ / ٣ ، من طريق محمد بن كثير ، وكلاهما عن مخلد بن حسن بهذا الإسناد ، قال : حدثنا هشام ابن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده مختصراً ١٤٢ / ٣ ، ومسلم في كتاب اللعان برقم (١٩٩٦) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار في الطلاق ١٠٢ / ٣ ، والبيهقي في كتاب الطلاق ، باب اللعان على الحمل ٤٠٦ / ٧ ، من طرق عن هشام بن حسان به .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ف .

(٣) في ز (في وجود) .

(٤) انظر : المغني ٣٧٣ / ٨ ، والشرح الكبير ٥٠٩ / ٣ .

وكذلك قول النبي ﷺ في ابن أمة ^(١) زمعة ^(٢) حين رأى بها شبهاً بينا بعتبة ^(٣) ابن أبي وقاص : « احتجبي منه ياسودة » ^(٤) ، فعمل بالشبه في حجب

(١) هو عبدالرحمن بن زمعة بن قيس بن عبد شمس بن عبد ود بن نضر بن مالك بن حسيل ابن عامر بن لؤي القرشي العامري ، ولد في عهد النبي ﷺ ، وهو الذي تخاصم فيه عبد بن زمعة ، وسعيد بن أبي وقاص بمكة عام الفتح كما في الصحيحين ، وأمه كما في أسد الغابة ٣ / ٤٤٤ ، والفتح ١٢ / ٣٢ : كانت أمة يمانية .

(٢) هو : ابن قيس القرشي العامري ، والد سودة زوج النبي ﷺ ، قتل وهو مشرك في غزوة بدر الكبرى .

انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى ٢ / ١٣ ، والفتح لابن حجر ١٢ / ٣٢ .

(٣) عتبة بن أبي وقاص بن أهيب بن زهرة القرشي أخو سعد رضي الله عنه . قال الحافظ ابن حجر في الإصابة : لم أر من ذكره في الصحابة إلا ابن منده ، واستند إلى قول موسى بن سعد في ابن أمة زمعة : عهد إلي أخي عتبة أنه ولده ، ، والحديث صحيح ، لكن ليس فيه ما يدل على إسلامه ، وقد اشتد إنكار أبي نعيم على ابن منده في ذلك ، وقال : هو الذي كسر رباعية النبي ﷺ وما علمت له إسلاماً ، بل روى عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن عثمان الجزري ، عن مقسم أن عتبة : لما كسر رباعية النبي ﷺ دعا عليه ألا يحول عليه الحول حتى يموت كافراً ، فما حال عليه الحول حتى مات كافراً إلى النار . ا . هـ . انظر ترجمته في : الإصابة ٣ / ١٦١ ، وطبقات ابن سعد ٢ / ٣٥ .

(٤) في ب (سورة) .

وسودة هي : أم المؤمنين بنت زمعة بن قيس القرشية العامرية وهي أول من تزوج بها النبي ﷺ بعد خديجة وانفردت به نحواً من ثلاث سنين أو أكثر ، حتى دخل بعائشة . وكانت سيدة جليلة نبيلة ضخمة ، وكانت أولاً عند السكران بن عمرو أخي سهيل بن عمرو العامري ، وهي التي وهبت يومها لعائشة ، رعاية لقلب النبي ﷺ . انظر ترجمتها في : طبقات ابن سعد ٨ / ٥٢ - ٥٨ ، وأسد الغابة ٧ / ١٥٧ ، وسير أعلام النبلاء ٢ / ٢٦٥ ، والإصابة ٤ / ٤٩٠ .

سودة^(١) عنه^(٢).

فإن قيل : فالحديثان حجة عليكم إذ لم يحكم النبي ﷺ بالشبه فيهما ، بل ألحق الولد بزمعة ، وقال لعبد بن زمعة : « هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش ، وللعاهر^(٣) الحجر^(٤) » ، ولم يعمل بشبه ولد الملاءنة في إقامة الحد عليها لشبهه^(٥) بالمقذوف^(٥) . قلنا^(٦) : إنما لم يعمل به في ابن أمة زمعة ، لأن الفراش أقوى ،

(١) في ب (سورة) .

وهذا الحديث له قصة : فعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة مني ، فاقبضه إليك ، قالت : فلما كان عام الفتح ، أخذه سعد بن أبي وقاص ، فقال : ابن أخي ، قد كان عهد إلي فيه ، فقام إليه عبد بن زمعة ، فقال : أخي وابن وليدة أبي ، ولد على فراشه ، فأتيا رسول الله ﷺ فقال سعد : يا رسول الله أخي كان عهد إلي فيه ، وقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ، ولد على فراشه ، فقال رسول الله ﷺ : « هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش ، وللعاهر الحجر^(٤) » ثم قال رسول الله ﷺ لسودة بنت زمعة : « احتجبي منه لما رأى من شبهه بعتبة » ، فما رآها حتى لقى الله .

وهذا الحديث : أخرجه البخاري في كتاب البيوع ، باب تفسير المشتبهات برقم (٢٠٥٣) ، وفي الوصايا في باب قول الموصي لوصيه : تعاهد ولدي برقم (٢٧٤٥) ، وفي الفرائض في باب ميراث الملاءنة (٦٧٤٩) ، وفي الأحكام في باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه (٧١٨٢) . وأخرجه مسلم في كتاب الرضاع ، في باب الولد للفراش وتوقي الشبهات برقم (١٤٥٧) .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٧٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٩ .

(٣) قال في النهاية ٣ / ٣٢٦ : العاهر : الزاني ، قد عهر ، يعهر ، عهراً وعهوراً : إذا أتى المرأة ليلاً للفجور بها ، ثم غلب على الزنا مطلقاً . والمعنى : لاحظ للزاني في الولد ، وإنما هو لصاحب الفراش ، وهو زوجها أو مولاها . هـ .

(٤) في ف (لشبه) .

(٥) في ز (بالمعروف) .

وانظر : المغني ٨ / ٣٧٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٩ ، والطرق الحكمية ص : ٢٢٤ ، والمبسوط ١٥ / ٧٠ .

(٦) القائل : صاحب المغني ٨ / ٣٧٤ .

وترك العمل بالبينة لمعارضة / ما هو أقوى منها ، لا يوجب الإعراض عنها إذا خلت ز ١١٩٥
عن المعارض ، ولذلك ترك إقامة الحد عليها من أجل أيمانها ، بدليل قوله : «لولا
الأيمان لكان لي ولها شأن» ، على أن ضعف الشبه عن إقامة الحد لا يوجب ضعفه
عن إلحاق النسب ، فإن الحد في الزنا لا يثبت إلا بأقوى البينات وأكثرها عدداً
وأقوى الإقرار ، حتى يعتبر فيه تكراره أربع مرات ، ويدراً^(١) بالشبهات ،
والنسب / يثبت بشهادة امرأة واحدة على الولادة ، ويثبت بمجرد الدعوى ، ويثبت ف ١٢٢٦
مع ظهور انتفائه ، حتى لو أن امرأة أتت بولد وزوجها غائب عنها منذ عشرين سنة ،
لحقه ولدها ، فكيف يحتج على نفيه بعدم إقامة الحد؟ .

ولأنه حكم بظن غالب ، ورأي راجح ، ممن هو من^(٢) أهل الخبرة ، فجاز ،
كقول المقيمين^(٣) .

وقولهم : إن الشبه يجوز وجوده وعدمه^(٤) .

قلنا : الظاهر وجوده ، ولهذا قال النبي ﷺ حين قالت أم سلمة^(٥) : أو ترى

(١) في ز (تدراً) .

(٢) ساقط من ب ، ز ، ف .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٧٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠٩ .

(٤) انظر : المبسوط ١٥ / ٧٠ .

(٥) هي : هند بنت أبي أمية بن المغيرة ، القرشية ، المخزومية ، أم المؤمنين ، وكانت زوج ابن
عمها أبي سلمة بن عبد الأسد بن المغيرة ، فمات عنها ، فتزوجها النبي ﷺ ، في جمادى
الآخرة سنة أربع ، وكانت ممن أسلم قديماً هي وزوجها ، وهاجرا إلى الحبشة ، ثم قدما مكة
وهاجرا إلى المدينة ، وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً ، حيث ماتت سنة (٥٧ هـ) .
انظر ترجمتها في : الإصابة ٨ / ١٤٠ ، وأسد الغابة ١ / ٣٤٠ ، وطبقات ابن سعد ٨ / ٨٦ .

ذلك المرأة ؟ .

قال : « فمن أين يكون الشبه ؟ »^(١) .

والحديث الذي احتجوا به^(٢) حجة عليهم ؛ لأن إنكار الرجل ولده^(٣) لمخالفة لونه^(٤) وعزمه على نفيه لذلك يدل^(٥) على أن العادة خلافه ، وأن في طباع الناس إنكاره ، وأن ذلك إنما يوجد نادراً ، وإنما ألحقه النبي ﷺ به ؛ لوجود الفرائض ، ويجوز مخالفة الظاهر للدليل ، ولا يجوز تركه من غير دليل ؛ ولأن ضعف الشبه عن نفي النسب لا يلزم منه ضعفه عن إثباته ، فإن النسب يحتاط لإثباته^(٦) ، ويثبت

(١) ونص الحديث : أن أم سلمة قالت : جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق ، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت ؟ فقال النبي ﷺ : « إذا رأت الماء » فغطت أم سلمة - تعني وجهها - وقالت يا رسول الله ، وتحتلم المرأة ؟ قال : « نعم تربت يمينك ، فقيم يشبهها ولدها ؟ » .

والحديث متفق على صحته ، فقد أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب الحياء في العلم برقم (١٣٠) ، وفي الغسل ، باب إذا احتلمت المرأة برقم (٢٨٢) ، وفي الأنبياء ، باب « وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة » برقم (٣٣٢٨) ، وفي الأدب ، باب التبسم والضحك برقم (٦٠٩١) وفي باب ما لا يستحي من الحق للنفقة في الدين برقم (٦١٢١) . وأخرجه مسلم في الصحيح ، في كتاب الحيض ، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها برقم (٣١٣) .

(٢) وهو حديث الرجل الذي جاء يشكو للنبي ﷺ فقال له : (إن امرأتي ولدت غلاماً أسود) وقد سبق تخريجه في ص : ٣٠٨ .

(٣) في ب ، ز ، ف (لولده) .

(٤) في ف (ولونه) .

(٥) في ب (بدل) .

(٦) في ب ، ز ، ف (لثبوته) .

بأدنى دليل ، ويلزم من ذلك التشديد في نفيه ، وأنه ^(١) لا ينتفي إلا بأقوى الأدلة ،
كما أن الحد لما / انتفى بالشبه لم يثبت إلا بأقوى دليل ، فلا يلزم حينئذ من المنع من ب ١٨٧
نفية بالشبه في الخبر المذكور ، أن لا يثبت به النسب في مسألتنا .

فإن قيل : فيها هنا [إن عملتم] ^(٢) بالقيافة فقد نفيت النسب عن من لم تلحقه
القافة به ^(٣) ، وقلنا إنما انتفى النسب ها هنا ؛ لعدم دليله ؛ لأنه لم يوجد إلا
مجرد ^(٤) الدعوى ، وقد عارضها مثلها فسقط ^(٥) حكمها ، فكان الشبه مرجحاً
لأحدهما ، فانتفت دلالة الأخرى ، فلزم انتفاء النسب لانتفاء دليله ، وتقديم اللعان
عليه لا يمنع العمل به عند عدمه ، كاليد تقدم عليها البينة ، ويعمل بها . انتهى ^(٦) .

(فإن ألحقته) ^(٧) القافة (باثنين فيرث) اللقيط (كلا منهما) ، أي : من إلقاء القافة
الاثنتين اللذين ألحقته القافة بهما (إرث ولد) ، فلو لم يخلفا غيره ورث جميع
مالهما ، (ويرثانه) جميعاً (إرث أب واحد) ^(٨) .

(١) في ب ، ز ، (ولأنه) .

(٢) في ب ، ز ، ف (إذا علمتم) .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٧٤ ، والمبسوط ١٥ / ٧٠ .

(٤) في ف (بمجرد) .

(٥) في ز (فعرفسط) .

(٦) المغني ٨ / ٣٧١ ، ٣٧٤ .

(٧) في ب ، ز (ألحقته) .

(٨) انظر : المغني ٨ / ٣٧٨ ، والشرح الكبير ٣ / ٥١٠ ، والمبدع ٥ / ٣٠٨ ، والإقناع ٢ / ٤٠٩ ،
ومطالب أولي النهي ٤ / ٢٦٢ .

(وإن وصى له قبلا) ^(١) أي : قبل الوصية له ، أبواه ^(٢) .
 (وإن خلف ^(٣) أحدهما ^(٤) فله) أي : للمخلف منهما (إرث أب كامل
 ونسبه) مع ذلك (ثابت من الميت) ^(٥) .

قال في المغني : قال أحمد : إذا ألحقته القافة بهما ورثهما وورثاه ، فإن مات
 أحدهما فهو للباقي منهما ، ونسبه من الأول قائم لا يزيله ^(٦) شيء ، ومعنى قوله :
 هو للباقي منهما - والله أعلم - أنه يرثه ميراث أب كامل ، كما أن الجدة إذا انفردت
 أخذت ما تأخذه الجدات ، والزوجة تأخذ وحدها ما تأخذه جميع الزوجات .
 انتهى ^(٧) .

(ولأمي أبويه) إذا مات وخلفهما (مع أم أم) ^(٨) وعاصب ^(٩) (نصف

(١) أي : إن وصى الملحق باثنين قبلا له الوصية .

(٢) أي أنهما بمنزلة أب واحد .

وانظر : الإقناع ٢ / ٤٠٩ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٧ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٦٢ .

(٣) أي : الملحق باثنين .

(٤) في ب ، ز ، ف (أحديهما) .

(٥) انظر : الإقناع ٢ / ٤٠٩ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٧ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٦٢ .

(٦) في ب (يرفله) .

(٧) كلمة (انتهى) ساقطة من ف . وانظر : المغني ٨ / ٣٧٨ .

(٨) وذلك لأنهما بمنزلة أم أب مع أم . وانظر : كشاف القناع ٤ / ٢٣٧ ، ومطالب أولي النهى
 ٤ / ٢٦٣ .

(٩) في ب (عاصب) .

والعصبة في اللغة : قرابة الرجل لأبيه ، سموا عصبة ، لأنهم عصبوا به ، أي : أحاطوا به ، =

سدس ، ولها) أي : ولأم أمه (نصفه) أي : نصف السدس كما لو^(١) اجتمعت مع أم أب واحد^(٢) .

(وكذا) الحكم (لو ألحقته) القافة (بأكثر) من اثنين ، فإنه يلحق بهم وإن كثروا^(٣) .

قال في الإنصاف : هذا المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب ، ونص عليه في رواية جماعة^(٤) .

قال في المغني : وإن ادعاه أكثر من اثنين فألحقته بهم القافة ، فنص أحمد في رواية مهنا^(٥) أنه يلحق بثلاثة ، ومقتضى^(٦) هذا أنه يلحق بمن ألحقته القافة وإن = وكل شيء استدار حول شيء فقد عصب به ، وقيل سموا بذلك : لتقوي بعضهم ببعض . وهي اصطلاحاً : كل من يرث بغير تقدير . وانظر : القاموس المحيط مادة (عصب) ص : ١٤٨ ، والمطلع ص : ٣٠٢ .

(١) ساقطة من ف .

(٢) انظر : الإقناع ٢ / ٤٠٩ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٧ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٦٣ .

(٣) انظر : المقنع ٢ / ٣٠٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٥١١ ، والمبدع ٥ / ٣١٨ ، والإقناع ٢ / ٤٠٩ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٧ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٦٣ . وخالف في ذلك الشافعية فقالوا : إن الولد لا يلحق إلا برجل واحد ، وانظر : الحاوي الكبير ٨ / ٥٣ ، ومغني المحتاج ٢ / ٤٤٨ ، وزاد المعاد ٥ / ٤٢٣ .

(٤) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٥٦ .

(٥) هو : مهنا بن يحيى الشامي ، السلمي ، أبو عبد الله ، قال أبو بكر الخلال : هو من أكابر أصحابنا ، وكان أبو عبد الله يكرمه ويعرف له حق الصحبة ، ورحل معه إلى عبد الرزاق ، وصحبه إلى أن مات ، ومسائله أكثر من أن تحد لكثرتها . انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ٣٤٥ ، والمنهج الأحمد ١ / ٤٤٩ ، والمقصد الأرشد ٣ / ٤٣ .

(٦) في ف (ويقتضي) .

كثروا .

وقال أبو عبد الله بن حامد : لا يلحق بأكثر من اثنين ، وهو قول أبي يوسف^(١) ؛ لأننا صرنا إلى ذلك للأثر^(٢) ، فيقتصر عليه^(٣) .

(١) هو : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حبش ، الأنصاري ، الكوفي ، الإمام المجتهد المحدث ولد سنة (١١٣هـ) ، ولزم أبا حنيفة ، وهو أنبل تلامذته ، وأعلمهم ، تخرج به أئمة كمحمد بن الحسين ، وابن سماعة وغيرهما ، قال ابن معين : ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث ، ولا أحفظ ، ولا أصح رواية من أبي يوسف . توفي سنة (١٨٢هـ) .
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٤ / ٢٤٢ ، والفوائد البهية ٢٢٥ ، والجواهر المضيئة ٢ / ٢٢٠ .
وانظر قوله في : حاشية ابن عابدين ٤ / ٢٩٣ ، والمبسوط ١٥ / ٧١ .

(٢) في ز (بالأكثر) .

والأثر هو : ما روي عن عمر رضي الله عنه في امرأة وطئها رجلان في طهر ، فقال القائف : قد اشتركا فيه جميعاً ، فجعله بينهما ، وله قصة .

وهذا الأثر رواه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الأقضية ، باب القضاء بإلحاق الولد بأبيه عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، أن عمر بن الخطاب كان يليب أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام ، فأتى رجلان ، كلاهما يدعي ولد امرأة ، فدعا عمر قائفاً ، فنظر إليهما فقال القائف : لقد اشتركا فيه ، فضربه عمر بالدرّة ، ثم دعا المرأة ، فقال : أخبريني خبرك ، فقالت : كان هذا ، لأحد الرجلين ، يأتيني ، وهي في إبل لأهلها ، فلا يفارقها حتى يظن ، وتظن أنه قد استمر بها حبل ، ثم انصرف عنها ، فأهرقت عليه دماء ، ثم خلف عليها هذا ، تعني الآخر ، فلا أدري من أيهما هو ؟ قال : فكبر القائف ، فقال عمر : وآل أيهما شئت .

ورواه الشافعي في الأم ٦ / ٢٦٤ عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، ورواه أيضاً من طريق مالك ، عن يحيى ، ومن طريق الزهري عن عروة .

ورواه الطحاوي في الشرح في كتاب القضاء والشهادات ٤ / ١٦٠ من طريق مالك ويونس عن يحيى .

ورواه البيهقي من طريق مالك كذلك ومن طرق أخرى في كتاب الدعوى والبيّنات ، باب القافة ودعوى الولد ١٠ / ٢٦٣ ، وقد صححه ، ورواه كذلك عبد الرزاق في مصنفه ، باب النفر يقعون على المرأة في طهر واحد برقم (١٣٤٧٨) عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة وذكر القصة . . .

=

وقال القاضي^(١) : لا يلحق بأكثر من ثلاثة ، وهو قول محمد بن الحسن^(٢) ،
وروي ذلك عن أبي يوسف^(٣) أيضاً .

ولنا^(٤) أن المعنى الذي لأجله ألحق باثنين موجود فيما زاد عليه^(٥) فيقاس

= وهناك أثر آخر لعلي رضي الله عنه قضى به .

وقد رواه الطحاوي في كتاب القضاء والشهادات ٤ / ١٦٤ ، عن سماك ، عن مولى لبني
مخزومية قال : وقع رجلان على جارية في طهر واحد فعلفت الجارية ، فلم يدر من أيهما هو ،
فأتيا عمر يختصمان في الولد فقال عمر : ما أدري كيف أقضي في هذا ، فأتيا علياً ، فقال : هو
بينكما يرثكما وترثانه ، وهو للباقي منكما .

(٣) انظر قول أبي عبد الله بن حامد في : المغني ٨ / ٢٧٨ ، وشرح الزركشي ٤ / ٣٥٨ ، والشرح
الكبير ٣ / ٥١١ .

(١) انظر قول القاضي في : المغني ٨ / ٢٧٨ ، والشرح الكبير ٣ / ٥١١ .

(٢) هو : محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، أبو عبد الله ، الكوفي ، فقيه العراق ، ولد سنة
(١٣٢هـ) ، وهو صاحب أبي حنيفة ومدون علمه ونashره ، أخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه ،
وتممه على أبي يوسف ، وقد كان عالماً في الفقه ، وعلوم العربية ، توفي سنة (١٨٩هـ) .
من مصنفاته : ظاهر الرواية ، والجامع الكبير ، والصغير ، وغيرها .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٢ / ١٧٢ ، والفوائد البهية ص : ١٦٣ ، وسير أعلام النبلاء
٩ / ١٣٤ .

وانظر قوله في : حاشية ابن عابدين ٤ / ٢٩٣ .

(٣) انظر قول أبي يوسف في : المبسوط ١٥ / ٧١ .

(٤) القائل صاحب المغني ٨ / ٣٧٨ .

(٥) والمعنى هو كما قال صاحب الزركشي ٤ / ٣٦٠ : أنه إذا جاز أن يخلق من اثنين ، كما شهد به
قضاء الصحابة ، جاز أن يخلق من ثلاثة وأكثر . هـ .

عليه ، وإذا جاز أن يخلق ^(١) من اثنين جاز أن يخلق [من أكثر] ^(٢) من ذلك .

وقولهم / : إن إلحاقه بالاثنين على خلاف الأصل . ممنوع وإن سلمناه ، لكنه
 ثبت لمعنى موجود في غيره ، فيجب تعدية الحكم به ، كما أن إباحة أكل / الميتة عند
 المخمصة ^(٣) أبيح على خلاف الأصل ، لا يمنع من أن يقاس على ذلك مال غيره ،
 والصيد الحَرَمي ^(٤) وغيرهما من المحرمات ؛ لوجود المعنى ، وهو إبقاء النفس ،
 وتخليصها من الهلاك .

وأما قول من قال : إنه يجوز إلحاقه بثلاثة ولا يزداد على ذلك ، فتحكم ، فإنه لم
 يقتصر على المنصوص ^(٥) عليه ، ولا عدئ الحكم إلى ^(٦) كل ما وجد فيه المعنى ،
 ولا نعلم في الثلاثة معنى خاصاً يقتضي إلحاق النسب بهم ، فلم يجز الاقتصار عليه
 بالتحكم . انتهى ^(٧) .

(وإن) ادعاه أكثر من واحد و (لم توجد قافة أو نفته) ^(٨) عن من ادعياه ^(٩)

حكم اللقيط إذا
 نفت القافة من
 ادعاه

(١) في ب (يخلق) .

(٢) في ، ز (بأكثر) .

(٣) قال ابن كثير في تفسير القرآن العظيم ٤ / ١٧١ : المخمصة هي المجاعة .

(٤) في ز (الحزبي) والصيد الحرمي هو الذي بداخل حدود الحرم .

(٥) في ب (المنصوبة) .

(٦) في ز (على) .

(٧) المغني ٨ / ٣٧٩ .

(٨) في ب (نفته) .

(٩) في ب (ادعاه) .

أو ادّعوه ، (أو أشكل) الأمر علي القافة بأن قالوا : لم يظهر لنا شيء ، أو قالوا : أشكل علينا حاله ، أو نحو ذلك .

(أو اختلف قائفان) فيه ، فقال أحدهما : هو ابن هذا ، وقال الآخر : بل ابن هذا ، (أو) اختلف (اثنان) من القافة (وثلاثة) منهم ، فقال : اثنان : هو ابن هذا ، وقال ثلاثة : بل ابن هذا (ضاع نسبه) في هذه الصور كلها في الأصح مما فيه الخلاف منها ؛ لأنه لا دليل ولا مرجح لبعض^(١) من يدعيه ، أشبه من لم يدع نسبه^(٢) .

ونص عليه^(٣) فيما إذا نفتته القافة عنهم ، قال في الإنصاف : ضاع نسبه في أحد الوجهين ، وهو المذهب ، وجزم به في العمدة^(٤) ، والوجيز ، واختاره أبو بكر^(٥) . قال المصنف : قول أبي بكر أقرب^(٦) ، قال الحارثي : وهو الأشبه بالمذهب^(٧) ، وقدمه في الفروع^(٨) . انتهى^(٩) .

(١) في ز (لبغض) .

(٢) انظر : المقنع ٢ / ٣٠٧ ، والشرح الكبير ٣ / ٥١٢ ، والمبدع ٥ / ٣٠٩ ، والإقناع ٢ / ٤٠٩ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٨ .

(٣) أي : الإمام أحمد ، كما في الإنصاف ٦ / ٤٥٧ .

(٤) الذي جزم به صاحب العمدة : أنه يترك حتى يبلغ فيلحق بمن انتسب إليه منهما . وانظر : العمدة ص : ٩١ .

(٥) كما في المغني ٨ / ٣٧٩ .

(٦) انظر : المرجع السابق .

(٧) في ز (المذهب) .

وانظر قول الحارثي في : الإنصاف ٦ / ٤٥٧ .

(٨) انظر : الفروع ٥ / ٥٣١ .

(٩) الإنصاف ٦ / ٤٥٧ .

فعلى هذا لا يرجح أحد^(١) بذكر علامة^(٢) في جسده؛ لأنه لا يرجح به في سائر الدعاوى سوى الالتقاط في المالية.

ب ١٨٧ ب

وقيل^(٣) : يترك حتى / يبلغ فينتسب إلى من شاء ممن ادعوه^(٤) .

قال القاضي : وقد أوماً إليه أحمد^(٥) ، واختاره ابن حامد^(٦) ، وقطع به في التلخيص ، وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفائق^(٧) ؛ لأن الإنسان يميل بطبعه إلى قريبه دون غيره ؛ ولأنه مجهول نسبه ، أقرب به من هو أهل للإقرار ، وصدقه المقر له ، فيثبت نسبه كما لو انفرد^(٨) . ورده في المغني بأنه إنما يميل إلى

(١) في ب ، ز (أحدهم) .

(٢) في ز (علاقة) .

(٣) وهذا هو الوجه الثاني في المسألة : وهو أن اللقيط يُترك حتى يبلغ فينتسب بعد ذلك إلى من شاء ، ومن قال بذلك ابن حامد كما في المغني ٣٧٩/٨ ، والكافي ٣٦٨/٢ ، والمبدع ٣٠٩/٥ .

(٤) ابتداء من قول الشارح - رحمه الله - : (فعلى هذا لا يرجح أحدهم بذكر علامة في جسده) إلى قوله ف : (فينتسب إلى من شاء ممن ادعوه) ، موجود في المغني ٣٧٩/٨ بتصرف يسير ، ولم يشر الشارح إلى ذلك . وانظر هذه المسألة في : المغني ٣٧٩/٨ ، والمقنع ٣٠٧/٢ ، والكافي ٣٦٨/٢ ، والشرح الكبير ٥١٢/٣ ، والمبدع ٣٠٩/٥ .

(٥) كما في المقنع ٣٠٧/٢ ، والمغني ٣٧٩/٨ ، والشرح الكبير ٥١٢/٣ .

(٦) كما في المغني ٣٧٩/٨ ، والكافي ٣٦٨/٢ .

(٧) انظر : الإنصاف ٤٥٧/٦ .

(٨) انظر هذا التوجيه في : المغني ٣٧٩/٨ ، والكافي ٣٦٩/٢ ، والمبدع ٣٠٩/٥ .

قرايته بعد معرفته بأنه قرايته ، فالمعرفة بذلك سبب الميل ، فلا يثبت قبله ، ولو ثبت أنه يميل إلى قرايته ، لكنه قد ^(١) يميل إلى من أحسن إليه ، فإن القلوب جبلت على حب من أحسن إليها ، وبغض من أساء إليها . وقد يميل ^(٢) إليه لإساءة الآخر إليه ^(٣) ، وقد يميل إلى أحسنهما خُلُقاً وأعظمهما قَدراً أو جاهاً أو مالاً ، فلا يبقى للميل أثر في الدلالة على النسب .

وقولهم : إنه صدَّقَ المقرَّبُ بنسبه ، قلنا : لا يحل ^(٤) له تصديقه ، فإن النبي ﷺ «لعن من ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه» ^(٥) . وهذا لا يعلم أنه أبوه ، فلا

(١) ساقطة من ب ، ز ، ف .

(٢) في ز (تميل) .

(٣) في ف (وقد يميل إليه لإساءة الآخر إليه ، وقد يميل إليه لإساءة الآخر إليه) وهذا تكرار وقع سهواً من الناسخ .

(٤) في ب ، ز (لا يميل) .

(٥) الحديث : أخرجه الإمام أحمد ٢٦٧/٥ ، والترمذي في باب ما جاء لا وصية لوارث برقم (٢٢٠٣) ، ورواه أيضاً عبد الرزاق في مصنفه ، باب من تولى غير مواليه ، برقم (١٦٣٠٨) ، وسعيد بن منصور في سننه ٣/١١٥ برقم (٤٢٧) ، باب لا وصية لوارث ، وابن أبي شيبة في مصنفه ، باب ما يكره الرجل أن ينتمي إليه وليس كذلك ١١/١٤٩ برقم (١٠٧٦٥) ، = والطيالسي برقم (١١٢٧) .

كلهم من طرق عن إسماعيل بن عياش ، عن شرحبيل بن مسلم الخولاني ، عن أبي أمامة الباهلي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبة عام حجة الوداع : « إن الله تبارك وتعالى قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث ، الولد للفراش ، وللعاهر الحجر ، وحسابهم على الله تعالى ، ومن ادعى إلى غير أبيه ، أو انتمى إلى غير مواليه ، فعليه لعنة الله التابعة إلى يوم القيامة » ، وقال الترمذي ٦/٣٠٩ هذا حديث حسن ، وقد روي من غير هذا الوجه ، ورواه إسماعيل عن أهل العراق عن أحمد والبخاري . هـ .

يأمن أن يكون ملعونا بتصديقه، ويفارق ما إذا انفرد، فإن المنفرد يثبت النسب بقوله من غير تصديق^(١).

وقيل: يلحق باثنين ادعياء، اختاره في المحرر^(٢).

ونقل ابن هانئ: يخير بينهما، ولم يذكر قافة^(٣).

وعنه: يقرع بينهما، فيلحق نسبه بالقرعة، ذكرها في المغني في كتاب^(٤) الفرائض^(٥)، نقله عنه في القواعد^(٦).

= وروى البيهقي في سننه ٢٦٤/٦ عن أحمد قال: إسماعيل بن عياش ما روى عن الشاميين صحيح، وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح، وكذلك قال البخاري، وجماعة من الحفاظ، وهذا الحديث إنما رواه إسماعيل عن شامي والله أعلم. ١. هـ. يعني بذلك شرحبيل بن مسلم، فإنه من أهل الشام كما قال الحفاظ في التقريب ص: ٢٦٥. وقال الحفاظ كذلك في التلخيص الحبير ١٠٦/٣: وهو حسن الإسناد. ورواه الإمام أحمد كذلك من طريق حوشب، عن عبدالرحمن بن غنم عن عمرو بن خارجة رضي الله عنه بهذا اللفظ، المسند ١٨٦/٤. ورواه عبدالرزاق في مصنفه، باب ما يكره الرجل أن ينتمي إليه وليس كذلك برقم (١٠٧٦٢) ١٤٩/١١. من طريق سعيد بن أبي عروبة عن عمرو بن خارجة رضي الله عنه.

(١) انتهى كلام صاحب المغني ولم يشر الشارح إلى ذلك.
وانظر: المغني ٨/٣٧٩.

(٢) المحرر ٢/١٠٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٦/٤٥٨.

(٤) لم يتضح رسم كلمة (كتاب) في ب.

(٥) انظر: المغني ٩/٢٠٩.

(٦) انظر: القواعد لابن رجب ص: ٣٥١.

ويعمل بالقافة في ^(١) غير البنوة ^(٢) ، كأخوة وعمومة عند أصحابنا ، قاله في الإنصاف ^(٣) .

وعند أبي الخطاب : لا يعمل بها في غير البنوة ، كإخبار راع يشبه ^(٤) .

وقال في عيون المسائل في التفرقة بين الولد والفصيل ^(٥) : لآنا وقفنا على مورد ^(٦) الشرع ، ولتأكد النسب ، لثبوته مع السكوت ^(٧) .
وإن ادعاه امرأتان فهما في إثباته بالبينة أو ^(٨) كونه يُرى القافة مع عدمها ، كالرجلين .

قال أحمد : في رواية بكر بن محمد ^(٩) في يهودية ومسلمة / ولدتا ، فادعت ١٢٢٧

(١) في ز (من) .

(٢) في ز (بنوة) وفي ف (نبوة) .

(٣) الإنصاف ٦ / ٤٦٣ .

(٤) انظر : الهداية ٢ / ٥٧ .

(٥) في ب (النيل) وفي ف (العصيل) .
والفصيل : هو ولد الناقة ، سمي بذلك لأنه يفصل عن أمه .
وانظر : المصباح المنير ٢ / ٦٤٩ .

(٦) في ب ، ف (مورده) .

(٧) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٦٣ .

(٨) في ف (و) .

(٩) بكر بن محمد النسائي الأصل ، أبو أحمد البغدادي المنشأ ، ذكر الخلال أن أحمد كان يقدمه ويكرمه ، وعنده مسائل كثيرة سمعها منه ، ولم أقف على تأريخ وفاته .
انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ١١٩ ، والمنهج الأحمد ١ / ٣٨١ ، والمقصد الأرشد ١ / ٢٨٩ .

اليهودية ولد المسلمة ، فَتَوَقَّفَ ، فقليل : يُرَى القافة؟ فقال : ما أَحْسَنَهُ ^(١) . ولأن الشَّبه يوجد بينها وبين ابنها ^(٢) كوجوده بين الرجل وابنه ، بل أكثر ؛ لاختصاصها بحمله وتغذيته ، والكافرة والمسلمة ، والحرّة والأمة ، في الدعوى واحدة كما قلنا في الرجل ^(٣) .

وإن ألحقته القافة بأمّين لم يُلْحَق بهما ، وبطل قول القافة ؛ لأننا نعلم خطأه يقينا ^(٤) .

وإن ادعى نسب اللقيط رجل وامرأة فلا تنافي بينهما ^(٥) ؛ لأنه يمكن أن يكون منهما بنكاح كان بينهما أو وطء شبهة ، فيُلْحَق بهما جميعاً ، ويكون ابنهما بمجرد دعواهما ، كما لو انفرد كل واحد منهما بالدعوى ^(٦) .

(١) انظر قول الإمام أحمد في : المغني ٨ / ٣٨١ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٠١ .

(٢) في ز ، ب (ابنتها) .

(٣) في ب ، ز ، ف (الرجال) .

وابتداء من قول الشارح - رحمه الله - : (وإن ادعاه امرأتان فهما في إثباته بالبينة) إلى قوله : (والكافرة والمسلمة والحرّة والأمة في الدعوى واحدة كما قلنا في الرجل) ، موجود بنصه في المغني ٨ / ٣٨١ ، ولم يشر الشارح إلى ذلك .

(٤) انظر : المغني ٨ / ٣٨١ ، والشرح الكبير ٣ / ٥١٠ ، والمبدع ٥ / ٣٠٨ .

(٥) في ب (ملكهما) .

(٦) انظر : المغني ٨ / ٣٨٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٥١١ ، والمبدع ٥ / ٣٠٨ .

وإن قال الرجل : هذا ابني من زوجتي ، وادعت زوجته ذلك ، وادعته امرأة أخرى فهو ابن الرجل ، وهل ^(١) ترجع زوجته على الأخرى ^(٢) .

قال في المغني : يحتمل وجهين :

أحدهما : ترجع ؛ لأن زوجها أبوه ، فالظاهر / أنها أمه ، ويحتمل أن ^(٣) ١٩٩٦
يتساويا ؛ لأن كل واحدة منهما لو انفردت ^(٤) لأحق بها ، فإذا اجتمعتا ^(٥)
تساوتا ^(٦) . انتهى ^(٦) .

وإن ولدت امرأة ذكرا وأخرى أنثى ، وادعت كل واحدة أن الذكر ولدها دون
الأنثى ، فقال في المغني : يحتمل وجهين ^(٧) :

أحدهما : أن ترى ^(٨) المرأتين القافة مع الولدين فيلحق كل واحد ^(٩) منهما بمن

(١) في ب (وهو) .

(٢) ابتداء من قول المصنف - رحمه الله - (وإن ادعى نسب اللقيط رجل وامرأة) إلى قوله : (وهل
ترجع زوجته على الأخرى) موجود في المغني ٣٨٢ / ٨ بتصرف يسير .

(٣) في ز (انفرد) .

(٤) في ز (اجتمعا) .

(٥) في ب ، ف (تساويا) .

(٦) المغني ٣٨٢ / ٨ .

(٧) انظر : الكافي ٣٦٩ / ٢ ، الشرح الكبير ٥١١ / ٣ ، والمبدع ٣١١ / ٥ ، والإنصاف ٦ /
٤٥٧ .

(٨) في ب ، ز ، ف (يرئ) .

(٩) ساقطة من ب ، ز ، ف .

ألحقته به ^(١) ، كما لو لم يكن لهما ولد آخر .

والثاني : أن نعرض لبيئهما ^(٢) على أهل الطب والمعرفة ، فإن لبن الذكر يخالف لبن الأنثى في طبعه وزنته ، وقد قيل : إن ^(٣) لبن الابن ثقيل ، ولبن البنت خفيف ، فيُعتبران بطباعهما ووزنهما وما يختلفان به عند أهل المعرفة ، فمن كان لبنها لبن الابن ، فهو ولدها ، والبنتُ للآخرى ، فإن لم يوجد ^(٤) قافة [اعتبرنا اللبن] ^(٥) خاصة .

وإن تنازعا أحد الولدين ، وهما جميعا ذكران أو أنثيان ، عُرضوا على القافة كما ذكرنا [كما تقدم] ^(٦) .

قال الحارثي عن الوجه الأول : وهو العرض على القافة إن وجدت . قلت : وهذا المذهب على ما مر من نصه ^(٧) .

وقال عن الثاني ، وهو اعتبار اللبن إن كان / مطرداً في العادة غير مختلف : فهو ب ١٨٨٨

(١) ما بين المعقوفتين في ب ، ز ، ف [القافة بها] .

(٢) في ز ، ف ، (لبنها) .

(٣) ساقط من ب ، ز .

(٤) في ف (توجد) .

(٥) في ب ، ز ، ف (اعتبر باللبن) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ب ، ز ، ف .
وهنا : انتهى كلام صاحب المغني ٨ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ، ولم يشر الشارح - رحمه الله - إلى ذلك .

(٧) أي : نص الإمام أحمد ، وانظر : الإنصاف ٦ / ٤٥٧ .

إن شاء الله تعالى أظهر من الأول ، فإن أصول الشبه قد تخفى على القائف^(١) .

(ويؤخذ باثنين) أي : بقول قائفين (خالفهما) قائف (ثالث) .

قال في الإنصاف : نص عليه^(٢) (كبيطارين) خالفهما بيطار ، [وطبيين) خالفهما طبيب]^(٣) (في عيب) ، قاله في المنتخب^(٤) .

ويثبت النسب ؛ (ولو رجع عن دعواه) النسب (من ألحقته^(٥) به القافة لم يقبل) منه الرجوع ؛ لأنه حق عليه ، فلم يقبل رجوعه عنه^(٦) ، (ومع عدم إلحاقها^(٧) بواحد من اثنين) مدعين لنسبه^(٨) (فرجع أحدهما) عن دعواه (يلحق بالآخر)^(٩) ؛ لأن رجوع أحدهما لا يلزم منه أن يضيع نسبه والله أعلم .

(ويكفي) في ذلك (قائف واحد) ، قال في الإنصاف : على الصحيح من

(١) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٥٧ .

(٢) أي : الإمام أحمد كما في الإنصاف ٦ / ٤٦٢ .

(٣) قول : المصنف - رحمه الله - [كبيطارين . .] لم تأت بعد قول صاحب الإنصاف ٦ / ٤٦٢ (نص عليه) وإنما قبلها كلام آخر لم يذكره الشارح هنا من باب الاختصار .

(٤) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٦٢ .

(٥) في ب (الحقية) .

(٦) انظر : الإقناع ٢ / ٤٠٩ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٦٥ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٨ .

(٧) أي : القافة .

(٨) في ف (لنفسه) .

(٩) انظر : كشاف القناع ٤ / ٢٣٨ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٦٥ .

المذهب^(١) ، نص عليه في رواية أبي طالب ، وإسماعيل بن سعيد^(٢) ، واختاره القاضي ، وصاحب المستوعب^(٣) ، وصححه في النظم^(٤) ، وقدمه في الرعايتين^(٥) ، والفروع^(٦) ، والحاوي الصغير . انتهى^(٧) ؛ لأنه حكم ، ويكفي في الحكم قول واحد ، (وهو كحاكم ، فيكفي مجرد خبره)^(٨) .

قال في الإنصاف : القائف كالحاكم عند أكثر الأصحاب ، قاله في القواعد الأصولية^(٩) ، والحرثي^(١٠) ، وقطع به في الكافي^(١١) .

(١) انظر : المبدع ٣١٠/٥ ، والإنصاف ٤٦٠/٦ .

(٢) إسماعيل بن سعيد الشالنجي ، أبو إسحاق ، الكسائي الجرجاني ، ذكره الخلال وقال : عنده مسائل كثيرة ، ما أحسب أحداً من أصحاب أبي عبد الله روى أحسن منه ، وقد صنف كتباً كثيرة ، وقد توفي بدهستان سنة (٢٣٠ هـ) .
انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١٠٤/١ ، والمنهج الأحمد ٣٧٥/١ ، والمقصد الأرشد ٢٦١/١ .

وانظر رواية أبي طالب وإسماعيل بن سعيد في : الطرق الحكمية لابن القيم ص : ٢٣٣ ، والإنصاف ٤٦٠/٦ .

(٣) انظر : الإنصاف ٤٦٠/٦ .

(٤) انظر : النظم لابن عبد القوي ٣٧٧/١ .

(٥) في ف (الرعاية) .

وانظر : الإنصاف ٤٦١/٦ .

(٦) الفروع ٥٣٣/٥ .

(٧) انظر : الإنصاف ٤٦١/٦ .

(٨) انظر : مطالب أولي النهى ٢٦٥/٤ .

(٩) انظر : القواعد الأصولية ص : ٣٧١ .

(١٠) انظر : الإنصاف ٤٦١/٦ .

(١١) انظر : الكافي ٣٧٠/٢ .

وقيل : هو كالشاهد ، وهو الصحيح على ما تقدم^(١) .
يشير^(٢) بذلك إلى قوله قبل ذلك .

وعنه يشترط اثنان أي : قاتنان ، نص عليه في رواية محمد بن داود المصيصي^(٣) ، والأثرم ، وجعفر بن محمد^(٤) .

والخلاف في كونه هل يكفي واحد أو لابد من اثنين ، مبني عند كثير من الأصحاب على أنه هل هو شاهد أو حاكم ؟ فإن قلنا : هو شاهد اعتبرنا العدد ، وإن قلنا : هو حاكم فلا^(٥) . وقال جماعة من الأصحاب : ليس الخلاف مبنيّاً على ذلك / ، بل الخلاف جارٍ سواء قلنا : القاتن حاكم أو شاهد ؛ لأننا إن قلنا : هو ف ٢٢٧ ب

(١) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٦١ .

(٢) في ب (بشير) .

(٣) محمد بن داود بن صُبَيْح أبو جعفر المصيصي ، كان من خواص أبي عبدالله ورؤسائهم ، وكان يكرمه ويحدثه بأشياء لا يحدث بها غيره ، وعنده عن أبي عبدالله مسائل كثيرة مصنفه على نحو مسائل الأثرم ولكن لم يدخل فيها حديثاً .
انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ١٩٦ ، والمنهج الأحمد ١ / ٣٣٣ ، والمقصد الأرشد ٢ / ٤٠١ ، وتهذيب التهذيب ٩ / ١٥٤ .

(٤) لعله جعفر بن محمد بن شاكر أبو محمد الصائغ ، الإمام المحدث ، من أصحاب الإمام أحمد ، وقد روى عنه مسائل كثيرة ، وقد روى عنه يحيى بن صاعد ، وأبو الحسن ابن المنادي ، وأبو بكر النجار ، وغيرهم ، وكان رجلاً ثقة صادقاً عابداً زاهداً ، متقناً ، ضابطاً .
انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ١٢٤ ، والمنهج الأحمد ١ / ٢٦٩ ، وتهذيب التهذيب ٢ / ١٠٢ ، والمقصد الأرشد ١ / ٢٩٩ .
وانظر : الإنصاف ٦ / ٤٦١ .

(٥) انظر : المبدع ٥ / ٣١٠ ، والإنصاف ٦ / ٤٦١ .

حاكم فلا يمتنع التعدد في الحكم كما يعتبر حاكمان^(١) في جزاء الصيد ، وإن قلنا :
شاهد فلا يمتنع شهادة الواحد كما في المرأة حيث قبلنا شهادتها ، والطبيب
والبيطار .

وقالت طائفة من الأصحاب : هذا الخلاف مبني على أنه شاهد أو مخبر ، فإن
جعلناه شاهدا اعتبرنا التعدد ، وإن جعلناه مخبرا لم نعتبر^(٢) التعدد^(٣) كالخبر في
الأمور الدينية ، نقله في الإنصاف^(٤) .

ومتى ألحقته قافة بواحد ثم جاءت قافة أخرى فألحقته بآخر كان لاحقا بالأول ؛
لأن القائف جرى مجرى حكم الحاكم ، ومتى حكم الحاكم حكما لم ينتقض
بمخالفة غيره له^(٥) ، وكذلك إن^(٦) ألحقته بواحد ثم عادت فألحقته بغيره ؛
لذلك^(٧) فإن^(٨) أقام الآخر بينة أنه ولده ، حكم له به ، وسقط قول القائف ؛ لأنه

(١) في ب ، ز ، ف (حاكمين) .

(٢) في ب ، ز ، ف (يعتبر) .

(٣) ساقطة من ب ، ز .

(٤) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٦١ .

(٥) ساقطة من ز .

وانظر : المغني ٨ / ٣٧٦ ، والمبدع ٥ / ٣١٠ .

(٦) في ب ، ز ، ف (لو) .

(٧) في ب (كذلك) .

(٨) في ب ، ز ، ف (وإن) .

بدل ، فيسقط بوجود الأصل ، كالتيتم مع الماء ، قاله في المغني ^(١) .

(وشرط كونه) أي : القائف (ذكرنا) ^(٢) ؛ لأن القيافة حكم مستند بها النظر
الشروط التي
ينبغي أن تتوفر
في القائف

والاستدلال ، فاعتبرت الذكورية فيه كالقضاء .

(عدلا) ^(٣) ؛ لأن الفاسق لا يقبل قوله ، [وعلم من اشتراط عدالته اشتراط
إسلامه ؛ لأن العدل لا يكون إلا مسلماً] ^(٤) .

والعجب من خفاء مثل هذا على صاحب المستوعب ، فإنه قال : لم أجد ^(٥)
أحداً من أصحابنا اشترط إسلام القائف ، وعندى أنه يشترط . انتهى ^(٦) .

(حرا) ، جزم به القاضي ^(٧) ، وصاحب المستوعب ^(٨) ، والموفق ^(٩) ،

(١) انظر : المغني ٨ / ٣٧٦ .

(٢) انظر : المغني ٨ / ٣٧٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٥١٣ ، والمبدع ٥ / ٣١٠ ، والإنصاف
٦ / ٤٥٩ .

(٣) انظر : المغني ٨ / ٣٧٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٥١٣ ، والمبدع ٥ / ٣١٠ ، والإنصاف ٦ / ٤٥٩ ،
والإقناع ٢ / ٤١٠ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٦٥ .

(٤) ما بين المعقوفتين في ف [وعلم من الاختلاف في كونه شاهداً أو حاكماً اشتراط إسلامه ؛ لأن
كلاً منهما لا يكون إلا مسلماً] .

وانظر : المبدع ٥ / ٣١٠ ، وكشاف القناع ٤ / ٢٣٩ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٦٥ .

(٥) في ب (أحد) .

(٦) انظر قول السامري في المبدع ٥ / ٣١٠ .

(٧) كما في الإنصاف ٦ / ٤٦٠ .

(٨) لم أقف على كلام السامري في كتابه المستوعب ، ووقفت عليه في الإنصاف ٦ / ٤٦٠ .

(٩) كما في المغني ٨ / ٣٧٥ .

والشارح^(١)، وذكره في الترغيب عن الأصحاب .

قال في القواعد الأصولية : الأكثرون على أنه كحاكم فتشترط حريته^(٢) ،

ز ١٩٦ ب

وقدمه في الرعاية / الكبرى ، والحاوي الصغير .

قال في المغني : لأن قوله حكم ، والحكم تعتبر^(٣) له هذه الشروط . انتهى^(٤) .

وأما قوله في الإنصاف : إن عدم اشتراط الحرية هو المذهب^(٥) ، فقد رجع عنه

بدليل أنه قال في الإنصاف بعد ذكر القولين : فعلى الأول : وهو عدم اشتراط

الحرية يكون بمنزلة الشاهد ، وعلى الثاني : وهو اشتراطها يكون بمنزلة الحاكم^(٦) ،

ثم لما ألف التنقيح جزم بأن القائف كحاكم^(٧) ، فإذا تشترط حريته ، والله أعلم .

[مجرباً في الإصابة]^(٨) : لأنه أمر علمي ، فلا بد من العلم بعلمه له ،

وذلك لا يعرف بغير التجربة له فيه .

قال القاضي في كيفية التجربة : هو أن يترك اللقيط مع عشرة من الرجال غير من

(١) انظر : الشرح الكبير ٣ / ٥١٣ .

(٢) انظر : القواعد الأصولية لابن اللحام ص : ٣٧١ .

(٣) في ب ، ز ، ف (يعتبر) .

(٤) المغني ٨ / ٣٧٥ .

(٥) الإنصاف ٦ / ٤٦٠ .

(٦) الإنصاف ٦ / ٤٦٠ .

(٧) التنقيح المشبع ص : ٢٤٨ .

(٨) قال في الإنصاف ٦ / ٤٦٠ : بلانزاع .

وانظر : المغني ٨ / ٣٧٧٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٥١٣ ، والمبدع ٥ / ٣١٠ .

يدعيه ويرى إياهم ، فإن ألحقه ^(١) بواحد منهم سقط قوله ، لأننا نتبين خطأه ، وإن لم يلحقه بواحد منهم أريناه إياه مع عشرين فيهم / مدعيه ، فإن ألحقه ^(٢) به لحق ، ب ١٨٨ ب ولو اعتبر بأن يرى صبياً معروفاً النسب مع قوم فيهم أبوه أو أخوه ، فإذا ^(٣) ألحقه بقريبه علمت إصابته ، وإن ألحقه بغيره سقط قوله جاز ^(٤) .

قال في المغني : وهذه التجربة عند عرضه على القائف للاحتياط في معرفة إصابته ، وإن لم نجربه ^(٥) في الحال بعد أن يكون مشهوراً بالإصابة وصحة المعرفة في مرات ^(٦) كثيرة جاز ^(٧) .

(وكذا) أي : وكاللقيط ، (إن وطئ اثنان امرأة) لازم لها (بشبهة) في طهر ، (أو) وطئ اثنان (أمتها) المشتركة بينهما (في طهر، أو) وطئ (أجنبي بشبهة زوجة) لآخر ، (أو سرية) ^(٨) لآخر) وقد ثبت افتراشه لها ،

(١) في ب ، ز (ألحقته) .

(٢) في ب ، ز (ألحق به) .

(٣) في ز (فإن) .

(٤) انظر قول القاضي في : المغني ٨ / ٣٧٥ ، والشرح الكبير ٣ / ٥١٣ ، والمبدع ٥ / ٣١٠ ، والإنصاف ٦ / ٤٦٠ .

(٥) في ف (يجربه) .

(٦) في ف (موات) .

(٧) انتهى كلام صاحب المغني ٨ / ٣٧٥ ولم يشر الشارح - رحمه الله - إلى ذلك .

(٨) قال في المطلع ص ١١٤ : السرية هي الأمة التي بَوَّأَتْها بيتاً ، وهي فعيلة ، منسوبة إلى السر ، وهو الجماع أو الإخفاء ؛ لأن الإنسان كثيراً ما يسرها ويسترها عن امرأته .

(وأنت بولد يمكن كونه منهما) أي : من الواطئين الأجنبية لشبهة ، أو الواطئين أمتهما ، أو ^(١) الزوج والأجنبي ، أو السيد والأجنبي ، فإنه يرى القافة ^(٢) .

قال في المحرر سواء ادعياه ^(٣) أو جحداه أو أحدهما ، وقد ثبت الافتراض ، ذكره القاضي وغيره ^(٤) .

وشرط أبو الخطاب في وطء الزوجة أن يدعي الزوج أنه من الشبهة ^(٥) ، فعلى قوله إن ادعاه لنفسه اختص به ، لقوة جانبه . انتهى ^(٦) .

وبقول أبي الخطاب : جزم في المقنع ، وعبارته : وكذلك الحكم إن وطئ / اثنان ف ١٢٢٨ امرأة بشبهة أو جارية مشتركة بينهما في طهر واحد ، أو وطئت زوجة رجل أو أم ولده بشبهة ، وأنت بولد يمكن أن يكون منه ، فادعى الزوج أنه من الواطيء ، أرى القافة معهما . انتهى ^(٧) .

وما قدمه في المحرر هو المذهب ^(٨) ، ولهذا مشيت عليه في المتن ^(٩) .

(١) ساقط من ب ، ف .

(٢) وهذا هو المذهب .

وانظر : المغني ٨ / ٣٨٣ ، والشرح الكبير ٣ / ٥١٣ ، والمحرر ٢ / ١٠٢ ، والمبدع ٥ / ٣١٠ .

(٣) في ب ، ز (ادعاه) .

(٤) انظر : المحرر ٢ / ١٠٢ .

(٥) انظر : الهداية ٢ / ٥٧ .

(٦) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٥٩ .

(٧) انظر : المقنع ٢ / ٣٠٧ .

(٨) انظر : المحرر ٢ / ١٠٢ .

(٩) انظر : منتهى الإرادات ١ / ٥٦٣ .

قال في الفروع : وكذا إن وطئت امرأة بشبهة أو اشتراك^(١) في طهر^(٢) واحد^(٣) واختار^(٤) أبو الخطاب إن ادعاه لنفسه لحقه^(٥) ، وفي الانتصار^(٦) رواية مثله ، ورواية كالأول ، انتهى^(٧) .

فعلم من قوله : واختار أبو الخطاب إلى آخره أنه انفرد^(٨) به عن الأصحاب قبل مجيء من تبعه عليه ، وكلامه في الإنصاف في هذا المحل مشكل ، فليراجعه من شاء^(٩) .

(١) في ب (اشتراط) .

(٢) في ف (طهره) .

(٣) في ف (أحد) .

وانظر : الفروع ٥ / ٥٣١ .

(٤) في ف (واختاره) .

(٥) انظر : الهداية ٢ / ٥٧ .

(٦) الانتصار : كتاب في الفقه لمؤلفه أبي الخطاب محفوظ الكلوذاني ، وقد تقدمت ترجمته .

(٧) انظر : الفروع ٥ / ٥٣١ ، ٥٣٢ .

(٨) في ب (ان فرد) .

(٩) وعبارة الإنصاف ٦ / ٤٥٩ : وكذلك الحكم إن وطئ اثنان امرأة بشبهة ، أو جارية مشتركة بينهما في طهر واحد ، أو وطئت زوجة رجل ، أو أم ولده بشبهة ، وأنت بولد يمكن أن يكون منه ، فادعى الزوج أنه من الواطيء ، أرى القافة معهما . هذا المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب ، وجزم به في الوجيز وغيره ، ا. هـ .

وقد علق صاحب كتاب مطالب أولي النهى ٦ / ٢٦٧ على كلام صاحب الإنصاف فقال : إن من تأمل عبارات من ذكر ، وأمعن فيها دقة الفكر ، وحدة النظر ، وجد بعضها مخالفاً لما رقم ، وجزم به فإنها مجرد سبق قلم ، فإن دعوى الزوج لم يشترطها سوى أبي الخطاب ، ولم يشترط ذلك قبله أحد من الأصحاب ، بل تابعه على ذلك بعض من خلف ، من غير اعتبار للحائزين ، بالتقدم غاية الشرف ا. هـ .

ونقل أبو الحارث ^(١) فيمن غصب امرأة رجل فولدت عنده ثم رجعت إلى زوجها ، كيف يكون الولد للفراش ؟ مثل هذا إنما يكون له إذا ادعاه ، وهذا لا يدعيه فلا يلزمه . انتهى ^(٢) .

وعلم من قول المتن : وكذا إلى آخره ^(٣) ، أن القافة إذا ألحقت الولد بأحدهما لحق به دون الآخر ، وإن نفته ^(٤) عنهما ، أو أشكل على القافة ، أو اختلف فيه قائفان أو اثنان وثلاثة ، أولم توجد قافة ، أنه يضيع نسبه ^(٥) ؛ لاستوائهما في الفراش ، كاستواء مدعي اللقيط في الدعوى ، ومعنى استوائهما في الفراش أن كلا منهما في الصورة الأولى : واطئ بشبهة ، وفي الثانية : كل واحد منهما لو انفرد بالملك كان صاحب فراش ، فهما سواء ، وفي الثالثة والرابعة : قد استوى الواطئ بالشبهة والزوج أو السيد في حكم الفراش ، فلا مزية ^(٦) ، فلا أثر لجحود أحدهما للولد مع ثبوت الافتراض ، كالزوج أو السيد إذا نفى الولد المولود من زوجته ، أو من أمته .

(١) في ف (الحرث) .

(٢) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٥٩ .

(٣) انظر : منتهى الإرادات ١ / ٥٦٣ .

(٤) في ب (لغته) .

(٥) في ب (لسه) .

وانظر : منتهى الإرادات ١ / ٥٦٣ .

(٦) في ب (فزية) .

وقيل : إن عدمت القافة ألحق بالزوج أو بالسيد ؛ لأنه صاحب الفراش الحقيقي^(١) .

ورد بأن الفراش الحكمي كالحقيقي في اعتبار الشارع ، فلا مزية .

والمراد بعدم القافة في قول الأصحاب العدم الحقيقي ، فلو وجدت بعيدة سافروا إليها^(٢) .

(وليس لزوج ألحق به) الولد بإلحاق القافة له وهو يجحده (اللعان^(٣) ،

لنفيه)^(٤) ؛ لأن شرط صحة اللعان أن يكون معه قذف ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ

يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾^(٥) ، وهذا ليس بقاذف ، فلا يصح اللعان ؛ لعدم شرطه ،

وعنه^(٦) : له أن يلاعن ؛ لنفي الولد ، فينتفي عنه / بلعانه وحده .

ز ١٩٧ أ

(١) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٥٩ .

(٢) انظر : الإنصاف ٦ / ٤٥٨ .

(٣) قال في المصباح المنير ٢ / ٥٥٤ : لاعن الرجل زوجته ، إذا قذفها بالفجور ا. هـ .
وفي الاصطلاح : هو شهادات مؤكّدت بأيمان من الجانبين ، مقرونة باللعن والغضب ، قائمة
مقام حد قذف في جانبه ، وحد زنا في جانبها .
وانظر : المقنع ص ٣٤٧ ، والإقناع للحجاوي ٤ / ٩٥ ، ومنتهى الإرادات ٢ / ٣٣٤ .

(٤) قال في الإنصاف ٩ / ٢٦٩ : هذا في أصح الروايتين .

وانظر المغني ١١ / ١٥٠ ، والفروع ٥ / ٥٣٢ .

(٥) سورة النور من الآية ٦ .

(٦) أي : عن الإمام أحمد .

وانظر : الفروع ٥ / ٥٣٢ ، والمحزر ٢ / ٩٩ .

قال في المحرر: وهي أصح عندي. انتهى^(١)، [والله سبحانه وتعالى أعلم]^(٢).

(١) المحرر ٢ / ٩٩ .

(٢) ما بين المعقوفتين في ف [والله أعلم] .

[كتاب الوقف]

هذا ^(١) (كتاب) : تذكر فيه مسائل من أحكام (الوقف) ^(٢) .

مصدر وقف الإنسان الشيء يقفه بمعنى : حبسه وأحبسه ، ولا يقال : أوقف
بالألف ^(٣) إلا في لغة شاذة ^(٤) ، عكس أحبسه .

(١) ساقطة من ب .

(٢) انظر هذا الكتاب في : المغني ٨ / ١٨٤ ، والشرح الكبير ٣ / ٣٩١ ، والمبدع ٥ / ٣١٢ .

(٣) ساقطة من ب ، ز .

(٤) انظر : تهذيب اللغة ٩ / ٣٣٣ مادة وقف .

والوقف لغة : مصدر وقف ، ومنه وقفت الدابة ، ووقفت الكلمة وقفاً .
قال ابن فارس في مقاييس اللغة ٦ / ١٣٥ : الواو والقاف والفاء أصل واحد يدل على تمكث
في شيء ثم يقاس عليه .
ويطلق الوقف ويراد به الحبس ، كما أنه يطلق ويراد به المنع .
فأما الوقف بمعنى الحبس فهو مصدر من قولك : وقفت الشيء وقفاً أي حبسته ومنه وقف
الأرض على المساكين . والحبس بالضم هي ما وقف .
أما الوقف بمعنى المنع : فلأن الواقف يمنع التصرف في الموقوف ، فإن مقتضى المنع أن تحول
بين الرجل وبين الشيء الذي يريده ، وهو خلاف الإعطاء .
انظر في تعريف الوقف لغة : الصحاح ٣ / ٩١٥ ، ولسان العرب ٨ / ٣٤٣ ، والمطلع
ص ٢٨٥ ، والدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى ٣ / ٥٤٨ .
والوقف اصطلاحاً : عرفه ابن قدامة في المقنع ٢ / ٣٠٧ بأنه : تحبیس الأصل وتسبيل المنفعة .
وعرفه في المغني بأنه : تحبیس الأصل وتسبيل الثمرة . وكلا التعريفين متفقان في المعنى وإن
كان التعبير (بالمنفعة) أشمل وأكثر دلالة على المقصود .

وهو مما اختص به المسلمون .

قال الشافعي : لم يحبس^(١) أهل الجاهلية ، [فيما علمت داراً ولا أرضاً ،]^(٢)
وإنما حبس أهل الإسلام^(٣) ، وهو من القربِ المندوب إليها .

والأصل فيه ما روى عبدالله بن عمر قال^(٤) : أصاب عمر أرضاً بخيبر^(٥) ، فأتى مشروعية الوقف
النبي ﷺ يستأمره فيها ، فقال : يا رسول الله^(٦) ، إني أصبت ما لا بخيبر لم أصب ب ١١٨٩
قط ما لا أنفس عندي منه فما تأمرني فيه ، قال : « إن شئت حبست أصلها وتصدق بها ،
غير أنه لا يساع أصلها ، ولا توهب^(٧) ، ولا تورث » ، قال : فتصدق بها عمر في

(١) في ف (تحبس) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ب ، ز .

(٣) انظر : كتاب الأم للشافعي ٦١ / ٤ .

(٤) عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي ، العدوي ، أبو عبد الرحمن ، ولد بعد البعثة
بيسير ، وهو أحد المكثرين من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان من أكثر
الناس اتباعاً للأثر - رضي الله عنه - توفي سنة (٧٣ هـ) .

انظر ترجمته في : الإصابة ١٠٧ / ٤ ، وأسد الغابة ٣ / ٣٣٦ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٣٧ .

(٥) هي : بلدة قريبة من المدينة من طريق الشام ، وهي البلدة التي غزاها النبي صلى الله عليه
وسلم وفتحها سنة سبع للهجرة وقيل ثمان ، وسميت خيبر بذلك ؛ لكثرة حصونها
ومزارعها .

انظر : معجم البلدان ٢ / ٤٠٩ .

(٦) في ف (برسول) .

(٧) في ز (يوهب) .

الفقراء وفي القربى والرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يُطعم صديقاً غير متمول فيه، وفي لفظ: غير متأثّل^(١)، متفق عليه^(٢).

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به من بعده أو ولد صالح يدعو له»^(٣).

(١) في ف (متاسل).

والتأثّل: هو الجامع للمال، يقال: مال مؤثّل، ومجد مؤثّل، أي: مجموع ذو أصل. وانظر: النهاية في غريب الحديث ١/ ٢٣، وصحيح مسلم بشرح النووي ٨٥/ ١١.

(٢) فقد أخرجه البخاري: في كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف برقم (٢٧٣٧) وفي الوصايا، باب ما للوصي أن يعمل في مال اليتيم برقم (٢٧٦٤). وفي الوصايا أيضاً، في باب الوقف كيف يكتب برقم (٢٧٧٢). ومسلم في صحيحه بشرح النووي، في كتاب الوصية، في باب الوقف ٨٥/ ١١.

(٣) الحديث رواه مسلم في كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ٨٤/ ١١، من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، ورواه هكذا الإمام أحمد في مسنده ٣٧٢/ ٢، والترمذي في كتاب الأحكام، باب الوقف برقم (١٣٧٦)، والنسائي في الوصايا، باب فضل الصدقة عن الميت ٢٥١/ ٦، والبغوي في شرح السنة ٣٠٠/ ١، وابن ماجه في باب ثواب معلم الناس الخير برقم (٢٤١)، والبخاري في الأدب المفرد برقم (٣٨)، والطحاوي في مشكل الآثار برقم (٢٤٦)، وأبو داود في كتاب الوصايا، باب ما جاء في الصدقة عن الميت برقم (٢٨٨٠)، والبيهقي في كتاب الوصية، باب الدعاء للميت ٢٧٨/ ٦، وابن حبان في صحيحه بترتيب ابن بلبان في كتاب الجنائز، برقم (٣٠١٦).

قال الترمذي^(١) : هذا حديث^(٢) حسن صحيح^(٣) .

وأكثر أهل العلم من السلف ومن بعدهم على القول بصحة الوقف^(٤) .

قال جابر / : لم يكن أحد من أصحاب النبي ﷺ ذو مقدرة إلا وقف^(٥) . ف ٢٢٨ ب

قال الحميدي^(٦) : تصدق أبوبكر بداره على ولده ، وعمر بربعة^(٧) عند

(١) هو : محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي ، الترمذي ، الضرير ، ولد سنة (٢١٠ هـ) وهو الإمام الحافظ ، الثقة الناقد ، كف بصره في كبره بعد رحلاته وكتابته للعلم .
من مصنفاته : الجامع الصحيح ، وهو ما يعرف بالسنن ، والعلل وغيرهما ، توفي سنة (٢٧٩ هـ) .

انظر ترجمته في : التقريب ٣١٤ ، وتذكرة الحفاظ ٢/٦٣٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٠ ، وتهذيب التهذيب ٩/٣٨٧ .

(٢) ساقطة من ف .

(٣) انظر تحفة الأحوذى بشرح سنن الترمذي ٤/٦٢٧ .

(٤) انظر للمالكية في : الإشراف ٢/٧٩ ، وعقد الجواهر الثمينة ٣/٤٩ ، والذخيرة ٦/٣٢٢ .
والشافعية في : حلية العلماء ٦/٧ ، وروضة الطالبين ٥/٣٤٢ .
والحنابلة في : المغني ٨/١٨٥ ، والشرح الكبير ٣/٣٩١ .

(٥) هذا الأثر ذكره صاحب المغني ٨/١٨٥ هكذا ، وذكره كذلك صاحب البحر الزخار ٤/١٤٨ .

(٦) في ب (الحمالي)

والحميدي هو : عبدالله بن الزبير بن عيسى القرشي ، الأسدي ، الحميدي المكي ، أبوبكر صاحب المسند ، الحافظ ، الثقة ، الفقيه ، من أجل أصحاب ابن عينة .
وقال الإمام الحاكم : كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره ، توفي سنة (١١٩ هـ) .

المروة^(١) على ولده، وعثمان برومة^(٢) بئر بالمدينة، وتصدق علي بأرضه بينبع^(٣)،
وتصدق الزبير^(٤) بداره بمكة وداره بمصر، وأمواله بالمدينة على ولده؛ وتصدق
سعد^(٥) بداره بالمدينة وداره بمصر على ولده؛ وعمرو بن العاص^(٦) بالوهط^(٧) مال
= انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٥/٥٠٢، وتقريب التهذيب ص ٣٠٣، وتذكرة
الحفاظ ٣/٤١٣، وسير أعلام النبلاء ١٠/٦١٦.

(٧) لم يتضح رسمها في ف .

والربع بفتح الراء، المنزل والدار، وجمعه أربع، ورباع، وربوع، وأرباع .
انظر : لسان العرب مادة (ربع) ٨/١٠٢ .

(١) جبل بمكة يقابل الصفا ينتهي إليه الساعي بين الصفا والمروة .

انظر : تفسير الطبري ٣/٢٢٥، وتفسير القرطبي ١/١٨٠، ومعجم البلدان ٥/١١٦ .

(٢) رومة : بضم الراء وسكون الواو، وقيل بالهمزة، بئر شمال مسجد القبليتين بوادي العقيق
بالمدينة المنورة، تسميها العامة بئر الجنة، لترتب دخول الجنة لعثمان على شرائها ووقفها .
انظر : بلوغ الأمان شرح الفتح الرباني ١٥/١٨٠ .

(٣) بالفتح ثم السكون ثم باء مضمومة : بلد معروف بين مكة والمدينة على البحر .
انظر : معجم البلدان مادة (ينبع) ٥/٤٤٩ .

(٤) هو : الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد القرشي الأسدي، ابن عمه النبي ﷺ، وأحد
العشرة المبشرين بالجنة، هاجر الهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ،
قتل يوم الجمل رضي الله عنه .
انظر ترجمته في : الإصابة ١/٥٤٥، وأسد الغابة ٢/٣٠٧ .

(٥) هو : سعد بن مالك بن أهيب بن عبد مناف، أبو إسحاق، القرشي، صاحب رسول الله
ﷺ، وأحد السابقين الأولين، شهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وتوفي سنة (٥٥هـ) .
انظر ترجمته في : الإصابة ٢/٣٣، وأسد الغابة ٢/٤٥٢، وسير أعلام النبلاء ١/٩٢ =

كان له بالطائف على ثلاثة أميال من وج^(١)، وبداره بمكة على ولده، وحكيم ابن حزام^(٢) بداره بمكة والمدينة على ولده، فذلك كله إلى اليوم^(٣).

= (٦) في ز (العباس)

وهو : عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد القرشي ، السهمي ، أمير مصر ، يكنى بأبي عبدالله ، أسلم قبل الفتح سنة ثمان من الهجرة على الصحيح ، وتوفي سنة (٤٣هـ) .
انظر ترجمته في : أسد الغابة ٤ / ٢٣٢ ، والإصابة ٢ / ٣ .

(٧) في ف (الرهط) .

والوهط : قرية بالطائف على ثلاثة أميال من (وج) كانت لعمرو بن العاص .
وأصل الوهط : المكان المظمن من الأرض والمستوي ، ينبت فيه الطلح والعرفط ، والجمع أوهاط ، ووهاط .

انظر : معجم البلدان ٥ / ٣٨٦ ، ولسان العرب مادة (وهط) ٧ / ٤٣٤ ، وقد نشرت جريدة الجزيرة الصادرة في الرياض يوم الجمعة الموافق ٢٠ / ١١ / ١٤٠٤ هـ برقم (٤٣٤١) تحقيقاً عن تلك القرية ، وأنها تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة الطائف ، وأن المسافة بينهما قرابة سبعة كيلومترات ، على يمين العابر إلى الشفاء .

(١) وجّ : قال في مراصد الاطلاع ٣ / ١٤٢٦ : وجّ : بالفتح ، ثم التشديد : وإد موضع بالطائف ، به كانت غزاة النبي ﷺ .

(٢) هو : حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي أبو خالد المكي ، صاحب رسول الله ﷺ ، روى عنه ابنه حزام ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح وغيرهم . توفي سنة (٥٤هـ) .
انظر ترجمته في : أسد الغابة ٢ / ٥٨ ، وتهذيب التهذيب ٢ / ٤٤٧ .

(٣) أخرج هذا الأثر بكامله البيهقي في السنن الكبرى ، في كتاب الوقف ٦ / ١٦١ ، وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣ / ٤٧٨ ، وعزاه إلى الخلافات للبيهقي .

ولم ير شريح^(١) الوقف ، وقال : (لا حبس عن فرائض الله)^(٢) .

قال أحمد : وهذا مذهب أهل الكوفة^(٣) ، وذهب أبو حنيفة إلى أن الوقف لا يلزم بمجرد^(٤) .

وللواقف الرجوع فيه إلا أن يوصي به بعد موته فيلزم ، أو يحكم بلزومه حاكم ،

(١) تقدمت ترجمته ص : ١٢١ .

(٢) أي : أن الوقف باطل ولا يمنع من مآل المال بعد موت الواقف إلى ورثته .
وانظر قول شريح هذا في : شرح معاني الآثار للطحاوي ٩٦ / ٤ ، والسنن الكبرى للبيهقي ١٦٢ / ٦ ، وأحكام الوقف لهلال الرأي ص ٥ ، وذكره وكيع في أخبار القضاة ٢ / ٢٩٥ ، وابن حزم في المحلى ١٧٧ / ١٠ ، وذكره الشافعي في الأم ٥٨ / ٤ ، وابن قدامة في المغني ١٨٥ / ٨ ، والشوكاني في نيل الأوطار ٢٦ / ٦ .

(٣) المقصود بهم : فقهاء الكوفة كعبدة السلماني ، وعلقمة ، وسفيان الثوري ، ومحمد ابن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، والحسن بن صالح ، وشريك بن عبدالله النخعي القاضي .
قال ابن سيرين : (قدمت الكوفة وبها أربعة آلاف يطلبون الحديث ، وإن شيوخ أهل الكوفة أربعة : عبدة السلماني ، والحارث الأعور ، وعلقمة بن قيس ، وشريح ، وكان أحسنهم . هـ .

انظر : أخبار القضاة لو كيع ٣٣٦ / ١ ، ٢٢٨ / ٢ ، والفتاوى لابن تيمية ٣٢٩ / ٢٠ ، وإعلام الموقعين لابن القيم ٢٦ / ١ .

(٤) انظر مختصر الطحاوي ص ١٣٦ ، وبدائع الصنائع ٢١٨ / ٦ ، وأحكام الوقف لهلال الرأي ص ٥ ، وتبيين الحقائق ٣ / ٣٢٥ ، والمبسوط ٢٨ / ١٢ .

وحكاه بعضهم عن : علي^(١) ، وابن مسعود ، وابن عباس^(٢) .

وخالفه أصحابه^(٣) ، فقالا كقول سائر أهل العلم^(٤) .

واحتج بعضهم بما روي أن عبد الله بن زيد^(٥) صاحب الأذان جعل حائطه صدقة ، وجعله إلى رسول الله ﷺ فجاء أبواه إلى رسول الله ﷺ فقالا : يا رسول الله ، لم يكن لنا عيش إلا هذا الحائط ، فرده رسول الله ﷺ ثم^(٦) ماتا فورتهما . رواه المحاملي^(٧) في أماليه^(٨) .

(١) في ز (ابن علي) .

(٢) انظر : المغني ٨ / ١٨٥ .

(٣) الصاحبان هما : أبو يوسف ومحمد ، وقد سبقت ترجمتهما في ص ٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٤) وهو أن الوقف يصح أو يلزم بمجرد القول ، وهو الذي عليه الفتوى عند الحنفية .

وانظر : بدائع الصنائع ٦ / ٢١٨ ، والاختيار ٣ / ٤١ ، والمبسوط ١٢ / ٢٨ و ٢٩ .

(٥) هو : عبد الله بن زيد بن عبدربه بن ثعلبة بن زيد بن الحارث الأنصاري ، شهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ، وهو الذي أُري النداء للصلاة في منامه ، في السنة الأولى من الهجرة . وقد توفي سنة (٣٢ هـ) .

انظر ترجمته في : أسد الغابة ٣ / ٢٤٨ ، والطبقات لابن سعد ١ / ٢٤٦ ، وتهذيب التهذيب ٥ / ٢٢٤ .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) في ف (المحاملي)

والمحاملي هو : الحسين بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي ، البغدادي المحاملي ، روى عن أبي حذافة صاحب مالك وعمرو بن الفلاس وغيره ، وعنه الدارقطني ، والطبراني وغيرهما ، وهو إمام فاضل ومشهور ، وصاحب دين ، توفي سنة (٣٣٠ هـ) .

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٨ / ١٩ ، وتذكرة الحفاظ ٣ / ٢٤ ، والشذرات ٢ / ٣٢٦ . =

وبأنه أخرج ماله على وجه القرية من ملكه فلم يلزمه بمجرد القول كالصدقة^(١).
قال في المغني : وهذا القول يخالف السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ، وإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم، فإن^(٢) النبي ﷺ قال لعمر في وقفه : « لا يباع أصلها

= (٧) والأمالي : هو كتاب في الحديث يعرف باسم (أمالي المحاملي) ويسمى أيضاً (الأجزاء، أو المحامليات)، وسمي بذلك ؛ لأنه بمثابة ما يمليه العالم على تلاميذه، وكتاب الأمالي له روايتان، المطبوع منهما برواية يحيى البعّ وقد حققه د/ إبراهيم القيسي، ويقع في مجلد واحد، والمخطوط منه، ما هو برواية عبدالواحد الفارسي، وهذا الحديث موجود في رواية الفارسي ٥٠/٤ ب.

وهذا الحديث أخرجه كذلك الدارقطني في سننه ٤/٢٠٠، ٢٠١، من عدة طرق في الأحباس، باب وقف المساجد والسقايا، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٦/١٦٣، وفي الوقف، في باب من قال : لا حبس عن فرائض الله . من طريق أبي بكر بن حزم، عن عبدالله بن زيد . . . ثم قال : هذا مرسل وأبو بكر لم يدرك عبدالله بن زيد، وروي من أوجه أخرى عن عبدالله بن زيد كلهن مراسيل . أ. هـ وأخرجه الحاكم في المستدرک في كتاب الفرائض ٤/٣٧٨ وقال : هو حديث صحيح على شرط الشيخين . وأخرجه ابن حزم في المحلى ٩/١٧٨، ثم قال في رد هذا الحديث : وهذا لا حجة لهم فيه لوجوه :

أولها : أنه منقطع ؛ لأن أبا بكر لم يلق عبدالله بن زيد قط .
الثاني : أن فيه (أنه قوام عيشهم) وليس لأحد أن يتصدق بقوام عيشه، بل هو منسوخ إن فعله .

الثالث : أن لفظ (موقوفة) إنما انفرد بها من لا خير فيه . ١ - هـ .

(١) في ب (كالصدقة) .

وانظر : المغني ٨/١٨٥ .

(٢) في ب (قال) .

ولا تباع^(١) ولا توهب ولا تورث^(٢).

قال الترمذي : العمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم ، لا نعلم بين أحد من المتقدمين منهم في ذلك اختلافاً^(٣).

ثم قال^(٤) : ولأنه إزالة ملك يلزم بالوصية ، فإذا نجزه^(٥) حال الحياة لزم من غير حكم كالعتق ، وحديث عبدالله بن زيد إن ثبت فليس فيه ذكر الوقف^(٦) ، والظاهر أنه جعله صدقة غير موقوف استتاب فيها رسول الله ﷺ فرأى والديه^(٧) أحق الناس بصرفها إليهما ، ولهذا لم يردها عليه ، إنما دفعها إليهما .

ويحتمل أن الحائط كان لهما ، وكان هو يتصرف^(٨) فيه بحكم النيابة عنهما ،

(١) في ف (يتاع)

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث في ص ٣٤٤ .

(٣) انظر : تحفة الأحوذى بشرح سنن الترمذي ٦٢٧/٤ .

(٤) ما زال الكلام لصاحب المغني ١٨٦/٨ .

(٥) في ب (نحره) وفي ز (نحز) .

(٦) ويقول البيهقي في السنن ٦/٢٤١ ، ٢٤٢ : وعلى فرض صحته فإن الرسول ﷺ أبطله بسبب أنه جميع ما يملك ، وليس له أن يضر بنفسه وبمن يعول بسبب الوقف ، وقد تقدم كلام ابن حزم في المحلى ١٧٨/٩ .

(٧) في ب (والدته) .

(٨) في ب ، ز ، ف (متصرف) .

فتصرف بهذا التصرف بغير إذنهما فلم يُنفذه، وأتيا النبي ﷺ فردّه إليهما، والقياس على الصدقة لا يصح؛ لأنها تلزم^(١) في الحياة بغير حكم حاكم، وإنما تفتقر^(٢) إلى القبض، والوقف لا يفتقر إليه فافترقا. انتهى^(٣).

قال بعضهم: ولعل خلاف أهل الكوفة في غير المساجد ونحوها^(٤)؛ لقول القرطبي^(٥): لا خلاف بين الأئمة في تحبّيس القناطر^(٦) والمساجد، واختلفوا في غير ذلك^(٧).

(١) في ف (لا تلزم).

(٢) في ب، ز (يفتقر).

(٣) المغني ١٨٦/٨.

(٤) انظر: المبدع ٣١٢/٥.

(٥) الإمام القرطبي: هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، الأندلسي، القرطبي من كبار المفسرين، واشتهر بالصلاح والتعبّد، ارتحل إلى المشرق واستقر بمبنة ابن الخطيب شمالي أسيوط بمصر وبها توفي سنة (٦٧١هـ).

ومن مصنفاته: الجامع لأحكام القرآن، والتذكرة بأموال الآخرة وغيرهما.

انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١٠٠٧/٣، والشذرات ٣٣٥/٥.

(٦) القناطر: قال في القاموس المحيط في مادة قنطر ص ٥٩٩: والقنطرة الجسر وما ارتفع من البنيان.

(٧) انظر: تفسير القرطبي ٢١٩/٦.

ثم (الوقف) حقيقته ^(١) شرعاً : (تحبيس / مالك مطلق التصرف ^(٢) ما له المنتفع به مع بقاء عينه بقطع تصرفه) وهو ^(٣) متعلق بتحبيس المال بقطع تصرف المالك (وغيره في رقبته) بنوع من أنواع التصرفات تحبيساً (يصرف ريعه) ، أي : المال الذي حبس بسبب تحبيسه / (إلى جهة بر) حال ^(٤) كون تحبيسه (تقرباً إلى الله تعالى) ، أي : ينوي به القرية ، وهذا الحد ذكره صاحب المطلع ^(٥) ، وتبعه عليه في التنقيح ^(٦) ، وتبعته ^(٧)

(١) في ز (حقيقة) .

(٢) في ب ، ز ، ف (التصرف) .
ومطلق التصرف : هو الحر المكلف الرشيد .

(٣) ساقطة من ب ، ز ، ف .

(٤) في ب (خال) .

(٥) المطلع : كتاب في شرح غريب ألفاظ المقنع ولغاته ، وهو كتاب مطبوع طبعه المكتب الإسلامي .

ومؤلف المطلع هو : محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي ، الفقيه ، المحدث ، النحوي ، اللغوي ، ولد ببعلبك سنة (٦٤٥ هـ) ونشأ بها ، ثم قدم دمشق وتفق بها ، وكان ثقة صالحاً متواضعاً ، توفي بالقاهرة سنة (٧٠٩ هـ) .
من مصنفاته : المطلع على أبواب المقنع ، وشرح ألفية ابن مالك ، وشرح الجرجانية ، وغيرها .

انظر ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ٣٥٦/٢ ، وتذكرة الحفاظ ١٥٠١/٤ ، والمقصد الأرشد ٤٨٥/٢ ، والشذرات ٢٠/٦ .
وانظر : المطلع ص ٢٨٥ .

(٦) التنقيح المشبع ص ٢٤٩ .

(٧) في ف (وتبعه) .

ز ١٩٧ ب
تعريف الوقف
شرعاً

ب ١٨٩ ب

عليه في المتن^(١)، والذي يظهر^(٢) أن قوله : تقرباً إلى الله تعالى إنما يحتاج إلى ذكره في حد الوقف الذي يترتب عليه الثواب لا غير ذلك^(٣) ، فإن الإنسان قد يقف ملكه على غيره تودداً لا لأجل القربة، ويكون/ وفقاً لازماً.

ف ٢٢٩

ومن الناس^(٤) من يقف عقاره^(٥) على ولده خشية^(٦) على بيعه له بعد موته ،

(١) انظر : منتهى الإرادات ٣ / ٢ .

ولعل التعريف والحد الراجح للوقف هو ما ذكره صاحب المغني ٨ / ١٨٤ ، وهو أن الوقف : تحبب الأصل وتسبيل المنفعة)، وذلك لما يأتي :

أولاً : أنه مقتبس من قول الرسول ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه « احبس أصله وسبل ثمرته » وهو حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢ / ١١٤ ، عن ابن عمر أن عمر قال : يا رسول الله إني أريد أن أتصدق بما لي ثمغ فقال : « احبس أصله وسبل ثمرته » . وفي لفظ ٢ / ١٥٧ من المسند « احبس أصولها وسبل ثمرتها » . ورواه كذلك النسائي في السنن في كتاب الاحباس ، باب حبس المشاع ٦ / ٢٣٢ ، وابن ماجه في أبواب الأحكام ، باب من وقف ٢ / ٥٤ برقم (٢٤١٩) ، والطحاوي في معاني الآثار ٤ / ٩٥ ، والبيهقي في السنن ٦ / ١٦٢ . وأخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر بلفظ « إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها » في باب الشروط في الوقف برقم (٢٧٣٧) ومسلم في كتاب الوصية في باب الوقف ٣ / ١٢٥٥ وبرقم (١٦٣٢) .

ثانياً : أن هذا التعريف اقتصر على ذكر حقيقة الوقف فقط ، ولم يدخل في تفصيلات أخرى دخلت فيها بقية التعريفات ، بل ترك بيان ذلك وتفصيله عند الكلام على الأركان والشروط ، إذ إن الدخول في التفاصيل يخرج التعريف عن دلالته . والله أعلم .

(٢) في ب (ظهر) .

(٣) انظر مطالب أولي النهى ٤ / ٢٧٣ .

=

(٤) في ب (الناش) .

وإتلاف ثمنه ، واحتياجه إلى غيره من غير أن تخطر^(١) القربة بباله ، وربما يترقى الحال إلى ترتب الإثم به ، فإن من الناس^(٢) من يستدين حتى يستغرق الدين ماله ، وهو مما يصح وقفه ، فيخشى أن يُحجر عليه وأن يباع ماله في الدين ، فيقفه ليفوته على رب الدين ، ويكون وقفاً لازماً ؛ لكونه قبل الحجر عليه ، مطلق التصرف في ماله ، هذا مع أن بعض الناس ربما يقف على ما لا يقع عليه غالباً إلا قربة ؛ كالمساكين والمساجد ، قاصداً بذلك الرياء ، أو نحوه ، فإنه يلزم ولا يثاب عليه ؛ لأنه لم يبتغ به وجه الله تعالى ، والله أعلم^(٣) .

(ويحصل) الوقف حكماً بفعل (مع)^(٤) شيء (دال عليه) أي : على الوقف
 (عرفاً) كما يحصل ذلك بالقول ؛ لاشتراكهما في الدلالة عليه في أصح
 الروايتين^(٥) .

= (٥) قال في المطلع ص ٢٧٤ : العقار هو الضيعة ، والنخل ، والأرض وغير ذلك .

(٦) في ب (خشيته) .

(١) في ز (يخطر) .

(٢) في ب (الناس) .

(٣) انظر : مطالب أولي النهى ٤ / ٢٧١ .

(٤) في ف (شيء مع) .

(٥) انظر : الإنصاف ٣ / ٧ .

قال الموفق^(١)، والشارح^(٢)، وصاحب الفائق، وغيرهم^(٣) : هذا ظاهر المذهب. قال الحارثي : مذهب أبي عبدالله انعقاد الوقف به، وعليه الأصحاب. انتهى^(٤).

قال في الإنصاف : وجزم به في الجامع الصغير^(٥)، ورؤوس المسائل للقاضي، ورؤوس المسائل لأبي الخطاب^(٦)، والكافي^(٧)، والعمدة^(٨)، والوجيز، وغيرهم^(٩).

(١) انظر : المغني ٨ / ١٩٠ .

(٢) انظر : الشرح الكبير ٣ / ٣٩١ .

(٣) انظر : الإنصاف ٧ / ٣ .

(٤) انظر : المرجع السابق .

(٥) الجامع الصغير : كتاب في الفقه للقاضي أبي يعلى وقد تقدمت ترجمته ، وقد قام بعض طلبة العلم من جامعة الإمام بتحقيقه في رسائل علمية .
وانظر : الجامع الصغير ١ / ٤٢٨ ، تحقيق : أحمد السهلي ، والإنصاف ٧ / ٣ .

(٦) انظر : الإنصاف ٧ / ٣ .

(٧) انظر : الكافي ٢ / ٤٥٣ .

(٨) انظر : العمدة ص ٥٥ .

(٩) هنا انتهى كلام صاحب الإنصاف ولم يبين الشارح ذلك .
وانظر : الإنصاف ٧ / ٣ ، ٤ .

وذلك (كأن يبني) إنسان (بنياناً على هيئة مسجد، ويأذن إذناً عاماً)^(١)
 أي : لمن شاء الصلاة فيه من المسلمين ، (في الصلاة فيه ^(٢) حتى لو كان)
 المكان المأذون في الصلاة فيه (سفل بيته أو علوه أو وسطه) ، فإنه
 يصح وإن لم يذكر استطراقاً ^(٣) ، كما لو باعه ولم يذكره (ويستطرق) .
 قال في الفروع : قال شيخنا ^(٤) : (أو أذن) ^(٥) فيه وأقام ، ونقله ^(٦)
 أبوطالب ^(٧) ، وجعفر ، وجماعة . ولو نوى خلافه ، نقله أبوطالب ^(٨)
 انتهى ^(٩) .

ومعنى قول الشيخ تقي الدين : إن من بنى بنياناً على هيئة مسجد وأذن فيه

(١) ساقطة من ب .

(٢) انظر : المغني ٨ / ١٩٠ ، والكافي ٢ / ٤٥٣ ، والعدة شرح العمدة ص ٢٨١ ، والمبدع ٥ / ٣١٣ .

(٣) انظر : الهداية ١ / ٢٠٨ ، والإفصاح ٢ / ٥٤ ، والمغني ٨ / ١٩٠ .

(٤) المقصود به : تقي الدين شيخ الإسلام ابن تيمية .

(٥) في ف (وأذن) .

(٦) في ف (نقله) .

(٧) في ب (أبو الخطاب) .

(٨) أبوطالب سبقت ترجمته .

(٩) الفروع ٤ / ٥٨١ .

وأقام، كان الأذان والإقامة فيه مقام الأذن العام في الصلاة فيه ^(١).

ومعنى نقل أبي طالب : أن نية خلاف ما دل عليه الفعل لا أثر لها ، والله أعلم ^(٢).

(أو) يبنى إنسان (بيتاً) يصلح (لقضاء حاجة أو تطهر ويشرعه) أي : يفتح بابه إلى الطريق ^(٣).

قال في القاموس : وأشرع باباً إلى الطريق : فتحه ، والطريق ^(٤) : بينه ^(٥) كشرعه تشريعاً. انتهى ^(٦).

(أو يجعل أرضه) مهياة لأن تكون (مقبرة ، ويأذن إذناً عاماً في الدفن فيها) ^(٧) ؛ لأن الإذن الخاص قد يقع على غير الموقوف ، فلا يفيد دلالة الوقف ، قاله

(١) ساقطة من (ز) .

(٢) انظر : كشف القناع ٢٤١ / ٤ .

(٣) انظر : المغني ١٩٠ / ٨ ، والكافي ٤٥٣ / ٢ ، والمبدع ٣١٣ / ٥ .

(٤) ساقطة من ف .

(٥) في ب (بنية) .

(٦) القاموس المحيط مادة شرع ص ٩٤٦ .

(٧) انظر : المغني ١٩٠ / ٨ ، والكافي ٤٥٣ / ٥ ، والمبدع ٣١٣ / ٥ ، والإنصاف ٥ / ٧ .

الحارثي^(١).

(و) يحصل (بقول) ، رواية واحدة^(٢) ، والإشارة المفهمة من الآخرس كالقول^(٣).

(وصريحه : وقفت وحَبَسْتُ وَسَبَّلْتُ)^(٤) ، فمن أتى بكلمة من هذه الكلم الثلاث صح بها الوقف ؛ لعدم احتمال غيره بعرف الاستعمال المنضم إليه عرف الشرع ؛ لأن النبي ﷺ قال : «إن شئت حبست أصلها وسببت ثمرتها»^(٥) ، فصارت هذه الألفاظ في الوقف كلفظ التطلاق في الطلاق^(٦).

قال في الإنصاف : وأما سَبَّلْتُ فصريحة على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب .

وقال الحارثي : والصحيح أنه ليس صريحاً ؛ لقوله عليه أفضل

(١) انظر قوله في : الإنصاف ٥ / ٧ .

(٢) انظر : المبدع ٥ / ٣١٣ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٧٣ .

(٣) انظر : المبدع ٥ / ٣١٤ .

(٤) قال في الإنصاف ٥ / ٧ : بلا نزاع في لفظتي وقفت وحبست ، أما سَبَّلْتُ فعلى الصحيح من المذهب .

وانظر : المقنع ٢ / ٣٠٨ ، والمغني ٨ / ١٨٩ ، والكافي ٢ / ٤٥٤ ، والمبدع ٥ / ٣١٤ .

(٥) تقدم تخريجه ص ٣٥٤ .

(٦) انظر : المغني ٨ / ١٨٩ ، والشرح الكبير ٣ / ٣٩٢ .

الصلاة والسلام : « حبس الأصل وسبل ^(١) الثمرة » ، غاير ^(٢) بين معنى ^(٣) التحبيس والتسبيل ، فامتنع كون أحدهما صريحاً في الآخر ^(٤) .

وقد علم كون الوقف هو الإمساك في الرقبة عن أسباب التملكات ، والتسبيل إطلاق التملك ، فكيف يكون صريحاً في الوقف ؟ انتهى ^(٥) .

ويمكن الجواب عن ذلك بأن إضافة التحبيس إلى الأصل ، والتسبيل ^(٦) إلى الثمرة لا يقتضي المغايرة ^(٧) / في المعنى ، فإن الثمرة محبسة أيضاً على ما شرط ١٩٨ ز صرفها إليه ، وبأن المالك لو قال : حبست ثمرة نخلي على الفقراء / كان ذلك وقفاً ب ١٩٠ ب لازماً ، باتفاق / من يرى أن التحبيس صريح في الوقف ، فصحة التحبيس في الثمرة ف ٢٢٩ ب دون صحة التسبيل في الأصل ترجيح من غير مرجح ، وبأننا لا نسلم أن التسبيل إطلاق التملك ؛ لأن الشارع قيده بإزاء الوقف ، فصار فيه حقيقة شرعية .

فإن قيل : فيلزم أن يقال ذلك في لفظ تصدقت ، فإن في بعض الروايات

(١) في ز (وحبس) .

(٢) في ف (فيغاير) .

(٣) ساقطة من (ز) .

(٤) انظر كلام الحارثي في : الإنصاف ٥ / ٧ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) في ب (السبيل) .

(٧) في ب (إلى المغايرة) .

الصحيحة : « إن شئت حسبت أصلها وتصدق بها » ، فالجواب أن الصدقة سبق^(١) لها حقيقة شرعية في غير الوقف هي أعم^(٢) من الوقف ، فلا يؤدي معناه بها إلا بقيد يخرجها عن المعنى الأعم ، ولهذا كانت كفايته فيه بخلاف التسبيل . والله أعلم^(٣) .

وفي جمع الشارع بين لفظتي^(٤) التحبيس^(٥) والتسبيل تبين لحالتي الابتداء والدوام ، فإن حقيقة الوقف ابتداء تحبسه ودوام^(٦) تسبيل منفعتة^(٧) ، ولهذا حد غالب الأصحاب الوقف بهما .

قال في المغني : والوقف مستحب ، ومعناه : تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة^(٨) ،

(١) في ب (شيء) ، وهي ساقطة من ز .

(٢) في ب (أعم) .

(٣) انظر هذا التوجيه في : كشف القناع ٤ / ٢٤٣ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٧٣ .

(٤) في ب (لفظتي) .

(٥) في ب (التحبيش) .

(٦) في ز ، ف (ورواماً) .

(٧) انظر : مطالب أولي النهى ٤ / ٢٧٣ .

(٨) المغني ٨ / ١٨٤ .

وعبارته في المقنع : وهو تحييس الأصل وتسهيل المنفعة ^(١) ، قال في الإنصاف : وكذا قال في الهداية ^(٢) ، والمذهب ^(٣) ، والمستوعب ^(٤) ، والخلاصة ^(٥) ، والكافي ^(٦) ، والتلخيص ^(٧) ، والرعائتين ، والحاوي الصغير ، والوجيز ، والفائق ، وغيرهم ^(٨) .

قال الزركشي : وأراد من حد بهذا الحد مع شروطه ^(٩) المعتبرة وأدخل غيرهم الشروط في الحد . انتهى ^(١٠) .

(وكنايته) أي : الوقف : (تصدقّت وحرّمت وأبدت) ^(١١) لعدم خلاص كل كناية الوقف

(١) المقنع ٢/٣٠٧ .

(٢) الهداية ١/٢٠٧ .

(٣) انظر : الإنصاف ٣/٧ .

(٤) المستوعب ٤/١٢٨٩ .

(٥) انظر : الإنصاف ٣/٧ .

(٦) الكافي ٢/٤٤٨ .

(٧) انظر : الإنصاف ٣/٧ .

(٨) انظر : المرجع السابق .

(٩) في ب ، ز ، ف (شروط) .

(١٠) انظر : شرح الزركشي على مختصر الخرقى ٤/٢٦٨ .

(١١) قال في الإنصاف ٧/٥ : أما تصدقت ، وحرّمت ، فكناية فيه بلا خلاف أعلمه ، وأما أبدت ، فالصحيح من المذهب أنها من ألفاظ الكناية ، وعليه جماهير الأصحاب . وانظر المغني ٨/١٨٩ ، والمقنع ٢/٣٠٨ ، والمبدع ٥/٣١٤ .

لفظ منها ^(١) عن الاشتراك ، فإن الصدقة ^(٢) تستعمل في الزكاة ، وهي ظاهرة في صدقة التطوع ، والتحريم صريح في الظهار ، والتأبيد يستعمل في كل ما يراد تأبيده من وقف وغيره ، (و) الحكم فيها أنه (لا يصح) الوقف (بها) مجردة ^(٣) عن شيء يصرفها إلى ^(٤) الواقف ككنايات الطلاق فيه ؛ لأنها لم يثبت لها فيه عرف لغوي ولا شرعي ^(٥) .

وأشير إلى ما يصرفها ^(٦) إليه بقوله : (إلا بنية) ، أي : بنية ^(٧) الوقف ، فمتى أتى مالك بأحد هذه الكنايات الثلاث واعترف أنه نوى بها الوقف لزمه في الحكم ؛ لأنها بالنية صارت ظاهرة فيه ^(٨) .

(١) في ب (منهما) .

(٢) في ب (الصدقات) .

(٣) في ب (مجردة) .

(٤) ساقط من (ب) .

(٥) انظر : المغني ٨ / ١٨٩ ، والشرح الكبير ٣ / ٣٩٢ .

(٦) في ب (صرفها) .

(٧) في ف (نية) .

(٨) قال في الإنصاف ٥ / ٧ : بلا نزاع .

وانظر : المغني ٨ / ١٨٩ ، والشرح الكبير ٣ / ٣٩٢ ، والمبدع ٥ / ٣١٥ ، ومطالب أولي النهى

٤ / ٢٧٤) وكشاف القناع ٤ / ٢٤٢ .

وإن قال : ما أردت بها الوقف قبل قوله ؛ لأنه أعلم بما في ضميره ؛ لعدم الاطلاع على ما في الضمائر ^(١) .

(أو قرنها) أي : الكناية في اللفظ ^(٢) (بأحد الألفاظ الخمسة) . وهي ^(٣) :
الكنايتان والصرايح الثلاث ، ك(قوله : تصدقت صدقة موقوفة ، أو) تصدقت صدقة (محبسة ، أو) تصدقت صدقة (مسبلة ، أو) تصدقت صدقة (محرمة ، أو) تصدقت صدقة (مؤبدة) ^(٤) ، أو) قرن الكناية (بحكم الوقف) كقوله : تصدقت صدقة (لا تباع ، أو) صدقة (لا توهب ، أو) صدقة (لا تورث) ^(٥) ، أو) تصدقت بداري (على قبيلة) كذا ، (أو) على (طائفة كذا) ؛ لأن ذلك كله لا يستعمل فيما سوى الوقف ، فانتفت الشركة ^(٦) .

وذكر أبو الفرج أن (أبدت) صريح ، وأن (صدقة موقوفة أو مؤبدة أو لا تباع) كناية ^(٧) .

(١) انظر : المغني ٨/ ١٨٩ ، والشرح الكبير ٣/ ٣٩٢ .

(٢) في ب (اللقط) .

(٣) في ز (وعلى) .

(٤) انظر : المغني ٨/ ١٨٩ ، والشرح الكبير ٣/ ٣٩٢ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) انظر : المغني ٨/ ١٨٩ ، والمبدع ٥/ ٣١٥ .

(٧) انظر قول أبي الفرج في : المبدع ٥/ ٣١٥ ، والإنصاف ٦/ ٦ .

وقال الحارثي : إضافة التسييل بمجردة إلى الصدقة لا يفيد زوال الاشتراك ، فإن التسييل إنما يفيد ما تفيده الصدقة أو بعضه ، فلا يفيد معنى زائداً ، وكذا لو اقتصر على إضافة التأييد إلى التحريم فلا^(١) يفيد الوقف^(٢) .

لأن^(٣) التأييد قد يريد به دوام التحريم ؛ فلا يخلص اللفظ^(٤) عن الاشتراك ، قال : وهذا الصحيح^(٥) . انتهى^(٦) .

ومن الألفاظ المفيدة للوقف لو قال إنسان : تصدقت بأرضي أو بداري^(٧) أو بنخلي على زيد ، والنظر لي أيام حياتي ، أو ثم من بعد زيد على عمرو ، أو على ولده ، أو على مسجد كذا ونحو ذلك ؛ لأن هذه الألفاظ ونحوها لا تستعمل فيما عدا الوقف ، أشبه مالو / أتى بلفظه الصريح^(٨) .

ف ٢٣٠

فأما (لو قال : تصدقت بداري على زيد ثم قال : أردت الوقف وأنكر زيد) ،

(١) في ب ، ز (لا) .

(٢) في ب ، ز (الوقت) .

(٣) في ب ، ز (لا) .

(٤) في ب (اللقط) .

(٥) في ف (التصحيح) .

(٦) كلام الحارثي ، وانظر : الإنصاف ٦/٧ .

(٧) في ز ، ف (داري) .

(٨) انظر : الإنصاف ٧/٧ ، والإقناع ٣/٣ ، وكشاف القناع ٤/٢٤٢ .

وقال : إنما هي صدقة فلي التصرف في رقبتها بما أريد كان له ذلك ، و (لم تكن وقفاً) ؛ لأن قول المتصدق في الحكم مخالف للظاهر .

قال في الإنصاف : قلت ^(١) : فيعابا بها . انتهى ^(٢) .

ولعل وجه ذلك على تقدير حصول النية باطنا ، والله أعلم .

(١) ساقطة من ب ، ز .

(٢) الإنصاف ٧/٧ .

[فصل]

(فصل^(١) : وشروطه) ، أي : شروط الوقف المعتبرة لصحته^(٢) (أربعة : شروط الوقف

الأول / مصادفته عينا يصح بيعها و) أن تكون من الأعيان التي (ينتفع / ب. ١٩٠ ب، ز. ١٩٨ ب بها) ما يعد انتفاعاً (عرفاً) ، وأن يكون النفع مباحاً بلا ضرورة مقصوداً متقوماً (كإجارة) ، كما قلنا في النفع الذي يصح عقد الإجارة عليه (مع بقائها) أي : العين^(٣) . واعتبر أبو محمد الجوزي^(٤) بقاء متطاولاً أذناه^(٥) عمر الحيوان ، وسيأتي في المتن محترز ذلك^(٦) .

(أو) مصادفة الوقف (مشاعاً منها)^(٧) ، أي : من عين متصفة بالصفات

(١) انظر هذا الفصل في : المقنع ٣٠٨ / ٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٣٩٣ والمبدع ٣١٥ / ٥ ، والإنصاف ٧ / ٧ .

(٢) في ب (لصحة) .

(٣) قال في الإنصاف ٧ / ٧ : وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

(٤) انظر قوله في : المبدع ٣١٥ / ٥ ، والإنصاف ٧ / ٧ .

(٥) في ب (أذناه) .

(٦) انظر : منتهى الإرادات ٤ / ٢ .

(٧) قال في الإنصاف ٨ / ٧ : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

المتقدمة في قول أكثر العلماء ^(١) ؛ لما روى ابن عمر (أن عمر) ^(٢) قال في المائة سهم التي بخير : لم أصب مالا ^(٣) قط أعجب إليّ منها ، فأردت أن أتصدق بها ، فقال ﷺ : « احبس أصلها وسبل ^(٤) ثمرتها » رواه النسائي وابن ماجه ^(٥) ، ولأنه عقد يجوز على بعض الجملة مفرزاً ^(٦) فجاز عليه مشاعاً كالبيع ^(٧) .

ويعتبر أن يقول : كذا سهماً (من كذا سهم) ^(٨) ، قاله أحمد ^(٩) .

قال في الفروع : ثم يتوجه أن المشاع لو وقفه مسجداً ثبت حكم المسجد في الحال

(١) من المالكية كما في الشرح الكبير للدردير ٧٦/٤ .

والشافعية كما في مغني المحتاج ٣٧٧/٢ .

والحنابلة كما في المغني ٢٣٣/٨ .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) في ف (بالأ) .

(٤) ساقطة من ف .

(٥) انظر : سنن ابن ماجه في أبواب الأحكام ، في باب من وقف ٥٤/٢ .

والحديث قد سبق تخريجه ص ٣٥٤ .

(٦) في ب ، ز (مقرراً) .

(٧) انظر : المغني ٢٣٣/٨ ، والمبدع ٣١٧/٥ ، ومطالب أولي النهى ٢٧٦/٤ .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٩) انظر قول الإمام أحمد في : الفروع ٥٨٢/٤ ، والمبدع ٣١٧/٥ .

فيمنع^(١) منه الجنب ، ثم القسمة متعينة هنا لتعيينها طريقاً للانتفاع بالموقوف ، وكذا ذكره ابن الصلاح^(٢) . انتهى^(٣) .

وفي الرعاية الكبرى : لو وقف نصف عبده صح^(٤) ولم يسر إلى بقيته ، سواء كانت هذه العين التي صادفها الوقف أو صادف منها جزءاً مشاعاً معلوماً ، (منقولة كحيوان) كما لو وقف فرساً على الغزاة ، (وأثاث) ، كما لو وقف بساطاً لفرش مسجد عند صلاة ، (وسلاح) كما لو وقف سيفاً أو رمحاً أو قوساً على الغزاة (وحلي على لبس وعارية) لمن يباح له^(٥) .

(أو لا) ، يعني : أو لم تكن العين منقولة (كعقار) .

(١) في ف (فيمنع) .

(٢) هو : عثمان بن عبد الرحمن بن موسى المعروف بابن الصلاح ، أبو عمرو ، ولد سنة (٥٧٧هـ) ، من علماء الشافعية ، وإمام عصره في الفقه والحديث وعلومه ، وإذا أطلق الشيخ في علم الحديث فالمراد هو ، توفي سنة (٦٤٣هـ) ، من مصنفاته : مشكل الوسيط ، والفتاوى ، وعلم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح وغيرها .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية لابن هداية ص ٨٤ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٢١ ، ومعجم المؤلفين ٦ / ٢٥٧ .

وانظر قوله هذا في : مغني المحتاج ٢ / ٣٧٨ .

(٣) الفروع ٤ / ٥٨٢ ، ٥٨٣ .

(٤) في ب (يصح) .

(٥) انظر : المقنع ٢ / ٣٠٩ ، والمغني ٨ / ٢٣٣ ، والمبدع ٥ / ٣١٧ ، ومطالب أولي النهى ٤ / ٢٧٧ .

أما صحة وقف الحيوان ؛ فلما روى أبو هريرة مرفوعاً : « من احتبس فرساً في وقف الحيوان سبيل الله إيماناً واحتساباً، فإن شبعه وروثه وبوله في ميزانه [يوم القيامة] ^(١) حسنات » ^(٢) .
رواه البخاري ^(٣) .

ولأنه يحصل تحبيس ^(٤) الأصل وتسهيل المنفعة، فصح الوقف فيه كالأرض ^(٥) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ب ، ز .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الجهاد، باب من احتبس فرساً في سبيل الله برقم (٢٨٥٣) من طريق طلحة بن أبي سعيد ، قال سمعت سعيداً المقبري يحدث أنه سمع أبا هريرة . إلخ .

وأحمد في مسنده ٣٧٤ / ٢ ، والبخاري في شرح السنة برقم (٢٦٤٨) بهذا الإسناد .
وأخرجه النسائي في السنن ، في كتاب الخيل ، باب علف الخيل ٢٢٥ / ٦ ، والبيهقي في السنن ، في كتاب السبق والرمي ، باب لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل ١٦ / ١٠ ، من طرق عن ابن وهب ، عن طلحة بن أبي سعيد به .
وصححه الحاكم في المستدرک في كتاب الجهاد ١٠١ / ٢ برقم (٢٤٥٦) ، لكنه استدركه فقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، مع أن الحديث عند البخاري كما تقدم .

(٣) هو : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ، الجعفي ، مولاهم ، أبو عبد الله البخاري ولد سنة (١٩٤هـ) ، قال عنه الحافظ : جبل الحفظ ، وإمام الدنيا في ثقة الحديث ، من مصنفاته : الجامع الصحيح والأدب المفرد ، والتاريخ ، توفي سنة (٢٥٦هـ) .
انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٤ / ٢ ، وتذكرة الحفاظ ٥٥٥ / ٢ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٣٩١ / ١٢ ، ومقدمة فتح الباري .

(٤) في ز (تحبش) .

(٥) انظر المبدع ٣١٦ / ٥ .

وأما في الأثاث والسلاح فلقول النبي ﷺ : «أما خالد فقد حبس أذراعه وقف الأثاث وأعتاده^(١) في سبيل الله» ، متفق عليه^(٢) : وفي لفظ للبخاري ، وأعتده^(٣) .

قال الخطابي^(٤) : الأعتاد : (ما يعده الرجل من مركوب وسلاح وآلة الجهاد)^(٥) .

(١) في ب (اعتاره) .

(٢) هذا الحديث له قصة وهو أن النبي ﷺ أمر بالصدقة ، فقبل منع ابن جميل ، وخالد ابن الوليد ، وعباس بن عبدالمطلب ، فقال رسول الله ﷺ : «ما ينقم ابن جميل إلا أن كان فقيراً فأغناه الله ورسوله ، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً ، قد احتبس أذراعه وأعتده في سبيل الله وأما العباس بن عبدالمطلب ، فعم رسول الله ﷺ فهي علي صدقة ومثلها معها» ، زاد مسلم : ثم قال رسول ﷺ يا عمر : «أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه» والحديث أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب قول الله تعالى : ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ برقم (١٤٦٨) ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب تقديم الزكاة ومنعها . صحيح مسلم بشرح النووي ٥٦/٧ .

(٣) انظر صحيح البخاري برقم (١٤٦٨) .

(٤) هو : حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي ، أبو سليمان ، الفقيه المحدث المشهور ، صاحب التصانيف البديعة ، ولد سنة (٣١٩ هـ) .
من مصنفاته : معالم السنن في شرح سنن أبي داود ، وغريب الحديث ، وإعلام السنن في شرح صحيح البخاري ، وغيرها ، توفي سنة (٣٨٨ هـ) .
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٢٣/١٧ ، وتذكرة الحفاظ ٣/١٠١٨ ، والشذرات ١٢٧/٣ .

(٥) انظر : معالم السنن للخطابي ٤٦/٢ .

وأما في الحلبي ؛ فلما روى نافع^(١) أن حفصة^(٢) ابتاعت حلياً بعشرين ألفاً حبسته على نساء آل الخطاب ، فكانت لا تخرج زكاته ، رواه الخلال^(٣) . ولوجود الضابط . ولأن فيه نفعاً مباحاً مقصوداً فجاز أخذ^(٤) الأجرة عليه .

(١) هو : نافع أبو عبد الله المدني ، مولى ابن عمر ، الإمام المفتي ، الثقة ، الثبت ، مشهور بروايته عن ابن عمر ، قال الإمام مالك : إذا قال نافع شيئاً ، فاختم عليه ، توفي سنة (١١٧هـ) .

انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ٩٩/١ ، وتهذيب التهذيب ٤١٢/١٠ .

(٢) هي : أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، وقد تقدم نسبها عند ذكر أبيها وأخيها ، وهي من المهاجرات ، وكانت قبل رسول الله ﷺ تحت خنيس بن حذافة السهمي ، وقد توفيت رضي الله عنها سنة (٤١هـ) وقيل (٤٥هـ) ، انظر ترجمتها في : طبقات ابن سعد ٨١/٨ ، وأسد الغابة ٦٧/٧ .

(٣) هذا الأثر : لم أقف عليه في غير كتاب الوقوف للخلال . وقد ذكره أكثر فقهاء الخنابلة عند الكلام على زكاة الحلبي ، وعند الكلام على وقفه ، وجميعهم يذكرونه من رواية الخلال . انظر مثلاً : المغني ٢٣٠/٨ ، والمبدع ٣١٧/٥ ، وكشاف القناع ٢٧٠/٤ . وقد أخرجه الخلال في كتاب الوقوف ٥٠٢/٢ ، ٥٠٣ ، قال : أخبرنا طالب بن قررة الأذني ، حدثنا محمد بن عيسى ، حدثني سعيد بن مسلمة القرشي ، حدثنا إسماعيل ابن أمية ، عن نافع قال : ابتاعت حفصة . . . إلخ . وهذا الأثر : إسناده ضعيف ، لضعف سعيد بن مسلمة . قال عنه ابن معين في تهذيب التهذيب ٨٣/٤ : ليس بشيء ، وقال عنه البخاري في نفس الموضع : منكر الحديث فيه نظر .

(٤) ساقطة من ف .

وصح وقفه كوقف السلاح في سبيل الله .

وعنه لا يصح الوقف إلا في العقار، قال أحمد في رواية الأثرم: إنما الوقوف في الدور والأرضين على ما وقف أصحاب رسول الله ﷺ .

وقال فيمن وقف خمس نخلات على مسجد: لا بأس به ^(١) .

ونقل المروزي: لا يجوز وقف سلاح، ذكره أبو بكر ^(٢)، وعنه ولا حلي لتحل ^(٣) .

وفي الوسيلة: يصح وقف المصحف رواية واحدة ^(٤) .

وظاهر ما تقدم أنه إذا وقف عقاراً مشهوراً لم يشترط إلى ذكر حدوده، وهو المذهب، نص عليه ^(٥) / ، قال في الفروع: نقل جماعة فيمن وقف الدار ^(٦) ولم ف ٢٣٠ ب

(١) انظر قول الإمام أحمد في: المغني ٨ / ٣٢١، والشرح الكبير ٣ / ٣٩٣، والمبدع ٥ / ٣١٥، والإنصاف ٧ / ٧ .

(٢) انظر: الفروع ٤ / ٥٨٣، والمبدع ٥ / ٣١٦، والإنصاف ٧ / ٧ .

(٣) انظر: الفروع ٤ / ٥٨٣ .

(٤) انظر: الفروع ٤ / ٥٨٣، والمبدع ٥ / ٣١٦ .

(٥) أي: الإمام أحمد، كما في الفروع ٤ / ٥٨٤، والإنصاف ٧ / ٩ .

(٦) في ز (الذار) .

يحدثها قال : وإن لم يحدثها إذا كانت معروفة . انتهى^(١) .

و(لا) يصح أن يصادف الوقف (ذمة كدار وعبد ، أو) أن يصادف (مبهما كأحد هذين)^(٢) ، هذا بيان لمحترز قوله : مصادفته عينا ، فإنه لو قال : وقفت على زيد داراً أو عبداً ولم يعين ذلك ، أو وقفت عليه أحد هذين العبدین أو الدارين أو نحو ذلك ، لم يصح ؛ لأنه نقل ملك على وجه الصدقة فلم يصح في غير معين كالهبة^(٣) .

وفي^(٤) وقفت أحد هذين وجه بالصحة^(٥) .

وأشير إلى محترز قوله : يصح بيعها بقوله^(٦) (أو مالا يصح بيعها كأموال ولد)^(٧)

(١) الفروع ٥٨٤ / ٤ .

(٢) قال في الإنصاف ٩ / ٧ : هذا المذهب بلا ريب ، وعليه الأصحاب .

وانظر : المبدع ٣١٨ / ٥ ، وكشاف القناع ٢٤٤ / ٤ .

(٣) انظر : المبدع ٣١٨ / ٥ .

(٤) في ز (وإن)

(٥) انظر : المبدع ٣١٨ / ٥ ، والإنصاف ٩ / ٧ .

(٦) في ب (لقوله)

(٧) أم الولد لا يصح وقفها على الصحيح من المذهب كما في الإنصاف ٩ / ٧ .

وانظر : المغني ٢٣٠ / ٨ ، الشرح الكبير ٣٩٤ / ٣ ، والمبدع ٣١٨ / ٥ .

وقد وجه صاحب الشرح الكبير ٣٩٤ / ٣ هذا القول فقال : (لأنه نقل للملك فيها في الحياة فلم يجز) .

وكلب^(١) ومرهون^(٢) ؛ لأن الوقف تصرف بإزالة الملك ، فلا يصح فيما لا يصح بيعه ، وفي أم الولد وجه^(٣) .

ثم أشار إلى محترز قوله وينتفع بها عرفاً مع بقائها بقوله^(٤) (أو لا ينتفع به مع بقائه كمطعوم ومشوم^(٥) ، وأثمان كقنديل^(٦) من نقد على مسجد ونحوه) /
أي : نحو القنديل ، كحلقة فضة تجعل في بابه ، وكوقف الدراهم والدنانير ، لينتفع باقتراضها ؛ لأن الوقف تحبیس الأصل وتسبیل المنفعة ، وما لا ينتفع به إلا بالإتلاف لا

(١) قال في الإنصاف ١٠ / ٧ : (وأما الكلب فالصحيح من المذهب أنه لا يصح وقفه وعليه الأصحاب) .

وقال في المبدع ٣١٨ / ٥ في تعليل توجيه هذا القول : (لأن الوقف تحبیس الأصل وتسبیل المنفعة ، والكلب أبيع الانتفاع به على خلاف الأصل للضرورة ، فلم يجز التوسع فيها) . وانظر : المغني ٨ / ٢٣٠ .

(٢) قال في المغني ٨ / ٣٣١ : والمرهون في وقفه إبطال حق المرتهن منه فلم يجز إبطاله . هـ .

(٣) انظر : الإنصاف ٩ / ٧ .

(٤) في ب (بعوله) .

(٥) قال في الإنصاف ١٢ / ٧ : (لا يصح وقف المطعوم والمشوم وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ؛ وذلك لأن الوقف هو تحبیس الأصل وتسبیل المنفعة ، وما لا ينتفع به إلا بالإتلاف لا يصح ذلك فيه) .

وانظر : المغني ٨ / ٢٣٠ ، والشرح الكبير ٣ / ٣٩٤ .

(٦) القنديل : هو مصباح كالكوب في وسطه فتيل ، يملأ بالماء والزيت ويشعل .

وانظر : المعجم الوسيط ٢ / ٧٦٢ .

يصح فيه ذلك^(١)، فعلى المذهب يزكي النقد ربه^(٢)؛ لبقائه في ملكه^(٣).

وقيل يصح وقف القنديل والحلقة ونحوهما على المسجد، فيكسر ويصرف في مصلحته^(٤)، وقيل : يصح وقف الدراهم والدنانير على قول من أجاز/ إجازتها^(٥). ز ١٩٩٩ أ

ولما كان وقف الأثمان يصح في بعض الصور على سبيل التبعية أشار إلى ذلك بقوله : **(إلا تبعاً كفرس)** أي : كوقف فرس في سبيل الله **(بلجام^(٦) وسرج^(٧) مَقْضَيْنِ)**.

(١) قال في الإنصاف ١١/٧ : على الصحيح من المذهب ، وانظر : المغني ٢٢٩/٨ ، والشرح الكبير ٣/٣٩٤ ، والمبدع ٥/٣١٨ .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) انظر : المغني ٢٢٩/٨ ، والمبدع ٥/٣١٨ ، والإنصاف ١١/٧ .

(٤) انظر : الإنصاف ١١/٧ .

(٥) في ف (إجازتهما) ، وهذا القول هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوي ٣١/٢٣٤ . وانظر : المغني ٢٢٩/٨ .

(٦) اللجام : هو الحديد التي توضع في فم الفرس ، ثم سميت مع ما يتصل بها من سيور وآلة لجاماً ، وهو فارسي معرب . انظر : لسان العرب ١٢/٥٣٤ مادة (لجم) ، والمعجم الوسيط ٢/٨١٦ .

(٧) السرج : هو رحل الدابة ، والجمع سروج . وانظر : لسان العرب ٢/٢٩٧ مادة (سرج) ، والقاموس المحيط ص ٢٤٧ .

قال أحمد فيمن وصى بفرس وسرج ولجام مفضل يوقف في سبيل الله، فهو على ما وقف^(١) ووصى، وإن بيع الفضة من السرج واللجام وجعل في وقف مثله فهو أحب إليّ؛ لأن الفضة لا ينتفع بها، ولعله يشتري بتلك الفضة سرجاً ولجاماً فيكون أنفع للمسلمين، فقيل له: تباع الفضة وتجعل في نفقته؟ قال: لا^(٢).

قال في المغني: فأباح أن يشتري بفضة السرج واللجام سرجاً ولجاماً؛ لأنه صرفٌ لهما في جنس ما كانت عليه، حين لم ينتفع بهما فيه، فأشبهه الفرس^(٣) الحبيس إذا عطب^(٤) فلم ينتفع به في الجهاد جاز بيعه، وصرف ثمنه في مثله، ولم يجز^(٥) إنفاقها على الفرس^(٦)؛ لأنه صرفٌ لها إلى غير جهتها. انتهى^(٧).

[وظاهر قوله: وحلي على لبس، وعارية، أنه لو أطلق الوقف فيه لم يصح، وهو المذهب، قطع به في الفائق^(٨)، وقدمه في الفروع^(٩)].

(١) في ب (وقفه).

(٢) انظر قول الإمام أحمد في: المغني ٢٣١/٨.

(٣) في ب (الفرش).

(٤) قال في لسان العرب ٦١/١ مادة (عطب): عطب الفرس والبعير إذا انكسر. وانظر: القاموس المحيط ص ١٤٩، مادة (عطب).

(٥) في ب (يجز).

(٦) في ب (الفرش).

(٧) المغني ٢٣١/٨.

(٨) كما في الإنصاف ٨/٧.

(٩) الفروع ٥٨٣/٤.

وقيل : يصح ، ويحمل عليهما .^(١)

الشرط (الثاني) من شروط صحة الوقف (كونه على بر) سواء كان الواقف مسلماً أو ذمياً^(٢) نص عليه^(٣) .

قال أحمد في نصارى وقفوا على البيعة^(٤) ضياعاً كثيرة وماتوا ولهم أبناء نصارى ، فأسلموا ، والضياع بيد النصارى ، فلهم أخذها وللمسلمين عونهم حتى يستخرجوها من أيديهم^(٥) .

قال في المغني : وهذا مذهب الشافعي^(٦) ، ولا نعلم فيه خلافاً ؛ لأن ما لا يصح من المسلم الوقف عليه ، لا يصح من الذمي ، كالوقف على غير معين .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ف .
وانظر : الفروع ٥٨٣ / ٤ .

(٢) قال في الإنصاف ١٣ / ٧ : وهذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب .
وانظر : المغني ٢٣٤ / ٨ ، والمقنع ٣١٠ / ٢ ، والشرح الكبير ٣٩٥ / ٣ .
والفروع ٥٨٦ / ٤ .

(٣) أي : الإمام أحمد كما في الفروع ٥٨٦ / ٤ ، والإنصاف ١٣ / ٧ .

(٤) البيعة : بالكسر هي متعبد النصارى وقيل متعبد اليهود .
وانظر : تفسير ابن كثير ٢٣٦ / ٣ ، ولسان العرب ٥٦ / ٨ مادة (بيع) ، والقاموس المحيط ص (٩١١) مادة (بيع) .

(٥) انظر : مسائل الإمام أحمد ، رواية ابن هانئ ٤٩ / ٢ .

(٦) انظر : مغني المحتاج ٣٨٠ / ٢ .

فإن قيل : فقد قلت : إن أهل الكتاب إذا عقدوا عقوداً فاسدة ، وتقابضوا ، ثم أسلموا أو ترفعوا إلينا ، لم ننقض^(١) ما فعلوه ، فكيف أجزتم الرجوع فيما وقفوه على كنائسهم ؟

قلنا : الوقف ليس بعقد معاوضة ، وإنما هو إزالة للملك في الموقوف على وجه القرية ، فإذا لم يقع صحيحاً لم يزل الملك ، فيبقى بحاله كالعقود .

وقد روي عن أحمد - رحمه الله - في نصراني أشهد في وصيته ، أن غلامه فلاناً يخدم / البيعة خمس سنين ، ثم هو حر ، ثم مات مولاه ، وخدم سنة ، ثم أسلم ، ما ف ٢٣١ عليه ؟ .

قال : هو حر ويرجع على الغلام بأجرة خدمة مبلغ^(٢) أربع سنين . وروي عنه قال : هو حر ساعة مات مولاه ؛ لأن هذه معصية .

وهذه الرواية أصح . وأوفق لأصوله . ويحتمل أن قوله : يرجع عليه بخدمته^(٣) أربع سنين لم يكن لصحة الوصية ، بل لأنه إنما اعتقه بعوض يعتقدهان صحته ، فإذا تعذر العوض بإسلامه كان عليه ما يقوم^(٤) مقامه ، كما لو تزوج الذمي ذمية^(٥) على

(١) في ب ، ز (ينقض) وفي ف (تنقض) .

(٢) في ف (تبلغ) .

(٣) في ب ، ز ، ف (بخدمته) .

(٤) في ب ، ف (تقوم) .

(٥) في ب (ذمية) .

ذلك ثم أسلم ، فإنه يجب عليه المهر ، كذا ها هنا يجب عليه العوض ، والأول أولى انتهى^(١) .

والمراد بالبرها هنا : القرية ، وذلك (ك) بالوقف على (المساكين والمساجد والقناطر والأقارب)^(٢) ؛ لأنه شرع لتحصيل الثواب فإذا لم يكن على بر لم يحصل المقصود الذي شرع من أجله^(٣) .

فعلى هذا لا يصح على طائفة الأغنياء^(٤) ، ولا على طائفة أهل الذمة ، ولا على صنف منهم^(٥) ، وإنما صح على المساجد والقناطر وإن كان تمليكاً ؛ لأنه على المسلمين ؛ لأنه يعود نفعه إليهم . (ويصح من ذمي على مسلم معين وعكسه)

الذين لا يصح
الوقف عليهم

(١) ساقطة من ز .

وانظر : المغني ٢٣٥ / ٨

(٢) انظر : المغني ٢٣٥ / ٨ ، والشرح الكبير ٣ / ٣٩٥ .

(٣) انظر : المبدع ٣١٩ / ٥ .

(٤) وهو اختيار شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى ٣١ / ٣١ ، ٣٢ .
والرواية الثانية في المذهب : أنه يصح الوقف على الأغنياء ؛ لأنه ليس على معصية .
وانظر : المبدع ٣١٩ / ٥ ، والإنصاف ٧ / ١٣ ، والمحزر ١ / ٣٦٩ .

(٥) انظر : المحزر ١ / ٣٦٩ .

والرواية التي جزم بها في المغني ٨ / ٢٣٦ : أنه يصح الوقف على أهل الذمة ؛ لأنهم يملكون ملكاً محترماً ، ويجوز أن يتصدق عليهم فجاز الوقف عليهم ، كالمسلمين .
وانظر : المبدع ٣١٩ / ٥ ، والإنصاف ٧ / ١٣ .

أي : ومن مسلم على ذمي معين^(١) ؛ لما روي أن صفية^(٢) بنت حبي زوج النبي ﷺ وقفت على أخ لها يهودي^(٣) .

(١) انظر : المغني ٢٣٦/٨ ، والشرح الكبير ٣/٣٩٥ ، والمبدع ١٣/٥ .

(٢) هي : صفية بنت حبي بن أخطب بن سعيه بن ثعلبة بن عبيد بن كعب بن أبي خبيب من بني النضير ، وهو من سبط لاوي بن يعقوب ، ثم من ذرية هارون بن عمران أخي موسى عليهما السلام . كانت تحت سلام بن مشكم ، ثم خلف عليها كنانة بن أبي الحقيق فقتل كنانة يوم خيبر فصارت صفية مع السبي فأخذها دحية ثم استعادها النبي ﷺ فأعتقها وتزوجها . وكانت رضي الله عنها من النساء العاقلات الفاضلات . توفيت سنة (٣٦هـ) وقيل سنة (٥٠هـ) .

انظر ترجمتها في : أسد الغابة ٧/١٦٨ ، والإصابة ٤/٣٤٦ ، وطبقات ابن سعد ٨/١٢٠ .

(٣) في ز (يهودي) .

وهذا الأثر وقفت على طرق له بلفظ (الوصية) لا (الوقف) ، فقد رواه عبدالرزاق في مصنفه في كتاب أهل الكتابين ١٠/٣٤٩ ، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب الوصايا ، باب الوصية للكفار ٦/٢٨١ ، من طريق سفيان ، عن أيوب ، عن عكرمة ، أن صفية بنت حبي باعت حجرتها من معاوية بمائة ألف ، وكان لها أخ يهودي فعرضت عليه أن يسلم فيرث فأبى ، فأوصت له بثلاث المائة ، وعكرمة لم يأخذ عن صفية - رضي الله عنها - .

ورواه الدارمي في سننه في باب الوصية لأهل الذمة ٢/٥١٧ ، وعبدالرزاق في مصنفه ١٠/٣٥٣ ، والبيهقي في سننه في كتاب الوصايا ، باب الوصية للكفار ٦/٢٨١ من طريق ليث ، عن نافع ، عن ابن عمر أن صفية أوصت لنسيب لها يهودي . وليث هو ابن أبي سليم ، وهو مختلط الحديث كما في تقريب التهذيب ص ٦٦٤ .

ورواه البيهقي من وجه ثالث في كتاب الوصايا ٦/٢٨١ من طريق ابن وهب ، أخبرني ابن لهيعة ، عن بكير بن عبدالله أن أم علقمة مولاة عائشة زوج النبي ﷺ حدثته أن صفية بنت حبي بن أخطب - رضي الله عنها - أوصت لابن أخ لها يهودي ، وأم علقمة هذه مستورة .

ولأن الذمي موضع للقربة لجواز الصدقة عليه ، ولأن من جاز أن يقف عليه الذمي جاز أن يقف عليه / المسلم ^(١) .

ب ١٩١ ب

وعلى المذهب يصح الوقف على الذمي (ولو) كان (أجنبياً) من الواقف .

قال في الإنصاف : وهو الصحيح من المذهب ، جزم به في المغني ^(٢) ، والكافي ^(٣) ، والمحزر ^(٤) ، والشرح ^(٥) ، والمتخب ، وعيون المسائل ، وغيرهم ^(٦) .

قال في الفائق : ويصح على ذمي من أقاربه نص عليه وعلى غيره من معين في أصح الوجهين دون الجهة ، وهو ظاهر ما قطع ^(٧) به الحارثي ^(٨) ، وأطلق الوجهين في

(١) انظر : المغني ٢٣٦/٨ ، والشرح الكبير ٣/٣٩٥ ، وشرح الزركشي ٤/٢٩٨ ، والمبدع ٣١٩/٥ .

(٢) المغني ٢٣٦/٨ .

(٣) الكافي ٢/٤٤٩ .

(٤) المحزر ١/٣٦٩ .

(٥) الشرح الكبير ٣/٣٩٥ .

(٦) انظر : الإنصاف ٧/١٤ .

(٧) في ب (قعه) .

(٨) حيث قال كما في شرح الزركشي ٤/٢٩٨ : وما في كلام بعضهم من الصحة على أهل الذمة محمول على القريب أو المعين ، اعتباراً لصلة القرابة ، أو مكافأة المعين - هـ ، وانظر : الإنصاف ٧/١٤ .

الحاوي الصغير .

وقال الحلواني : يصح على الفقراء منهم دون غيرهم ، وصحح في الواضح صحة الوقف من ذمي عليه دون غيره . انتهى^(١) .

(ويستمر) الوقف (له) ، أي : للذمي الموقوف عليه (إذا أسلم ، ويلغو شرطه ما دام كذلك) ، يعني : لو وقف إنسان شيئاً على ذمي ، وشرط استحقاقه له ما دام ذمياً فأسلم ، بقي له وكان الشرط لاغياً ؛ لأنه لو قيل بصحته لخرج الوقف عن كونه قربة^(٢) ، وفيه وجه / .

ز ١٩٩ ب

(١) الإنصاف ١٤/٧ ، ولعل الراجح والله أعلم : عدم صحة الوقف على أهل الذمة عموماً وذلك لأمر :

١- أن أثر صفة - رضي الله عنها - الذي تمسك به من أجاز الوقف على الذمي فيه ضعف ، وإن صح فإنه ليس بلفظ الوقف كما مر ، وإنما هو بلفظ الوصية ، والوصية كما هو معلوم أعم من الوقف ؛ فإن الوقف يشترط فيه أن يكون على بر أو معروف . يقول الموفق في المغني ٢٣٤/٨ : وإذا لم يكن الوقف على معروف أو بر فهو باطل ، وجملة ذلك أن الوقف لا يصح إلا على من يعرف ، كولد وأقاربه ورجل معين ، أو على بر ، كبناء المساجد والقناطر ، وكتب الفقه والعلم والقرآن ، والمقابر ، والسقايات ، وسبيل الله . ا- هـ .

والوقف على الكفار ليس من البر ؛ بل هو من الموالاة لهم وعدم البراءة منهم .
٢- أن في الوقف على الكفار من أهل الذمة إعانة لهم على كفرهم وباطلهم ، والله تعالى يقول : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ . سورة المائدة من الآية (٢) .

(٢) انظر : المبدع ٣١٩/٥ ، والإقناع ٤/٣ ، وكشاف القناع ٢٤٦/٤ .

قلت : ويتوجه مثل ذلك مالو وقف على زيد ما دام غنياً ، أو على فلانة مادامت متزوجة .

وقيل : لا يشترط كون الوقف على بر ، بل المشترط أن لا يكون على مكروه^(١) .

وقيل : المشترط أن لا يكون على جهة معصية ، سواء كان قرية وثواباً أو لم يكن ، فعلى هذا يصح الوقف على طائفة الأغنياء وطائفة أهل الذمة^(٢) .

وعلى كل من الأقوال (لا) يصح الوقف (على كنائس) جمع كنيسة .

قال في القاموس : والكنيسة متعبد اليهود أو^(٣) النصارى أو الكفار . انتهى^(٤) .

(أو)^(٥) على (بيوت نار) واحدها بيت نار ، وهو للمجوس ، (أو)^(٦) على (بيع)^(٧) جمع بيعة بكسر الباء الموحدة متعبد^(٨) للنصارى (ونحوها) ،

(١) انظر : المبدع ٣١٩/٥ ، والإنصاف ١٣/٧ .

(٢) انظر : المرجعين السابقين .

(٣) في ب ، ف (و) .

(٤) القاموس المحيط ، مادة (كنس) ، ص ٧٣٦ .

(٥) في ب ، ز (و) .

(٦) في ز (و) .

(٧) قال في الإنصاف ١٥/٧ : وهذا المذهب : وهو عدم صحة الوقف على الكنائس ، وبيوت النار والبيع ، وعليه الأصحاب .

وانظر : المقنع ٣١١/٢ ، والمحزر ٣٦٩/١ .

وقيل : بلى^(١) ، وقاله في المغني في بناء بيت يسكنه المجتاز منهم^(٢) ، وحكى في الموجز رواية بصحة الوقف على كنيسة وبيعة^(٣) .

وفي المنتخب وعيون المسائل والمغني : يصح الوقف على أهل الذمة كالمسلمين^(٤) ، وصححه الحلواني على فقرائهم^(٥) ، وصححه في الواضح من^(٦) ذمي عليهم^(٧) وعلى بيعة وكنيسة^(٨) .

(١) أي يصح الوقف على المار بها من أهل الذمة .

وانظر : الفروع ٥٨٦/٤ ، والإنصاف ١٤/٧ .

(٢) انظر : المغني ٢٣٦/٨ .

(٣) انظر : الإنصاف ١٥/٧ .

(٤) انظر : المغني ٢٣٦/٨ .

(٥) انظر : الإنصاف ١٤/٧ .

(٦) في ب (في) .

(٧) انظر : الإنصاف ١٤/٧ .

(٨) والصحيح - والله أعلم بالصواب - أنه لا يجوز الوقف على الكنائس والبيع ومواضع العبادة للكفار ، ولا يصح الوقف كذلك حتى على الطرق المؤدية إلى أماكن عبادتهم ؛ لأن في ذلك إعانة لهم على باطلهم ومنكرهم .

يقول ابن القيم في أحكام أهل الذمة ٦٠٣/١ : وأما الوقف على كنائسهم وبيعهم ومواضع كفرهم التي يقيمون فيها شعار الكفار ، فلا يصح من كافر ولا مسلم ، فإن في ذلك أعظم الإعانة لهم على الكفر ، والمساعدة والتقوية عليه ، وذلك مناف لدين الله ، وللإمام أن يستولي على كل وقف وقف على كنيسة ، أو بيت نار ، أو بيعة . ا-هـ .

الوقف على كتب
التوراة والإنجيل
والمبتدعة

و(لا) يصح (على^(١) كتب التوراة^(٢) والإنجيل) ، أي : كتابتهما ، أو كتابة شيء منهما ؛ لأن كتابتهما^(٣) معصية ؛ لكونها مبدلة منسوخة^(٤) ، ولذلك غضب النبي ﷺ حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة^(٥) ، وقال : « أفي شك أنت يا ابن الخطاب ؟ ألم آت بها بيضاء نقية ؟ لو كان أخي موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي »^(٦) . قلت : ويلحق بذلك كتب المبتدعة^(٧) ، كالخوارج^(٨) ، والقدرية^(٩) ،

(١) ساقطة من ب .

(٢) في ب (التورية) .

(٣) في ز (كتابتهما) .

(٤) انظر : المقنع ٢/ ٣١٠ ، والشرح الكبير ٣/ ٣٩٥ ، والمبدع ٥/ ٣٢٠ .

(٥) في ب (التورية) .

(٦) الحديث أخرجه أحمد في مسنده ٣/ ٣٨٧ ، والدارمي في سننه ١/ ١٢٥ في باب ما يتقن من تفسير حديث النبي ﷺ وقول غيره عند قوله ﷺ ، وابن أبي عاصم في السنة ١/ ٢٧ ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢/ ٤٢ ، وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ، في باب من كره النظر في كتب أهل الكتاب برقم (٢٦٤١٢) ٥/ ٢١٣ . وقد صححه الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ١/ ١٩٨ ، وحسنه الألباني كما في الإرواء ٦/ ٣٤ .

(٧) في ب (المبتدع) .

(٨) سُمّوا بذلك لخروجهم على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ولنزولهم بأرض يقال لها : حروراء سُمّوا بالحرورية ، وهم يكفرون أصحاب الكبائر ، ويقولون بتخليدهم في النار ، كما يقولون : بالخروج على أئمة الجور ، ويكفرون عدداً من الصحابة . انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/ ١١٣ ، والملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٣١ =

ونحوهما ^(١) ، والله أعلم .

(أو) على (حربي أو) على (مرتد) ، فلا يصح على واحد منهما ^(٢) ؛ لأن ملكه تجوز إزالته ، والوقف يجب أن يكون لازماً ، ولأن إتلاف أنفسهما والتضييق عليهما واجب ، فلا يجوز فعل ما يكون سبباً لبقائهما والتوسعة عليهما ^(٣) .

وفي الانتصار : لو نذر الصدقة على ذمية لزمه ، نقله في الفروع واقتصر عليه ^(٤)

ويصح الوقف على الصوفية ^(٥) ، وهم المشتغلون بالعبادات في غالب الأوقات
الوقف على
الصوفية

= (٩) سُموا بذلك لقولهم في القدر ، وهم الذين يزعمون أن العبد يخلق فعل نفسه ، فأثبتوا خالقاً مع الله ، وقد أنكر الغلاة منهم أن يكون الله عالماً بفعل العبد قبل أن يفعله ، وهؤلاء قد كفرهم السلف .

انظر : الملل والنحل للشهرستاني ٥٦/١ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ٨/٤٣٠ - ٤٥٠ .

(١) انظر : المبدع ٣٢٠/٥ ، وكشاف القناع ٢٤٧/٤ .

(٢) قال في الإنصاف ١٦/٧ : هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

وانظر : المقنع ٣١١/٢ ، والشرح الكبير ٣/٣٩٥ ، والمبدع ٣٢٠/٥ .

(٣) انظر : المبدع ٣٢٠/٥ ، ومطالب أولي النهى ٢٨٤/٤ .

(٤) انظر : الفروع ٥٨٧/٤ .

(٥) يرى كثير من الباحثين في علم التصوف ، أنه يصعب الظفر بتعريف جامع مانع للتصوف ، والتعريف عند كثير منهم متداخل مع اشتقاق التسمية في اللغة .

[انظر : مجموع الفتاوى ١٦/١١ ، ١٩٥ ، والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ١٢٩ ، والتعرف لمذهب التصوف للكلا باذي ص ٢٩] .

المعرضون عن الدنيا ؛ لأن ذلك جهة بر .

قال الشيخ تقي الدين : فمن كان منهم جماعاً للمال أو لم يتخلق بالأخلاق الحمودة ولا تأدب بالآداب الشرعية غالباً ، أو فاسقاً ، لم يستحق لآداب^(١) وضعية^(٢) ، يعني : قد اصطلح على وضعها .

= ويقول بشر الحافي : الصوفي من صفا قلبه لله .

[انظر : التعرف لمذهب أهل التصوف ص ٢٨] .

ويقول سهل التستري : الصوفي من صفا من الكدر وامتلأ من الفكر ، وانقطع إلى الله من البشر ، واستوى عنده الذهب والمرر .

[انظر : المراجع السابقة] .

ويقول الروذباري : الصوفي من لبس الصوف على الصفا ، وسلك طريق المصطفى ، وأطعم الهوى ذوق الجفاء ، وكانت الدنيا منه على الفنا .

[انظر : طبقات الشافعية للسبكي ٤٩/٣] .

مما سبق يتضح أن الصوفي من انقطع للعبادة ، وزهد من فضول متاع الدنيا .

وهذه التعريفات تنطبق على المتقدمين من الصوفية مثل سليمان الخواص ، والجنيد ، وعبدالقادر الجيلاني وغيرهم ، غير الدجالين والمشعوذين الذين ينتسبون للصوفية في الوقت الحاضر .

(١) في ف (لا آداب) .

(٢) انظر : مختصر الفتاوى المصرية ص ٣٩٤ .

وقال بعد ذلك : (الصوفي الذي يدخل في الوقف على الصوفية يعتبر له ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون عدلاً في دينه .

الثاني : أن يكون ملازماً لغالب الآداب الشرعية ، في غالب الأوقات ، وإن لم تكن واجبة كأداب الأكل والشرب واللباس والنوم والسفر والصحبة والمعاملة مع الخلق إلى غير ذلك =

قال في الفروع : ولم يعتبر الحارثي الفقر ، ويتوجه احتمال لا يصح عليهم .
ولهذا قال الشافعي : ما رأيت صوفياً عاقلاً إلا سليمان الخواص^(١) ، وقال : لو
أن رجلاً تصوف من أول النهار لم يأت الظهر إلا وجدته أحرق . انتهى^(٢) .
ويصح وقف عبده على حجرة النبي ﷺ لإخراج ترابها وإشعال قناديلها

= من آداب الشريعة قولاً وفعلاً ، ولا يلتفت لما أحدثه بعض المتصوفة من الآداب التي لا
أصل لها في الدين من التزام شكل مخصوص . . إلخ .
الثالث : أن يكون قانعاً بالكفاية من الرزق ، بحيث لا يمسك ما يفضل عن حاجته) .
هذا ملخص ما ذكره شيخ الإسلام في كتاب الوقف من الفتاوى المصرية ص (٣٩٤) .
ولعل الراجح والله أعلم بالصواب عدم صحة الوقف على الصوفية في هذا الزمن ؛ لأن
الصوفية في هذا الزمن أصبحت قضية أخطر من قضية الزهد وإيذاء النفس ، كما يتبادر إلى
أذهان الكثير عندما يسمعون كلمة تصوف ، فالتصوف يعني في هذا الزمن أفكاراً مسمومة
دخيلة على الإسلام مستغلة بعد الناس عن الدين ، وتصديق الخرافات ، وقد تنوع
أساليبهم في دعوة الناس إلى هذا المبدأ ، ولكن المعتقدات نفسها معتقدات ابن عربي وغيره .
ولذلك فإن الوقف على من هذا حاله ، إعانة له على باطله ومنكره ، والله يقول :
﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ . سورة المائدة من الآية ٢ ، والله
أعلم .

وانظر : مجموع الفتاوى ١١/٦ ، ١٦ ، وتلبس إبليس لابن الجوزي ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(١) سليمان الخواص ، من العابدين الكبار بالشام ، اشتهر بالزهد والورع ، قال عنه في
الحلية : الفطن الغواص سليمان الخواص . ولم أقف على تأريخ وفاته .
انظر ترجمته في : حلية الأولياء ٨/٢٧٦ ، وسير أعلام النبلاء ٨/١٧٨ .

(٢) الفروع ٤/٥٨٨ .

وإصلاحها لا /^(١) لإشغالها وحده ، وتعليق^(٢) ستورها الحرير ، والتعليق وكنس ب ١١٩٢
الحائط ونحو ذلك ، ذكره في الرعاية^(٣) .

وأبطل ابن عقيل وقف ستور لغير الكعبة ؛ لأنه بدعة ، وصححه ابن^(٤)
الزاغوني .

فيصرف^(٥) لمصلحته ، ذكر ذلك ابن الصيرفي^(٦) ، وفي فتاوى ابن الزاغوني أنه

(١) ساقط من ب ، ز .

(٢) في ب ، ز ، ف (يتعلق) .

(٣) انظر : الإنصاف ١٣ / ٧ .

ولعل الصحيح - والله أعلم - عدم مشروعية هذا العمل ؛ لأنه من تقديس وتعظيم القبور ،
الذي نُهي عنه المسلم ، ويعتبر هذا العمل من الوسائل المؤدية إلى الشرك ، الذي جاء النبي
ﷺ بسد الذرائع الموصلة إليه .

يقول ابن القيم - رحمه الله - في زاد المعاد ٥٠٧ / ٣ - بعد أن تكلم على الوقف على المشاهد
والقبور : (وكذلك الحكم في أوقافها ، فإن وقفها ، فالوقف عليها باطل ، وهو مال
ضائع ، فيصرف في مصالح المسلمين ، فإن الوقف لا يصح إلا في قرينة وطاعة لله ورسوله ،
فلا يصح الوقف على مشهد ، ولا قبر يُسرج عليه ويُعظم ، ويُنذر له ، ويحج إليه ، ويعبد
من دون الله ، ويتخذ وثناً من دونه ، وهذا مما لا يخالف فيه أحد من أئمة الإسلام) .

(٤) في ب (بن) .

(٥) في ف (فيصرف) .

(٦) في ب (الصيرفي) .

وابن الصيرفي هو : يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي بن إبراهيم الحراني
المعروف بابن الصيرفي ، الفقيه المحدث ، ولد سنة (٥٨٣ هـ) ، وتفقه بدمشق على الشيخ
موفق الدين ، وببغداد على ابن الحلاوي ، والعكبري ، وقد جمع ، وصنف ، وعلق =

معصية لا ينعقد^(١) ، وأفتى أبو الخطاب بصحته ، وينفق ثمنها على عمارته ، ولا يستر ؛ لأن الكعبة خصت بذلك كالطواف نقل ذلك في الفروع^(٢) .

وعلم مما تقدم أنه لا يصح الوقف على قطاع الطريق ، ولا المغاني ، ولا المتمسخرين ، ولا لعاب الشطرنج^(٣) أو النرد^(٤) أو نحوهما من حيث الجهة^(٥) .

ويصح على رجل معين من المذكورين^(٦) متصف بذلك ، وإن شرط مادام كذلك لغا الشرط ، كقوله في وقف على كافر مادام كافراً ، وتقدم التنبيه على ذلك .

=فوائد حسنة ، وأفتى ، وناظر ، ودرس . توفي سنة (٦٧٨ هـ) .
انظر ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٩٢ ، والمقصد الأرشد ٢/٨٨ .

(١) انظر : الإنصاف ٧/١٣ .

(٢) الفروع ٤/٥٨٨ .

(٣) الشطرنج : فارسي معرب ، وكسر الشين فيه أجود ، وهي لعبة تلعب على رقعة ذات أربعة وستين مربعاً ، وتمثل دولتين متحاربتين ، باثنين وثلاثين قطعة ، تمثل الملكين والوزيرين والخيالة ، والقلاع والفيلة والجنود ، وهي هندية .

وانظر : لسان العرب مادة (شرح) ٢/٣٠٨ ، والمعجم الوسيط ١/٤٨٢ .

(٤) النرد : فارسي معرب ، وهي : لعبة ذات صندوق وحجارة ، وفصين ، تعتمد على الحظ ، وتُنقل فيها الحجارة على حسب ما يأتي به الفص ، وتعرف عند العامة بالطاولة .
وانظر : لسان العرب مادة (نرد) ٣/٤٢١ ، والمعجم الوسيط ٢/٩١٢ .

(٥) انظر : المبدع ٥/٣٢١ ، والإقناع ٣/٥ ، وكشاف القناع ٤/٢٤٧ .

(٦) ساقطة من ب ، ز .

وإن وقف على امرأة ما دامت عَزْبًا .

قال في الإنصاف : فعلى المذهب اشتراط العزوبة باطل ؛ لأن الوصف ليس قرينة ، ولتميز الغني عليه ، وعلى هذا ، هل يلغو الوصف ويعم ؟ أو يلغو الوقف ^(١) ؟ أو يفرق بين أن يقف ويشترط أو يذكر الوصف ابتداء ، فيلغى في الاشتراط ويصح الوقف ؟ ويحتمل أوجهاً ، قاله في الفائق . انتهى ^(٢) .

ز ٢٠٠ أ

الوقف على
النفس

(ولا يصح عند الأكثر) أن يقف الإنسان ماله (على نفسه) في إحدى ^(٣) /

الروايتين .

قال في الإنصاف : وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ^(٤) وهو ظاهر كلام الخرقى ^(٥) .

قال في الفصول : هذه الرواية أصح ^(٦) ، قال الشارح : هذا أقيس ^(٧) .

(١) في ف (الوصف) .

(٢) الإنصاف ١٣/٧ .

(٣) في ب ، ف (أحد) .

(٤) انظر : الإنصاف ١٦/٧ .

(٥) انظر : المغني ١٩٤/٨ .

(٦) انظر : الإنصاف ١٦/٧ .

(٧) انظر : الشرح الكبير ٣/٣٩٦ .

قال في الرعايتين : ولا يصح على نفسه على الأصح ^(١).

قال الحارثي : وهذا الأصح عند أبي الخطاب ^(٢) ، وابن عقيل ^(٣) ،
والمصنف ^(٤) ، وقطع به ابن أبي موسى / في الإرشاد ^(٥) ، وأبو الفرج الشيرازي في
المبهج ^(٦) ، وصاحب الوجيز ، وغيرهم .

نقل حنبل وأبو طالب : ما سمعت بهذا ، ولا أعرف الوقف إلا ما أخرجه ^(٧)
لله ^(٨) ، واختاره ابن عبدوس في تذكرته ^(٩) ، وقدمه في الفروع ^(١٠) ، وشرح ابن

(١) انظر : الإنصاف ١٦/٧ .

(٢) انظر : الهداية ٢٠٨/١ .

(٣) انظر : الإنصاف ١٦/٧ .

(٤) انظر : المقنع ٣١١/٢ .

(٥) كتاب في فروع المذهب ، وهو كتاب مطبوع ، وقد تولّى تحقيقه د/ عبد الله التركي .
انظر : الإرشاد ص ٢٣٨ .

(٦) انظر : الإنصاف ١٦/٧ .

(٧) في ز (خرجه) .

(٨) انظر : المغني ١٩٤/٨ .

(٩) انظر : الإنصاف ١٧/٧ .

(١٠) الفروع ٥٨٥/٤ .

رزين ، والحاوي الصغير . انتهى^(١) .

ووجه هذا : أن الوقف تمليك إما للرقبة أو للمنفعة ، وكلاهما^(٢) لا يصح ؛ لأن الإنسان لا يجوز له أن يملك نفسه من نفسه ، كما لا يجوز له أن يبيع ماله من نفسه ؛ ولأن الوقف على نفسه إنما حاصله منع نفسه التصرف في رقة^(٣) الملك ، فلم يصح ذلك ، كما لو أفرد به بأن يقول : لا أبيع هذا ولا أهبه ولا أؤرثه^(٤) .

وعلى هذه الرواية هل يصح الوقف على من يجعله له بعده كما لو قال : وقفت هذا على نفسي ثم على الفقراء ، فيصح ويصرف على الفقراء ابتداء أو يقع باطلاً ؟

فيه وجهان بناء على الوقف المنقطع الابتداء^(٥) ، والصحيح منهما أنه يصح (وينصرف إلى من بعده في الحال) جزم به في التنقيح^(٦) وتبعته عليه ، وقدمه في المحرر^(٧) .

(١) أي : كلام الحارثي كما في الإنصاف ١٧/٧ .

(٢) في ب (كلاهما) .

(٣) في ز (بقية) .

(٤) ابتداء من قول المؤلف - رحمه الله - (لا أبيع هذا ولا أهبه ولا أؤرثه) ، موجود في المغني ١٩٤/٨ بتصرف يسير .

(٥) انظر : المغني ١٩٤/٨ ، والشرح الكبير ٣/٣٩٦ ، والمبدع ٥/٣٢١ .

(٦) التنقيح المشبع ص ٢٤٩ .

(٧) المحرر ١/٣٦٩ .

ووجه ذلك أن وجود مالا يصح الوقف عليه كعدمه ، فيكون كأنه وقف على من بعده ^(١) ابتداء ، فإن لم يذكر غير نفسه فملكه بحاله ، ويورث عنه ^(٢) .

(وعنه ^(٣) يصح) أن يقف الإنسان ماله على نفسه ، نص الإمام على ذلك في رواية إسحاق بن إبراهيم ^(٤) ، ويوسف بن أبي ^(٥) موسى ^(٦) ، والفضل بن زياد ^(٧) ، و^(٨) قال في المذهب ، ومسبوك الذهب ^(٩) : صح في ظاهر المذهب ^(١٠) ، وقال

(١) في ز (جعله) .

(٢) انظر : كشف القناع ٤/ ٢٤٧ ، ومطالب أولي النهى ٤/ ٢٨٥ .

(٣) أي عن الإمام أحمد ، وهذه هي الرواية الثانية : وهي أنه يصح الوقف على النفس .

(٤) انظر : مسائل الإمام أحمد لابن هانئ ٢/ ٥١ .

(٥) ساقطه من ب ، ز ، ف .

(٦) انظر قوله في : المغني ٨/ ١٩٤ ، والشرح الكبير ٣/ ٣٩٥ ، والمبدع ٥/ ٣٢١ .

(٧) الفضل بن زياد ، أبو العباس القطان البغدادي ، ذكره أبوبكر الخلال فقال : كان من المقدمين عند أبي عبدالله ، وكان أبو عبدالله يعرف قدره ويكرمه ، وكان له مسائل كثيرة عن الإمام أحمد .

انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١/ ٢٥١ ، والمنهج الأحمد ١/ ٤٣٩ ، والمقصد الأرشد ٢/ ٣١٢ .

وانظر قوله في : الإنصاف ٧/ ١٧ .

(٨) الواو ساقطة من ب .

(٩) المذهب ، ومسبوك الذهب ، كتابان في الفقه لابن الجوزي وقد سبقت ترجمته في ص ١٦٠ .

(١٠) انظر : المبدع ٥/ ٣٢١ ، والإنصاف ٧/ ١٧ .

الحارثي: هذا هو الصحيح^(١)، قال أبو المعالي^(٢) في النهاية والخلاصة: يصح على الأصح^(٣)، قال الناظم: يجوز على المنصوص^(٤) من نص أحمد^(٥)، وصححه في التصحيح^(٦)، وإدراك الغاية^(٧)، قال في الفائق: وهو المختار^(٨)، واختاره الشيخ تقي الدين^(٩)، ومال إليه صاحب التلخيص، وجزم به في المنور ومنتخب

(١) انظر: الإنصاف ١٧/٧.

(٢) في ب (المعاني).

(٣) انظر: الإنصاف ١٧/٧.

(٤) في ف (المنصور).

(٥) انظر: الإنصاف ١٧/٧.

(٦) انظر: التصحيح ٥٨٦/٤.

(٧) إدراك الغاية: كتاب في الفقه لمؤلفه عبد المؤمن بن عبد الله بن علي بن مسعود القطيعي، البغدادي، الفقيه الفرضي، صفي الدين، ولد سنة (٦٥٨ هـ)، ومهر في علم الفرائض والحساب والجبر والمقابلة، وكان ذا ذهن حاد وفطنة، توفي سنة (٧٣٩ هـ). من مصنفاته: إدراك الغاية، وشرح المحرر لمجد الدين ابن تيمية في عشر مجلدات، وكتاب مراصد الاطلاع في أسماء الأماكن والبقاع وهو مطبوع مشهور. انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة ٤٢٨/٢، والمقصد الأرشد ٢٦٧/٢، وشذرات الذهب ١٩٧/٦.

وانظر قوله في: الإنصاف ١٧/٧.

(٨) انظر: المرجع السابق.

(٩) انظر: الاختيارات لشيخ الإسلام ابن تيمية، كتاب الوقف ص ١٠٠.

الآدمي^(١)، وقدمه في الهداية^(٢)، والمستوعب^(٣)، والهادي^(٤)، والفائق، وغيرهم^(٥)، وقدمه المجد في مسودته على الهداية^(٦).

قال (المنقح) في التنقيح (: اختاره جماعة وعليه العمل وهو أظهر)^(٧).

وعبارته في الإنصاف : قلت : وهذه الرواية عليها العمل في زماننا^(٨)، وقبله عند حكامنا من أزمته متطاولة، وهو الصواب، وفيه مصلحة عظيمة، وترغيب في فعل الخير، وهو من محاسن المذهب. انتهى^(٩)، قال في المغني : ونقل جماعة أن

(١) انظر : الإنصاف ١٧/٧.

(٢) الهداية ٢٠٨/١.

(٣) انظر المستوعب، تحقيق د/ السنيدي ١٢٩٤/٤.

(٤) الهادي : كتاب في الفقه لموفق الدين ابن قدامة، واسمه : عمدة الحازم في تلخيص المسائل الزوائد عن مختصر أبي القاسم، ولم أقف عليه.
وانظر : الإنصاف ١٤/١، ١٧/٧.

(٥) انظر : الإنصاف ١٧/٧.

(٦) واسمه : منتهى الغاية في شرح الهداية، وهو مخطوط كما في المقصد الأرشد ١٦٣/٢ والدر المنضد في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد ص ٣٥.
وانظر قوله في : الإنصاف ١٧/٧، والمحرر ١/٣٦٩.

(٧) انظر : التنقيح المشيع ص ٢٤٩.

(٨) في ب، ز، ف (زماننا).

(٩) الإنصاف ١٨/٧.

الوقف/ صحيح ، اختاره ابن أبي^(١) موسى^(٢) . قال ابن عقيل : وهي أصح^(٣) ، ب ١٩٢ ب
وهو قول ابن أبي ليلى^(٤) ، وابن شبرمة^(٥) ، وأبي يوسف^(٦) ، وابن سريج^(٧) ؛

(١) ساقطه من ز .

(٢) انظر : الإرشاد ص ٢٣٨ .

(٣) انظر قول ابن عقيل في : المغني ٨ / ١٩٤ .

(٤) هو : محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى يسار وقيل داود ، بن بلال ، الإمام العلامة ،
مفتي ديار الكوفة وقاضيها ، ولد سنة (٧٤هـ) ، وولي القضاء (٣٣) سنة لبني أمية ، ثم
لبني العباس ، توفي سنة (١٤٨هـ) .
انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٦ / ٣٥٨ ، وتهذيب التهذيب ٩ / ٣٠١ ، وسير أعلام
النبلاء ٦ / ٣١٠ ،
وانظر قوله في : مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ٤ / ١٦٤ ، والمغني ٨ / ١٩٤ .

(٥) هو : عبدالله بن شبرمة الضبي ، الإمام الحافظ العلامة ، فقيه العراق ، وقاضي الكوفة ،
روى عن أنس والتابعين ، وروى عنه ابن المبارك ، والثوري ، وغيرهم . ولد سنة (٧٢هـ) ،
وتوفي سنة (١٤٤هـ) .
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٤٧ ، وتهذيب التهذيب ٥ / ٢٥٠ ، والشذرات
١ / ٢١٥ .
وانظر قوله في : المغني ٨ / ١٩٤ .

(٦) انظر قول أبي يوسف في : مختصر اختلاف العلماء ٤ / ١٦٣ ، وحاشية ابن عابدين
٤ / ٣٨٩ .

(٧) في ب (سريج) .

وهو : أحمد بن عمر بن سريج ، البغدادي ، كان يلقب بالباز الأشهب ، فقيه الشافعية في
عصره ، له نحو من (٤٠٠) مصنف ، ولي قضاء شيراز ، ثم اعتزل القضاء ، ولد =

لما ذكرنا فيما إذا اشترط أن يرجع إليه شيء من منافعه ؛ ولأنه يصح أن يقف وقفاً عاماً فينتفع به ، كذلك إذا خص نفسه بانتفاعه ، والأول أقيس . انتهى^(١) .

قال في الفروع : ومتى حكم به حاكم حيث يجوز له الحكم فظاهر كلامهم

= سنة (٢٤٩هـ) ، وتوفي ببغداد سنة (٣٠٦هـ) .

انظر ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٢١-٣٩ ، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٨١١ ، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٠١ ، والشذرات ٢/ ٢٤٧ . وانظر قوله في : روضة الطالبين ٥/ ٣١٨ .

(١) المغني ٨/ ١٩٤ .

ولعل الراجح - والله أعلم - هو القول بصحة الوقف على النفس وذلك لما يلي :

١ - قول النبي ﷺ لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في حديثه المتقدم تخريجه في ص ٣٤٤ ، «تصدق بالثمرة» ثم قال بعد ذلك «لا بأس على من وليه أن يأكل منه بالمعروف» ، فأقره النبي ﷺ على ذلك ، فإذا كان هو الولي لوقفه أكل منه وهو من قبيل مسألتنا .

٢ - أنه نقل عن كثير من أصحاب رسول الله ﷺ الانتفاع بما وقفوه ، وهو بمعنى الوقف على النفس :

أ : فقد وقف عثمان بن عفان رضي الله عنه بئر دومة ، واشترط أن دلوه فيها كدلاء المسلمين .

ب : بما سيذكره المصنف في ص ٤٠٣ من حديث حجر المدري وفيه : أن في صدقة رسول الله ﷺ أن يأكل أهلها منها بالمعروف غير المنكر .

ج : وقف الزبير وكان ينتفع بوقفه ، وكذلك أنس فقد وقف داره بالمدينة وكان إذا قدمها نزلها .

٣ - ولأن في الوقف على النفس ترغيباً في فعل الخير وإعانة عليه ، والله أعلم .

ينفذ^(١) حكمه ظاهراً ، وأن فيه في الباطن الخلاف .

وفي فتاوى أبي عمرو بن الصلاح فيما إذا حكم به حنفي وأنفذه شافعي :
للوأقف نقضه إذا لم يكن ذلك الصحيح في مذهب أبي حنيفة ، وإلا جاز له نقضه في
الباطن فقط^(٢) بخلاف صلاته بالمسجد وحده حياته ؛ لعدم القرينة والفائدة فيه ؛ ذكره
ابن شهاب^(٣) وغيره . انتهى^(٤) .

ويؤخذ من قوله : فظاهر كلامهم : ينفذ حكمه ظاهراً بعد تقديمه عدم صحته
جواز القضاء بالمرجوح من الخلاف .

[ويوضح ذلك ما نقله عن ابن الصلاح]^(٥) ، والله أعلم^(٦) .

(١) كلمة (ينفذ) ، لم يتضح رسمها في ب ، وفي ف (ينفذ) .

(٢) انظر فتاوى ابن الصلاح ، كتاب الوقف ص ١٩١ .

(٣) هو : أبو علي ابن شهاب العكبري ، قال ابن رجب في ترجمته متأخر . . . ما وقعت له
على ترجمة ، ومن الناس من يظنه الحسن بن شهاب الكاتب الفقيه صاحب ابن بطة ، وهو
خطأ عظيم . من مصنفاته : عيون المسائل .
انظر ترجمته في : الذيل على الطبقات ١/ ١٧٢ ، والإنصاف ١/ ١٤ .

(٤) انظر : الفروع ٤/ ٥٨٥ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ب ، ز .

وانظر : فتاوى ابن الصلاح ص ١٩١ .

(٦) انظر : مطالب أولي النهى ٤/ ٢٨٥ .

اشتراط الواقف
الإنفاق من غلة
الوقف على
نفسه مدة حياته
ف ٢٣٢ ب

(وإن وقف) إنسان شيئاً (على غيره واستثنى غلته أو بعضها له) أي :
للواقف ، أو استثنى (أو) بعضها (لولده) أي : لولد الواقف ، (أو) استثنى^(١)
(الأكل) منه ، (أو) استثنى (الانتفاع) لنفسه ، أو (لأهله ، أو) اشترط أنه / (يطعم
صديقه) منه (مدة حياته أو مدة معينة صح) الوقف والشرط في جميع^(٢) قال
الأثرم : قيل لأبي عبدالله : يشترط^(٣) في الوقف أني أنفق على نفسي ، وأهلي منه
قال : نعم ، واحتج^(٤) ، قال : سمعت ابن عيينة^(٥) عن ابن طاووس^(٦) ، عن حجر

(١) في ب (استثنى) .

(٢) قال في الإنصاف ١٨/٧ : (هذا المذهب ، ونص عليه ، وعليه جمهور الأصحاب وهو
من مفردات المذهب) .

وقد جزم به صاحب المغني ٨/١٩١ ، والهداية ١/٢٠٨ ، والشرح الكبير ٣/٣٩٦ ،
والمحرر ١/٣٦٩ .

(٣) في ز (تشرط) .

(٤) في ف (واحتج بأنه) ، والمقصود بذلك : أن الإمام أحمد احتج على كلامه بالحديث
الذي رواه حجر المدري .

(٥) في ب (عينه) .

وهو : سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي مولاهم ، أبو محمد الكوفي ، ولد سنة
(١٠٧هـ) ، وسكن مكة وهو محدث الحرم ، وسمع من عمرو بن دينار ، والزهرى
وسواهما ، وحدّث عنه الأعمش وابن جريج وشعبة ، والشافعي ، وأحمد ، وغيرهم ،
كان إماماً حجة حافظاً واسع العلم كبير القدر ، مات سنة (١٨١هـ) .
انظر ترجمته في : الجرح والتعديل ١/٣٢ ، وتاريخ بغداد ٩/١٧٤ ، وسير أعلام النبلاء
٨/٤٥٤ ، والتهذيب ٤/١١٧ .

=

المدرى^(١) (أن في صدقة رسول الله ﷺ أن يأكل أهله منها بالمعروف غير المنكر)^(٢) ، وبذلك قال ابن أبي ليلى ، وابن شبرمة^(٣) ، وأبو يوسف^(٤) ، والزييري^(٥) ، وابن

= (٦) هو : عبدالله بن طاووس بن كيسان اليماني ، أبو محمد ، الإمام المحدث ، الثقة ، سمع من أبيه وأكثر عنه ، ومن عكرمة ، وعمرو بن شعيب ، ولم يأخذ عن أحد من الصحابة . حدث عنه ابن جريح ، ومعمّر ، والثوري ، وغيرهم ، مات سنة (١٣٢هـ) . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٦/ ١٠٣ ، والتغريب ص ٣٠٨ ، ووفيات الأعيان ٥١١/٢ .

(١) حجر بن قيس الهمداني المدرى الحجوري ، ثقة ، روى عن زيد بن ثابت ، وروى عنه طاووس بن كيسان ، وكان من خيار التابعين ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر ترجمته : في طبقات ابن سعد ٦/ ٦٥ ، وتقريب التهذيب ص ١٥٤ ، وتهذيب التهذيب ٢/ ٢١٥ .

(٢) الحديث رواه الأثرم في سننه ، ومن طريقه الخلال في كتاب الوقوف ١/ ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، وقد رواه من طريق سفيان بن عيينة به ، مثله ابن أبي شيبة في مصنفه ، في باب من كان يرى أن يوقف الدار والمسكن ٦/ ٢٥٣ ، ١٦٧/ ١٤ ، والخصاف في كتابه (أحكام الأوقاف) ص ٣ . والزيلعي في نصب الراية ٣/ ٤٧٩ .

(٣) انظر قول ابن أبي ليلى ، وابن شبرمة في : المغني ٨/ ١٩١ .

(٤) انظر قول أبي يوسف في : مختصر اختلاف العلماء ٤/ ١٦٣ ، وحاشية ابن عابدين ٤/ ٤١١ .

(٥) هو : الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبدالله بن عاصم بن المنذر بن حواري رسول ﷺ الزبير بن العوام ، وهو الإمام ، العلامة ، شيخ الشافعية في زمانه ، وكان من الثقات الأعلام . توفي سنة (٣١٧هـ) .

سريج^(١) .

ولنا أيضاً أن عمر رضي الله تعالى عنه لما وقف قال : (لا جناح على من وليها أن يأكل منها / بالمعروف^(٢) أو يطعم صديقاً غير متمول فيه)^(٣) ، وكان الوقف في يده ز ٢٠٠ ب إلى أن مات ؛ ولأنه إذا وقف وقفاً عاماً كالمساجد والسقايات^(٤) والرباطات^(٥) والمقابر كان له الانتفاع بذلك ، وكذلك ها هنا^(٦) .

وسواء في ذلك إطلاق ما يؤكل سنة ، وتقديره فإن عمر لم يقدر ما يأكل الولي ويطعم منه إلا بقوله : (بالمعروف) .

= انظر ترجمته في : طبقات الشافعية ٢/ ٢٩٥ ، ووفيات الأعيان ٢/ ٣١٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٧ .

وانظر قوله في : المذهب للشيرازي ٣/ ٦٧٥ ، وروضة الطالبين ٥/ ٣١٨ .

(١) في ف (ابن شريج) .

وانظر قوله في : روضة الطالبين ٥/ ٣١٨ .

(٢) ساقطة من ب ، ز .

(٣) سبق تخريجه في ص ٣٤٤ .

(٤) السقايات : قال في المصباح المنير ١/ ٢٨٠ : هي الموضع يتخذ لسقي الناس .

(٥) الرباطات : جمع رباط وهي الدار التي تبني للفقراء .

وانظر : المصباح المنير ١/ ٢١٥ .

(٦) ابتداء من قول الشارح : (قال الأثرم : قيل لأبي عبد الله) . . إلى قوله : (وكذلك ها هنا) موجود في المغني (٨/ ١٩١ ، ١٩٢) ، بتصرف يسير ولم ينبه الشارح على ذلك .

وفي حديث «صدقة رسول الله ﷺ أنه شرط أن يأكل أهله منها بالمعروف غير المنكر» ، وإن وليها أحد من أهله كان له ذلك ؛ لأن حفصة بنت عمر كانت تلي صدقته ^(١) بعد موته ، ثم وليها بعدها عبدالله بن عمر ^(٢) .

(فلومات) من استثنى نفع ما وقفه مدة معينة (في أثنائها فلورثته) ، كما لو باع داراً واشترط أن يسكنها سنة فمات في أثنائها ^(٣) .

(وتصح إجارته) أي : إجارة المدة المستثنى نفعها من الموقوف عليه وغيره ، قاله في الإنصاف ^(٤) ، وقيل : لا يصح الشرط . وقيل : ولا الوقف ^(٥) .

(١) أي : صدقة والدها عمر بن الخطاب رضي الله عنهما .

(٢) وهذا الأثر : أخرجه البيهقي في سننه ، في كتاب الوقف ١٦١ / ٦ ، ولفظه : ثم أوصى (يعني عمر) به إلى حفصة بنت عمر رضي الله عنهما ، ثم إلى الأكابر من آل عمر . وصححه الألباني في إرواء الغليل ٣٠ / ٦ ، وقال : إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين .

(٣) قال في الإنصاف ١٩ / ٧ : وهذا على المذهب ، وانظر : المغني ١٩٢ / ٨ .

(٤) الإنصاف ١٩ / ٧ .

(٥) ومن قال بذلك الشافعي كما في : المجموع شرح المذهب ٢٢٦ / ١٤ ، ومحمد بن الحسن كما في : حاشية ابن عايد ٣٨٤ / ٤ . واستدل المانعون بما يلي :

١ - قوله ﷺ : في حديث عمر بن الخطاب المتقدم (سبل الثمرة) فقالوا : تسيلها تملكها فلا يجوز له شيء منها بعد أن يملكها غيره .

٢ - أن الوقف إزالة ملك فلم يجز اشتراط نفعه لنفسه كالبيع والهبة ، وكما لو أعتق عبداً بشرط أن يخدمه .

=

(ومن وقف على الفقراء فافتقر تناول منه) ، قال في الإنصاف : على الصحيح من المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب ، ونص عليه في رواية المروزي ، قال في التلخيص : هذا ظاهر كلام أصحابنا .

قال الحارثي : هذا الصحيح ^(١) ، قال في الفروع والرعاية : شمله في الأصح ^(٢) .

قال في القواعد الأصولية والفقهية : يدخل على الأصح من المذهب ^(٣) . انتهى ^(٤) .

والمراد ^(٥) بقوله : تناول منه : جواز التناول منه لا تعيينه ، ووجه ذلك وجود

= انظر : المغني ٨ / ١٩١ ، والمجموع شرح المذهب ١٤ / ٢٢٦ .
والراجع - والله أعلم - : القول بالجواز . وذلك لقوة دليل هذا القول ؛ ولأن فيه اتباع النصوص والآثار الواردة ، ولا مجال لمخالفتها ؛ ولأن المقصود من الوقف تحصيل القرية وهي حاصلة بالصرف إلى نفسه ، والواقف حين يخرج الوقف لله يجعل نفسه أحق المستحقين للمنفعة مدة حياته ، وليس في ذلك ضرر عائد على أحد ، فصح الوقف . والله أعلم .

(١) انظر : الإنصاف ٧ / ١٩ .

(٢) انظر : الفروع ٤ / ٦٠٦ .

(٣) انظر : القواعد الأصولية لابن اللحام ص ٢٧٠ .

(٤) الإنصاف ٧ / ١٩ .

(٥) في ف (والمزاد)

الوصف الذي هو الفقر فيه ^(١) .

وقيل : لا يباح [له ذلك] ، ^(٢) وهو احتمال في التلخيص ^(٣) . وقيل : إن قلنا بصحة الوقف على النفس أبيع له الأخذ منه ، وإلا فلا ؛ لأنه لا يتناول بالخصوص فلا يتناول بالعموم بطريق الأولى ^(٤) .

(ولو وقف إنسان مسجداً أو مقبرة أو بئراً أو مدرسة للفقهاء أو بعضهم)

أي : نوع منهم كعلی الخنابلة أو الشافعية ، (أو رباطاً للصوفية مما يعم ، فهو) أي : الواقف لذلك (كغيره) في الانتفاع به ^(٥) ؛ لما روي أن عثمان [ابن عفان] ^(٦) رضي الله تعالى عنه سبل بئر رومة ، وكان دلوه فيها كدلاء المسلمين ^(٧) .

(١) انظر : مطالب أولي النهى ٢٨٧ / ٤ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ز .

(٣) انظر : الإنصاف ١٩ / ٧ .

(٤) انظر : المرجع السابق .

(٥) انظر : الإنصاف ٢٠ / ٧ ، وكشاف القناع ٢٤٨ / ٤ .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ف .

(٧) هذا الأثر أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٧٥ / ١ ، في قصة الدار لما حوصر عثمان رضي الله عنه ، وأخرجه البخاري تعليقاً في كتاب الشرب ، باب من رأى صدقة الماء وهبته برقم (٢٣٥١) من فتح الباري ٢٩ / ٥ ، وفي الوصايا ، باب إذا وقف أرضاً أو بئراً واشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين برقم (٢٨٧٨) من فتح الباري ٤٠٦ / ٥ ، والترمذي في المناقب ٢٨٨ / ٥ برقم (٣٧٨٣) ، والنسائي في الأحباس ، باب وقف المشاع ٢٣٣ / ٦ .

قال الحارثي : له ذلك من غير خلاف . انتهى^(١) .

(الشرط الثالث) / من شروط صحة الوقف (كونه على معين)^(٢) من جهة ب ١٩٣
أو شخص (يملك) ملكاً (ثابتاً) كعلي زيد ، أو كعلي المسجد الأقصى .

أما كون الوقف لا يصح على غير معين ، فلأنه تمليك ، وهو لا يصح لمجهول كالهبة^(٣) .

وأما كونه لا يصح على من لا يملك ملكاً ثابتاً ، فلأن الوقف يقتضي تحبيس الأصل تحبيساً لا تجوز إزالته ، ومن ملكه غير ثابت تجوز إزالته^(٤) .

ثم لما كان للتعيين محترزات وهما الجهل والإبهام^(٥) أخذ في تبينهما^(٦) بقوله ،
(فلا يصح) أي : الوقف (على) شيء (مجهول ، كرجل) ؛ لصدقه على كل رجل ،
(ومسجد) ؛ لصدقه على كل^(٧) مسجد^(٨) .

(١) انظر : الإنصاف ٢٠ / ٧ .

(٢) انظر : المقنع ٣١٢ / ٢ ، والشرح الكبير ٣٩٨ / ٣ ، والمبدع ٣٢٢ / ٥ .

(٣) انظر : المبدع ٣٣٢ / ٥ .

(٤) انظر : المغني ٢٣٦ / ٨ ، وكشاف القناع ٢٤٩ / ٤ ، ومطالب أولي النهى ٢٨٩ / ٤ .

(٥) في ب (الإبهام) .

(٦) لم يتضح رسمها في ب ، ز .

(٧) ساقطة من ف .

(٨) انظر : المقنع ٣١٣ / ٢ ، والشرح الكبير ٣٩٨ / ٣ .

قال في الإنصاف : وعن كون الوقف لا يصح على رجل ومسجد بلا نزاع انتهى^(١) . ووجهه : ما تقدم^(٢)

(أو) على (مبهم^(٣) كـ) قوله : وقفت داري على (أحد هذين) الرجلين ، أو على أحد ابني هذين ، أو على أحد هذين المسجدين ، أو على أحد هاتين القبيلتين ؛ لتردده ، كما لو قال / : بعثك أحد هذين الثوبين ، أو وهبتك أحدهما .

وقيل يصح^(٤) مطلقاً ، وهو احتمال في الرعاية^(٥) .

وقيل : يصح إن قلنا : إن الوقف لا يفتقر إلى قبول ، وهو مخرج من القول بالصحة في وقفت أحد هذين الدارين ، وعلى القول بالصحة في المبهم يخرج بالقرعة^(٦) .

وقوله : (أولا يملك) محترز قوله : يملك ، فلا يصح على حيوان لا يملك

(١) الإنصاف ٢٠ / ٧ .

(٢) من أنه لا بد من تعيين هذا المسجد وهذا الرجل وهكذا .

(٣) قال في الإنصاف ٢٠ / ٧ : (وكذا لا يصح لو كان مبهماً ، كأحد هذين الرجلين ، على الصحيح من المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب) .

وانظر : المبدع ٣٢٢ / ٥ .

(٤) في ز (لا يصح) .

(٥) انظر : الإنصاف ٢٠ / ٧ .

(٦) انظر : المبدع ٣٢٢ / ٥ ، والإنصاف ٢٠ / ٧ .

(كقن^(١) وأم ولد ومك) بفتح اللام : أحد الملائكة ، (وبهيمة) .

قال أحمد فيمن وقف على مملكه : لا يصح الوقف حتى يعتقهم ؛ وذلك لأن الوقف تمليك ، فلا يصح على من لا يملك^(٢) .

فإن قيل : فقد جوزتم الوقف على المساجد والسقايات وأشباهاها ، وهي لا تملك . قلنا : الوقف هناك على المسلمين إلا أنه عين في نفع خاص لهم .

فإن قيل : فينبغي أن يصح الوقف على الكنائس ويكون الوقف على أهل الذمة .

قلنا : الجهة التي عين صرف الوقف فيها ليست نفعاً ، بل هي معصية محرمة يزدادون بها عقاباً وإثماً بخلاف المساجد^(٣) .

وقيل : يصح الوقف على القن على القول بأنه يملك^(٤) ، وفي ذلك روايتان .

قال في القواعد الفقهية : الأكثرون على أنه لا يصح الوقف على العبد على الروايتين ؛ لضعف ملكه . انتهى^(٥) .

(١) قال في الإنصاف ٢٠/٧ : على الصحيح من المذهب مطلقاً ، نص عليه .

(٢) انظر : المغني ٢٣٥/٨ ، والشرح الكبير ٣/٣٩٨ ، والمبدع ٥/٣٢٢ ، والإنصاف ٢٠/٧ .

(٣) انظر : المغني ٢٣٦/٨ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢٠/٧ ، وهو ظاهر كلام الموفق في المغني ٢٣٦/٨ حيث اشترط بعد الصحة ، عدم الملك .

(٥) القواعد الفقهية لابن رجب ص ٣٩٠ ، ٣٩١ .

وقيل : يصح ^(١) عليه سواء قلنا : يملك أو لا ، ويكون لسيدته ، واختاره الحارثي ، قاله في الإنصاف ^(٢) .

الوقف على أم
الولد

وأما أم الولد فالصحيح أنها كالقن كما هو مجزوم به في المتن ^(٣) .

قال في الإنصاف : لا يصح الوقف على أم الولد على الصحيح من المذهب ، وعليه ^(٤) الأصحاب .

ز ٢٠١

واختار الحارثي الصحة ^(٥) /

وقال الشيخ تقي الدين : يصح الوقف على أم ولده بعد موته ، وإن وقف على غيرها على أن ينفق عليها مدة حياته ، أو يكون الربيع ^(٦) لها مدة حياته صح ، فإن استثناء المنفعة لأم ولده كاستثنائها لنفسه ، وإن وقف عليها مطلقاً فينبغي أن يقال : إن صححنا الوقف على النفس صح ؛ لأن ملك أم ولده أكثر ما يكون بمنزلة ملكه ، وإن

(١) ساقطة من ز .

(٢) انظر : الإنصاف ٢١ / ٧ .

(٣) منتهى الإرادات ٥ / ٢ .

وانظر : المغني ٢٣٥ / ٨ ، والشرح الكبير ٣٩٨ / ٣ .

(٤) في ب ، ز (على) .

(٥) انظر : الإنصاف ٢١ / ٧ .

(٦) في ب (الربيع) والربيع : هو الزيادة والنماء ، وهو فضل كل شيء على أصله ، وربيع الوقف هو ما زاد وفضل منه .

انظر : القاموس المحيط ص ٩٣٥ ، مادة (ربيع) .

لم نصححه^(١) فيتوجه أن يقال : هو كالوقوف على العبد القن ، ويتوجه الفرق بأن أم الولد^(٢) لا تملك بحال ، وفيه نظر ، وقد تُخَرَّج^(٣) على ملك العبد بالتمليك ، فإن هذا نوع تمليك لأم ولده ، بخلاف العبد القن ، فإنه قد يخرج عن ملكه فيكون ملكاً لعبد الغير .

وإذا مات السيد فقد تُخَرَّج هذه المسألة على مسألة تفريق الصفقة^(٤) ؛ لأن

(١) في ب (تصححه) .

(٢) في ب ، ز ، ف (ولد) .

(٣) في ب ، ز (يخرج) .

والتخريج في اللغة : مصدر للفعل المصحف : خرّج ، ومادة (خرج) في اللغة تدل على النفاذ عن الشيء ، يقال : أخرج الشيء واستخرجه بمعنى : استنبطه . وفي اصطلاح الفقهاء : استنباط الأحكام من فروع الأئمة المنسوبة إليهم ، سواء كانت من أقوالهم أو أفعالهم أو تقريراتهم .

وقيل هو : نقل الحكم من مسألة إلى ما يشبهها والتسوية بينهما فيه . انظر : مقاييس اللغة ١٧٥/٢ ، والمسودة لآل تيمية ص ٥٣٣ ، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين ص ١٨٦ ، وشرح الكوكب المنير ٤٧٧/٣ .

(٤) قال في المغني ٣٣٥/٦ : تفريق الصفقة معناه : أن يبيع ما يجوز بيعه ، وما لا يجوز ، صفقة واحدة ، بثمن واحد .

وقد ذكر الفقهاء أن لها ثلاث صور :

١- أن يبيع معلوماً ومجهولاً ، وهذا باطل .

٢- أن يبيع مشاعاً بينه وبين غيره كعبد ، أو ما ينقسم عليه الثمن بالأجزاء كقفيزين متساويين ، فهنا يصح في نصيبه بقسطه ، ولمشتر أرش إن لم يكن عالماً ، وأمسك فيما ينقص بالتفريق .

الوقف على أم الولد يعم حال رِقِّها ^(١) وعتقها ، فإذا لم يصح في أحد ^(٢) الحالين خرج في الحال الأخرى وجهان ، وإن قلنا : إن الوقف المنقطع ابتداءً يصح ، فيجب أن يقال ذلك هنا ^(٣) .

وإن قلنا : لا ^(٤) يصح فهذا كذلك . انتهى ^(٥) .

وأما البهيمة فلا قائل بأنها تملك ، فهي كالميت في عدم صحة الوقف عليها ، قال في الإنصاف : وهو المذهب وعليه الأصحاب ^(٦) ، واختار الحارثي الصحة ، وقال : وهو الأظهر عندي كما في الوقف على القنطرة والسقاية ، وينفق عليها . انتهى ^(٧) .

(و) كذلك الوقف على (حمل أصالة) ، كوقفت داري على ما في بطن هذه

الوقف على
الحمل

= ٣- أن يبيع عبده وعبد غيره بغير إذنه ، أو عبداً وحرّاً ، أو خلاً وخمراً صفقة واحدة ، فيصح في عبده ، وفي الخل بقسطه ، ولمشتر الخيار .
وانظر : المغني ٦/ ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، والشرح الكبير ٣/ ٤١ ، والمبدع ٤/ ٣٨ ، ٣٩ ، والإنصاف ٤/ ٣٢٢ .

(١) في ف (زقها) .

(٢) في ب ، ز ، ف (احدى) .

(٣) ساقطة من ب ، ز ، ف .

(٤) ساقطة من ب ، ز ، ف .

(٥) كلام شيخ الإسلام كما في الاختيارات الفقهية ص ١٧٢ .

(٦) انظر : الإنصاف ٧/ ٢٣ .

(٧) انظر : المرجع السابق .

المرأة ، فإنه لا يصح الوقف ^(١) .

قال في الفروع : بناء على أنه تمليك إذن / وأنه لا يملك ، وفيهما نزاع . ب ١٩٣ ب

وصححه ابن عقيل والحارثي لحمل ، وفاقاً للمالك ^(٢) ، كوصية له وفاقاً . انتهى ^(٣) .

وكذا الوقف على المعدوم ، (كعلى من سيولد لي أو) على من سيولد (لفلان) ، فإنه لا يصح ، قال في الإنصاف : على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وجزم به القاضي في خلافه وغيره ^(٤) ، وقدمه في الفروع ^(٥)

(١) انظر : المغني ٢٣٥ / ٨ ، والشرح الكبير ٣٩٨ / ٣ .

(٢) وذلك بناء على أصل المالكية في صحة الوقف المؤقت .

وانظر : مواهب الجليل ٢٢ / ٦ ، وشرح منح الجليل ٣٨ / ٤ .

وهو اختيار شيخ الإسلام كما في الاختيارات ص ١٧٨ .

(٣) الفروع ٥٨٤ / ٤ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢٣ / ٧ . .

(٥) انظر : الفروع ٥٨٥ / ٤ .

وغيره ، وصححه المصنف في المغني وغيره ، و^(١) ذكره المصنف في مسألة الوصية لمن تحمل هذه المرأة^(٢) وقال المجد : ظاهر كلام أحمد صحته^(٣) ، ورده ابن رجب^(٤) . انتهى^(٥) .

وعلم^(٦) من قوله : وحمل أصالة أن للحمل صورتين .

إحدهما / : أن يوقف عليه بطريق الأصالة ، وتقدمت الإشارة إلى ذلك^(٧) . ف ٢٣٣ ب

والأخرى : أن يوقف عليه بطريق التبعية وإلى ذلك أشير بقوله^(٨) : (بل تبعاً^(٩)) ،

(١) الواو ساقطة من ب ، ز ، ف .

(٢) حيث قال في المغني ٤٥٨ / ٨ : فإن قيل : فلو وقف على من يحدث من ولده أو ولد فلان صح ، فالوصية أولى ؛ لأنها تصح بالمعدوم والمجهول ، بخلاف الوقف . قلنا : الوصية أجريت مُجَرَّئِ الميراث ولا يحصل الميراث إلا للموجود ، فكذا الوصية ، والوقف يُراد للدوام فمن ضرورته إثباته للمعدوم . ا- هـ .

(٣) انظر : المحرر ١ / ٣٦٩ .

(٤) قال ابن رجب في القواعد ص ١٨٣ : (والمنصوص عن أحمد أنه لا يستحق حتى يُوضع) .

(٥) الإنصاف ٧ / ٢٣ .

(٦) في ف (وعمل من وعلم) .

(٧) كما في المسألة السابقة ، حيث تبين أن المذهب أنه لا يصح ذلك .

(٨) في ب ، ز ، (بقولي) .

(٩) في ف (تبعه) .

(ك) قول الواقف : وقفت هذه الدار (على أولادي أو على أولاد فلان وفيهم) ، أي : في أولاده أو في أولاد فلان (حمل) ، فإن الوقف يشملها ، (فيستحق) هذا (بوضع^(١)) ، وكل حمل من أهل وقف^(٢) من ثمر وزرع ما يستحقه مشتر (لشجر وأرض من ثمر وزرع^(٣)) .

قال ابن رجب : قاعدة^(٤) تمليك المعدوم والإباحة له نوعان :

أحدهما : أن يكون بطريق الأصالة ، فالمشهور أنه لا يصح .

والثاني : أن يكون بطريق التبعية فيصح في الوقف والإجازة^(٥) ، وهذا إذا صرح بدخول المعدوم ، فأما إن لم يصرح ، وكان المحل لا يستلزم المعدوم ففي دخوله خلاف ، وكذا لو انتقل الوقف إلى قوم فحدث من يشاركهم ، ويتخرج على هذه القاعدة مسائل ، ثم قال : ومنها الوقف على ولده وولد ولده أبداً ، أو ومن يولد له ،

(١) أي أنه لا يشاركهم في الوقف قبل ولادته ، وإنما يستحق بعد وضعه .

وقال في الإنصاف ٢٢/٧ : على الصحيح من المذهب ، ونص عليه .

وانظر : المبدع ٣٢٢/٥ .

(٢) قال في مطالب أولي النهى ٢٩٠/٤ : أي : يتجدد حق الحمل بوضعه ، من ثمر وزرع... إلخ .

(٣) قال في المبدع ٣٢٣/٥ : نص عليه ، وانظر : مطالب أولي النهى ٢٩٠/٤ .

(٤) وذلك في القاعدة السابعة بعد المائة من كتاب القواعد ص ٢٣٨ .

(٥) في ز ، ف (الإجازة) .

فيصح بغير إشكال ، نص عليه ^(١) . ومنها لو وقف على ولده ، وله أولاد موجودون ، ثم حدث له ولد آخر ، ففي دخوله روايتان ، وظاهر كلام أحمد دخوله في المولود قبل تأبير ^(٢) النخل ^(٣) ، وقد سبق ^(٤) ، وهو قول ابن أبي موسى أيضاً ، وظاهر كلام القاضي وابن عقيل ، وأفتى به ابن ^(٥) الزاغوني ^(٦) . انتهى ^(٧) .

لكن قوله : وظاهر كلام أحمد إلى آخره مرجوح ، والمنصوص أنه يستحق من الزرع والثمر ما يستحقه مشتر ، كما في المتن ^(٨) .

قال في الإنصاف : تجدد حق الحمل بوضعه ، من ثمر وزرع كمشتر ، نقله المروذي ^(٩) ، وجزم به في المغني ^(١٠) ، والشرح ^(١١) ، والحاارثي ، وقال : ذكره

(١) أي : الإمام أحمد ، كما في المبدع ٢٢٣ / ٥ ، والإنصاف ٢٢ / ٧ .

(٢) قال في المطلع ص ٢٤٣ : أبر النخل يؤبره تأبيراً إذا لقَّحه . وأصل الإبار التلقيح ، وهو وضع طلع الفحال في الأنثى من النخل . وانظر : المصباح المنير ١ / ١ .

(٣) في ب (بالنخل) .

(٤) في كتاب البيع ، باب بيع الأصول والثمار ٢٤٧ / ٤ ، بتحقيق د/ عبد الملك بن دهيش .

(٥) ساقطة من ف .

(٦) انظر أقوال هؤلاء في : الإنصاف ٢٢ / ٧ ، ٢٣ .

(٧) كلام ابن رجب كما في القواعد ص ٢٣٩ .

(٨) منتهى الإرادات ٦ / ٢ .

(٩) كما في المغني ١٩٥ / ٨ ، والإنصاف ٨٣ / ٧ .

(١٠) انظر : المغني ١٩٥ / ٨ .

الأصحاب في الأولاد^(١) ، وقدمه في الفروع^(٢) .

ونقل جعفر^(٣) يستحق من زرع قبل بلوغه الحصاد ، ومن نخل لم يؤبر ، فإن بلغ الزرع الحصاد أو أبر النخل لم يستحق منه شيئاً^(٤) ، وقطع به في المبهج^(٥) ، والقواعد^(٦) ، وقال^(٧) : وكذلك الأصحاب صرحوا بالفرق بين المؤبر وغيره^(٨) هنا ، منهم ابن أبي موسى^(٩) ، والقاضي ، وأصحابه ، معلنين بتبعية غير المؤبر في العقد ، فكذا في الاستحقاق^(١٠) .

وقال في المستوعب : يستحق قبل حصاده^(١١) .

= (١١) انظر : الشرح الكبير ٤٠٦/٣ .

(١) انظر : الإنصاف ٨٣/٧ .

(٢) انظر : الفروع ٦٠٨/٤ .

(٣) في ب (يعني) .

(٤) انظر قول الإمام جعفر في : الفروع ٦٠٨/٤ ، والإنصاف ٨٣/٧ .

(٥) انظر : الفروع ٦٠٨/٤ .

(٦) انظر : القواعد لابن رجب ص ٢٣٩ .

(٧) أي : في الإنصاف ٨٣/٧ .

(٨) في ب (هن) .

(٩) انظر : الإرشاد ص ٢٣٩ .

(١٠) انظر : الإنصاف ٨٣/٧ .

(١١) انظر : المستوعب ١٣٠٢/٤ .

وقال الشيخ تقي^(١) الدين : الثمرة للموجود^(٢) عند التأبير أو بُدُوّ الصلاح .
انتهى^(٣) .

ز ٢٠١ ب (وكذا) أي : وكالحمل في تجدد الاستحقاق (من) أي إنسان (قدم إلى) /
ثغر^(٤) (موقوف عليه فيه) ، أي : في ذلك المكان (أو خرج منه إلى مثله^(٥)) ، إلا
أن يشترط لكل زمن قدر معين فيكون له بقسطه^(٦) .

قال في الفروع : ويشبه الحمل إن قدم إلى ثغر موقوف عليه أو خرج منه إلى بلد
موقوف عليه فيه ، نقله يعقوب . وقياسه : من نزل في مدرسة ونحوها^(٧) . وقال
ابن عبد القوي : ولقائل أن يقول : ليس كذلك ؛ لأن واقف المدرسة ونحوها جعل
ريع الوقف في^(٨) السنة [كالجعل على اشتغال من هو في المدرسة عاماً ، فينبغي أن

(١) لم يتضح رسمها في ب .

(٢) في ب (للموجودة) .

(٣) الاختيارات لشيخ الإسلام ص ١٧٨ .

(٤) قال في المصباح المنير ٨١ / ١ : الثغر من البلاد الموضع الذي يخاف منه هجوم العدو ، فهو
كالثلثة في الحائط يخاف هجوم السارق منها ، والجمع ثغور . ا . هـ .

(٥) فيستحق من ثمر وزرع ما يستحقه مشتر لما تقدم ، قياساً للاستحقاق على عقد البيع .
وانظر : مطالب أولي النهى ٢٩١ / ٤ .

(٦) انظر : الإنصاف ٨٤ / ٧ ، ومطالب أولي النهى ٢٩١ / ٤ .

(٧) في ب ، ف (ونحوه) .
وانظر : الفروع ٦٠٨ / ٤ .

(٨) في ز (من) .

يستحق بقدر عمله من ^(١) السنة [^(٢) من ربيع الوقف في السنة ، لئلا يفضي إلى أن يحضر الإنسان شهراً مثلاً فيأخذ مُغَلَّ ^(٣) جميع الوقف ، ويحضر غيره باقي السنة بعد ظهور الثمرة ، فلا يستحق شيئاً ، وهذا يأباه مقتضى الوقوف ومقاصدها . انتهى ^(٤) .

قال الشيخ تقي الدين : يستحق بحصته من مغله ^(٥) ، وقال : من جعله كالولد فقد أخطأ . انتهى ^(٦) .

وقوله : (أو يملك لا ثابتاً) هو محترز قوله : يملك ثابتاً ، فإن من ملكه غير ثابت / (كمكاتب) لا يصح الوقف ^(٧) عليه .

ب ١٩٤

قال في المغني : ولا يصح الوقف على المكاتب وإن كان يملك ؛ لأن ملكه غير المكاتب

(١) في ب ، ف (في) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ز .

(٣) في ز (فعل) .

والمُغَل : هو الذي يأخذ غلة الوقف .

والغلة : هي كل شيء يحصل من ريع الأرض ، أو أجرتها ونحو ذلك ، والجمع غلات وغلالات .

وانظر : المطلع ص ٢٨٧ ، والمصباح المنير ٢ / ٤٥٢ .

(٤) انظر : الإنصاف ٧ / ٨٤ .

(٥) في ز (فعلة) وفي ب (مغل) .

(٦) انظر : الاختيارات لشيخ الإسلام ص ١٧٩ .

(٧) في ف (الوقوف) .

مستقر^(١).

ف ١٢٣٤

وقيل : يصح ، اختاره / الحارثي^(٢) ، وقطع بالأول جماعة^(٣) .

وقال في الإنصاف : إنه الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب^(٤) .

الشرط (الرابع) من شروط صحة الوقف (أن يقف)ه (ناجزا) أي : غير (معلق^(٥)) أو مؤقت أو مشروط فيه الخيار أو نحوه^(٦) ، كأن يبيعه^(٧) أو يهبه ، أو يحوله عن جهته متى شاء ، وسيأتي الكلام على ذلك في المتن .

(فلا يصح تعليقه) على شرط في الحياة^(٨) ، سواء كان التعليق لابتدائه كقوله : إذا قدم زيد ، أو ولد لي ولد ، أو جاء رمضان ، فداري وقف على كذا ، أو كان التعليق لانتهائه كقوله : داري وقف على كذا إلى أن يحضر زيد ، أو يولد لي

(١) انظر : المغني ٨ / ٢٣٦ .

(٢) انظر : الإنصاف ٧ / ٢٢ .

(٣) ومنهم الموفق في المغني ٨ / ٢٣٦ ، وصاحب الشرح الكبير ٣ / ٣٩٨ ، والسامري في المستوعب ٤ / ١٩٩٣ .

(٤) انظر : الإنصاف ٧ / ٢١ .

(٥) في ب ، ز (متعلق) .

(٦) انظر : الشرح الكبير ٣ / ٣٩٨ ، والمبدع ٥ / ٣٢٣ ، والإنصاف ٧ / ٢٣ .

(٧) في ب (بيعه) .

(٨) قال في الإنصاف ٧ / ٢٣ : هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب .

ولد، أو نحو ذلك ؛ لأنه نقل للملك فيما لم يكن على التغليب والسراية ، فلم يجر تعليقه بشرط في الحياة كالهبة ^(١) .

قال في الفروع : ولا يصح معلقاً بشرط ، وفيه وجه ^(٢) .

قال في الإنصاف بعد أن ذكر أن المذهب لا يصح تعليقه بشرط : وقيل : يصح ، واختاره الشيخ تقي الدين ^(٣) ، وصاحب الفائق ، والحرثي .

وقال : الصحة أظهر ونصره ^(٤) .

وقال ابن حمدان ^(٥) من عنده : إن قيل : الملك لله تعالى صح التعليق ، وإلا فلا . انتهى ^(٦) .

وقال في المغني في تعليق ابتداء الوقف على شرط في الحياة : إنه لا يجوز ^(٧) ، لا نعلم فيه خلافاً .

(١) انظر : المبدع ٣٢٣/٥ ، ومطالب أولي النهى ٢٩٢/٤ .

(٢) انظر : الفروع ٥٨٨/٤ .

(٣) انظر : الاختيارات الفقهية ص ١٧٦ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢٣/٧ .

(٥) صاحب الرعاية وقد تقدمت ترجمته .

(٦) الإنصاف ٢٣/٧ .

(٧) وذلك مثل أن يقول : إذا جاء رأس الشهر فداري وقف ، أو فرسي حبس ، ونحو ذلك .

وحكى في تعليق انتهائه على شرط وجهين^(١) (إلا) إن علق الواقف الوقف (بموته) بأن قال : هو وقف بعد موتي فإنه يصح^(٢) قال في الإنصاف : وهو المذهب^(٣) ، ووجه ذلك : أنه تبرع مشروط بالموت ، فصح كما لو قال : قفوا داري على جهة كذا بعد موتي^(٤) .

وقال أبو الخطاب في الهداية : لا يصح^(٥) .

قال في المغني : ولنا على صحة الوقف المعلق بالموت ما احتج به الإمام أحمد - رضي الله تعالى عنه - أن عمر وصى فكان في وصيته : (هذا ما أوصى به عبد الله عمر أمير المؤمنين إن حدث به حدث^(٦) ، أن ثُمناً^(٧) صدقة) وذكر بقية الخبر ، وقد

(١) وذلك مثل قوله : داري وقف سنة ، أو إلى أن يقدم الحاج .
قال في المغني : لم يصح الوقف هنا في أحد الوجهين ؛ لأنه ينافي مقتضى الوقف ، فإن مقتضاه التأييد ، وفي الوجه الآخر يصح ؛ لأنه متقطع الانتهاء .

(٢) انظر : المغني ٢١٦/٨ ، والشرح الكبير ٣٩٨/٣ .

(٣) الإنصاف ٢٣/٧ .

(٤) انظر : المغني ٢١٦/٨ .

(٥) الهداية ٢٠٩/١ .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) لم يتضح رسمه في ف .

ذكرناه في غير هذا الموضع ^(١)، ورواه أبو داود بنحو من هذا ^(٢)، وهذا نص في مسألتنا، ووقفه هذا كان بأمر النبي ﷺ؛ ولأنه اشتهر في الصحابة فلم يُنكر، فكان إجماعاً ^(٣).

ولأن هذا تبرع معلق بالموت فصح كالهبة والصدقة المعلقة.

أو نقول: صدقة مُعلّقة بالموت، فأشبهت غير الوقف، ويفارق هذا التعليق على شرط في الحياة بدليل الصدقة والهبة المعلقة وغيرهما؛ وذلك لأن هذا وصية، والوصية أوسع من التصرف في الحياة، بدليل جوازها بالمجهول والمعدوم، وللمجهول ^(٤) وللحمل ^(٥) وغير ذلك، وبهذا يتبين فساد قياس من قاس على هذا

(١) القائل: صاحب المغني ٢١٦/٨.

(٢) هذا الأثر ذكره صاحب المغني بهذا اللفظ ٢١٦/٨، وقد أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الوصايا، في باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف، برقم (٢٨٧٦)، وكذا البيهقي في سننه في الوقف، باب الصدقات المحرمات ١٦٠/٦.

بلفظ: (إن ثُمناً، وصرمة بن الأكوع، والعبد الذي فيه...) ورواه عبدالرزاق في مصنفه في باب وصية عمر بن الخطاب برقم (١٩٤١٦، ١٩٤١٧) ٣٧٦/١٠، والإمام أحمد في مسنده ١٢٥/٢، ورواه الدارقطني في سننه، في باب كيف يكتب الحبس، ١٩٢/٢، وعزاه الحافظ في الفتح ٤٠٢/٥ لعمر بن شبة مثل لفظ أبي داود، وصححه الألباني في الإرواء ٣٠/٦.

(٣) انظر المغني ٢١٦/٨.

(٤) في ب، ز (المجهول).

(٥) في ب، ف (الحمل).

الشرط بقية الشروط . انتهى^(١) .

وقيل : لا يصح .

والشمع^(٢) بمثلثة ومعجمة وميم مفتوحة بينهما قال في القاموس : وشمع^(٣) بالفتح : مال بالمدينة لعمر وقفه^(٤) .

(و) على المذهب (يلزم) الوقف (من حينه) ، أي : من حين قوله : هو وقف بعد موتي^(٥) .

قال ابن رجب في القاعدة الثانية والثمانين : وأما عقود غير التملكات المنجزة^(٦) فنوعان : أحدهما^(٧) : ما يؤول^(٨) إلى التملك ، فما كان منه لازماً لا^(٩) يستقل

(١) المغني ٢١٦/٨ .

(٢) في ب (الشمع) .

(٣) في ب (شمع) .

(٤) في ب (شمع) وانظر : القاموس المحيط مادة (شمع) ص ١٠٠٨ . وغريب الحديث لأبي عبيد ٢٢٢/١ ، ومراصد الاطلاع ٣٠٠/١ .

(٥) قال في الإنصاف ٢٤/٧ : والمنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله في المعلق على الموت هو اللزوم .

وانظر المغني ٢١٥/٨ .

(٦) في ب (المنجرة) .

(٧) في ف (أخذهما) .

(٨) في ف (يول) .

(٩) ساقطة من ز .

العائد أو من يقوم مقامه بإبطاله من غير سبب ، فإنه يتبع فيه النماء المنفصل من العين وغيرها ، ويندرج في ذلك صور ، ثم ذكر مسائل ثم قال : ومنها المعلق وقفها بالموت إن قلنا : هو لازم ، وهو ظاهر كلام أحمد من ^(١) رواية الميموني ^(٢) ، صارت كالمستولدة ، فينبغي أن يتبعها ولدها ، وإن قلنا : ليس بـ لازم ، وكلام أحمد في آخر رواية / الميموني يشعر به حيث قال : إن كان يتناول ^(٣) ، ويشبهه بالمدير ، يعني أنه يبيعه ، فهل يتبعها / الولد كالمدير ^(٤) أو لا يتبع ؛ لأن الوقف يغلب فيه شائبة ^(٥) التملك ، فهو كالموصى به و ^(٦) يحتمل وجهين . انتهى ^(٧) .

وعبارته في الإنصاف : قال الحارثي : كلام الأصحاب يقتضي أن الوقف المعلق

(١) في ب ، ز ، ف (في) .

(٢) هو : عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران أبو الحسن الرقي الميموني ، ولد سنة (١٨١ هـ) وكان جليل القدر ، وكان الإمام أحمد يكرمه ويجعله في منزلة لا يجعل فيها غيره ، وقد لازم الإمام أحمد أكثر من عشرين سنة ، وله عنه مسائل كثيرة ، توفي سنة (٢٧٤ هـ) . انظر ترجمته في : طبقات الخنابلة ١/ ٢١٢ ، والمنهج الأحمد ١/ ٢٤٩ ، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٦٠٣ ، والمقصد الأرشد ٢/ ١٤٢ . وانظر رواية الميموني في : الإنصاف ٧/ ٢٤ .

(٣) في ب ، ز (يتأول) .

(٤) في ب ، ز ، ف (كالمدير) .

(٥) لم يتضح رسمها في ب .

(٦) الواو ساقطة من ب ، ز ، ف .

(٧) القواعد لابن رجب ص ١٦٦ .

على الموت أو على شرط في الحياة لا يقع لازماً^(١) قبل وجود المعلق عليه؛ لأن ما هو معلق بالموت وصية^(٢)، والوصية في قولهم لا تلزم قبل الموت، والمعلق على شرط في الحياة في^(٣) / معناها، فيثبت فيه مثل حكمها في ذلك، .

ب ١٩٤ ب

قال^(٤) : والمنصوص عن أحمد في المعلق على الموت هو اللزوم، قال الميموني في كتابه^(٥) : سألت عن الرجل يوقف على أهل^(٦) بيته أو على المساكين بعده فاحتاج إليها^(٧)، أبيع على قصة المدبر^(٨)؟ فابتدأني أبو عبد الله بالكراهة لذلك، فقال :

(١) في ب، ز (لأن ما) .

(٢) في ب، ز (وصيته) .

(٣) ساقط من ب، ز .

(٤) أي : الحارثي كما في الإنصاف ٢٤/٧ .

(٥) قال عنه صاحب المقصد الأرشد ١٤٢/٢ : (وهذا الكتاب في جزئين كبيرين جمع فيه مسائل عن الإمام أحمد رحمه الله) . ولم أقف عليه .

(٦) في ب (أهله) .

(٧) ساقطة من ز .

(٨) تقدم تعريف المدبر ص ٢٥١ .

والإشارة هنا إلى قصة المدبر الذي باعه رسول الله ﷺ وهي قصة مشهورة في كتب الحديث؛ فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده ٣/٣٦٩ عن جابر رضي الله عنه قال : أعتق أبو مذكور غلاماً له يقال له : يعقوب القبطي، عن دبر، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : =

الوقوف إنما كانت من أصحاب النبي ﷺ على أن لا يبيعوا ولا يهبوا . قلت : فمن شبهه وتناول المدبر عليه ، والمدبر قد يأتي عليه وقت ويكون فيه حرّاً ، والموقوف ^(١) إنما هو ^(٢) شيء وقفه بعده ، وهو ملك الساعة [قال لي : إذا كان يتأول ^(٣) .

قال الميموني : وإنما ناظرته بهذا ؛ لأنه قال لي : المدبر ليس لأحد فيه شيء ، وهو ملك الساعة ^(٤) ، وهذا شيء وقفه على قوم مساكين ، فكيف يحدث به شيئاً ؟ فقلت : هكذا الوقوف ، ليس لأحد فيها شيء الساعة هو ملك ، وإنما استحق بعد

= «أله مال غيره ؟» قالوا : لا . قال : « من يشتري مني؟ » فاشترى نعيم بن النحام ، ختن عمر بن الخطاب بثمان مائة ، فقال النبي ﷺ : «أنفقها على نفسك ، فإن كان فضل فعلى أهلك ، فإن كان فضل فعلى أقاربك ، فإن كان فضل فها هنا وها هنا وها هنا» .

وأخرجه البخاري في البيوع ، باب بيع المزايدة برقم (٢١٤١) من فتح الباري بلفظ : «أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دبر فاحتاج . . » وفي البيوع ، باب بيع المدبر برقم (٢٢٣٠) ، وفي الاستقراض ، باب من باع مال المفلس أو المعدوم ، برقم (٢٤٠٣) وفي الخصومات ، باب من رد أمر السفية (٢٤١٥) ، وفي العتق ، باب بيع المدبر برقم (٢٥٣٤) ، وفي كفارات الأيمان ، باب عتق المدبر (٧٦١٦) ، وفي الإكراه ، باب إذا أكره حتى وهب عبداً (٦٧٤٧) ، وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة ، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم الأهل ثم الأقارب ، شرح النووي على مسلم ٨٢ / ٧ .

(١) في ب ، ز ، ف ، (الوقوف) .

(٢) في ز (هي) .

(٣) في ب ، ز (يناول) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ز .

الوفاة كما أن المدبر الساعة ليس بحر ، ثم يأتي عليه وقت يكون فيه حرّاً . انتهى كلام الميموني ^(١) .

قال صاحب الإنصاف : فنص أحمد على الفرق بين الوقف بعد الموت وبين المدبر .

قال الحارثي : والفرق عسر جداً .

وتابع في التلخيص المنصوص فقال : أحكام الوقف خمسة ، منها لزومه في الحال ، أخرجه مخرج الوصية أم لم يخرج ، وعند ذلك ينقطع تصرفه فيه .

قال صاحب الإنصاف : وشيخنا ^(٢) رحمه الله تعالى في حواشي المحرر لما لم يطلع على نص أحمد ردّ كلام صاحب التلخيص وتأوله ، اعتماداً على أن المسألة ليس فيها منقول ، مع أنه وافق الحارثي على أن ظاهر كلام الأصحاب لا يقع الوقف والحالة هذه لازماً . انتهى كلام صاحب الإنصاف ^(٣) . فعلم مما تقدم أن المذهب

(١) انظر : الإنصاف ٢٤/٧ و ٢٥ .

وانظر أيضاً كلام الميموني في : كتاب الوقوف للخلال ١/٢٩٢ .

(٢) المقصود به : أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف ، المعروف بابن قندس ، البعلبي ثم الصالحي ، العالم ذو الفنون ، شيخ الحنابلة وإمامهم وفقههم في عصره ، ولد سنة (٨٠٩) ، وتوفي سنة (٨٦١) . من مصنفاته : حواشي الفروع ، وحواشي المحرر .

انظر ترجمته في : الضوء اللامع ١١/١٤ ، وشذرات الذهب ٧/٣٠٠ ، والمقصد الأرشد ٣/١٥٤ ، والسحب الوابلة ١/٢٩٥ ، والمدخل لابن بدران ص ٢١٢ .

(٣) الإنصاف ٧/٢٥ .

اللزوم^(١) ؛ لكونه ظاهر النص وأن فيه احتمالاً مأخوذاً من قوله : إذا كان يتأول والله أعلم .

(١) والقول الثاني في المسألة : هو جواز الرجوع في الوقف المعلق بالموت ما دام الواقف حياً ، وهو ظاهر كلام الأصحاب كما في الإنصاف ٢٤ / ٧ ، والمغني مع الشرح ١٩٩ / ٦ . وهو قول عامة الفقهاء من الحنفية (شرح فتح القدير ٢٠٧ / ٦) . والمالكية (الخرشي على مختصر خليل ١٨٩ / ٨) . والشافعية (روضة الطالبين ٣٣٢ / ٥) . واستدلوا بما يلي :

١ - أن ما هو معلق بالموت وصية ، والوصية في قول الفقهاء لا تلزم قبل الموت [المغني ٢١٦ / ٨ ، وشرح فتح القدير ٢٠٨ / ٦ ، وتحفة المحتاج ٢٥٥ / ٦] .
٢ - قياس الوقف المعلق بالموت على التدبير ، فجوز الفقهاء الرجوع عن الوقف المعلق كما جاز بيع المدبر عند الحاجة والدين . [الإنصاف ٢٤ / ٧ ، وتحفة المحتاج ٢٥٥ / ٦] .
وقد ناقش أصحاب هذا القول ما استدلل به أصحاب القول الأول فقالوا : إن تلك الأدلة التي استدلو بها لا تصلح لأن تكون دليلاً على لزوم الوقف المعلق بالموت ، وإنما هي أدلة على لزوم الوقف المنجز ؛ لأن الوقف المعلق بالموت خرج عن سمة الأوقاف المنجزة وأشبه الوصايا ، وأوقاف أصحاب رسول الله ﷺ كانت منجزة ، ولم يثبت أنها معلقة بالموت ، ووقف عمر رضي الله عنه ليس معلقاً بالموت وإنما هو وقف منجز . [انظر : المغني ٢١٥ / ٨ و ٢١٦]

ولعل الراجح - والله أعلم - هو القول الثاني ، وهو الذي عليه جمهور الفقهاء ، والقائل بجواز الرجوع في الوقف المعلق بالموت ، وذلك ؛ لأن ما هو معلق بالموت وصية ، والوصية عقد يجوز الرجوع فيه . [انظر : الإنصاف ٢٤ / ٧] .

ويكون الوقف المعلق بالموت معتبراً (من ثلثه) ^(١) ، أي : ثلث مال الواقف ؛ لأنه في حكم الوصية ، فإن خرج من الثلث لم يكن لأحد من الورثة ولا من غيرهم رد شيء منه ، وإن زاد على الثلث لزم الوقف منه في قدر الثلث ^(٢) ، ووقف الزائد على إجازة الورثة .

قال في المغني : لا نعلم في هذا خلافاً عند القائلين بلزوم الوقف ^(٣) .

(وشرط بيعه) أي : شرط الواقف بيع الوقف ، (أو) شرط (هيبته متى شاء ، أو) شرط (خيار فيه أو توقيته) ، كما لو قال : وقفته يوماً ، أو شهراً ، أو سنة ، أو نحو ذلك ، (أو تحويله) كما لو قال : وقفت داري على كذا على أن أحولها عن هذه الجهة ، أو عن الوقفية ، بأن أرجع فيها متى شئت ، (مبطل) للوقف ؛ لأنه ينافي (مقتضاه) . قال في الإنصاف : لو شرط في الوقف أن يبيعه أو يهبه أو يرجع فيه متى شاء بطل الشرط والوقف في أحد الأوجه ، وهو الصحيح من المذهب ، نص عليه ^(٤) ، وقدمه في الفروع ^(٥) ، وشرح الحارثي ، والفائق ، والرعايتين ،

(١) لم يتضح رسمها في ب .

(٢) لم يتضح رسمها في ب .

(٣) المغني ٢١٦/٨ ، وانظر : الفروع ٥٨٩/٤ ، وكشاف القناع ٢٥١/٤ .

(٤) الإمام أحمد كما في الإنصاف ٢٥/٧ .

(٥) الفروع ٥٨٩/٤ .

والحاوي الصغير^(١) .

قال المصنف في المغني : لا نعلم فيه خلافاً .

وقيل : يبطل الشرط دون الوقف ، وهو تخريج من البيع وما هو ببعيد^(٢) .

وقال الشيخ تقي الدين / : يصح في الكل^(٣) ، نقله عنه في الفائق^(٤) ، ثم ف ١٢٣٥

(١) انظر : الإنصاف ٢٥ / ٧ .

(٢) وهذا القول قال به بعض الحنابلة كما في المغني ١٩٢ / ٨ ، والفروع ٥٨٩ / ٤ ، والإنصاف

٢٥ / ٧ ، وقال به بعض فقهاء الحنفية كما في الإسعاف على الأوقاف ص ٣٢ ، ٣٣ .

وهو قول عند الشافعية كما في روضة الطالبين ٣٢١ / ٥ .

واستدل أصحاب هذا القول : بقياس الوقف على الشروط الفاسدة في البيع ، فالشروط

الفاسدة تبطل ويصح البيع ، فكذلك الوقف هنا ، فإنه يصح ويبطل الشرط ، ويدل لذلك

ما جاء في حديث بريرة وقد تقدم تخريجه ، فقد أبطل النبي ﷺ الشرط ولم يبطل العقد ،

واستدلوا أيضاً بقياس الوقف على العتق بشرط الرجوع ، فإن العتق يقع ويبطل الشرط ،

فكذلك الوقف هنا .

انظر : الشرح الكبير لابن قدامة ٣٩٧ / ٣ ، ومغني المحتاج ٣٨٥ / ٥ ، والإسعاف على

الأوقاف ص ٣٣ .

ولعل هذا القول هو الراجح والله أعلم بالصواب ، وبخاصة أن عقد الوقف عقد تبرع ،

ولذلك فيصح الوقف ويبطل الشرط .

(٣) انظر قول شيخ الإسلام في : الإنصاف ٢٥ / ٧ .

(٤) انظر : المرجع السابق .

قال ^(١) : لو شرط الخيار في الوقف فسادا ^(٢) ؟ ، نص عليه ^(٣) وهو المذهب ،
وخرج فساد الشرط وحده في البيع .

قال الحارثي : وهو أشبه . انتهى كلامه في الإنصاف ^(٤) .

(١) أي : صاحب الإنصاف ٢٥ / ٧ .

(٢) في ز ، ف (فسد) .

(٣) أي : الإمام أحمد ، كما في المغني ٨ / ١٩٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٣٩٧ .

(٤) الإنصاف : ٢٥ / ٧ ، ٢٦ .

[فصل]

(فصل^(١): ولا يشترط للزومه) أي : الوقف (إخراجه) أي : الموقوف (عن يده) أي : الواقف ، نص عليه ^(٢) ، لحديث عمر - رضي الله تعالى عنه - ، فإنه نقل أن وقفه كان بيده إلى أن مات ؛ ولأن الوقف تبرع يمنع البيع والهبة فلزم ^(٣) بمجرد اللفظ ، كالعق ^(٤) .

وعنه ^(٥) بلى ؛ لأنه تبرع بمال لم يخرجه عن المالية ، فلم يلزم بمجرد اللفظ كالهبة ^(٦) .

وأجيب عن ذلك بأن الهبة تمليك مطلق ، والوقف تحبيس الأصل وتسبيل

(١) انظر هذا الفصل في : المغني ١٨٧ / ٨ ، والإنصاف ٣٦ / ٧ .

(٢) أي الإمام أحمد ، كما في الإنصاف ٣٦ / ٧ ، وانظر : المغني ١٨٧ / ٨ ، والمحزر ١ / ٣٧٠ . وقال الزركشي ٢٧٣ / ٤ : وهو المشهور المختار المعمول به من الروايتين .

(٣) في ب (فازم) .

(٤) انظر : المغني ١٨٧ / ٨ ، وشرح الزركشي ٢٧٣ / ٤ .

(٥) هذه الرواية الثانية عن الإمام أحمد رحمه الله ، وهي : أن الوقف لا يلزم بالقول وإنما يلزم بإخراجه من يده .

وانظر هذه الرواية في : المغني ١٨٧ / ٨ ، وشرح الزركشي ٢٧٣ / ٤ ، والإنصاف ٣٦ / ٧ .

(٦) انظر : المغني ١٨٧ / ٨ ، وشرح الزركشي ٢٧٣ / ٤ .

المنفعة ، فهو بالعتق أشبه ، فإلحاقه به أولى^(١) .

وعلم مما / تقدم أن إخراجَه عن يده إذا لم يشترط للزومه فعدم / اشتراطه ز ٢٠٢ ب. ب. ١٩٥
لصحة الوقف من باب أولى^(٢) .

ومن الأصحاب من حكى الروايتين في اشتراط ذلك لصحة الوقف^(٣) ،
وحكاهما الأكثر في اشتراط ذلك للزومه^(٤) .

قال ابن رجب في القاعدة التاسعة والأربعين : وأما الوقف ففي لزومه بدون
إخراج الوقف عن يده روايتان معروفتان . انتهى^(٥) .

وعلى القول بالاشتراط فيعتبر تسليمه إلى ناظر يقوم به ، ولو شرط نظره
لنفسه .

قال في^(٦) الفروع : سلمه ليد غيره ثم ارتجعه^(٧) : نقلاً عن الأصحاب .

(١) انظر : المغني ٨ / ١٨٧ .

(٢) انظر : الإنصاف ٧ / ٣٧ .

(٣) انظر : الهداية ١ / ٢٠٩ ، والإنصاف ٧ / ٣٧ .

(٤) انظر : الكافي ٢ / ٤٥٥ ، والمحزر ١ / ٣٧٠ ، والإنصاف ٧ / ٣٧ .

(٥) القواعد الفقهية ص ٧١ .

(٦) ساقط من ب .

(٧) انظر : الفروع ٤ / ٥٨٩ .

قال الحارثي : ولنا التسليم إلى من ينصبه هو ، فالمنصوب إما غير ناظر فوكيل محض ، يده كيده ، وإما ناظر ، فالنظر لا يجب شرطه لأجنبي ، فالتسليم إلى الغير غير واجب . انتهى ، نقله عنه في الإنصاف ^(١) ، ثم قال : قلت : وهذا هو الصواب . انتهى ^(٢) .

وقال الحارثي أيضاً : وبالجمله ^(٣) فالمساجد والقناطر والآبار ونحوها يكفي ^(٤) التخلية بين الناس وبينها من غير خلاف ^(٥) ، والقياس يقتضي التسليم إلى المعين الموقوف عليه إذا قيل بالانتقال إليه ، وإلا فالإلى الناظر أو الحاكم . انتهى ^(٦) .

(ولا) يشترط (فيما) وقف (على) شخص (معين قبوله) للوقف .

قال في الإنصاف : وهو المذهب ^(٧) ، قال في الكافي : هذا ظاهر

(١) أي : كلام الحارثي كما في الإنصاف ٣٧/٧ .

(٢) انظر : المرجع السابق .

(٣) في ب (وبالجمله أيضاً) .

(٤) في ب ، ز (تكفي) .

(٥) انظر المغني ١٨٨/٨ ، والشرح الكبير ٣٩٩/٣ .

(٦) انظر : الإنصاف ٣٦/٧ ، ٣٧ .

(٧) الإنصاف ٢٦/٧ .

المذهب^(١) ، قال الشارح : هذا أولى^(٢) ، قال الحارثي : هذا أقوى . وقطع به القاضي ، وابن عقيل^(٣) .

قال في الفائق : لا يشترط في أصح الوجهين ، وصححه في التصحيح ، وجزم به في الوجيز والمنور^(٤) ، وقدمه في المحرر^(٥) والفروع^(٦) .

ووجه ذلك أن الوقف إزالة ملك يمنع البيع والهبة والميراث ، فلم يعتبر فيه القبول كالعتق^(٧) .

وقيل : بلى^(٨) كهبة ووصية^(٩) .

(١) الكافي ٢/ ٤٥٥ .

(٢) انظر : الشرح الكبير ٣/ ٣٩٩ .

(٣) انظر : الإنصاف ٧/ ٢٧ .

(٤) انظر : المرجع السابق .

(٥) المحرر ١/ ٣٧٠ .

(٦) الفروع ٤/ ٥٨٩ .

(٧) انظر : المغني ٨/ ١٨٨ ، والكافي ٢/ ٤٥٥ ، والشرح الكبير ٣/ ٣٩٩ ، والمبدع ٥/ ٣٢٤ .

(٨) في ف (هي) .

(٩) هذا هو الوجه الثاني في المسألة : وهو أنه يشترط القبول هنا ، وقدم هذا الوجه صاحب الهداية ١/ ٢٠٩ ، والمستوعب ٤/ ١٣١١ .

ورد بالفرق بينه وبينهما ^(١) ، بأن الوقف لا يختص ^(٢) المعين ، بل يتعلق به حق ^(٣) من يأتي من البطون في المستقبل ، فيكون الوقف على جميعهم ، إلا أنه مرتب ، فصار بمنزلة الوقف على الفقراء الذي لا يبطل برد واحد منهم ، ولا يَقِفُ على قبوله ، والوصية للمعين بخلافه ^(٤) .

وقال ابن منجى في شرحه ^(٥) بعد تعليل الوجهين : والأشبه أن يني ذلك على الملك هل ينتقل إلى الموقوف عليه أم لا ؟ ، فإن قيل بالانتقال ، قيل : [بإشراط القبول] ^(٦) ، وإلا فلا ^(٧) .

وقال في الرعايتين : قلت ^(٨) : إن قلنا : هو لله لم يعتبر القبول ، وإن

(١) في ف (بينها) .

(٢) في ب (تختص) .

(٣) في ب (حتى) .

(٤) ابتداء من قول الشارح - رحمه الله - : (بأن الوقف لا يختص المعين) ، إلى قوله : (والوصية للمعين بخلافه) ، موجود في المغني ٨ / ١٨٨ ، ولم يشر الشارح إلى ذلك .

(٥) الممتع في شرح المقنع ، وقد تقدم التعريف به .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من ب ، ز .

(٧) انظر : الممتع في شرح المقنع لابن منجى ٤ / ١٢٦ .

(٨) لم يتضح رسمها في ب .

قلنا : هو للمعين والجمع ^(١) المحصور اعتبر فيه القبول .

قال الحارثي : وفي ذلك نظر ، فإن القبول إن أنيط ^(٢) بالتمليك فالوقف لا يخلو من تمليك ، سواء قيل بالامتناع أو عدمه ^(٣) .

قال ^(٤) الزركشي : والظاهر أن الخلاف على القول بالانتقال ، إذ لا نزاع بين الأصحاب / أن الانتقال إلى الموقوف عليه هو المذهب مع اختلافهم في المختار هنا . انتهى ^(٥) .

وعلم مما تقدم أن الوقف لو كان على غير معين لا يشترط ^(٦) له القبول من باب أولى ^(٧) .

(١) في ب ، ز ، ف (الجميع) .

(٢) في ب (انبط) .

(٣) أي : امتناع الحصر وعدمه ، وانظر : الإنصاف ٢٧/٧ .

(٤) في ز ، ف (وقال) .

(٥) انظر : شرح الزركشي ٤ / ٢٧٤ .

(٦) في ب (لا شرط) .

(٧) قال في الإنصاف ٢٧/٧ : وهو الصحيح ، وهو المذهب وعليه الأصحاب ، .

وانظر : المغني ٨ / ١٨٧ ، والكافي ٢ / ٤٥٥ .

وذكر الناظم احتمالاً أن نائب الإمام ^(١) يقبله ^(٢) .

(و) على الأول ^(٣) (لا يبطل) الوقف على آدمي معين (برده) للوقف ،
فقبوله ورده وعدمهما سواء في الحكم ؛ وعلى الثاني إن لم يقبله أورده بطل في
حقه دون من بعده ^(٤) ؛ لأن المبطل إنما وجد في الأول فاخص به ، وكان كما لو
وقف على من لا يجوز [الوقف عليه] ^(٥) كالمرتد ^(٦) ، ثم على من يجوز
كالمساكين يصرف في الحال إلى من بعده ^(٧) .

(١) لعل الصواب : (احتمال أن نائب الإمام) ، أو (احتمالاً : وهو أن نائب الإمام) .

(٢) انظر : الإنصاف ٢٦ / ٧ .

(٣) أي على القول بعدم اشتراط القبول . وهو المذهب كما في الإنصاف ٢٧ / ٧ .

(٤) كما في المبدع ٣٢٥ / ٥ ، والإنصاف ٢٨ / ٧ .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ز ، ف .

(٦) في ب (كالمرتد) .

(٧) قال في الإنصاف ٢٩ / ٧ : هذا الوقف المنقطع الابتداء ، وهو صحيح على الصحيح من

المذهب ، وعليه الأصحاب ، وصححه في المبدع ٣٢٥ / ٥ .

ومن المعلوم : أن للوقف عند الحنابلة عدة صور :

إحداها : متصل الابتداء والوسط والانتهاء ، كأن يقف على عمر ثم ورثته ثم على
المساكين .

الثانية : منقطع الابتداء ، متصل الانتهاء ، مثل أن يقف على الكنيسة ثم على المساكين .

الثالثة : متصل الابتداء منقطع الانتهاء . ، عكس الذي قبله ، كأن يقف على ولده ولا

=

يزيد .

وفيه وجه آخر : أنه إن كان من لا يجوز الوقف عليه يعرف انقراضه

= الرابعة : متصل الابتداء والانتهاء منقطع الوسط كأن يقف على ولده ثم على عبده ، ثم على المساكين .

الخامسة : عكس التي قبلها منقطع الطرفين صحيح الوسط ، كالوقف على مملوكه ثم ولده ثم الكنيسة .

السادسة : منقطع الأول والوسط والآخر ، كالوقف على البيع والكنائس .
والصورة الأولى : صحيحة باتفاق من قال بصحة الوقف ، وهو الوقف المستوفي للشروط .

والصورة الأخيرة ، باطلة بلا نزاع عند الأصحاب .

وأما الصور الأربع الباقية ، فكلها صحيحة على الصحيح من المذهب ، كما ذكره صاحب الإنصاف ، وقد خرج وجه آخر بالبطلان فيها ، بناء على القول بعدم صحة تفريق الصفقة ، لأنه جمع بين ما يجوز الوقف عليه وما لا يجوز .

قال صاحب المغني ٨ / ٢١٤ : الوقف الذي لا اختلاف في صحته ما كان معلوم الابتداء والانتهاء غير منقطع ، مثل أن يجعل على المساكين أو طائفة لا يجوز بحكم العادة انقراضهم ، وإن كان غير معلوم الانتهاء ، مثل أن يقف على قوم يجوز انقراضهم بحكم العادة ، ولم يجعل آخره للمساكين ولا لجهة غير منقطعة ، فإن الوقف يصح ، وبه قال مالك ، وأبو يوسف ، والشافعي في أحد قوليهِ . هـ .

ووجه القول بالصحة :

أنه تصرف معلوم المصرف فصح كما لو صرح بمصرفه المتصل .

انظر : الإنصاف ٧ / ٢٧ .

ولعل الراجع - والله أعلم - : القول بصحة الوقف المنقطع ، لأن الواقف وقفه لغرض

معين ، وقد تحقق غرضه ، وهو غرض شرعي . والله أعلم .

كعبده^(١)، فلان صرف إلى مصرف الوقف المنقطع إلى أن ينقرض ، ثم يصرف إلى من بعده^(٢) .

وعلى القول باشتراط القبول ، فقال الحارثي : يشترط اتصال القبول بالإيجاب^(٣) فإن تراخى عنه بطل كما يبطل في البيع والهبة ، وعلمه ثم قال : وإذا^(٤) علم هذا فيتفرع عليه عدم اشتراط القبول من المستحق الثاني والثالث ومن بعد ؛ لتراخي^(٥) استحقاقهم عن الإيجاب . انتهى^(٦) .

وقال الشيخ تقي الدين : إذا اشترط القبول على المعين فلا ينبغي أن يشترط المجلس ، بل يلحق بالوصية والوكالة ، فيصح معجلاً أو^(٧) مؤجلاً^(٨) ، بالقول^(٩) ، والفعل ، فأخذ ريعه قبول^(١٠) .

(١) في ب (لعبده) .

(٢) انظر : المغني ٢١٥ / ٨ ، والمبدع ٣٢٥ / ٥ ، والإنصاف ٢٥ / ٧ .

(٣) في ب (بالأصحاب) .

(٤) في ف (فإذا) .

(٥) في ب (كتراخي) .

(٦) انتهى كلام الحارثي كما في الإنصاف ٢٨ / ٧ .

(٧) في ب ، ز ، ف (و) .

(٨) في ب (مجلأ) .

(٩) ساقط من ف .

واختار في القاعدة الخامسة والخمسين أن تصرف الموقوف عليه المعين يقوم / ب ١٩٥ ب
مقام القبول بالقول^(١).

(ويتعين مصرف الوقف إلى الجهة المعينة) من قبل الواقف له نصاً ، مصرف الوقف
نقله الجماعة ، وقطع به أكثر الأصحاب^(٢) ؛ لأن تعيين الواقف لها صرف عما
سواها ، (فلو سبّل ماء للشرب لم يجز الوضوء به) ؛ لأنه لو لم يجب اتباع
تعيينه لم يكن له فائدة^(٣).

وقيل : يجوز الوضوء مما^(٤) سبّل^(٥) / للشرب .

= (١٠) في ب ، ف (قبول وقطع) .

وانظر قول شيخ الإسلام في : الاختيارات ص ١٧٣ .

(١) انظر : القواعد لابن رجب ص ٩٥ .

(٢) قال في الإنصاف ٥٧/٧ : (على الصحيح من المذهب) ، وقدم هذا القول صاحب
الفروع ٦٠٢/٤ .

(٣) انظر : مطالب أولي النهى ٢٩٧/٤ ،

وقال أيضاً تعليقاً على هذا القول : (ينبغي أن يقيد هذا القول في البلاد القليلة المياه ، التي
يجمعون ماء الوضوء في أحواضها بالدلاء والسقايات ، أو يجرون الماء إليها في بعض
الأوقات على حسب نوبتهم ، فهذه لو استعملت للشرب وإزالة النجاسة ، لضاق على
الناس أمر طهارتهم ، بل ربما تعطلوا بالكلية إلى أن قال : وأما في البلاد الكثيرة المياه ،
كدمشق الشام وأمثالها ، فالظاهر أنه لا مانع من استعمال ماء البرك في مدارسها ومساجدها
المعدة للوضوء وغيره . ١ - هـ .

(٤) في ز (بما) .

(٥) انظر : الإنصاف ٥٨/٧ .

قال في الفروع : فشرب ماء للوضوء يتوجه عليه وأولى^(١) .

وقال الآجُرِّي^(٢) في الفرس الحبيس لا يعيره ولا يؤجره إلا لنفع الفرس ، ولا ينبغي أن يركبه في حاجة إلا لتأديبه ، أو^(٣) جمال للمسلمين ورفعته لهم أو غيظة للعدو^(٤) .

وعنه يجوز إخراج بسط المسجد وحصره لمن ينتظر الجنازة^(٥) .

وسئل عن التعليم بسهام الغزو فقال : هذا منفعة للمسلمين ، ثم قال : أخاف أن تكسر .

قال في الإنصاف : وأما ركوب الدابة لعلفها وسقيها فيجوز ، نقله

(١) انظر : الفروع ٦٠٢/٤ .

(٢) هو محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّي ، الإمام ، المحدث ، شيخ الحرم ، ولد سنة (٢٨٠ هـ) ، وكان خيراً ، عابداً ، صاحب سنة واتباع ، توفي سنة (٣٦٠ هـ) من مصنفاته : كتاب الشريعة في العقائد ، والنصيحة في الفقه ، وآداب العلماء وغيرها . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٢/٢٤٣ ، وتذكرة الحفاظ ٣/٩٣٦ ، والمنهج الأحمد ٢/٦٥ ، والمقصد الأرشد ٢/٣٨٩ .

(٣) في ب ، ز (و) .

(٤) انظر : الوقوف للخلال ٢/٦٤٥ ، والفروع ٦٠٢/٤ ، والإنصاف ٧/٥٨ .

(٥) انظر : الإنصاف ٧/٥٨ .

الشالنجي^(١) ، وجزم به في الفروع^(٢) وغيره . انتهى^(٣) .

وقال الشيخ تقي الدين : يجوز تغيير شرط الواقف إلى ما هو أصلح منه ، وإن اختلف ذلك باختلاف^(٤) الأزمان حتى لو وقف على الفقهاء والصوفية واحتاج الناس إلى الجهاد^(٥) صرف إلى الجند^(٦) . انتهى^(٧) .

(و) الوقف إذا كان (منقطع الابتداء) فقط كمن وقف على عبده ثم على ولده ثم على المساكين (يصرف^(٨) في الحال إلى من بعده)^(٩) أي : بعد ما هو منقطع منه ، فيصرف في الحال إلى ولد الواقف ، (و) يصرف (منقطع الوسط)

الوقف المنقطع
الابتداء

(١) انظر قوله في : الوقوف للخلال ٢ / ٦٨٠ .

(٢) الفروع ٤ / ٦٠٣ .

(٣) الإنصاف ٧ / ٥٨ .

(٤) في ب (اختلاف) .

(٥) في ب (إظهار) .

(٦) في ب ، ز (للجند) .

(٧) كلام شيخ الإسلام ، كما في الاختيارات الفقهية ص ١٧٦ .

(٨) في ز (صرف) .

(٩) قال في الإنصاف ٧ / ٢٩ : وهذا الصحيح من المذهب .

فقط بعد من يجوز^(١) الوقف عليه ، كمن وقف على ولده ثم على عبده ثم على المساكين **(إلى من بعده)** أي : بعدما هو منقطع منه ، فيصرف بعد موت الولد^(٢) إلى المساكين ؛ لأن الواقف قصد صيرورة الوقف إلى الوسط أو الآخر في الجملة ولا حالة يمكن انتظارها فوجب الصرف إليه ؛ لئلا يفوت غرض الواقف ، ولكيلا تبطل فائدة الصحة ؛ ولأن وجود من لا يصلح الوقف عليه / كعدمه^(٣) ف ١٢٣٦ فيكون كأنه وقف على الجهة الصحيحة من غير^(٤) ذكر الباطلة ، ولأننا لما صححنا الوقف مع ذكر من لا يجوز الوقف عليه ، فقد ألغيناه ، فإنه يتعذر التصحيح مع اعتباره^(٥) .

وقيل : إن كان من لا يجوز الوقف عليه يمكن اعتبار انقراضه كما مثلنا ، صرف في الحال إلى مصرف الوقف المنقطع إلى أن ينقرض من لا يجوز الوقف عليه ، فإذا انقرض صرف إلى من بعده^(٦) .

(١) لم يتضح رسمها في ز .

(٢) في ف (الولد في الحال) .

(٣) في ف (لعدمه) .

(٤) في ب (عير) .

(٥) انظر : المغني ٨/ ٢١٤ ، ومطالب أولي النهى ٤/ ٣٠٠ .

(٦) انظر : المغني ٨/ ٢١٥ ، والمبدع ٥/ ٣٢٥ ، والإنصاف ٧/ ٢٩ .

وبنى [بعض الأصحاب] ^(١) صحة الوقف على تفريق الصفقة ، فأجرى وجهاً ببطلانه من أصله ^(٢) .

(و) يصرف الوقف الذي هو منقطع (الآخر بعد من يجوز الوقف عليه) ، كما لو قال : وقفت هذه الدار على زيد ولم يزد على ذلك ، أو قال : وقفتها على زيد ثم على الكنائس ، (وما وقفه وسكت) ، كما لو قال : وقفت هذه الدار ولم يسم مصرفاً صحيح ؛ لأن مقتضى الوقف التأييد ، فيحمل على مقتضاه ، ولا يضر تركه ^(٣) ذكر مصرفه ؛ ولأن الإطلاق إذا كان له عرف ^(٤) صح وحمل عليه ، وعرف المصرف ها هنا أولى الجهات به ، فكأنه عينهم لمصرفه .

ويفرق بين ذلك وبين ما إذا عيّن جهة باطلة كقوله : وقفت على الكنيسة ، ولم يذكر بعدها جهة صحيحة بأن الإطلاق في الصورة الأولى يفيد مصرف البر ،

(١) ما بين المعقوفتين في ب [بعض أصحابنا ، بعض الأصحاب] وهذا تكرار ، ولعله وقع سهواً من الناسخ .

(٢) انظر المغني ٨ / ٢١٤ ، والإنصاف ٧ / ٢٩ .

(٣) في ف (ترك) .

(٤) في ز (غرض) .

لخلو اللفظ عن المانع منه بخلاف الصورة الثانية ، فإنه عين المصرف الباطل واقتصر عليه .

ويصرف ريعه (إلى ورثته)^(١) ، أي : الواقف (نسباً) أي : من النسب ،
 فلا يصرف إلى من يرثه بولاء ولا بنكاح^(٢) ، ويكون ريعه موزعاً عليهم (على قدر إرثهم) من الواقف ، جزم بذلك في الفروع^(٣) وغيره^(٤) ، حال كون ذلك (وقفاً) عليهم ، فلا يملكون نقل الملك في رقبته ، وإنما يستحقون ريعه على سبيل البر ؛ لأن الوقف مصرفه البر ، وأقاربه الوارثون له^(٥) أولى الناس ببره ؛ لقوله ﷺ : «إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة^(٦) يتكففون^(٧)»

(١) قال في الكافي ٢/ ٤٥٢ : هذا ظاهر المذهب .

وانظر : المقنع ٢/ ٣١٦ ، والمبدع ٥/ ٣٢٦ ، والإنصاف ٧/ ٣٠ ، والفروع ٤/ ٥٨٩ .

(٢) في ز (لا نكاح) .

وذلك لعدم الانتساب في الولاء والنكاح .

(٣) الفروع ٤/ ٥٨٩ .

(٤) كالمبدع ٥/ ٣٢٦ .

(٥) ساقطة من ف .

(٦) في ب (فقراء) .

(٧) قال في النهاية ٤/ ١٩٠ : «يتكففون الناس» أي : يمدون أكفهم إليهم يسألونهم . هـ .

الناس»^(١) ولقوله ﷺ : « صدقتك على غير رحمتك صدقة ، وصدقتك على رحمتك صدقة وصلة »^(٢) ؛ ولأنهم أولى الناس بصدقاته النوافل والمفروضات ، فكانوا أولى بصدقته المنقولة ؛ ولأن ورثته أولى الناس بماله^(٣) .

فسبيل غلة وقفه سبيل ماله ؛ لأنه إنما وقف الأصل دون النماء ، فإذا لم

(١) هذا جزء من حديث سعد بن أبي وقاص المشهور ، لما أراد الوصية بثلثي ماله أو شطره ، فقال النبي ﷺ : « الثلث والثلث كثير » إلخ .
والحديث رواه البخاري في كتاب الإيمان ، باب ما جاء أن الأعمال بالنية ، ولكل امرئ ما نوى ، برقم (٥٦) وفي الوصايا ، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفوا الناس برقم (٢٧٤٢) .

ومسلم بشرح النووي في كتاب الوصية ٧٦/١١ .

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد ١٧/٤ ، وابن خزيمة (٢٨٨٥) ، وابن ماجه في كتاب الزكاة ، باب فضل الصدقة ، والنسائي في الزكاة ، باب الصدقة على الأقارب ٩٢/٥ ، والحاكم في الزكاة ٥٦٤/١ ، والدارمي في الزكاة ، باب الصدقة على القرابة ٤٨٨/١ ، والبيهقي في كتاب الزكاة ، باب الرجل يقسم صدقته على قرابته وجيرانه ٢٧/٧ ، وابن حبان في صحيحه في كتاب الزكاة ، باب صدقة التطوع برقم (٣٣٤٤) ، من طرق عن ابن عون به ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .

وأخرجه أحمد ١٨/٤ ، ٢١٤ ، والحميدي في مسنده برقم (٨٢٣) ، والدارمي ٤٨٨/١ ، والترمذي في باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة برقم (٦٥٣) ٣/٣٢٤ من طرق عن حفصة بنت سيرين ، عن أم الرائح الرباب بنت صليح عن عمها سلمان بن عامر به ، وقد حسنه الترمذي كما في السنن ٣/٣٢٤ ، وصححه الألباني في صحيح الجامع ٣/٢٦٣ .

(٣) انظر : المبدع ٥/٣٢٦ .

يعين للغلة ^(١) مصرفاً ، [أو عين مصرفاً] ^(٢) لا يجوز صرفها إليه كانت لورثته كسائر ماله ^(٣) .

وعنه : يكون وقفاً مصرفاً ريعه إلى أقرب عصبته ، غنيهم وفقيرهم ^(٤) .

وقيل / : يختص به فقراء الورثة والعصبة ^(٥) ، وعنه : أنه للورثة ملكاً ^(٦) ، ب ١٩٦
وعنه : أنه لأقرب العصبة ملكاً ^(٧) ، وعنه : يكون وقفاً مصرفاً ريعه في
المصالح ^(٨) ، وعنه : للفقراء ^(٩) . وعنه : يرجع إلى ملك واقفه الحي ^(١٠) .

(١) في ب ، ز (الغلة) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ز .

(٣) انظر : كشف القناع ٤ / ٢٥٣ .

(٤) انظر : المقنع ٢ / ٣١٦ ، والكافي ٢ / ٤٥٢ ، والمبدع ٥ / ٣٢٦ .

(٥) وهذه الرواية هي اختيار القاضي كما في الروايتين والوجهين ١ / ٤٣٧ .
حيث ذكر القاضي أن الوقف يختص بالفقراء منهم ، إذ القصد بالوقف البر والصلة ،
والفقراء أولى بهذا المعنى من غيرهم .

والمذهب عدم الاختصاص . كما في الإنصاف ٧ / ٣٢ ، وجزم به في المحرر ١ / ٣٦٩ .

(٦) انظر : الإنصاف ٧ / ٣١ .

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية كما في الاختيارات ص ١٧٣ .

(٧) انظر : المقنع ٢ / ٣١٦ ، والكافي ٢ / ٤٥٢ ، والإنصاف ٧ / ٣٠ ، والفروع ٤ / ٥٩٠ .

(٨) انظر : المحرر ١ / ٣٦٩ ، والفروع ٤ / ٥٩٠ ، والإنصاف ٧ / ٣٣ ، وشرح الزركشي

=

٤ / ٢٨٤ ، والمبدع ٥ / ٣٢٦ .

ونقل حرب^(١) أنه قبل ورثته لورثة^(٢) الموقوف عليه^(٣) .

ونقل المروزي^(٤) إن وقف على عبده لم يستقم ، قلت : فيعتقهم ؟ ، قال : جائز^(٥) ، فإن ماتوا ولهم أولاد فلهم ، وإلا فللعصبة ، فإن لم تكن^(٦) ، بيع وفرق على الفقراء^(٧) .

وقال القاضي وأصحابه فيما إذا قال : وقفت هذه الدار ولم يزد على ذلك :

= (٩) قال في شرح الزركشي ٢٨٤ / ٤ : يرجع إلى الفقراء والمساكين ، إذ القصد بالوقف الصدقة الدائمة .

وانظر : الفروع ٥٩٠ / ٤ ، والمبدع ٣٢٧ / ٥ .

(١٠) انظر : المرجعين السابقين ، والإنصاف ٣٣ / ٧ .

(١) هو حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرمانى أبو محمد ، فقيه ، حافظ ، قال عنه الخلال : رجل جليل ، حثني أبو بكر المروزي على الخروج إليه ، وقد أثنى عليه الذهبي وعلى كتبه فقال : مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة ، توفي سنة (٢٨٠هـ) . انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١ / ١٥٤ ، والمنهج الأحمد ١ / ٣٩٤ ، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٤٤ ، والمقصد الأرشد ١ / ٣٥٤ .

(٢) في ف (لورثته) .

(٣) انظر : الفروع ٥٩٠ / ٤ ، والإنصاف ٣٣ / ٧ .

(٤) في ب (المروزي) .

(٥) في ف (جابر) .

(٦) أي : إن لم تكن هناك عصبة .

(٧) انظر : الفروع ٥٩٠ / ٤ ، والإنصاف ٣٣ / ٧ .

إن ريعها يصرف في وجوه البر^(١) .

وفي عيون المسائل / فيها^(٢) وفي تصدقت به ، أنه يكون لجماعة ز ٢٠٣ ب
المسلمين^(٣) ، وعلى الأول وهو كونه يرجع إلى ورثة الواقف (و) قفا (يقع
الحجب^(٤) بينهم كـ) وقوعه في (إرث)^(٥) .

قال القاضي : فلبنت مع الابن الثلث ، وله^(٦) الباقي ، وللأخ من الأم مع
الأخ للأب السدس ، وله ما بقي ، وإن كان جد وأخ قاسمه ، وإن كان أخ / ف ٢٣٦ ب

(١) انظر قول القاضي في : الفروع ٥٩٠ / ٤ ، والمبدع ٣٢٧ / ٥ .
والمذهب كما في الإنصاف ٣٥ / ٧ : أن حكم الوقف هنا ، حكم الوقف المنقطع الانتهاء في
مصرفه .

وانظر : المقنع ٣١٦ / ٢ ، والفروع ٥٩٠ / ٤ .

(٢) أي فيما إذا قال : وقفت هذه الدار ، وسكت .

(٣) انظر : الفروع ٥٩٠ / ٤ ، والإنصاف ٣٥ / ٧ .

(٤) الحجب لغة : المنع ، يقال حجبه إذا منعه من الدخول ، والحاجب : المانع .
واصطلاحاً : منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية أو من أوفر حظيه .
وانظر : القاموس المحيط ص ٩٢ مادة (حجب) ، والمصباح المنير ١ / ١٢١ ، والعذب
الفائض ٩٣ / ١ .

(٥) انظر : الإقناع ٧ / ٣ ، ومطالب أولي النهى ٣٠٠ / ٤ .

(٦) في ب ، ف (وكذا) .

وعم انفرد به الأخ ، وإن كان عم وابن عم انفرد به العم ^(١) .

قال الحارثي : وهذا تخصيص بمن يرث من الأقارب في حال دون حال ،
وتفصيل ^(٢) لبعض على بعض ، وهو لو وقف على أقاربه لما قالوا فيه بهذا
التخصيص والتفصيل ، وكذا لو وقف على أولاده ، أو أولاد زيد ، لا يفضل فيه
الذكر على الأنثى ، وقد قالوا هنا : إنما ينتقل إلى الأقارب وقفاً ، نقله عنه في
الإنصاف ^(٣) ، ثم قال ^(٤) : فظاهر كلامه أنه مال إلى عدم المفاضلة ، وما هو
ببعيد ^(٥) .

(وإن عدموا) بأن لم يكن للواقف وارث (فللفقراء والمساكين) وقفاً ^(٦)
عليهم ، قاله ^(٧) أكثر الأصحاب ^(٨) ؛ لأن القصد بالوقف الثواب الجاري على

(١) انظر : الإنصاف ٣٠/٧ .

(٢) في ب (وتفصيل) .

(٣) الإنصاف ٣٠/٧ .

(٤) أي : صاحب الإنصاف .

(٥) انتهى كلام صاحب الإنصاف ٣٠/٧ .

(٦) في ب (وقف) .

(٧) في ب ، ف (قال) .

(٨) وهو الصحيح كما في الإنصاف ٣٢/٧ ، وجزم بهذا القول الموفق في المغني
٢١٣/٨ ، والكافي ٤٥٢/٢ ، وصاحب الشرح الكبير ٤٠٠/٣ .

وجه الدوام ، وإنما قدمنا الأقارب على المساكين لكونهم أولى ، فإذا لم يكونوا فالمساكين أهل لذلك فصرف إليهم^(١) .

قال في المغني : إلا على قول من قال : إنه يصرف إلى ورثة الواقف ملكاً لهم ، فإنه يصرف عند عدمهم إلى بيت المال ؛ لأنه بطل الوقف فيه بانقطاعه ، وصار ميراثاً لا وارث له ، فكان بيت المال به أولى . انتهى^(٢) .

(ونصه) أي : الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه في رواية ابن إبراهيم وأبي طالب وغيرهما أنه (يصرف في مصالح المسلمين) فيرجع إلى بيت المال^(٣) .

(ومتى انقطعت الجهة والواقف حي رجع إليه وقفاً) ، يعني : ومتى قلنا : يرجع إلى أقارب الواقف وقفاً فماتوا^(٤) ، وكان الواقف حياً ، هل يرجع إليه .

[على روايتين^(٥) .

(١) انظر : المغني ٨ / ٢١٣ .

(٢) المغني ٨ / ٢١٣ .

(٣) انظر : مسائل الإمام أحمد لابن هانئ ٢ / ٥٥ ، والروايتين والوجهين ١ / ٤٣٦ ، والإنصاف ٧ / ٣٢ .

(٤) ساقطة من ب ، ز .

(٥) انظر : المبدع ٥ / ٣٢٧ ، والإنصاف ٧ / ٣٢ .

قال ابن رجب : حكاهما ابن الزاغوني في الإقناع^(١) ، وجزم ابن عقيل في المفردات^(٢) بدخوله^(٣) .

وكذلك^(٤) لو وقف على أولاده وأنسالهم أبداً ، على أنه من توفّي^(٥) منهم عن غير ولد رجع نصيبه إلى أقرب الناس إليه ، فتوفّي^(٦) أحد أولاده عن غير ولد ، والأب الواقف حي ، فهل يعود نصيبه إليه ؛ لكونه أقرب الناس إليه أم لا ؟ [يخرج على ما قبلها ، والمسألة ملتفتة^(٧) ، إلى دخول المخاطب في خطابه^(٨) انتهى^(٩) .

(١) والإقناع : كتاب في الفقه الحنبلي ، لمؤلفه علي بن عبد الله بن السري الزاغوني ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) انظر : الإنصاف ٣٢ / ٧ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ف .

(٤) في ف (وكذا) .

(٥) في ب (يتوفى) .

(٦) في ب (من) .

(٧) في ب ، ز ، ف (ملتفتة) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ف .

(٩) كلام ابن رجب كما في كتابه القواعد ص ١٢٧ .

(ويعمل في) وقف (صحيح وسط فقط) ، أي : دون الابتداء ، والآخر^(١) كما لو قال : وقفت داري على عبدي ثم على فلان ثم على الكنائس والوسط والآخر (بالاعتبارين)^(٢) فيصرف في الحال إلى فلان ، يرجع بعد موته إلى ورثة الواقف وفقاً عليهم^(٣) ، وفيه وجه مخرج بالبطلان .

(ويملكه) أي : الوقف الشخص الذي هو (موقوف عليه) .

قال في الإنصاف : إنه المذهب بلا ريب ، وإن عليه الأصحاب ، وإنه من المفردات^(٤) ، وعنه أنه ملك لواقفه^(٥) ، ذكرها أبو الخطاب^(٦) والموفق^(٧) . وعنه : أنه ملك لله تعالى كالموقوف على المساجد ونحوها^(٨) .

(١) في ب (الأخرى) .

(٢) قال في مطالب أولي النهى ٢٠٣/٤ : بأن يلغى ما عدا الوسط ، ويجعل كأنه وقفه على ما عدا الطرفين .

(٣) بقدر إرثهم كما في مطالب أولي النهى ٣٠٢/٤ .

(٤) الإنصاف ٣٨/٧ ، وانظر المقنع ٣١٧/٢ ، والشرح الكبير ٤٠٢/٣ ، والمبدع ٣٢٨/٥ .

(٥) في ب ، ز (الواقفة) .

(٦) انظر : الهداية ٢٠٩/١ .

(٧) انظر : المغني ١٨٩/٨ .

وهي قول أيضاً للإمام مالك كما في : عقد الجواهر الثمينة ٤٩/٣ ، والذخيرة ٣٢٧/٦ .

(٨) ومن قال بذلك ابن أبي موسى ، والحارثي كما في الإنصاف ٣٨/٧ .

=

حكم الوقف
منقطع الابتداء
والوسط والآخر

انتقال العين
الموقوفة إلى
الموقوف عليه

ووجه المذهب : أن الوقف سبب نقل الملك عن الواقف ، ولم يخرج عن المالية إلى من يصح تملكه ، فوجب أن ينتقل الملك إليه كالهبة والبيع ، ولأن الوقف لو كان تمليكاً^(١) للمنفعة المجردة لما كان لازماً كالعارية والسكنى ، ولما زال ملك الواقف عنه كالعارية ، ويفارق العتق فإنه يخرج المعتوق عن المالية ؛ وامتناع التصرف في الرقبة لا يمنع وجود الملك كأم الولد^(٢) .

ولهذا الخلاف فوائد كثيرة^(٣) :

ثمرة الخلاف
في مسألة ملكية الوقف
فمنها إذا لم يعين الواقف ناظراً ، فإن قلنا : إنه ملك للموقوف عليه المعين **(فينظر فيه)** هو إن كان رشيداً **(أو وليه)** إن كان محجوراً عليه .

وقيل : يضم إلى الفاسق أمين .

وإن قيل : إنه ملك لواقفه كان النظر له ، قاله الزركشي^(٤) .

= وذهب إلى هذا القول أبو حنيفة كما في : بدائع الصنائع ٦/ ٢٢٠ ، ٢٢١ ، وحاشية ابن عابدين ٤/ ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(١) في ز ، ف (تمليك) .

(٢) انظر هذا التوجيه في : المغني : ٨/ ١٨٨ ، ١٨٩ ، والشرح الكبير ٣/ ٤٠٢ ، والمبدع ٥/ ٣٢٨ .

(٣) في ب (كثرة) .

(٤) انظر : شرح الزركشي ٤/ ٢٧٢ .

وإن قيل : إنه ملك لله تعالى كان النظر فيه للحاكم^(١) .

قال ابن رجب : وظاهر كلام أحمد أن نظره للحاكم يعني مطلقاً ، وهو قول ابن أبي موسى^(٢) .

قال الحارثي : وعندي أن هذا القول لا يختص بالقول بانتفاء ملك الموقوف عليه ، بل / ينظر فيه الحاكم / ، وإن قلنا^(٣) : ملكه^(٤) للموقوف عليه لعلاقة حق من يأتي بعده . انتهى^(٥) .

ومنها لو كان الموقوف أرضاً على معين ، (و) قلنا : إنه يملك الوقف ، فغصبها إنسان وزرعها ، وأدركها من وقفت عليه ، والزرع قائم ، فإنه **(يملك** زرع غاصب) إن شاء .

وإن قيل بعدم ملكه له كان المستأجر ، والموصى له بمنفعة الأرض^(٦) .

(١) انظر : المغني ٢٣٧/٨ ، والشرح الكبير ٤٠٥/٣ .

(٢) انظر : الإرشاد ص : ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٣) في ب (وإذا) .

(٤) في ف (ملك) .

(٥) كلام ابن رجب كما في القواعد ص ٢٩٤ .

(٦) انظر : القواعد لابن رجب ص ٣٩٥ ، والإنصاف ٤٥/٧ .

ز ٢٠٤
جناية الموقوف
جناية موجبة
للأرش

ومنها : لو كان الموقوف آدمياً ، وجنى جناية موجبة للأرش ^(١) خطأ (و) قلنا : إن الموقوف عليه المعين يملك فإنه (يلزمه أرش خطئه) ، كما يلزم سيد أم الولد أرش جنايتها ، فلا يكون عليه أكثر من قيمته ^(٢) .

وإن قيل : إنه ملك لواقفه ^(٣) ، قال في الإنصاف : فيحتمل أن يجب على الواقف ، ويحتمل أن يجب في كسبه ، قاله ^(٤) الزركشي : من عنده ^(٥) .

وقال الحارثي بعد أن حكى الوجهين فيما إذا قيل : إنه ملك لله تعالى هل يكون أرش جنايته في كسبه أو في بيت المال : ولهم وجه ثالث وهو الوجوب على الواقف ، قال : وفيه بحث ^(٦) . انتهى ^(٧) .

(١) الأرش : بفتح الهمزة وسكون الراء ، هو الذي يأخذه المشتري من البائع إذا أطلع على عيب في المبيع ، وأروش الجنايات والجراحات من ذلك ، لأنها جابرة لها عما حصل فيها من النقص .

انظر : النهاية في غريب الحديث ٣٩ / ١ ، والدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى ٤٦٥ / ٢ .

(٢) قال في الإنصاف ٤٢ / ٧ : وهو المذهب .

وانظر : المغني ٢٢٥ / ٨ ، وشرح الزركشي ٢٧١ / ٤ .

(٣) في ب ، ز (الواقفه) .

(٤) في ب (قال) .

(٥) انظر : شرح الزركشي ٢٧٢ / ٤ .

(٦) قال في المغني ٢٢٥ / ٨ : وإن كانت الجناية موجبة للمال ، لم يمكن تعلقها برقبته ؛ لأنه لا يمكن بيعها ، ويجب أرشها على الموقوف عليه ؛ لأنه ملكه تعلق أرش برقبته ، فكان على =

قال ابن رجب : وفيه وجه لا يلزم الموقوف عليه الأرض على القولين ،
[أي : سواء قلنا : إنه ملك للموقوف عليه أو لله تعالى] ^(١) ؛ لأن امتناعه من
التسليم بغير اختياره ، إذ لا قدرة له على التسليم بحال . انتهى ^(٢) .

وإن جنى الموقوف على ^(٣) غير معين كالعبد الموقوف على خدمة المرضى
ونحوه ، فقال في المغني : ينبغي أن يكون الأرض في كسبه ؛ لأنه ليس له
مستحق معين يمكن إيجاب الأرض عليه ، ولا يمكن تعلقه ^(٤) برقبته ^(٥) ،
فتعين ^(٦) في كسبه ، قال : ويحتمل أن يجب في بيت المال . انتهى ^(٧) .

ومنها : إذا كان الموقوف رقيقاً (و) قلنا : إنه ملك للموقوف عليه المعين ،

= مالكة . . وإن قلنا : الوقف لا يملك ، فالأرض في كسبه ؛ لأنه تعذر تعلقه برقبته لكونها
لا تباع ، ويحتمل أن يكون في بيت المال ، وهذا احتمال ضعيف جداً . هـ .

(٧) كلام صاحب الإنصاف ٤٢ / ٧ .

(١) ما بين المعقوفتين من كلام المؤلف وليس من كلام ابن رجب .

(٢) كلام ابن رجب كما في القواعد ص ٣٩٤ .

(٣) في ب ، ز (عليه) .

(٤) في ب ، ز (تعلقها) وفي ف (تعلقها) .

(٥) في ف (برقة) .

(٦) في ب ، ز (قعين) .

(٧) المغني ٢٢٥ / ٨ .

فإنه تلزمه (فطرته)^(١) . قال في الإنصاف : على الصحيح .

وقيل : لا ، وأما إذا اشترى عبداً من غلة الوقف لخدمة الوقف ، فإن الفطرة تجب قولاً واحداً ؛ لتمام التصرف فيه ، قاله^(٢) أبو المعالي^(٣) : انتهى^(٤) .

ومنها : لو كان الموقوف إبلاً أو بقراً أو غنماً تجب فيها الزكاة ، (و) قلنا : إن الوقف ملك للموقوف عليه المعين ، وحال^(٥) عليه الحول ، فإنه تلزمه (زكاته) .

قال في الإنصاف : على ظاهر كلام أحمد ، واختيار القاضي في التعليق ، والمجد^(٦) وغيرهما ، وقدمه الزركشي^(٧) .

قال الناظم^(٨) : ليخرج من سواها ويمدد^(٩) .

(١) المقصود بذلك إخراج زكاة الفطر عنه .
والفطرة هي كما قال في الإقناع ٢٧٨ / ١ : صدقة تجب بالفطر من رمضان طهرة للصائم من اللغو والرفث . ١ . هـ .

(٢) في ب ، ز (قال) .

(٣) أبو المعالي : هو : أسعد بن المنجى ، وقد تقدمت ترجمته ص ١٦٩ .

(٤) الإنصاف ٤٥ / ٧ .

(٥) في ف (وخال) .

(٦) المحرر ٣٧٠ / ١ .

(٧) انظر : شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٢٧١ / ٤ .

(٨) هو محمد بن عبد القوي ، وقد تقدمت ترجمته .

(٩) انظر : نظم المفردات ٣٨١ / ١ .

قلت ^(١) : فيعايا بها ^(٢) .

وقيل : لا تجب الزكاة مطلقاً ؛ لضعف الملك ، اختاره صاحب التلخيص وغيره ، وقاله القاضي وابن عقيل ^(٣) .

فأما الشجر الموقوف فتجب ^(٤) الزكاة في ثمره على الموقوف عليه وجهاً واحداً ؛ لأن ^(٥) ثمرته للموقوف عليه ، قاله في الفوائد .

وقال الشيرازي : لا زكاة فيه مطلقاً ، ونقله غيره رواية . انتهى ^(٦) .

ومنها لو سُرِق الوقف أو نَمَاؤُهُ وهو على معين ؛ (و) قلنا : يملكه ، فإنه سرقة الوقف المعين **(يقطع سارقه)** ^(٧) ، وإن قلنا : إنه ملك لله تعالى لم يقطع ، وقيل : بلى .

قال في الفروع : وإن سرقه أو نَمَاءُهُ فإن ملكه المعين قطع ، وإلا فلا في

(١) القائل صاحب الإنصاف ٤٣/٧ .

(٢) في ب (فيعاييها) .

(٣) انظر : الإنصاف ٤٣/٧ .

(٤) في ب ، ز ، ف (فيجب) .

(٥) في ب ، ز (إلا أن) .

(٦) الإنصاف ٤٣/٧ .

(٧) قال في الإنصاف ٤٤/٧ : على الصحيح .

الأصح فيهما ^(١) ، لا بوقف على غير معين . انتهى ^(٢) .

(١) في ف (فيها) .

(٢) الفروع ٥٩٠/٤ .

وهذه المسألة - وهي مسألة السرقة من الوقف المعين الخاص - تحتاج إلى توضيح وتحرير محل النزاع فيها .

فإنه إذا كان سارق العين الموقوفة على معين له استحقاق ، أو شبهة في الوقف ، فلا قطع حينئذ ، كأن يكون السارق أصلاً للموقوف عليه ، أو فرعاً ، أو مشاركاً له في صفة من صفاته المعتبرة في الوقف ، وذلك لوجود شبهة .

[انظر : مغني المحتاج ١٦٣/٤ ، ١٦٤ ، ونهاية المحتاج ٢٢٤/٧ ، ٤٢٦] .

أما إذا لم تكن له شبهة في سرقة ؛ فقد اختلف الفقهاء في وجوب القطع على قولين : القول الأول : أنه يجب قطع يد السارق للعين الموقوفة إذا بلغ المسروق نصاباً ، وهذا القول هو المذهب عند الحنابلة [المغني ٢٤٨/٨ ، والإنصاف ٤٤/٧] ، والأصح عند الشافعية [روضة الطالبين ١١٩/١٠ ، ومغني المحتاج ١٦٣/٤] .

ودليل هذا القول «قوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ سورة المائدة من الآية ٣٨ .

وعموم الأحاديث ومنها قول النبي ﷺ : « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » .

أخرجه البخاري برقم [٦٧٩٠] ، ومسلم في صحيحه ١٨٨/١١ شرح النووي .

القول الثاني : أنه لا قطع في سرقة الموقوف على معين ، وهو قول الحنفية [البحر الرائق ٦٠/٥ ، وحاشية ابن عابدين ٩٤/٤] وهو قول عند الشافعية [روضة الطالبين ١١٩/١٠] .

دليلهم : أن الوقف لا مالك له [البحر الرائق ٦٠/٥] .

والراجح الذي عليه العمل : أنه يقطع السارق للوقف المعين ؛ لأن في سرقة الوقف إضراراً بالموقوف عليهم الذين يملكون غلة الوقف ، فتعين القطع حفظاً لأموالهم وحقوقهم . = وأيضاً فإن سرقة غلة الوقف على معين يجب فيها القطع بلا خلاف بين العلماء .

ومنها : لو كان الموقوف حيواناً ، ولم يعين الواقف محلاً لنفقته ، ولم تكن^(١) له غلة ، فإنها تلزم الموقوف عليه المعين^(٢) ، وسيأتي الكلام على ذلك مفصلاً في المتن بعد نحو ورقة^(٣) ، وإنما نبهت عليها هنا لئلا يتوهم نسيانها ، وليعلم أنها من فوائد الخلاف .

(و) منها : أنه (لا) يجوز للموقوف عليه إذا كان رجلاً معيناً أن (يتزوج) أمة ^{تزوج الأمة الموقوفة} (موقوفة عليه) إن قلنا : إن الملك فيها له ، ويجوز إن قيل : إن الملك / فيها ^{ب ٢٣٧ ب} للواقف أو لله تعالى^(٤) .

قال في (القواعد)^(٥) : ذكره في التلخيص وغيره ، قال : وفيه نظر ، فإنه يملك منفعة البضع على كلا القولين ، ولهذا يكون المهر له . انتهى^(٦) .

قال الحارثي : فعلى الأول لو وقفت عليه زوجته انفسخ النكاح ؛ لوجود

انظر : [البحر الرائق ٦٠/٥ ، وروضة الطالبين ١١٩/١٠ ، وكشاف القناع ١٣٠/٦ ، ومطالب أولي النهى ٢٢٨/٦ ، وتفسير السعدي ٢/٢٨٨] .

(١) في ب (يكن) .

(٢) انظر : القواعد لابن رجب ص ٣٩٥ ، وكشاف القناع ٤/٢٥٥ .

(٣) انظر : منتهى الإرادات ١٣/٢ .

(٤) انظر : الإنصاف ٧/٤٤ .

(٥) في ب ، ز ، ف (القواعد هذا النبأ) .

(٦) القواعد لابن رجب ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

الملك . انتهى^(١) .

(و) مع ذلك فإن الموقوف عليه الأمة ، ولو كان معيناً (لا) يحل له أن^(٢) (يطأها) ؛ لأن ملكه لها ناقص ، ولا يؤمن حبلها فتنقص ، أو تتلف ، أو تخرج من الوقف بأن تصير أم ولد^(٣) .

(و) منها أن المعين الموقوفة عليه الأمة (له تزويجها) إن قلنا : الملك له (إن لم يشرط) ذلك ، أي : يشرطه الواقف (لغيره)^(٤) .

قال ابن رجب : وإن قيل : هي ملك لله تعالى^(٥) فالولاية للحاكم فيزوجها بإذن الموقوف عليه .

وإن قيل : هي ملك للواقف فهو الولي . انتهى^(٦) .

واشترط الزركشي فيما إذا زوجها الواقف أيضاً أذن الموقوف عليه^(٧) .

(١) انظر كلام الحارثي في : الإنصاف ٤٤ / ٧ .

(٢) في ب ، ز (أنه) .

(٣) انظر : مطالب أولي النهى ٣٠٦ / ٤ ، وكشاف القناع ٢٥٥ / ٤ .

(٤) انظر : شرح الزركشي على مختصر الخرقى ٢٧٣ / ٤ ، والإنصاف ٤١ / ٧ .

(٥) ساقط من ز .

(٦) القواعد لابن رجب ص ٣٩٤ .

(٧) انظر : شرح الزركشي على مختصر الخرقى ٢٧٢ / ٤ .

قال في الإنصاف : قلت : هو مراد من لم يذكره قطعاً ، وقد طرده الحارثي في الواقف والناظر إذا قيل بولايتهما^(١) .

قيل : لا يجوز تزويجها بحال إلا إذا طلبته ، وهو وجه في المغني^(٢) .

قال في الرعاية : ويحتمل منع تزويجها إن^(٣) لم تطلبه . انتهى^(٤) / ب ١٩٧ أ

(و) للموقوف عليه الأمة (أخذ مهرها^(٥) ولو) كان المهر (لوطء شبهة) ؛

لأنه بدل^(٦) المنفعة وهو يستحقها كالأجرة والصوف واللبن والثمرة^(٧) ،

(ولدها) أي : الموقوفة (من) وطء (شبهة ، حر) ؛ لا اعتقاد الواطئ بالإباحة

وإن كان الواطئ رقيقاً ، (وعلى واطئ / قيمته) أي : الولد ؛ لأن رقه فات

بسبب من جهته ، وتعتبر القيمة يوم وضعه حياً ، و(تصرف) القيمة المأخوذة

(في) شراء (مثله)^(٨) يكون وقفاً مع الموطوءة^(٩) (و) ولدها (من زوج أو زنا

(١) انظر : الإنصاف ٤١/٧ .

(٢) انظر : المغني ٢٢٦/٨ .

(٣) في ز (إذن) .

(٤) الإنصاف ٤١/٧ .

(٥) وذلك إذا زوجها .

(٦) في ف (بذل) .

(٧) انظر : المبدع ٣٣١/٥ ، ومطالب أولي النهى ٣٠٦/٤ .

(٨) لم تتضح كلمة (مثله) في ز .

وقف معها^(١) ؛ لأن ولد كل ذات رحم حكمه حكمها كأم الولد والكسب^(٢) ما لم يعرض لذلك ما يمنعه كالشبهة ، واشتراط زوج الأمة على سيدها عند تزويجها حرية ولدها ونحوهما^(٣) .

ومنها لو كان الوقف أمة على معين ، **(و)** قلنا : بملكه^(٤) الوقف فوطئها ، فإنه **(لا حد ولا مهر)** عليه **(بوطئه)**^(٥) ؛ قد تقدم أنه لا يحل للإنسان وطء الأمة الموقوفة عليه^(٦) ؛ لأن ملكه ناقص^(٧) لكنه لا حد عليه للشبهة ، ولا يجب عليه بوطئه مهر ؛ لأنه لو وجب لوجب له ، ولا يجب للإنسان شيء على نفسه

(٩) = انظر : المغني ٢٢٧/٨ ، والشرح الكبير ٤٠٣/٣ ، والمبدع ٣٣١/٥ ، ومطالب أولي النهي ٣٠٧/٤ .

(١) قال في الإنصاف ٤١/٧ : وهو المذهب وعليه جمهور الأصحاب .

(٢) انظر : المغني ٢٢٧/٨ ، والمبدع ٣٣١/٥ .

(٣) انظر : مطالب أولي النهي ٣٠٧/٤ .

(٤) في ف (يملكه) .

(٥) انظر : المغني ٢٢٧/٨ ، والشرح الكبير ٤٠٣/٣ ، والقواعد لابن رجب ص ٣٩٤ .

(٦) ساقطة من ف .

(٧) وهو قول جمهور الفقهاء : الحنفية كما في : البحر الرائق ٢٢١/٥ .

والمالكية كما في : التاج والإكليل ٤٥/٦ .

والشافعية كما في : روضة الطالبين ٣٤٥/٥ .

والحنابلة كما في : المبدع ٣٢٩/٥ ، والإنصاف ٣٨/٧ .

(وولده حر) للشبهة ^(١) ، (وعليه قيمته) أي : الولد يوم وضعه ؛ لأنه فوت رقه على من يؤول الوقف إليه ، بعده (تصرف في مثله) ؛ لأنها بدل عن الوقف ، فوجب أن ترد في مثله ^(٢) .

(وتعتق) المستولدة ممن هي وقف عليه (بموته) ؛ لأنها ولدت من مالها فصارت أم ولد (وتجب قيمتها في ^(٣) تركته) ؛ لأنه أتلها على من بعده من البطون ، (يُشترى بها) أي : بقيمتها الواجبة باستيلادها (وقيمة وجبت بتلفها أو بتلف بعضها مثلها) يكون وقفاً مكانها في صورة ما إذا فاتت كلها ^(٤) ، (أو) يُشترى بقيمة بعضها الفائت (شقص) ^(٥) من أمة (يصير) ما يُشترى ^(٦)

(١) انظر : المغني ٢٢٧/٨ ، والشرح الكبير ٤٠٢/٣ ، وشرح الزركشي ٢٧٢/٤ .

(٢) انظر : المغني ٢٢٧/٨ ، والشرح الكبير ٤٠٢/٣ ، والمبدع ٣٣٠/٥ .

(٣) ساقط من ب ، ز .

(٤) قال في الإنصاف ٣٩/٧ : وهذا المذهب . وانظر : المغني ٢٢٧/٨ ، والشرح الكبير ٤٠٢/٣ ، والقواعد لابن رجب ص ٣٩٥ ، والمبدع ٣٣٠/٥ .

(٥) الشَّقْص : بكسر الشين : هو النصيب في العين المشتركة من كل شيء ، وهو هنا : النصيب المعلوم غير المفروز ، والشقيص : الشريك . انظر : النهاية لابن الأثير ٤٩١/٢ ، ولسان العرب ٤٨/٧ مادة (شقص) ، والمطلع ص ٢٧٨ .

(٦) في ز (اشترى) .

بجميع القيمة أو بعضها ^(١) (وقفاً بالشراء) ^(٢) لينجبر ^(٣) على البطن الثاني مافاتهم ^(٤) .

وقيل : مصروفة ^(٥) للبطن الثاني إن تلقى الوقف من واقفه ^(٦) .

قال في الفروع : فدل على خلاف ^(٧) .

والمذهب أنه ولو قلنا ذلك لا تصرف إلى البطن الثاني ^(٨) ، والله أعلم .

وإن قيل إن الموقوف عليه المعين لا يملك الوقف لم تصر أم ولد باستيلاده إياها ^(٩) ؛ لأنها غير مملوكة له ^(١٠) .

(١) في ز (بغضها) .

(٢) في ب ، ف (بالشرى) وفي ز (اشترى) .

(٣) لم يتضح رسمها في ف ، وفي ز (ليخير) .

(٤) في ز (فاته) .

وانظر : الفروع ٥٩٠ / ٤ ، والمبدع ٣٣٠ / ٥ ، ومطالب أولي النهى ٣٠٨ / ٤ .

(٥) ساقطة من ب ، وفي ز (مصروفهم من) .

(٦) انظر : الفروع ٥٩٠ / ٤ ، والمبدع ٣٣٠ / ٥ ، والإنصاف ٣٩ / ٧ .

(٧) الفروع ٥٩٠ / ٤ .

(٨) انظر : الإنصاف ٣٩ / ٧ .

(٩) في ب (لها) .

(١٠) انظر : المغني ٢٢٧ / ٨ ، والشرح الكبير ٤٠٣ / ٣ .